مؤتة

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الأصول النَّحويَّة عند ابن أبي الرَّبيع
في كتابه البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي

يونس خليف القرالّة

رسالة

مقدَّمة إلى

عمادة الدِّراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الدِّراسات اللُّغويَّة في قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها

جامعة مؤتة، 2004م

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم(13)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب يونس القرالة بـ:

" الاصول النحوية عند ابن ابي الربيع في كتابة البسيط في شرح جمل الزجاجي"

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

القسم: اللغة العربية وآدابها.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. محمد حسن عواد		2004/7/21	مشرفا ورئيساً
أ.د. عبد القادر مرعي		2004/7/21	عضواً
أ.د. زهير المنصور		2004/7/21	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. ذياب البداينـــة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـداء

أهـدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى والدي، مَن تعلَّم من جامعة الحياة، أنَّ مَـن لـزِم الـرُقاد عُدِم المراد. وإلى والدتي التي أتقنت صنع خبزها، فعرفت كيف تصـنع أبـناءها. وإلـى زوجتي التي تعلَّمت كيف تبث روح الأمل، وتغسل هموم الحـياة. وإلـى إخوتـي الذين جعلوا من الجدِّ ديدنهم، ومن الإخلاص طريقهم إلى الـنَّجاح. وإلـى ولديَّ أيهم وأيمن اللذين وجدت في ابتسامتهما البريئة، دفء الحياة وبريق السعادة.

يونس خليف القرالّة

شكــر وتقديــر

لا يسعني في هذه الدِّراسة إلاَّ أنْ أقفَ وقفةَ إجلالٍ واحترامٍ أتوجَّهُ فيها بوافرِ التَّقديـــرِ وعميقِ الشُّكرِ والعرفانِ لمَنْ لا يفي قلمي العاجز بوصفِ بحرِ علمهِ وفيضِ فضـــلهِ أستاذي الفاضل الدّكتور محمَّد حسن عواد، الَّذي رعى هذا البحثُ مُنـــذُ أنْ كـــانَ مجردَ فكرةٍ إلى أنْ خرجَ بهذه الصُّورة، والّذي لم يألُ من جهدِهِ شيئاً، ففتحَ لي قلـــبَهُ الكبير، وأعطاني الكثيرَ من وقتِهِ وجهدِهِ، على الرَّغمِ من كثرةِ مشاغلِهِ، وقدَّمَ لـــي النَّصيحةَ والتَّوجيهَ والعونَ. جزاهُ الله – جلّ وعلا– عنَّا خير الجزاء، وحفظـــهُ ورعـــاهُ، وأمدَّهُ بالصِّحةِ والسَّلامةِ، وأبقاهُ للعربيّةِ علماً، ولطلابها مرشداً وهادياً. كما أتقـــدَّمُ بالشُّكر الخالص إلـــى عضوي المناقشة: الأستاذ الدّكتور: عبـــدالقادر مرعي الخليل، والأستاذ الدّكتور: زهير المنصور، لتفضلهما بقبول مناقشة الرِّسالة، وتحمل عـــناء قراءتها وتدبُّرها، من أجلِ تقويم ما أعوجَّ منهـــا، وتعزيز ما استقامَ، وإغنائها بمعلوماتهم العلميَّة العميقة والقيمة. نفعنـــي الله بملاحظاتهمـــا وتوجيهاتهما السَّديدة، فلهما كلُّ الشُّكر والعرفان. كما أتوجه بالشُّكر والعرفانِ إلى كلِّ مَـــنْ أعاننـــي على إتمامِ هذه الدِّراسة، جزاهم الله كلَّ خيرٍ.

يونس خليف القرالّة

فهرس المحتويات

الموضوع | الصَّفحة

قائمة الملاحق

الملخص

الأصول النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط في شرح جمل الزجاجي

يونس خليف القرالّة

جامعة مؤتة، 2004

تتـــناولُ هذه الرِّسالةُ الأصولَ النَّحويَّة عند ابن أبي الرَّبيع في كتابه: "البسيط فـــي شـــرحِ جمل الزَّجَّاجي" فقد كانَ الحديثُ يدورُ حولَ أهميَّةِ الموضوع، بالإضافة إلـــى عرض لبعض الدِّراسات السَّابقة في الأصول النَّحويَّة، وسيرة ابن أبي الرَّبيع، حـــيثُ تكلَّمتُ فيه عن: (اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، وثقافته، ومكانته العلميـــَّة، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، ووفاته).

وتـــناولتُ منهج ابن أبي الرَّبيع في كتابه "البسيط في شرحِ جمل الزَّجَّاجي"، ومكانة كتاب الجمل في النَّحو وأهميته، وغاية كتاب البسيط وقيمته، وشواهد الكتاب، ومصـــادره. ثـــم تناولت السَّماع عِند ابن أبي الرَّبيع، مفهومه، وموقفه من مصادره المخـــتلفة (القـــرآن الكـــريم وقراءاته والحديث النبَّويّ الشَّريف وكلام العرب نظمه ونثـــره). وقـــد تحـــدَّثتُ عن القياسِ، ومفهومه لغةً واصطلاحاً، وأركانه وأنواعه، وموقـــف ابـــن أبـــي الـــرَّبيع مـــنه. ثم تناولتُ العلَّة النَّحويَّة من حيثُ المفهومِ لغةً واصـــطلاحاً ونشأتها وتطورها، وأوصافها عند النُّحاة، وموقف ابن أبي الرَّبيع منها؛ مبيِّناً أنواع العلل الواردة عنده.

وتـــناولتُ الأصـــولَ المخـــتلف فيها، وهي: الإجماعُ واستصحابُ الحالِ، وقد تحدَّثتُ عن الإجماعِ، ومفهومهِ لغةً واصطلاحاً، وموقف علماء العربيَّة منه، وأنواعه، وموقف ابن أبي الرَّبيع منه. وقد تعرضتُ لمذهب ابن أبي الرَّبيع النَّحويّ، بالإضافةِ إلـــى الحديث عن اختياراتِ ابن أبي الرَّبيع وترجيحاته، وما وافق النُّحاة وتبعهم فيه، وما خالفهم فيه، وقد تعرضت إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الدِّراسة، بالإضافة إلـــى أنَّنـــي قمـــتُ بعمل الفهارس العامَّة، والَّتي تتناول الآيات القرآنيَّة، والأحاديث النبَّويَّة الشَّريفة، وأقوال الصَّحابة، وأقوال العرب وأمثالهم، والشِّعر العربيّ.

Abstract

The philological origins in Ibin Abi Al-Rabee's book: -"AL Bassit Fi Sharh Jumal AL-Zejaji"

Younis Khleef Qaraleh

Mu'tah University, 2004

This thesis discusses the philological origins in Ibin Abi Al-Rabee's book: -"AL Bassit Fi Sharh Jumal AL-Zejaji". The deals with the importance of the topic, previous studies of the syntactic origins.

The deals with Ibin Abi Al-Rabee's biography, in which I shed light upon (his name, kinship, birth, early life, culture, scientific status, tutors, pupils, literary works, and death).

I dealt with Ibin Abi Al-Rabee's methodology in his book "AL Bassit Fi Sharh Jumal AL-Zejaji": the status of his book in syntax, its aim, value, and sources.

The deal with audition from Ibin Abi Al-Rabee's point view, the definition of the *audition*, and Ibin Abi Al-Rabee's attitude towards the different sources of audition which are: the Holy Quran, the traditions of the prophet Mohammed (peace upon him), and Arabs' verse & prose.

The analogy and syntactic reasons. I talked about analogy and its terminological and linguistic definition, its bases, its types, and the attitude of Ibin Abi Al-Rabee towards it, in not accepting irregular cases for analogy but adopting the irregular ones as a base, and I dealt with the syntactic reason regarding its linguistic and terminological definition, its origin, its development, the syntactic characteristics given to it by the grammarians, and the attitude of Ibin Abi Al-Rabee towards it

Also, I dealt with the argumentative origins in syntax, which are consensus and the attachment of the circumstantial the attitude of Ibin Abi Al-Rabee towards it. With phrase, I talked about the consensus regarding its linguistic and terminological definition, the attitude of Arab scientists towards it, its types, and the attitude of Ibin Abi Al-Rabee towards it.

I dealt with Ibin Abi Al-Rabee's syntactic approach, and I also talked about Ibin Abi Al-Rabee's choices and preferences, in what he approves and follows of the grammarians and what he contradicts them in. I also talked about his modifications and defense of Al Zejaji's opinion through dealing with the objections against Al Zejaji's opinions and replying to them.

I explained the most important results of my thesis. In addition to the results, I wrote a general index, which includes the following: verses from the Holy Quran, sayings of the prophet companions, and the Arabs' sayings, proverbs, and poetry.

الفصل الأول
التَّعريف بحياة ابن أبي الرَّبيع

1.1 المقدِّمـــة

تبحث هذه الدِّراسة في الأصولِ النَّحويَّة عند ابن أبي الرَّبيع في كتابه "البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي"؛ رغبةً في التَّعرف إلى موقفه منها، ذلك أنَّ كتابه هذا يعدُّ من أمَّاتِ الكتبِ التُّراثيَّةِ المهمةِ، لاشتماله على مسائل لغويَّة تُعدُّ أُصولاً في أبوابها، كمـــا أنَّ ابـــن أبي الرَّبيع واحدٌ من أبرز أولئك الَّذين شرحوا كتاب الجمل في النَّحو للزَّجَّاجيّ، مظهراً قدرةً فائقةً في مناقشهِ الآراءِ والمسائل النَّحويَّة المختلفة المطروحة في كتابه، وقد حاولتْ الدِّراسة تتبع هذه الأصول لمعرفة مدى تمكُّنها ووضوحها في كتابه، وإلى أيّ حدٍّ اعتمد عليها في بناءِ أسس كتابه البسيط وقواعده.

ولقد سعيتُ جاداً قبل الشّروع في تناولِ هذا الموضوع بالبحثِ عن أيّ دراسةٍ تناولـــته بصـــورةٍ معمّقةٍ أو سطحيَّةٍ، إلا أنَّني لم أجد . ولكنَّ الأمانةَ العلميَّة تقتضي الإشارة إلى جهد الدّكتور عيَّاد بن عيد الثُّبيتيّ الَّذي قَامَ بتحقيقِ كتابِ ابن أبي الرَّبيع غيــرأنَّ تحقــيقه لمْ يتناولْ الأصولَ النَّحويَّة عند ابن أبي الرَّبيع إلاَّ بإشارات نزرةٍ يســيرةٍ، ومـــع ذلك فإنَّ هناك الكثيرِ من الكتبِ والدِّراساتِ القديمةِ والحديثةِ تناولت الأصول النَّحويَّة في كثيرٍ من كتب اللُّغة، فكانت هذه الدِّراساتُ والكتبُ هادياً لي في دراستي هذه حيثُ اعتمدتُ عليها اعتماداً كبيراً، ولعلَّ من أبرزِ الكتبِ القديمةِ إضافةً إلى الكتاب الرئيس الَّذي يمثّلُ محورَ هذه الدِّراسة وهو كتابُ "البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجـــي"، كـــتابُ الخصـــائص: لابن جني، ومؤلفات أبي البركات ابن الأنباريّ: كالإغـــرابِ فـــي جدلِ الإعرابِ ولمع الأدلَّة، والإنصاف في مسائل الخلاف، وآثار السّـيوطي: كالاقتــراحِ، والمزهرِ في علوم اللُّغة وأنواعها، وكتاب ليحيى الشَّاوي: ارتقاء السِّيادة لحضرة شاه زاده في أصول النَّحو، ومن الدِّراسات الحديثة الَّتي أولت هـــذا الموضوع عناية كبيرة: أصول النَّحو: لسعيد الأفغانيّ، وأصول النَّحو العربيّ: لمحمَّـــد عـــيد، والأصـــول: لـــتمام حسَّان، وفي أصول النَّحو العربيّ: لمحمَّد خير

الحلواني، و أصول النَّحو العربيَّ: لمحمود نحلة، وأصول التَّفكير النَّحويّ: لعلي أبو المكارم، وغيرها الكثير.

ولقد عملتُ على تتبعِ الأصول النَّحويَّة في كتاب ابن أبي الرَّبيع في ضوء دراستي لتلك الكتب والدِّراسات، وجمعتُ ما استطعت أنْ أتبينه في كتابه منها، ورتبتها محاولاً الكشف عن موقفه منها، متبعاً في ذلك المنهج الوصفيّ التَّحليليّ الَّذي يقومُ على رصدِ الأصول النَّحويَّة عند ابن أبي الرَّبيع في كتابه "البسيط" مع بيان مدى موافقته ومتابعته لعلماء النَّحو القدماء في رأيهم أو مخالفتهم في ذلك الرَّأي، محاولاً إبداء الرَّأي ما أمكن.

أمَّا عن قوامِ هذه الدِّراسة، فجاء من مقدمة وستة فصول وخاتمة، على النَّحو التَّالي:

الفصل الأول: وقد تحدثت فيه عن ترجمة لحياةِ ابن أبي الرَّبيع، وشملت: (اسمه ونسبه، ومولده ونشأته وثقافته ومكانته العلميَّة وشيوخه وتلاميذه وآثاره ووفاته).

الفصل الثاني: وقد عرضت فيه خمسة مواضيع، خُصص الأوَّل منها للحديث عن منهج ابن أبي الرَّبيع في كتابه "البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجيّ"، والثَّاني: للحديثِ عن مكانةِ كتابِ الجمل في النَّحو وأهميته، والثَّالث: للحديث عن غايةِ كتاب البسيط وقيمته، والرَّابع: للحديثِ عن شواهد كتاب البسيط كالقرآنِ الكريمِ وقراءاته والحديثِ النَّبويّ الشَّريف، وكلام العرب نظمه ونثره، والخامس: للحديث عن مصادرِ ابن أبي الرَّبيع في كتابه.

الفصل الثالث: وقد تناولت فيه السَّماع عند ابن أبي الرَّبيع، وهو الأصلُ الأوَّل من أصولِ النَّحو العربيّ، مبيّناً فيه مفهومه، وموقف ابن أبي الرَّبيع من مصادره المختلفة: كالقران الكريم بقراءاته المختلفة، والَّتي اعتمد عليها ابن أبي الرَّبيع سواء كانت سبعية أم عشرية أمْ شاذَّة، والحديث النَّبويّ الشَّريف الَّذي وقفَ منه موقف المتشدِّدين من الاستشهادِ به في اللُّغةِ والنَّحو، أمَّا الشِّعر والكلام المنثور ولغاتِ القبائل العربيَّة، فقد توسَّع فيهما فنجدهُ قد اعتمدَ على شعر أبي تمام والحريريّ، كما نجده قد احتجَّ بكلام الصَّحابة كعمر بن الخطاب – رضي الله عنه-.

أمـــا الفصــل الرابع: فقد كرَّسته للحديث عن القياس بأركانه المختلفة والعلَّة الـنَّحويَّة معاً؛ وذلك لأنَّ القياس ينطوي على العلَّة النَّحويَّة، ومن الصَّعب أنْ نضعَ حدوداً فاصلةً بينهما، ومع ذلك فقد قسَّمتُ الفصلَ إلى مبحثين: الأوَّل منهما: تناولتُ فــيه القــياسَ عــند ابن أبي الرَّبيع، ومفهومه لغةً واصطلاحاً، وأركانه، وأنواعه، وموقــف ابــن أبي الرَّبيع منه في عدمِ القياسِ على الشَّاذِّ واعتماده القياسِ فيما ليس شــاذَّاً، أمَّا المبحث الثَّاني: فقد تحدَّثتُ فيه عن العلَّةِ النَّحويَّةِ عند ابن أبي الرَّبيع من حيــثُ المفهوم لغةً واصطلاحاً ونشأتها وتطورها وأوصافها عند النُّحاة، وموقف ابن أبــي الرَّبيع منها موضِّحاً أنواع العلل الواردة عنده، والَّتي وصل عددها إلى خمسِ وخمسين علَّةً مختصَّة جميعها بالجانب النَّحويّ.

الفصــل الخامس: وقد آثرتُ الوقوفَ فيه على الأصولِ المختلف فيها، وهي: الإجماعُ واستصحابُ الحالِ، فقُسِّم بذلك الفصل إلى مبحثين: الأوَّل: ويتناولُ الإجماعَ ومفهومــهِ لغةً واصطلاحاً، وموقف علماء العربيَّة منه وخاصَّةً ابن جني الَّذي أجاز مخالفــة الإجمـــاعِ بشــرط أنْ لا يخالف القائل بها ولا المنصوص ولا المقيس على المنصــوص، وكذلــك تــناول هذا المبحث أنواع الإجماع عند علماء العربيَّة، وهي ثلاثة: إجماعُ العربِ، وإجماعُ الرُّواة، وإجماعُ النَّحويِّين . وفي النِّهايةِ تناولتُ موقف ابن أبي الرَّبيع من هذا الأصل المختلف فيه واعتداده به كأصلٍ من أصولِ النَّحو في العربــيَّة. أمَّــا المبحــث الثَّانــي: فقــد تناولتُ فيه استصحاب الحالِ ومفهومه لغةً واصطلاحاً، وأقوال علماء العربيَّة، واختلافهم فيه كأصلٍ من أصول النَّحو، وموقف ابن أبي الرَّبيع منه، واعتداده به كأصلٍ من أصول النَّحو في العربيَّة.

وفي الفصل الاخير ختمتُ موضوعات هذه الدِّراسة بتوضيحِ مذهبِ ابن أبي الرَّبــيع الــنَّحويّ، ومــدى موافقــته للبصريِّين وتعصبه الشَّديد لهم، ومخالفته رأي الكوفيِّــن ودحضه له، كما تناولتُ فيه أيضاً أهم المصطلحات البصريَّة والكوفيَّة مع بيانِ ميله إلى استعمال المصطلحات البصريَّة والإكثارِ منها، وبحثتُ كذلك اختياراته وترجــيحاته، ومــا تــابع فيه غيره من النُّحاة وخالفهم فيه أحياناً في بعض الآراء والمســائل الــنَّحويَّة المعروضــة فــي كــتابه، هذا بالإضافةِ إلى أنَّني قد عرضت

استدراكات ابن أبي الرَّبيع على الزَّجَّاجيّ، ودفاعه عنه من خلالِ عنايتِه بالاعتراضاتِ الواردةِ على كلامِ الزَّجَّاجيّ والردودِ عليها.

أمَّا خاتمةُ الدِّراسة: فقد تضمنت النتائج الَّتي توصَّلت إليها الدِّراسة.

هذا ولا بدَّ من الإشارةِ إلى بعضِ الصعوباتِ الَّتي واجهتني في كتابةِ هذه الدِّراسة، ومن أهمها:

أ- التَّداخلُ الواضح في الكثيرِ من النَّصوص الَّتي ينقلها ابن أبي الرَّبيع، في بعضها ببعض من جانبٍ، وتداخلها في رأي ابن أبي الرَّبيع من جانبٍ آخر، حتَّى أنَّه يصعبُ في كثيرٍ من الأحيانِ التَّمييز بين رأيه ورأي غيرهِ من النُّحاة، إلاَّ أنَّني استطعتُ التَّغلب على ذلك من خلال إعادة قراءة الكتاب أكثر من مرَّة.

ب- هذا بالإضافة إلى الاضطرار لتكرار بعض النَّصوص والشَّواهد والمسائل الَّتي كان يذكرها ابن أبي الرَّبيع غير مرَّة؛ وذلك لأنَّ النَّص الواحد قد يصلحُ للدَّلالة على أكثرِ من حكمٍ نحويّ. ٦٢٢٤٠٦

ج- هذا فضلاً عن الاضطرارِ إلى الإكثار من النُّقول، وهو أمرٌ لا مفرَّ منه لمن أراد أنْ يبحثَ الأصول النَّحويَّة عند أيّ عالمٍ من علماءِ العربيَّةِ بالتَّفصيل.

وفي الختام، أسألُ اللهَ التَّوفيق فإنْ أصبت فمن فضل الله، وإنْ أخطأت فحسبي النيَّة الصَّادقة المخلصة وأنَّني حاولت، وما توفيقي إلا باللهِ، عليه توكَّلت وإليهِ أنيب.

سيرة ابن أبي الربيع:

2.1 اسمه ونسبه:

عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله بن محمَّد بن عبدالله بن أبي الرَّبيع أبو الحسين القرشيّ الأمويّ العثمانيّ[1]، ويلقب بالإشبيليّ[2].

(1) انظر ترجمة ابن أبي الرَّبيع في المصادر التالية:
غاية النهاية في طبقات القراء: 484/1، الإحاطة في أخبار غرناطة: 1/ 289، فهرست الرصاع: 136، فهرس ابن غازي: 63، 96، 110، 118، نفح الطيب: 2/ 619، كشف الظنون: 212/1، 2/ 1819، فهرس الفهارس والإثبات: 444/1، 2/ 753، 826، تاريخ الأدب العربي: 367/5.

(2) بغية الوعاة: 2/ 125.

أصله من قرطبة من بني أميَّة، ونسبه يتصل بعثمان- رضي الله عنه- خرج جـدُّه مـن قـرطبة في آخر دولة بني أميَّة زمن الفتنة، واستوطن لبلة وأقام بها هو وبنوه، ثمَّ انتقلوا إلى إشبيلية[1].

3.1 مولده ونشأته:

ولـد (ابن أبي الرَّبيع) في شهر رمضان سنة 599هـ- مايو سنة 1202م[2]. وقـد نشـأ في إشبيلية منذ ولادته، وتلقَّى تعليمه الأوَّليّ فيها على يد أساتذة عظماء كأبـي الحسن الدَّبَّاج (646هـ)، وكأبي علي الشَّلوبين (646هـ)، وتصدَّر بعد ذلك للاشـتغال؛ وذلـك بإقراء صغار الطَّلبة الَّذين كان يبعثهم أبو علي الشَّلوبين إلى ابن أبـي الـرَّبيع ليحصِّـل منهم ما يكفيه، لأنَّه كان فقيراً، يقول السّيوطي (911هـ): "وقرأ النَّحو على الدَّبَّاج والشَّلوبين، وأذن له أنْ يتصدَّر لإشغاله، وصار يرسلُ إليه الطَّلـبة الصّغار، ويحصّل له منهم ما يكفيه، فإنَّه كان لا شيء له[3]" وهو أحد طلبة الشَّلوبين، ومن كبار هذه الطَّبقة الَّتي نشأت بعده[4]"

وقد ذهب إلى سبتة بعد أنْ احتل المسيحيُّون إشبيلية في غرَّة شعبان سنة 646 هـ/ 19 نوفمبر سنة 1248م، ثمَّ عاد إلى إشبيلية مرَّة أخرى، وتوفي فيها[5].

4.1 ثقافته ومكانته العلميَّة:

نشـأ ابـن أبـي الرَّبيع في إشبيلية، وهيَّأ له ذلك أساتذة تعلَّم منهم، ولعلَّ أهم هـؤلاء: أبـا علي الشَّلوبين، وأبا الحسن الدَّبَّاج، ولم يقف ابن أبي الرَّبيع عند أستاذ دون آخـر، بل كان يوسّع معارفه، فمثلاً "أخذ القراءات عن محمَّد بن أحمد بن أبي

---

(1) درة الحجال: 72/3.

(2) تاريخ الأدب العربي: 5/ 367، بغية الوعاة: 2/ 125.

(3) بغية الوعاة: 125/2.

(4) نفح الطيب: 210/2.

(5) تاريخ الأدب العربي: 367/5.

هــارون، وأجازه أبو القاسم بن بقي صاحب شريح، قرأ عليه أبو عبدالله محمّد ابن إبراهيم القصريّ"[1].

وقــد دأب مــنذ نعومة أظفاره على طلب العلم والدّرس والتّتبع، وقد قال فيه السّــيوطي: " إمــام أهــل النّحو في زمانه ..... ولم يكن في طلبة الشّلوبين أنجب منه"[2].

وقد أخذت كتب النّحو واللّغة والأدب نصيب الأسد من قراءاته على أشياخه، فقــد قرأ عليهم سبعة عشر كتاباً في ذلك، هي: كتاب سيبوية (180هـ)، والحماسة: لأبى تمام (231هـ)، وشعر أبي تمام، وإصلاح المنطق: لابن السّكيت (244هـ)، وأدب الكاتــب: لابن قتيبة (276هـ)، والكامل: للمبرد (285هـ)، والفصيح:لثعلب (291هـ)، والجمل: للزّجّاجي (340هـ)، وشعر أبي الطّيب (354هـ)، والأمالي: لأبــي علــي القالي (356هـ)، والإيضاح: لأبي علي الفارسيّ (377هـ)، وسقط الــزند: للمعــرّي (449هـ)، وشــرح أشعار السّتة الجاهليّة: للأعلم (476هـ)، والأمــثال: لأبــي عبــيد (487هـ)، والمفصّل للزّمخشريّ (538هـ)، والكرّاسة للجزولي (607هـ)، والمقامات: للحريريّ (620هـ)، وبعض هذه الكتب قرأه أكثر مــن مــرّة، وعلــى أكثر من شيخ، ولم تقف قراءاته عند هذه الكتب بل قرأ غيرها كثيــراً، فقد صرّح في كتابه البسيط بالنّقل عن التّذكرة، والبغداديات، والإغفال: لأبي علي الفارسيّ، وكتاب القد: لابن جني، والأفعال: لابن القوطيّة، والحلل: لابن السّيد، والتوطئة: لأبي علي الشّلوبين[3].

ومن أهم المجالات الثّقافيّة الّتي برز فيها أبو الحسين ابن أبي الرّبيع ما يلي[4]:

أولاً: النّحو واللّغة والأدب.

ثانياً: القراءات.

---

(1) غاية النهاية: 485/1، بغية الوعاة: 2/ 125.

(2) بغية الوعاة: 2/ 125.

(3) انظر: مقدمة البسيط: 40/1.

(4) المرجع السابق: 40/1- 41.

ثالثاً: الفقه وأصوله.

رابعاً: الحديث والسِّيرة.

خامساً: الفرائض والحساب.

وقد روى له المقَّري مقطوعة شعريَّة في المناظرة الَّتي جرت بينه وبين مالك ابن المرحَّل بسببته حول (ماذا) الَّتي تستعمل بمعنى الخبر والتَّكثير:

كَـــانَ مَـــاذَا لَيْـــتَهَا عَـــدَمُ ... جَنَّـــبُوُهَا قُـــربُها نَـــدَمُ

لَيْتِنَـــي يَـــا مَـــالِ لَـــمْ أَرَهَـــا ... إنَّهـــا كَالـــنَّارِ تَضْـــطَرِمُ[1]

ممَّا يعني أنَّ له اهتمامات في كلِّ الشِّعر لم تذكر التَّراجم منها كثيراً .

5.1 شيوخه:

أخـــذ ابـــن أبـــي الـــرَّبيع العلم عن مجموعة من العلماء تعدَّدت اهتماماتهم، واخـــتلفت معارفهم، ففيهم الفقيه، وفيهم المحدث، وفيهم اللُّغويّ والنَّحويّ، وكان ذلك فـــي إشبيليَّة الَّتي لم يغادرها، وتصدَّر للإقراء فيها مبكراً، بعد إجازته من شيخه أبي علي الشَّلوبين.

ومن شيوخه الَّذين كان لهم أثر كبير في تكوينه العلميّ والثَّقافيّ:

أحمـــد بـــن محمَّد العزفي (557- 633هـ)[2]، وابن بقي (537- 625هـ)[3]، والـــدَّبَّـــاج (556- 646هـــ)[4]، والشَّـــلوبين (562- 646هـــ)[5]، وأبو الفتوح العـــبدريّ (636هـ)[6]، وابن أبي هارون (575- 647هـ)[7]، وابن خلفون (555

---

(1) نفح الطيب: 4/ 145.

(2) درة الحجال: 71/3.

(3) غاية النهاية: 485/1، بغية الوعاة: 125/2.

(4) بغية الوعاة: 125/2.

(5) نفح الطيب: 210/2، بغية الوعاة: 125/2.

(6) فهرس ابن غازي: 118، بغية الوعاة: 244/2.

(7) غاية النهاية: 485/1، بغية الوعاة: 125/2.

636هـــ) [1]، ومحمَّد بن عبدالله القرطبيّ (628هــ) [2]، وابن ستاري(647هــ) [3]، والشَّلطيشيّ[4]، وابن زغلل[5]، ومحمَّد بن نبيل (639هــ) [6].

وهـــذا العدد من الشّيوخ الَّذين تلقَّى عنهم ابن أبي الرَّبيع يعكس تعدد مشاربه الثَّقافــيَّة؛ وذلــك لعدم خروجه من إشبيلية لطلب الشِّيوخ من بلدان أخرى، ومع ذلك فإنَّ هذا العدد يؤكد نشاطه، ودأبه على تلقِّي العلم، وتنوّع ثقافته وغزارة مصادرها، ممَّا أتاح له ثقافة واسعة في الدِّراسات العربيَّة المختلفة ، ولا سيَّما النَّحو.

6.1 تلاميذه:

اشـــتهر ابن أبي الرَّبيع بالنَّحويّ[7]، وقد قال فيه السّيوطي: " إمام أهل النَّحو في زمانه ..... ولم يكن في طلبة الشَّلوبين أنجبَ منه"[8].

وقـــال الشَّـــاطبي: " حدَّثنا الأستاذ الكبير الشَّهير أبو عبدالله محمَّد بن الفخار شـــيخنا – رحمــــه الله تعالى- قال: حدَّثني بسبتة بعض المذاكرين أنَّ ابن خميس لمَّا ورد علـــيها بقصــــد الإقـــراء بهـــا اجتمع إليه عيون طلبتها، فألقوا عليه مسائل من غـــوامض الاشـــتغال، فحاد عن الجواب عنها بأنْ قال لهم: أنتم عندي كرجلٍ واحدٍ، يعنــــي أنَّ مـــا ألقـــوا علـــيه من المسائل إنَّما تلقوها من رجلٍ واحدٍ، وهو ابن أبي الرَّبيع"[9].

والَّـــذي يبدو لي من خلال هذا النَّص أنَّ ابن أبي الرَّبيع كانت له قدمٌ راسخةٌ فـــي العلـــم، ومكانة عالية، فلم يتأخرعن معاصريه، واستطاع بذلك أنْ يثبت وجوده

---

(1) فهرس ابن غازي: 110.

(2) المرجع السابقُ: 96.

(3) البسيط: 31/1.

(4) المرجع السابق: 31/1.

(5) المرجع السابق: 34/1.

(6) المرجع السابق: 37/1.

(7) نفح الطيب: 145/4.

(8) بغية الوعاة: 2/ 125.

(9) نفح الطيب: 356/5.

فتصــدَّر للإقــراء مبكــراً فــي إشبيلية، ومكث على ذلك مدَّةً طويلةً بعد أنْ احتل المســيحيُّون إشبيلية في غرَّة شعبان سنة 646هــ/ 19 نوفمبر سنة 1248م[1]، ممَّا هيَّأ أنْ يكون عدد تلاميذه كبيراً تجاوز الأربعين تلميذاً، قام باستقصائهم الدكتور عيَّاد الثُّبيتي في تحقيقه كتاب" البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي"[2]، ومنهم:

1-أبو إسحاق إبراهيم الغافقيّ (641- 716)[3].

2-أبــو محمَّــد عبدالمهــيمن بــن محمَّــد بــن عبدالمهيمن الحضرميّ (676-749هــ)[4].

3-محمَّد بن إبراهيم بــن محمَّد بــن إبراهيم بــن الحاجّ السّلمي البلفيقيّ (694)[5].

4-أبو عبدالله محمَّد بن إبراهيم القصريّ (723)[6].

5-أبــو عــبدالله محمَّد بــن أحمد بن يوسف الطّنجاليّ الهاشميّ (640-724)[7].

6-أبــو بكــر محمَّــد بــن علي بن محمَّد بن محمَّد بن أحمد بن الفخار الجذاميّ(723)[8].

7-أبــو عــبدالله محمَّــد بن عمر بن محمَّد بن عمر بن إدريس الفهريّ (657- 721)[9].

8-أبو بكر محمَّد بن محمَّد بن عبدالغفور بن غالب القضاعيّ[10].

---

(1) تاريخ الأدب العربي: 5/ 367.

(2) مقدمة البسيط: 1/51-67.

(3) المرجع السابق:1/52، بغية الوعاة: 2/125.

(4) المرجع السابق: 1/56، نفح الطيب: 5/ 469.

(5) المرجع السابق: 1/58، الإحاطة: 3/ 248- 251.

(6) المرجع السابق: 1/59، غاية النهاية: 1/485.

(7) المرجع السابق: 1/61، الإحاطة: 3/245- 247.

(8) المرجع السابق: 1/ 63، الإحاطة: 3/ 91- 93.

(9) المرجع السابق: 1/64، الإحاطة: 135- 137.

(10) المَرجع السابق: 1/65، الإحاطة: 75- 77.

7.1 آثاره:

لابن أبي الرَّبيع آثارٌ كثيرةٌ جمعها محقِّق كتابه البسيط، ومنها[1]:

أوّلاً: البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي.

ثانياً: تفسير القرآن الكريم.

ثالثاً: الشَّرح الأوسط على كتاب الجمل.

رابعاً: تقييد على كتاب سيبويه.

خامساً: كان ماذا؟

سادساً: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح.

سابعاً: الملخص في ضبط قوانين العربيَّة.

8.1 وفاته:

تكـاد تجمـع المصادر على أنَّ وفاة ابن أبي الرَّبيع كانت سنة ثمان وثمانين وستمائة[2]، في إشبيلية[3]، وعمره تسع وثمانون سنة.

---

(1) مقدمة البسيط : 1/70-76.

(2) بغـية الـوعاة:2/126، كشـف الظـنون: 1/212، 2/1819، تاريخ الأدب العربي: 5/367، فهرس الفهارس والإثبات: 2/753، نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النّحاة: 223.

(3) تاريخ الأدب العربي: 5/367.

الفصل الثاني
منهج ابن أبي الرَّبيع في كتابه "البسيط"

1.2 منهج ابن أبي الرَّبيع في كتابه "البسيط"

يتّسم منهج ابن أبي الرَّبيع بالوضوح في شرح جمل الزَّجّاجي، حيث التزم بترتيب الجمل دون تقديم أو تأخير، ودون نقصان من أبوابه، فهو إذاً ملتزم بمنهج الزَّجّاجي الَّذي عرض فيه كتابه، ممَّا أتاح له تقسيم الأبواب إلى فقرات بحيث تبدأ هذه الفقرات بكلام الزَّجّاجي المختصر، ثمَّ يقوم ابن أبي الرَّبيع بالإيضاح والشّرح لهذا الكلام، وأحياناً أخرى نجد ابن أبي الرَّبيع يفتتح الباب أو الفصل بتمهيد أو مقدِّمة يوضح فيها العنوان الوارد عند الزَّجّاجي أو يقوم بتعريفه.

ففي باب التَّوكيد[1] مثلاً، قام ابن أبي الرَّبيع بتعريفه وبيان وجوهه معزِّزاً ذلك بالأمثلة القرآنيَّة والشِّعريَّة، وكلام العرب، ثمَّ قام بإيراد كلام الزَّجّاجي فيما بعد للبدء بتوضيحه وشرحه.

ورغبةً من ابن أبي الرَّبيع – رحمه الله– في استيفاء الكلام على المسائل والقضايا الَّتي يعالجها نراه يفرد أحياناً مسائل يستكمل فيها بعض الجوانب الَّتي لم يجد لها مجالاً مناسباً في أثناء إيضاحه كلام الزَّجّاجي[2].

وقد جاء ابن أبي الرَّبيع بأشياء جديدة من خلال توضيحه كلام الزَّجّاجي الموجز المختصر، ومن خلال تعصبه للمذهب البصريّ، فما عرضت مسألة من مسائل الخلاف في كتابه إلاَّ أخذ برأي البصريّين فيها، وقام بدفع رأي الكوفيّين، فابن أبي الرَّبيع يتّسم بطول النَّفس في أثناء شرحه وتحليله لكلام الزَّجّاجي فيعرض مثلاً للمسائل الخلافيَّة بإسهاب ممَّا يتيح له المجال للتَّرجيح، أو الموافقة، أو المخالفة لبعض النُّحاة، أو الاستدراك على الزَّجّاجي، أو غير ذلك.

والشَّواهد الَّتي تدلُّ على موافقته للبصريّين وترجيحه لرأيهم كثيرة جداً، أجتزىء منها ما يلي:

---

(1) البسيط: 361/1.

(2) المَرجع السابق: 94/1.

1- وافق البصريين في أنّ الفعل مأخوذ من المصدر[1].

2- وافق البصريين في أنّ فعل الأمر مبني على السّكون[2].

3- وافق البصريين في الفعل المضارع الّذي يرتفع لقيامه مقام الاسم[3].

4- وافق البصريين في عدم جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور[4].

5- وافق البصريين في أنّ (رُبَّ) حرف جرّ[5].

6- وافق البصريين في عدم جواز إضافة الشّيء إلى نفسه[6].

7- وافق البصريين في عدم جواز تعريف التّمييز[7].

وقد أتاح المنهج الّذي اتّبعه ابن أبي الرّبيع في العرض إلى الإطالة في الشّرح والتّوضيح لكلام الزّجّاجي الموجز، وفي معالجة القضايا النّحويّة، وإلى استدراك ابن أبي الرّبيع على الزّجّاجي في بعض القضايا النّحويّة الّتي يعالجها، ومن أمثلة ذلك قول الزّجّاجي في أثناء تعريفه للفعل المضارع: " وكانت في أوّله إحدى الزّوائد الأربع"[8]. ويقول ابن أبي الرّبيع موضّحاً وشارحاً لكلام الزّجّاجي مستدركاً عليه:"هذا يحتاج إلى تقييد، وكأنّه استغنى عن ذلك التّقييد بالمثال. ألا ترى أنّ (أَكْرَمَ) في أوّله همزة وهي زائدةٌ، وليس بفعل مستقبل. وكذلك (تَكَرَّمَ). فيجب أنْ يقيّد هذا الموضع بأنْ يقالَ: كلُّ فعل في أوّله همزةٌ تدلُّ على المتكلّم وحدَه، أو

---

(1) البسيط: 168/1.

(2) المرجع السابق: 1/ 224-225.

(3) المرجع السابق: 1/ 229- 230.

(4) المرجع السابق: 1/ 529.

(5) المرجع السابق: 2/860- 861.

(6) المرجع السابق: 2/897.

(7) المرجع السابق: 2/ 1083.

(8) كتاب الجمل في النحو: 7.

نونٌ تدلُّ على المتكلِّم ومعه غيره، أو ياء تدلُّ على الغيبة، أو تاء تدلُّ على الخطاب أو التَّأنيث"[1].

وقد خالف ابن أبي الرَّبيع النُّحاة في العديد من المسائل النَّحويَّة، ومن الأمثلة علــى ذلك مخالفته للزَّمخشريِّ (538هـ)، حيث " ذهب الزَّمخشريُّ في التَّفسير إلى أنَّ:(سَــواءٌ عليّ)خبرٌ مقدَّمٌ، و(أَقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ) في موضع المبتدأ ، ذكر ذلك في قــولة تعالــى: " سَوَاءٌعَلَيْهِمْ ءأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ [2]"[3]، وقد خالف ابن أبي الرَّبيع الزَّمخشــريّ فــي هذه المسألة، حيث اشترط في الاسم المبتدأ الإفراد، وذلك بقولة: "ولــيس الأمــر علــى ما ذكر، لما ذكرته من أنَّ المبتدأ لا يكون جملةً وإنَّما يكون مفرداً"[4].

مــع هذا كلّه فإنَّ ابن أبي الرَّبيع لم يَسلَمْ في كثير من المسائل النَّحويّة الَّتي قام ببحثها، من تقليد سابقيه، وكلُّ ما يفعله في كثير من المسائل بسط الآراء واختيار أحدها، وقد تبع ابن أبي الرَّبيع سيبويه (180هـ)، والمبرد (85 2هـ)، وأبا علي الفارســيّ (377هـ)، وغيرهم في الكثير من المسائل النَّحويَّة، والشَّواهد على هذا كثيرة جداً، وأكتفي بالتَّمثيل هنا بمسألةٍ واحدةٍ تبع فيها سيبويه، وذلك في أثناء حديثه عن المواضع الَّتي تكسر فيها (إنَّ)، حيث قال: "أنْ تكون أوّلَ الكلام نحو: إنَّ زيداً قــائمٌ ...... وتقول لأنَّك فاضلٌ قَصَدْتُكَ، لأنّ (أنّ) المفتوحة قد اعتمدت على حرف الجــرّ، ويجــوزأنْ تقــولَ: أنّك فاضلٌ قَصَدْتُكَ، لأنَّ المعنى: لأنّك فاضلٌ. واختلف الــنَّحويُّون فــي (أنَّ) هذه إذا حُذِفَ منها حرف الجرِّ: فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّها في موضــع نصب، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنها في موضع خفض، وأنَّ حرف الجرِّ حُذِفَ وبقــي عملُــهُ، وهذا مذهب سيبويه"[5]. ويقول ابن أبي الرَّبيع متبعاً سيبوية في هذه المســألة: "وهو عندي حَسَنٌ، لما ذكرتُه من أنَّ (أنَّ) المفتوحة لا تقع أوَّلاً، وأنت إذا

(1) البسيط: 225/1، وانظر: 236/1، 824/2، 2/ 959.

(2) البقرة: 6

(3) البسيط: 1/ 536.

(4) المرجع السابق: 536/1.

(5) المرجع السابق: 813/2، انظر: الكتاب: 3/ 128.

حذفت حرف الجرّ ونصبت، فلم تردّه، فتصير أوّلاً، وهي قد وضعت على غير هذه الطّريقة، وإذا حذفتها وبَقَّيْتَهَا خافضةً فكأنّها موجودة"[1].

وقـــد توسّع ابن أبي الرّبيع في الاستشهاد والتّنظير والتّعليل والمناقشة، فكثيراً مـــا نجـــده- رغبةً في إيضاح جوانب القضيّة الّتي يثيرها أو المسألة الّتي يناقشها- يقـــول: فـــإنْ قُلْتَ .... قُلْتُ، أو فالجواب، ومثال ذلك قوله:"وأمّا التّثنيةُ فتؤكّد بثلاثة ألفـــاظ: الـــنّفسُ والعين، وكلا، فتقول: مَرَرْتُ بِالرّجلَيْنِ أنْفسهما أعينهما كليهما، ولا يقال: أجمعانِ ولا أكتعانِ، لأنَّ العربَ لم تَقُلْه، واستغنت عن ذلك بكليهما.فإنْ قُلْتَ: أقـــوله بالقـــياس علـــى أجمعـــينَ، لأنَّ أجمعَ قد جُمِعَ، وما يُجْمَعُ يُصحُّ تثنيته، قلتُ: (أجمـــع) معـــرفة لا يُنكّـــر أبداً، فلا تصحّ تثنيتها، ولا جمعها، وأجمعون كان على طـــريقة الجمع، وليس بجمعٍ، فجاء على غير قياس، وما يأتي على غير قياس وجاء علـــى الشّـــذوذ فـــلا يُحْمَل عليه، وتقفُ مع السّماع فيما كان هكذا، وأمر آخر أنَّ العـــربَ إذا اســـتغنوا عن شيء بغيره فلا سبيلَ لك أنْ تستعملَ ما رَفَضُوه، ألا ترى أنّهم استغنوا عن وَذَرَ بتَرْكَ، فلا تقوله: وإنْ كان القياسُ يقتضيه"[2].

وقـــد وقف ابن أبي الرّبيع موقف المدافع عن الزّجّاجي عند الاعتراض على كلامـــه مـــن قبل النُّحاة الآخرين، وكانت هذه الاعتراضات تشمل العنوان، واللّفظ، والحـــدود، والآراء، والاستشهاد، وغير ذلك، والشّواهد على ذلك كثيرة جداً، وأكتفي هنا بالتّمثيل باعتراضٍ واحدٍ، وإبراز موقف ابن أبي الرّبيع منه، قال الزّجّاجي: "فأمّا الضّمّةُ فتشرك فيها الأسماءُ والأفعال"[3].

اعتـــرض بعضُ المتأخرين هذا بأنْ قال: "بَيّنَ أنَّ الضّمّةَ تكونُ في الأسماءِ والأفعالِ، ولم يُبيِّن ما يرفع من الأسماء بالضّمّة، فهذا الفصلُ ناقصٌ"[4].

---

(1) البســـــيط: 2/ 813- 814، وانظــــــر: 1/ 228، 268، 513، 569، 579، 581، 603، 2/627، 885، 890، 1003، 1026.

(2) المرجع السابق: 1/ 364.

(3) كتاب الجمل في النحو: 18.

(4) البسيط: 1/ 189.

وقـــد ردّ ابـــن أبي الرَّبيع على هذا الاعتراض مدافعاً عن الزَّجَّاجي، بقوله:" الجـــواب: أنَّه إذا بَيَّنَ ما يُرْفَعُ من الأسماءِ بالواو، وما يُرفعُ بالألفِ، وغير ذلك،وما يُـــرفعُ بالـــنُّون وغير ذلك، فمعلومٌ أنَّ ما بقي من معربات الأسماء والأفعال بعد ما عَـــيَّنَ يُرفعُ بالضَّمة إذ لو كان يرفع بغير الضَّمة، أو منه ما يرفع بالضَّمة، ومنه ما يُـــرفعُ بغيـــر الضَّمة لكانت علاماتُ الرَّفع خمسةً، وهو قد ذكر أنَّها أربعة، فتفطن لهـــذا، فإنَّـــه صحيحٌ، واختصار في التَّـــعليم وتقريب . ألا ترى أنَّ المبتدىءَ يسهل علـــيه هـــذا المأخذ ولا يسهل عليه أنْ يقالَ له: يرفع بالضَّمة الاسمُ المفردُ والجمعُ المكسَّـــرُ، والجمع المؤنث السَّالم ،فإنَّه لا يدري ما معنى الجمع المكسَّر؟ وإنَّما يدري بعد هذا في باب جمع التَّكسير وهذا بَيِّنٌ"[1].

ولـــم يكن ابن أبي الرّبيع يمرّ باعتراض على كلام الزّجّاجي إلاّدفعه بالحجَّة والبـــرهان، ولكثـــرة ردّه لهذه الاعتراضات كانت ترد له ردودٌ ضعيفة في حجتها أحـــياناً، بالإضافة إلى أنَّه لم يكن يمرّ بشاهدٍ إلا وضَّحه سواء من النَّاحية اللُّغويّة أو الـــنَّحويَّة بإعـــراب بعض الكلمات في بعض الشّواهد سواء كانت شواهد قرآنيَّة أو شـــعريَّة أو غير ذلك، وكان ينسب الشَّواهد الشِّعريَّة إلى قائليها قدر الاستطاعة، مع توضيح بعض معاني المفردات الصَّعبة فيها في بعض الأحيان.

2.2 مكانة كتاب الجمل في النَّحو وأهميته:

يعـــدُّ كتاب الجمل في النَّحو من أهمِّ مؤلفات الزَّجَّاجي النَّحويَّة، فهو من كتب الـــنَّحو الجامعة، والَّذي يحتوي على عددٍ كبيرٍ من الشَّواهد والأمثلة التَّوضيحيَّة، مع يسرٍ وسهولةٍ في منهجه.

وقـــد تناول الزَّجَّاجي في كتابه ألوان العلوم العربيَّة من نحوٍ، وصرفٍ، ولغةٍ وخـــطٍّ بلغـــةٍ عربيَّةٍ فصيحةٍ واضحةٍ، فهو ليس بالكتاب الضَّخم ككتاب سيبويه، ولا ككـــتاب المقتضب للمبرد، وإنَّما هو كتاب صغير بالنِّسبة لهذين الكتابين، ولعلَّ هذه السِّـــمات الَّتـــي اتَّســـمَ بها ، كانت سرُّ انتشاره، وتناوله بين القرَّاء حتَّى أنَّ شروحه زادت عـــن مائة وعشرين شرحاً، ويضيف الدّكتور شوقي ضيف: أنَّ كتاب الجمل

---

(1) البَسيط: 189/1، وانظر: 169/1، 202، 278، 292، 432، 2/ 675، 770، 895

أُفـرد لقـواعد الـنَّحو والصَّـرف، وحظي بشهرة مدويَّة لدقته، ووضوح عبارته، واستيعابه لدقائق النَّحو البصريّ الَّتي يحتاجها النَّاشئة، وقد ألحق به فصلاً عن الخط والإمـلاء، وهو فيه بعامَّة يتَّبع نظام النَّحو البصريّ، لأنَّه النِّظام السَّديد الَّذي أحكم بناؤه، ومع ذلك نراه يستعير من الكوفيّن بعض مصطلحاتهم،فقد سمَّى- متابعاً لهم- نائب الفاعل باسم ما لم يسمَّ فاعله، وسمَّى الصِّفة النَّعت ، والشَّركة عطف البيان[1].

ولهذا الكتاب حظوة عند المغاربة تداني كتاب سيبويه عند المشارقة؛وقد تصدَّى الكثيـر لشرحه وشرح شواهده[2]، وقد قال فيه القفطيُّ: "وهو كتاب المصرين وأهل المغـرب وأهـل الحجـاز والـيمن والشَّام، إلى أنْ اشتغل النَّاس باللُّمع لابن جني، والإيضاح لأبي علي الفارسيّ"[3].

وقـد هـدف الزَّجَّاجـي إلى تقديم خدمة نافعة للنَّاس من خلال كتابٍ ميسرٍ ومبسطٍ، ولغة فصيحةٌ سهلة ، وكثرة للشَّواهد والأمثلة الَّتي تساعد على توضيح مادَّة الكتاب وتسهيلها على النَّاظرين فيه.

3.2 غاية كتاب البسيط وقيمته :

أوضح ابن أبي الرَّبيع غايته من تأليف الكتاب في مقدمته، وهي تيسير النَّحو وفهمـه، والوقوف على أسراره، بخاصَّة أنَّ الزَّجَّاجي كان مهتماً ومعتنياً بالمبتدئين، فـرأى ابـن أبي الرَّبيع أنْ يبسط ما عرضه الزَّجَّاجي في كتابه " الجمل في النَّحو" بأسـلوب سـهل وواضح وميسر؛ وذلك بالتَّعبير عن الألفاظ المستغلقة بألفاظ سهلة قريبة من فهم النَّاظرين في هذا الكتاب. بالإضافة إلى أنَّه كان يعطي كلّ مسألة حقَّها بالشَّـرح والتَّوضـيح؛ لأنَّ كلام الزَّجَّاجي كان موجزاً، ولم يكن ابن أبي الرَّبيع يمرُّ على لفظٍ مطلقٍ أو عامٍ من ألفاظ الزَّجَّاجي إلا قيَّده وحدَّده، ومن ذلك قول الزَّجَّاجي فـي الفعل المضارع: " فإنْ كان الفعل مستقبلاً[4]" وقد قيَّد ابن أبي الرَّبيع هذا الكلام

---

(1) انظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف: 254.

(2) نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة: 174.

(3) إنباه الرواة: 2/ 161.

(4) كتَاب الجمل في النحو: 22.

بقوله: " هذا اللفظُ مطلقٌ يراد به التَّقييد، وقد قيّده بالمثال، وتقييده أنْ تقول:فإنْ كان الفعل مستقبلاً، ولم يكن صيغة الأمر، وإلا فقد تقدَّم أنَّ صيغة الأمر تدل على الحدث المستقبل والزَّمان، وكان أحسن من هذا أنْ يقول: فإنْ كان الفعل مضارعاً، لأنَّ صيغة الأمر لا تكون إلا للفاعل المخاطب"[1].

هذه هي الأهداف أو الغايات الَّتي رمى إليها ابن أبي الرَّبيع في كتابه، ولا شكَّ أنَّ قيمة هذا الكتاب إنَّما تتناسب مع مدى تحقيق ابن أبي الرَّبيع لهذه الأهداف أو الغايات، وقد رأينا أنَّ من أهدافه التَّقريب والتَّسهيل؛ ولذلك سماه ابن أبي الرَّبيع بالبسيط ، فكان بذلك أكثر بسطاً وتوسُّعاً من غيره الَّذين قاموا بشرح جمل الزَّجَّاجي للمسائل النَّحويَّة والأبواب بشكل عام، وقد كان يعرض آراء النُّحاة ويناقشها بتوسُّع في الاستشهاد والمناقشة والتَّعليل والتَّنظير، واستطاع بهذا الأسلوب الإتيان بأشياء جديدة؛ وذلك لأنَّ كتاب الجمل كان موجزاً، وابن أبي الرَّبيع يوضّحه ويشرحه، ويعرب نصوصه مع توضيح معاني المفردات في بعض الأحيان، وتوضيح بعض الوجوه في الآيات القرآنيَّة من حيث القراءة، وكذلك الأبيات الشِّعريَّة.

ونخلص من ذلك كلّه إلى أنَّ قيمة هذا الكتاب إنَّما جاءت من وراء تحقيق المؤلف لأهدافه وغاياته وأغراضه الَّتي وضع الكتاب من أجلها وهي:

أ. عرض المسائل والقضايا النَّحويَّة بأسلوب سهل وواضح.

ب. استخدام اللُّغة السَّلسلة والواضحة والبعيدة عن التَّكلف والتَّعقيد.

ج. اشتماله على المستويات اللُّغويَّة الأربعة (صوتيَّة صرفيَّة نحويَّة دلاليَّة).

د. ذكره لأبرز النُّحاة وأشهرهم مع توضيح لأهم آرائهم في المسائل والقضايا النَّحويَّة.

ويعدُّ هذا الكتاب من أهمِّ كتب ابن أبي الرَّبيع الَّذي يكشف لنا كثيراً من غوامض كتاب الجمل المختصر، ويوضّح لنا آراء ابن أبي الرَّبيع النَّحويَّة، ويشتمل على شواهد وأمثلة لم تذكر في كتاب الجمل.

---

(1) البسيط: 225/1.

4.2 شواهد الكتاب:

أولاً: استشهاده بالقرآن الكريم:

كـــان ابن أبي الرَّبيع يضع القرآن الكريم على قمة المصادر الَّتي يرجع إليها ويعـــتمد علـــيها، وفاقت الآيات الَّتي استدلَّ بها في كتابة غيرها من الشَّواهد؛ نتيجة اعـــتماده عليها اعتماداً كبيراً، وقد أخذت مكاناً واسعاً في هذا الشَّرح مستدلاً بها في إثبات حجَّةٍ نحويَّةٍ، أو وجهٍ إعرابيّ، أو شاهدٍ نحويّ، حتَّى أنَّ الآيات في هذا الشَّرح تصل إلى ثلاثمائة وخمسة شواهد في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته. بالإضافة إلـــى أنَّه كان يشير إلى اختلاف العلماء في توجيهها، ثمَّ يقوم بالموازنة بين آرائهم، وتـــرجيح أحد هذه الآراء، وقد يعرض أحياناً أوجه القراءات الموجودة في الآية مع توجيهها دون الموازنة بين آراء العلماء فيها.

ولا فـــرق عـــند ابـــن أبي الرَّبيع بين قراءةٍ وقراءةٍ، ولا بين قراءةٍ متواترةٍ وقـــراءةٍ شاذةٍ، فالقراءة سنَّة متبعة، سواء كانت سبعيَّة أم عشريَّة أم شاذَّة، ولذلك لم نجـــد ابـــن أبي الرَّبيع يلحن قارئاً إلا في قوله تعالى: " إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا۟ الْعَذَابِ الأَلِيمِ"[1]، قـــال أبـــو زيـــد: كان أبو السَّمال يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أنْ كانَ فَصيحاً .... يقرأ العذابَ بالنَّصب، وجعله أبو زيد لحناً، وكذلك هو عند جميع النَّحويّين"[2].

وقـــد بلـــغ عدد شواهد القراءات القرآنيَّة عند ابن أبي الرَّبيع في كتابه واحداً وأربعين شاهداً في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته.

ثانياً: استشهاده بالحديث النَّبويِّ الشَّريف:

يخـــتلف موقـــف ابن أبي الرَّبيع من الحديث النَّبويِّ الشَّريف عن موقفه من القـــرآن الكريم وقراءاته، فهو قليل الاستشهاد به والاتِّكاء عليه فيما يتعرَّض له من مسائل ويعالج من قضايا، فكان بذلك من المتشدِّدين في الاستشهاد به، وقد أورد في كتابه ما يقرب من أحد عشر حديثاً في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته.

ولعلَّـــه فـــي ذلـــك يتابع البصريّين الَّذين أعرضوا عن الاحتجاج بالحديث النَّبويِّ الشَّريف إلا في مسائل قليلة.

---

(1) الصَّافات: 38.

(2) البسيط: 2/ 1037- 1038.

ثالثاً: استشهاده بكلام العرب:

وهو المصدر الثَّالث من المصادر السَّماعيَّة عند العرب، "ويحتجُّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[(1)].

ويتضمَّن كلام العرب ما يلي:

1- أقوال الصَّحابة:

لم يذكر ابن أبي الرَّبيع في كتابه سوى قول واحد وهو لعمر بن الخطاب -رضي الله عنه -" وتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادةٍ " وقد استشهد به في الحالات الَّتي يكون فيها المبتدأ نكرة، إذا كان فيه معنى العموم. يقول ابن أبي الرَّبيع: "ولا يكونُ المبتدأُ نكرةً إلا ..... أنْ يكونَ فيه معنى العموم، نحو قولك:" كُلُّ رَجُلٍ لَهُ دِرْهَمٌ". " وتَمْرَةٌ خَيْرٌمِنْ جَرَادَةٍ"[(2)].

2- الشِّعر:

أكثر ابن أبي الرَّبيع من الاستشهاد بالشِّعر العربيِّ واعتدَّ به، حيث جاء في المرتبة الثَّانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به.

وشواهده الشِّعريَّة تحتوي على القصيد والرَّجز، وأحياناً نجده يكتفي بذكر أنصاف الأبيات فقط، وقد أورد في كتابه مائتين وستة وستين بيتاً من الشِّعر، أمَّا الشُّعراء الَّذين استشهد بشعرهم فمعظمهم من الجاهليّين والمخضرمين والإسلاميّين، أمَّا المحدثون والمولَّدون فلم يذكر لهم سوى بيتين اثنين: أولهما: للحريريِّ،[(3)]وهو:

جَادَ بالْعَيْنِ حِيْنَ أعْمَى هَوَاهُ   عَيْنَهُ فَانْثَنَى بِلاَ عَيْنَيْنِ

وثانيهما لحبيب بن أوس الطَّائي (أبو تمام)[(4)] ،وهو:

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وَهُمُومِهِ   رَوْضُ الأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولاَ

---

(1) الاقتراح: 59.

(2) البسيط: 1/537- 539، وانظر: نتائج الفكر: 409.

(3) المرجع السابق: 1/246- 247.

(4) المرجع السابق: 2/703.

ومن الجدير بالذكر أنَّ معظم الشَّواهد الشِّعريَّة الّتي ذكرها ابن أبي الرَّبيع لم ينسبها إلى قائليها، وقد بلغ عدد هذه الأبيات خمسة وسبعين بيتاً في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته، ولذلك استغلقت نسبة بعض الأبيات على محقّق الكتاب في تحديد نسبتها، زيادةً على أنَّ بعض الأبيات تنسب إلى أكثر من قائل، وهذه ظاهرةٌ شائعةٌ في الاستشهاد بالشِّعر في كتب النَّحو، ولذلك بقيت تسعة أبيات مجهولة القائل لم يستطع المحقِّق معرفة قائليها ، يضاف إلى ذلك وجود عشرة أبيات أخرى اختلف في نسبتها، ونسبها المحقِّق إلى أكثر من شاعر.

وقد كانت عناية ابن أبي الرَّبيع بالشَّواهد الشِّعريَّة كبيرة، إذ كان يشرح ما استغلق من الألفاظ فيها، ويقوم أحياناً بإعراب ما يراه بحاجة إلى الإعراب، ويعلِّق على الشَّاهد بما يكفي لتوضيحه.

3- أقوال العرب وأمثالهم:

ذكر ابن أبي الرَّبيع ستة أمثال مقتصرة على الجانب النَّحويِّ . أمَّا بالنِّسبة لأقوال العرب فقد أورد ابن أبي الرَّبيع مجموعة لا بأس بها، وصل عددها إلى اثنين وسبعين قولاً في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته، مع العلم بأنَّ القول الواحد قد يتكرَّر في أكثر من مسألةٍ نحويَّةٍ، أو بابٍ نحويٍّ، ومثال ذلك ما قاله ابن أبي الرَّبيع في إسقاط تاء التَّأنيث: " فإنْ كان التَّأنيث حقيقياً لم يكن بُدٌّ من إلحاق التَّاء، فتقول: قَامَتْ هِنْدٌ، ويجوز إسقاطُها قليلاً مع الفصل. حكى سيبويه: " حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ [1]"، وأمَّا إسقاطُها بغير فصل فبحيثُ لا يُعْلَم لكنَّه قد جاء، حكى سيبويه: " قَالَ فُلانَةُ[2] "[3].

5.2 مصادر الكتاب:

تنوَّعت المصادر الَّتي اعتمد عليها ابن أبي الرَّبيع في كتابه، وهي مصادر تعكس تنوّع مشاربه الثَّقافيَّة، وقد أشار إلى قسم من هذه المصادر، وأغفل قسماً

(1) الكتاب: 2/ 38، المذكر والمؤنث: 616- 617، شرح المفصل: 5/93.

(2) المرجع السابق: 2/38.

(3) البسيط: 1/ 265.

آخــر. وكان يكتفي أحياناً بالقول: قال بعض المتأخرين، أو ذهب بعض العلماء، أو غير ذلك.

ومــن المصــادر الَّتي صرَّح بها ابن أبي الرَّبيع وأشار إليها في متن كتابه: الكـتاب: لسيبويه (180هـ)[1]، الحماسة: لأبي تمام (231هـ)[2]، إصلاح المنطق: لابـن السِّكيت (244هـ)[3]، الفصيح لثعلب (291هـ)[4]، الأمالي: لأبي علي القالي (356)[5]، الأفعـال: لابـن القوطـيَّة (367هـ)[6]، الإغفـال[7]، والإيضـاح[8]، والـبغداديات[9]، والتَّذكرة[10]: لأبي علي الفارسيّ (377هـ)، كتاب القد: لابن جني (392هـ)[11]، الحلل: لابن السِّيد (521هـ)[12]،الكشَّاف[13]والمفصَّل[14]:للزَّمخشريّ (538هـ)، والكرَّاسة (المقدمة الجزولية): للجزولي (607هـ)[15]، والتَّوطئة: لأبي علي الشَّلوبين (646هـ)[16].

---

(1) البسيط: 1/260، 2/ 797.

(2) المرجع السابق: 1/ 315- 602، 2/ 741، 853، 871، 916.

(3) المرجع السابق: 1/ 158، 502.

(4) المرجع السابق: 1/418، 602.

(5) المرجع السابق: 2/764.

(6) المرجع السابق: 2/ 924.

(7) المرجع السابق: 2/1095.

(8) المـرجع السابق: 1/160، 176، 195، 268، 322، 341، 392، 402، 513,527 2/ 844، 865، 966، 970.

(9) المرجع السابق: 2/ 757.

(10) المرجع السابق: 2/ 741.

(11) المرجع السابق: 2/1009.

(12) المرجع السابق: 2/706.

(13) المرجع السابق: 1/ 536.

(14) المرجع السابق: 1/ 522.

(15) المرجع السابق: 1/185، 201، 582، 2/ 767.

(16) المرجع السابق: 1/185.

وسأقتصـــر في هذه الدّراسة على ذكر جملة من المصادر البصريّة والكوفيّة، وأبـــرز العلمـــاء الّذين أكثر ابن أبي الرّبيع من نقل كلامهم، وآرائهم، مع ذكر مثال واحد للدّلالة على مدى إفادة ابن أبي الرّبيع من ذلك العالم.

ومن أبرز هؤلاء العلماء:

1- الخليل بن أحمد الفراهيديّ (175هـ):

جـــاءت نقـــول ابـــن أبي الرّبيع عن الخليل بن أحمد قليلة، وأغلبها كانت في الجانـــب النّحويّ، ومن هذه النّقول: قول ابن أبي الرّبيع في مسألة (أنّ بمعنى لعلّ)، قـــوله: " ونقـــل عن أبي علي أنّه أخذ على هذا قوله سبحانه: " وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذَا جَـــاَءَتْ لا يُؤْمِـــنُونَ "[1]. وقال التّقدير: وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ، وأخذها الخلـــيل علـــى أنّ (أنّ) هنا بمعنى لعلّ، والتّقدير: لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون[2]، وقد ثـــبتَ مـــن كلام العرب: إئتِ السُّوقَ أنَّك تَشْتَرِي سُوَيْقَاً، أي: لعلَّك تَشْتَرِي سُوَيْقَاً[3]، وهذا المأخذُ أظهر في الآية[4].

2- سيبويه (180هـ):

امـــتلأ كتاب ابن أبي الرّبيع بنقولٍ عن سيبويه فأكثر من نقل آرائه والوقوف إلـــى جانبها، مع التّصريح باسمه في غالب الأحيان، وقد يشرح ابن أبي الرّبيع رأي ســـيبويه، ويقـــوم بتوضيحه، ولذلك أورد له العديد من الآراء، ولعلّ من أبرزها ما تابعه فيه ابن أبي الرّبيع، على أنّ إعراب الأسماء السّتة بحركاتٍ مقدّرةٍ، بقوله: "فقد

---

(1) الأنعام: 109.

(2) الكتاب: 3/ 123.

(3) المـــرجع السابق: 3/ 123، مشكل إعراب القرآن: 1/ 265، البحر المحيط: 202/4، الجنى الداني: 417- 418.

(4) البســـيط: 1/ 442- 443، وانظـــر: 284/1، 328، 368، 377، 516، 548، 2/ 685، 763، 814.

تبــيَّنَ بمــا ذكــرتُه أنَّ الأقــوالَ كلَّهــا فاسدةٌ، وأقربها إلى القياس أنْ تكونَ معربةً بالحركات، وأنَّ ما قبل الآخر أُتبع الآخر، وهو مذهبُ سيبويه"[1].

3- الفرَّاء (207هـ):

وقــد كانــت نقــول ابــن أبي الرَّبيع عن الفرَّاء محصورة لا تتجاوز ثلاثة مواضــع، ونذكر منها على سبيل المثال، قوله تعالى: " فَرِيقاً هَدَىَ وفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ [2]". قال سيبويه (فريقاً) منصوب بإضمار فعل تقديره، وأضلَّ فريقاً... وقال الفــرَّاء: (فريقاً) منصوب على الحال، وما ذكره سيبويه أولى: لأنَّ تكثير الجمل في موضع التَّعظيم أولى"[3].

4- الأخفش الأوسط (أبو الحسن) (215هـ):

أورد ابن أبي الرَّبيع العديد من النُّقول اللُّغويّة عن الأخفش، ومن ذلك ما قاله ابــن أبي الرَّبيع في اختلاف النَّحويّين: " في العطف على عاملين، فأجازه الأخفش، ومــنعه جمهــور النَّحويّين، ونصَّ عليه سيبويه، وأبو علي وغيرهما، ومثال ذلك أنْ تقــولَ: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلاَ خَارِجٍ عَمْرٌو، فأجازه أبو الحسن، وجعل خارجاً معطوفاً علــى قائمٍ وشُركت الواو بين خارجٍ وقائمٍ في الباء، وجعل عمراً معطوفاً على زيدٍ، وشُركت الواو أيضاً بينهما في (ليس) [4]".

5- المبرِّد (285هـ):

أورد ابن أبي الرَّبيع الكثير من آراء المبرِّد، ومن ذلك ما قاله ابن أبي الرَّبيع فــي بــاب كان وأخواتها: " اعلمْ أنَّ الخبر في جميعها يجوز أنْ يتوسط ما لم يمنع

---

(1) البســيط: 195/1، وانظــر: 1/ 164، 176، 200، 205، 209،215 ، 220، 234، 241، 305، 314، 318، 324، 331، 401، 405، 416، 2/ 616، 621، 626، 630، 636، 642، 646، 650، 655، 661، 668.وانظر:الكتاب:412/3.

(2) الأعراف 30.

(3) البسيط: 2/ 658- 659، وانظر: 774/2، 939. معاني القرآن:للفراء:376/1.

(4) المــرجع الســـابق: 353/1، وانظــــر: 205/1، 305، 563، 2/ 650، 694. الكتــاب: 64/1ــ66،شرح المفصل:27/3.

مانعٌ، فتقول: كَانَ عَالِمَاً زَيْدٌ، وصَارَ عَالِمَاً زَيْدٌ، ولَيْسَ عَالِمَاً زَيْدٌ، ولم يخالف المبرّدُ في تقدّم خبر (ليس) على اسمها"[1].

6- ثعلب (أبو العباس) (291هـ):

أورد ابن أبي الرّبيع في كتابه نقولاً قليلة عن ثعلب، ومن تلك النّقول قوله: " وذكــر ذلــك ثعلــب فــي الفصــيح، فقال: " دَخَلْتُ بِهِ الدَّارَ وَأَدْخَلْتَهُ"، والكوفيُّون والبصــريُّون اجــتمعوا على ما ذكرتُه، وهو أنَّ العربَ تقول؛ قمتُ به، على معنى أقمــتُه، وقعــدتُ به على معنى أقعدتُه، فإذا ثبت هذا فاعلمْ أنَّ النَّحويّين اختلفوا في القــياس، فمنهم من قال: لا يقال منه إلا ما قالته العرب ومنهم من جعل ذلك قياساً، وأكثرُ النَّحويّين على القياس"[2].

7- الزَّجَّاج (316هـ):

وقد كانت نقول ابن أبى الرَّبيع عن الزَّجَّاج محدودة وعددها ثلاثة نقولٍ فقط، ونذكــر مــنها ما قاله ابن أبي الرَّبيع في إجازة الزَّجَّاج الرَّفع بالضَّمير" وأمَّا الرَّفع بالضَّــمير، نحــو: مَــرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ، فأجازه الكوفيُّون والزَّجَّاج، ومنعه الفارســيّ، وكــذلك: مَــرَرْتُ بِــرَجُلٍ حَسَنٍ وجهُ، أبو علي يمنعه لبقاء الصِّفة بلا ضمير... ويقتضي كلام الكوفيّين المنع، ويقتضي كلام الزَّجَّاج أنَّه جائز"[3].

8- أبو علي الفارسيّ (377هـ):

أورد ابن أبي الرَّبيع في كتابه البسيط نقولاً كثيرة عن أبي علي الفارسيّ، وقد صــرَّح بالــنَّقل عن كتبه كالإغفال، والتَّذكرة، والبغداديات، والإيضاح، وكانت أكثر نقوله من كتاب الإيضاح، ومن هذه النّقول، قول ابن أبي الرّبيع: " وقد ذكر أبو علي في الإيضاح في قوله سبحانه: " مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ"[4]، أنَّ الأبواب بدلٌ من الضَّمير

---

(1) البسيط: 2/673، وانظر 1/ 383، 417، 454، 465. 2/634، 673، 718، 726.

(2) المرجع السابق: 1/ 418، وانظر: 1/476، 2/ 881.

(3) المرجع السابق: 2/ 1078، وانظر: 2/ 1095، 1096.

(4) ص: 50.

الّذي في مفتحة، لأنّك تقول: فُتِحَتْ الجنان إذا فُتِحَتْ أبوابُها، وفي التّنزيل: " وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا[1]"[2].

9- ابن جني (392هـ):

أورد ابن أبي الرّبيع في كتابه البسيط نقولاً قليلةً عن ابن جني، ومن هذه النّقول ما خالفه فيه ابن أبي الرّبيع عند الحديث عن العطف، بقوله: إنّ العطف على الموضع يجوز وإنْ كان لا يظهر، فيجوز في مثل قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًاً، أنْ يكون معطوفاً على موضع (بزيدٍ)، لأنّ موضعه نصب، وإلى هذا ذهب ابن جني، وفيه عندي بُعدٌ "[3]. ويقول في موضع آخر متابعاً ابن جني: " كقوله في قول العرب: لاَ أَبَا لِزَيْدٍ: إنّ زيداً مخفوضٌ بحرف الجرّ الزّائد، والاسمُ معلّقٌ، ولا يقال إنّه مخفوض بالاسم المضاف إليه، والحرف معلّقٌ، لأنّ الحروف لا تُعلّقُ، والأسماءُ قد صحّ فيها ذلك، وهذا الّذي ذكرتُه هو مذهبُ ابن جني و حُذّاقِ هذه الصّنعة"[4].

10- ابن الطّراوة (528هـ):

أكثر ابن أبي الرّبيع في نقوله عن ابن الطّراوة، والّتي كانت في أغلبها مخالفة للنّحويّن ومنها: قول ابن أبي الرّبيع: " اعلمْ أنّ (لكنّ) لا أعلمُ بين النّحويّن خلافاً في أنّها للعطف، وأنّ معناها الاستدراك، وردّ ابن الطّراوة هذا القول، وقال: إنّ (لكنّ) ليست للاستدراك، وإنّما هي ضد (لا) توجب للثّاني ما نفي عن الأوّل، فتقول: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْروٌ، فالمعنى أنّ عمراً هو الّذي قام"[5].

---

(1) النبأ: 19.

(2) البسيط: 1/ 402، وانظر: 1/160، 195، 228، 238، 241، 2/ 649، 676، 740، 752، 786.

(3) المرجع السابق: 2/797ـ 798. وانظر :الخصائص :1/342ـ343.

(4) المرجع السابق: 1/ 458، وانظر: 2/ 653، 677، 689، 479، 795، 804، 891، 1009. وانظر: الخصائص :108/3،الجنى الداني:108، مغني اللبيب :286/1.

(5) المرجع السابق: 1/340، وانظر: 1/242، 262، 353، 424، 488، 601، 2/ 628، 644، 647، 740، 758، 759، 806، 831، 848، 902، 992، 1075.

11- الزَّمَخْشَرِيّ (538هـ):

أورد ابـن أبـي الـرَّبيع للزَّمخشريّ في باب التَّثنية تعريفه لها بقوله: "وحدُّ التَّثنـية أنْ تقـولَ: كلُّ اسم آخره ألفٌ ونونٌ في الرَّفع ينقلب الألفُ ياءً في النَّصب والخفـض، وبهـذا حـدَّهُ الزَّمخشـريُّ [1]".وفي اختلاف النَّحويّين في مجيء الحال المـؤكِّدة بعـد الجملـة الفعليَّة، يقول ابن أبي الرَّبيع: " وهذه الحال المؤكِّدة أكثرُ ما جـاءت بعد الجملة الاسميَّة: واختلف النَّحويُّون في مجيئها بعد الجملة الفعليَّة، فذهب الزَّمخشـريُّ فـي المفصَّل إلى أنَّها لا تكون إلا بعد الجملة الاسميَّة، ولا تكون بعد الجملـة الفعليَّة، وأكثر النَّحويّين على أنَّها تكونُ بعد الجملة الفعليَّة، والأغلبُ فيها أنْ تكونَ بعد الجملةِ الاسميَّةِ"[2].

12- أبو القاسم السُّهيليّ (581هـ):

أورد ابـن أبي الرَّبيع نقولاً قليلةً عن السُّهيليّ، ومن هذه النّقول ما أبطله ابن أبي الرَّبيع بالقياس والسَّماع، وذلك في أثناء كلامه عن حذف المفعول، فيقول: " ولا أعلـم في هذا خلافاً بين النَّحويّين إلاّ السُّهيليّ – رحمه الله- فإنَّه قال:" يجوزُ حذفُ الثَّانـي وإبقـاءُ الأوّل، ولا يجوز حذف المفعول الأوّل وإبقاء الثَّاني، لأنَّه كان قبل الـنَّقل فـاعلاً فـلا يجوز حذفُهُ مراعاة للأصل". وهذا القول يَبْطُلُ من جهة القياس والسَّماع"[3].

13- أبو الحسن الدَّبَّاج (646هـ):

لـم يـنقل ابن أبي الرَّبيع عن الدَّبَّاج- وهو أحد شيوخه- سوى مسألةٍ واحدةٍ وهـي حـول (سَقْياً النَّائبة مناب سَقَاهُ الله)، وقد تبعه ابن أبي الرَّبيع في هذه المسألة حـيث يقول: " فإذا تبيَّنَ لك أنَّ (سَقْياً) من قولك: سَقْياً له نائب مناب (سَقَاهُ الله) فقد صار (أمَّا زَيْدَاً فَسَقْيَاً لَهُ) بمنزله: أمَّا زَيْدَاً فَسَقَاهُ الله، ولو قلت هذا لم يجز أنْ يكون زيـدٌ منصوباً بالفعل، لأنَّ الفعلَ قد وصل إلى الضَّمير فلا يصلُ إلى غيره، وبهذا

---

(1) البسيط: 1/ 247. وانظر :شرح الجمل :لابن عصفور:135/1.

(2) المـرجع السـابق: 522/1، وانظر: 536/1، 540، 561، 2/ 669، 816، 915، 931، 972

(3) المَرجع السابق: 429/1، وانظر: 1/ 430، 2/ 858، 872، 925.

كـــان الأستاذ أبو علي ينفصلُ عن هذا الموضع، وسمعتُ الأستاذ أبا الحسن الدَّبَّاج ينفصـــلُ به أيضاً، وهو عندي صحيح، وليس في هذا الموضع انفصال غيره، والله أعلم"[1].

14- أبو علي الشّلوبين (646هـ):

أكثـــر ابـــن أبي الرَّبيع من النَّقل عن شيخه أبي علي الشّلوبين، ويتّضح من نقـــوله احترامه له واعتداده بأقواله، ومن النّقول الّتي نقلها عن أبي علي وتبعه فيها عند حديثه عن النّعت، وأنَّ الأصل فيه أنْ يكون للبيان، قوله: " الأصلُ في النَّعت أنْ يكـــونَ للبيان، وأمّا نعت المدح وغيره ممّا ذكر، فليس بالأصل، لأنَّ المقصود قد تمَّ بذكـــر الأوّل.... فلمّا امتنع الأصل امتنع ما جاء بالاتّساع، وعلى التّشبيه به، وبهذا كان الأستاذُ أبو علي ينفصلُ عن هذا الاعتراض، وهو حَسَنٌ"[2].

وبعـــد فـــإنَّ ابن أبي الرَّبيع لم يقتصر على هذه المصادر فقط، بل قام بإيراد مصادر أخرى، وعلماء آخرين مشهورين أمثال:

الجرمـــيّ (225هــــ)[3]، وابـــن السِّكيت (يعقوب) (244هــ)[4]، والمازنيّ (249هــــ)[5] ،وابـــن كيسان (299هــ)[6]، وابن القوطيَّة (367هــ)[7]، والرُّمانيّ

---

(1) البسيط: 627/2.

(2) المرجع السابق: 321/1، وانظر: 185/1، 268، 317، 340، 354، 383، 2/ 627، 657، 658، 682، 756، 762.

(3) المرجع السابق: 1/ 461، 502، 504، 610، 2/ 754 994.

(4) المرجع السابق: 158/1، 195، 502، 505.

(5) المرجع السابق: 1/ 198، 270، 610، 2/ 1058، 1059، 1063.

(6) المرجع السابق: 2/ 674.

(7) المرجع السابق: 992/2.

(384هـــ)[1]، والسِّـيرافيّ (385هـــ)[2]، وابن السَّيد (521هـ)[3]، والخدب ابن طاهر (580هـ)[4]، وابن ملكون (584هـ)[5]، وابن خروف (610هـ)[6].

ويبدو لي أنّ المصادر الَّتي ذكرها ابن أبي الرَّبيع كثيرة جداً، والعلماء الَّذين ذكــر بعض أقوالهم هم كُثر أيضاً، ولذلك ارتأيت الاقتصار على أهمِّ هؤلاء العلماء، والمصادر البارزة الَّتي أكثر ابن أبي الرَّبيع نقل كلامها واستشهاداتها ومناقشاتها في معظم المسائل النَّحويَّة.

---

(1) البسيط: 1/ 581.

(2) المرجع السابق: 1/ 559، 2/ 1008.

(3) المرجع السابق: 2/ 706، 709، 759، 1017، 1038، 1059، 1066، 1100.

(4) المرجع السابق: 1/ 570.

(5) المرجع السابق: 1/ 392، 482.

(6) المرجع السابق: 2/ 1056.

الفصل الثالث

السماع

السَّماع أصلٌ من أصولِ النَّحو العربيِّ، ودليلٌ من أدلَّتِهِ، ويشتملُ على القرآن الكــريم، والحــديث النَّــبويِّ الشَّريف، وكلام العرب نظمه ونثره حتَّى نهاية عصر الاحتجاج، أي ما قبل (150هـ) تقريباً.

وقــد أطلــق عليه ابن الأنباريّ (577هـ) مصطلح (النَّقل)، وعرَّفه بقوله: " فأمَّـا النَّقل، فالكلام العربيّ الفصيح المنقول النَّقل الصَّحيح الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حـدِّ الكثــرة [1]". وعــرَّفه السّــيوطي بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصــاحته فشــمل كــلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه – صلَّى الله عليه وآله وســلَّم– وكــلام العــرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المــولَّدين، نظمــاً ونثراً عن مسلم أو كافر؛ فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ في كل منها من الثبُوت"[2].

وإذا كان ابن الأنباريّ قد قيَّد النَّقل بالخروج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة ،فإنَّ السّيوطي لم يعتمد الكثرة والقلَّة أساساً للأخذ بالسَّماع . وقد وضَّحه الدّكتور علي أبو المكارم بأنَّه: "الأخذ المباشر للمادَّة اللُّغويَّة عن النَّاطقين بها"[3] وهو طريق مهم اعتمد علــيه الــنُّحاة كثيراً في جمع المادَّة اللُّغويَّة ثمَّ تحليلها، وعناية البصريِّين باستقراء المــادَّة اللُّغــويَّة المســموعة لا يقــل عــن اهتمام نظرائهم الكوفيِّين"[4]، فقد اختار البصــريُّون قبائل معينة، للأخذ عنها، وتركوا ما عداها محتجين بفساد لغتها، وكانوا يسمون لغات هذه القبائل باللُّغات الشَّاذَّة الَّتي لا يعمل بها. أمَّا الكوفيُّون فإنَّهم يوثِّقون

(1) الإغراب في جدل الإعراب: 45.

(2) الاقتراح: 51.

(3) أصول التفكير النحوي: 21.

(4) المرجع السابق: 22.

كـلّ العـرب علـى السَّـواء، ويعـدُّون كلّ ما جاء عنهم حجَّة، فيعتدُّون بأقوالهم، ويؤسِّسون عليها نحوهم، وقواعدهم[1].

ومـنهج الكوفيّين أكثر تساهلاً في تعاملهم مع السَّماع، وأكثر اعتداداً بلهجات اللُّغـة العـربيَّة في قبائلها المختلفة، ويمكن القول أنَّ الكوفيّين في اعتدادهم بالمثال الواحد، أكثر استقصاءً للُّغة، وبخاصَّة إذا عرفنا أنَّ قبائل العرب كثيرة منتشرة، وأنَّ مـا نطـق بـه ذلك الأعرابيّ إنمَّا هو تعبير لغويّ مردّه إلى عادة لغويَّة نشأ عليها، وتعوَّد النّطق بها، ولو كانت شاذَّةً لواجه نقداً[2].

ويقسم السَّماع إلى قسمين: تواتر وآحاد.

فأمَّـا التَّواتـر: فلغة القرآن الكريم، وما تواتر من السُّنة وكلام العرب، وهذا القسم دليلٌ قطعيٌّ من أدلَّة النَّحو يفيد العلم... وأمَّا الآحاد: فما تفرد بنقله بعض أهل اللُّغة، ولم يوجد فيه شرط التَّواتر، وهو دليل مأخوذ به[3].

1.3 السَّماع عند ابن أبي الرَّبيع:

ويعدُّ السَّماع من أكثر الأصول الَّتي تبرز في كتاب ابن أبي الرَّبيع، فالقرآن الكريم وقراءاته تمثل المصدر الأوَّل من مصادر السَّماع عنده ، يليه الشِّعر العربيّ، وأقـوال العرب، والحديث النَّبويّ الشَّريف، وأمثال العرب، وأقوال الصَّحابة، وهذا التَّـرتيب هـو نـتاج عمليَّة إحصائيَّة لشواهد كلّ لون من ألوان السَّماع المذكورة، ولإبراز هذه الأصول وتوظيفها في الكتاب، يمكن تقسيمها على النَّحو التَّالي:

---

(1) فصول في فقه العربيّة/ 107، وانظر: نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي العربي، 9/ 319-320.

(2) انظـر: الكوفيّون في النّحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر:20، نقلاً عن تاريخ النحو وأصوله: 263/1.

(3) لمع الأدلة: 83- 84.

أوّلاً: القرآن الكريم وقراءاته:

أ- القرآن الكريم:

يعــدُّ القــرآن الكريم من أعلى نصوص العربيّة فصاحةً وتوثيقاً، ولذلك كان بقــراءاته أصــحُّ أصول اللُّغة والنَّحو، قال عنه البغداديُّ (1093هــ):" فكلامه عزَّ اســمه أفصــح كلام، وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذِّه كما بيّنه ابن جني في أوّل كتابه " المحتسب" وأجاد القول فيه"[1].

فهو النَّص العربيّ الصَّحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق الَّتي وصل إليــنا بهــا في الأداء والحركات والسَّكنات، ولم تعتن أمّة بنصٍّ ما اعتنى المسلمون بــنصِّ قرآنهم، وعلى هذا يكون النَّص الصَّحيح المجمع على الاحتجاج به في اللُّغة والنَّحو والصَّرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسَّند الصَّحيح حجَّة لا تضاهيها حجَّة[2].

ولا خــلاف بــين مدرســتي البصرة والكوفة في اعتماد القرآن دليلاً، ولكنَّ الكوفيــيّن كانوا يعوّلون على اللَّفظ أو الظَّاهرة، تأتي في القرآن فيبنون عليها قاعدة، أمَّــا البصــريُّون فكانــوا يكثــرون من تأويل ما يأتي من الآيات مخالفاً لقواعدهم وأصولهم[3].

وعلــى هذا فقد اتَّفق البصريُّون والكوفيُّون على أنَّ القرآن الكريم أصلٌ كبيرٌ مــن أصــول الاستشــهاد في وضع القواعد النَّحويَّة، والأخذ بها، فهو أفضل ألوان السَّــماع بمــا يحــتجُّ به في تقرير أصول اللُّغة، وذلك لنزوله بلسانٍ عربيّ مبينٍ، وبلــوغه الذّروة الَّتي ليس بعدها مرتقى من الفصاحة وحسن البيان فهو: "أصدقُ في الدّلالة اللُّغويَّة، وأقوى في الاستشهادات النَّحويَّة من كلِّ النُّصوص اللُّغويَّة الأخرى، مهما كانت درجة هذه النُّصوص من الرِّواية والإتقان والحفظ والضَّبط"[4].

---

(1) خزانة الأدب: 9/1.

(2) في أصول النّحو: الأفغاني: 21.

(3) في أدلة النحو: 30.

(4) المَدرسة النحوية في مصر والشام: 224- 225.

وبعــد، فإنَّ موقف ابن أبي الرَّبيع من القرآن الكريم، والاستشهاد بآياته، كان موقفاً إيجابياً، شأنه في ذلك شأن النُّحاة والعلماء الَّذين أجمعوا على أنَّه أعلى مراتب الكــلام العربــيّ، وأقــوى الأساليب العربيَّة؛ ولذلك كانت معظم شواهده من القرآن الكــريم لتعضــيد الظَّواهر النَّحويَّة وتأصيلها. وقد كان يورد شواهد القرآن منفردةً للاســتدلال بها، أو مقرونةً في الأغلب بما ورد عن العرب من شعرٍ أو نثرٍ، مبتدئاً حيناً بالقرآن، وحيناً بالشِّعر والنَّثر، وحيناً بأمثلة يقيسها على ما صحَّ عن العرب.

وقــد بلــغ عدد الآيات القرآنيَّة الَّتي استشهد بها في كتابه " البسيط"، حوالي ثلاثمائة وخمسة شواهد في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته.

وكــان لابــن أبــي الرَّبيع جهدٌ واضحٌ في الاستشهاد بالآيات القرآنيَّة على القضــايا والمســائل النَّحويَّة الَّتي يعالجها، واختلفت طرق الاستشهاد به على النَّحو التَّالي:

1- انفراده في الاستدلال:

كــان ابــن أبي الرَّبيع يأتي بالآيات القرآنيَّة منفردةً للاستدلال بها أو لإثبات قاعــدة، أو تقريــر أصل، متجاهلاً غيرها من شواهد أخرى من كلام العرب نظمه ونثره، ومن ذلك على سبيل المثال:

أ- ذكــر ابــن أبي الرَّبيع أنَّ الإضافةَ تكونُ على وجهين: إضافةُ مُلْكٍ، وإضافةُ اســتحقاق، فإضــافةُ المُلْــك، نحو قولك: غلامُ زيدٍ، ودارُ عمروٍ، وإضافة الاســتحقاق، نحــو قوله: " أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ"[1]، فالنَّاسُ يستحقونَ ربَّاً، ولا يمكن أنْ يُقالَ: يملكون ربَّاً[2].

ب- ذكــر ابــن أبي الرَّبيع أنَّ(أي) توجد مضافة وغير مضافة، وتلحق (ما) مع المضــافة ومــع غيــر المضــافة، قال الله تعالى: "أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسمآءُ الحُسْنَى[3]"[4].

---

(1) الناس: 1.

(2) البسيط: 1/ 185.

(3) الإسراء: 110.

(4) البسيط: 1/ 240.

ج- ذكــر ابن أبي الرَّبيع أنَّ(لكنَّ) للاستدراك، إذا دخل عليها حرفُ عطف، فلا خــلاف أنَّهــا لا تكون إلاّ مجرَّدة للاستدراك، وليست بحرف عطف، كقوله سبحانه: " ولَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ وَاليومِ الآخرِ"[1]، وهو في القرآن كثير[2].

د- ذكر ابن أبي الرَّبيع أنَّ حرف الجرِّ يكون زائداً، وذلك قولهم: قرأتُ السُّورَةَ، وقرأتُ بالسُّورةِ، الأصلُ: قرأتُ السُّورةَ ثُمَّ زِيْدَ حرفُ الجرِّ، والباءُ تزادُ في المفعول، قال الله سبحانه: " أَلَمْ يَعْلَم بأنَّ الله يَرَى"[3]. وقال تعالى في موضع آخر: " ويَعلَمونَ أنَّ اللهَ هُوَ الحقُّ المُبِينُ[4]"[5].

هــذه مواضــع لا يكــاد يختلف فيها النُّحاة، و قد اعتمد ابن أبي الرَّبيع في توضــيحها علــى شــواهد قرآنيَّة على سبيل التَّمثيل وإيضاح القاعدة، وبيان أنماط الاســتخدام الجــاري؛ ولــذلك كــان يكتفــي بالشَّواهد القرآنيَّة منفردة في مثل هذه المواضع.

2- اجتماع القرآن مع غيره:

أمَّــا إذا اجــتمع القــرآن مع أيِّ دليلٍ نقليّ آخر، فإنَّ ابن أبي الرَّبيع يبتدىء بالقرآن غالباً، ثمَّ يذكر الأدلَّة النَّقليَّة الأخرى، ويمكن بيان ذلك على النَّحو التَّالي:

أ- قرآن – شعر:

لقــد كان جُلُّ اعتماد ابن أبي الرَّبيع على الشَّاهد القرآنيّ خلال حديثه عن أيّ قضيَّة أو مسألة نحويَّة، وأحياناً يعزّزه بالشَّاهد الشِّعريّ، ففي باب التَّوكيد:

- ذكــر ابــن أبــي الرَّبيع أنَّ:" التَّوكيد اللَّفظيّ يكون في الأسماء والأفعال، ويكــون في الجمل، ويكون في بعض الحروف، فتقول: جاءني زيدٌ زيدٌ، وتقول:

---

(1) البقــرة: 177، وقــد قــرأ نافــع ابن عامر "ولكن"خفيفة، " البرّ" رفعاً، انظر: حجّة القراءات: 123، القراءات وعلل النّحويّن فيها: 71.

(2) البسيط: 1/ 349.

(3) العلق: 14.

(4) النور: 25.

(5) البسيط: 1/ 463.

زيدٌ قامَ قامَ، وتقول: قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ، قال الله تعالى: " هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ"[1].

فهيهاتَ الثَّانية توكيدٌ للأولى، وقال:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ[2].

فهيهاتَ الثَّانية توكيدٌ للأولى، والعقيقُ فاعلٌ بهيهات الثَّانية، وفي الأولى ضميرٌ يفسِّره الثَّاني، وهو من باب الإعمال"[3].

- ونصَّ ابن أبي الرَّبيع على أنَّ: (لَدُنْ) تستعملُ مضافةً لا غير، وتضافُ إلى الظَّاهرِ والمضمرِ، فإذا أُضيفتْ إلى الظَّاهرِ استُعْمِلَتْ استعمالين: على الأصل، وعلى إسقاطِ النُّون على جهة التَّخفيف فنقولُ: مِنْ لَدُنْ زَيْدٍ، وَمِنْ لَدُ زَيْدٍ، قال تعالى: "مِنْ لَدُنْ حكيمٍ عليمٍ"[4]، وأنشدَ سيبويه:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلَى إتلائِهَا[5].

التَّقدير: مِنْ لَدُنْ كَانَتْ شَوْلاً، وإذا أُضيفتْ إلى المضمرِ يجوزُ حذفُ النُّون، وهذا ممَّا يَرُدُّ فيه المضمرُ الشَّيءَ إلى الأصلِ، فنقول جئتُ مِنْ لَدُنْكَ"[6].

- وذكر ابن أبي الرَّبيع أنَّ (كلا) لو كانت تثنيةً لم يَعُد عليها ضميرُ مفرد، ولا أُخبِرَ عنها بالمفرد، قال الله تعالى: " كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا"[7]. وقال الشَّاعر:

---

(1) المؤمنون: 36.

(2) البيت لجرير ديوانه: 2/ 965، الخصائص: 44/3، شرح المفصل: 35/4، المقرب: 148، شرح اللمحة البدرية: 299/1، همع الهوامع: 145/5، التصريح: 1/ 138، 2/ 199.

(3) البسيط: 361/1.

(4) النمل: 6.

(5) البيت مجهول القائل، وهو من الخمسين الّتي ذكرها سيبويه، ولم يعرف لها قائل ولا تعرف تتمته، انظر: الكتاب: 1/ 264، أمالي ابن الشجري: 198/1، شرح المفصل: 101/4، 8/ 35، مغني البيت: 551/2، شرح شواهده: 836/2، التصريح: 1/ 194 همع الهوامع: 105/2.

(6) البسيط: 1/ 499.

(7) الكهف: 33.

كِلاَ يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ[1].

فكلا على هذا مفردةٌ في اللَّفظِ، تثنيةٌ في المعنى بمنزلةِ كُلّ[2].

ب- قرآن – أقوال العرب:

كان ابن أبي الرَّبيع يأتي بالشَّاهد القرآنيّ على القضيَّة النَّحويَّة ثمَّ يقوم بتعزيز ذلك بأقوال العرب ومن ذلك: ما ذكره في قوله سبحانه:"ومَا يُشْعِرُكُمْ أنَّها إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ" [3]، وقال التَّقدير: ومَا يُشْعِرُكُمْ أنها إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ، وأخذها الخليل على أنَّ (أنَّ) هنا بمعنى لعلَّ، والتَّقدير: لعلَّها إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ، وقد ثبتَ من كلام العرب: إيت السُّوقَ أنَّكَ تَشْتَرِي سُوَيْقاً[4]، أي: لَعلَّكَ تَشْتَرِي سُوَيْقاً، وهذا المأخذُ أظهر في الآية"[5].

ذكر ابن أبي الرَّبيع أنَّه " يحذف ما يتعلَّقُ به المجرور لدلالة الكلام عليه، نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ يقول ذلك، وعلى هذا أخذ أبو علي قوله تعالى: " في تسعِ آيَاتٍ إلى فِرْعَونَ"[6]. قال: إنَّ (إلى فِرْعَونَ) يتعلَّق بمحذوف تقديره: مُرْسلاً إلى فرعون، وكذلك قول العرب: بِالرِّفَاءِ وَالبَنِينَ، التّقدير: تَزَوَّجْتُ بِالرِّفَاءِ وَالبَنِينَ[7]، وإذا تَتَبَّعْتَ هذا وجدتَهُ في كلام العرب"[8].

ويتَّضح لنا من خلال الأمثلة السَّابقة أنّ ابن أبي الرَّبيع كان يأتي بالشَّاهد القرآنيّ على المسألة أو القضيَّة النَّحويَّة المطروحة، ثمَّ يعزِّزه بأحد أقوال العرب للاستئناس به ، ولتوضيح المسألة على أكمل وجه وتبسيطها للنَّاظرين في الكتاب.

---

(1) تمامه: " وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إلا لَمَامَا" والبيت لجرير، ديوانه: 778/2، شرح المقدمة المحسبة: 411/2، الإنصاف في مسائل الخلاف: 444/2، وشرح المفصل: 54/1.

(2) البسيط: 1/ 251- 252.

(3) الأنعام: 109.

(4) الكتاب: 123/3، مشكل إعراب القرآن: 1/ 265، البحر المحيط: 202/4، والجنى الداني: 417- 418.

(5) البسيط: 442/1-443.

(6) النمل: 12.

(7) إصلاح المنطق: 153، تاج العروس (رفأ): 1/ 248- 249.

(8) البسيط: 864/2.

جـ- قرآن- شعر- قرآن:

كان ابن أبي الرَّبيع يعتمد الشَّاهد القرآنيّ في قضيَّة نحويَّة ما، ثمَّ يقوم بتعزيز ذلـك الشَّاهد القرآنيّ ببيت من الشِّعر، ثمَّ يعود ويعزِّز ذلك بآية قرآنيَّة أخرى، وذلك بهدف تقويَّة المثال وتوضيحه، وفيما يلي أمثلة توضِّح ذلك:

ذكـر ابـن أبـي الرَّبيع أنَّ العربَ تضعُ مكان الضَّمير تكرار الأوَّل بلفظه، وأكثر ما يكون ذلك عند التَّعظيم، قال الله تعالى:" الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ"[1]، فَالْحَاقَّةُ مبتدأً، و(ما) مبتدأٌ ثانٍ، والْحَاقَّةُ خبرُ المبتدأ الثَّاني، والجملةُ خبرُالأوَّل، والاسمُ الظَّاهرُ حلَّ محـلَّ الضَّـمير، وفُعِـلَ ذلـك للتَّعظيم والتَّهويل، وكذلك قوله تعالى: " الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ"[2]، وأنشدَ سيبويه:

لاَ أَرَى الْمَـوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيءٌ نَغَّـصَ الْمَـوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا[3]

فكـرَّرَ المـوتَ فـي مواضع من البيت تهويلاً وتعظيماً للموت، وقال تعالى: " فَارْجِـعِ البَصَـرَ هَـلْ تَـرَى مِنْ فُطُورٍ[4]" الآية، فكرّر تعالى البصرتعظيماً لخلق السَّماوات[5].

ففـي المثال السَّابق نلاحظ أنَّ ابن أبي الرَّبيع قد اعتمد على الشَّاهد القرآنيّ لتوضـيح القضـيَّة الـنَّحويَّة، ثمَّ عزَّز ذلك ببيت من الشِّعر، ثمَّ عاد وعزَّزه بشاهد قرآنيّ آخر حتَّى اكتملت المسألة أو القضيَّة، وظهرت بأبسط صورها.

هـذا ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ ابن أبي الرَّبيع لم يلتزم بمنهج معين في إيـراد الشَّواهد القرآنيَّة؛ ولذلك نجده يؤخر الشَّاهد القرآنيّ أحياناً قليلة، ونذكر مثالاً

---

(1) الحاقة: 1،2.

(2) القارعة: 2,1.

(3) البـيت لعـدي بن زيد العبادي وينسب لأبنه سواد أو سوادة، ولأمية ابن أبي الصلت، ديـوان عـدي بـن زيد: 65، الخصائص:55/3، أمالي ابن الشّجري: 217/1، مغني اللبيب: 650/2، شرح شواهده: 876/2.

(4) الملـك:3، والاستشهاد يتم بالآية الّتي تليها وهي: " ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُخَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ".

(5) البسيط: 561/1-562.

علـــى ذلك ذكره للشّاهد الشّعريّ أوّلاً في توضيح زيادة (ما)، ثمّ تعزيز ذلك بالشّاهد القرآنيّ، حيث ذكر ابن أبي الرّبيع أنّه: " يقال في (ما) في قول الشّاعر:

- **فَلأْيَاً بِلأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا[1].**

إنّهــا زائدةٌ، لأنّك لو أسقطتَها لم يختل المعنى، والقصد بزيادتها التّوكيد، وكذلك (ما) في قوله تعالى: " فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِّيثَاقَهُمْ [2]"..[3]".

ونخلــص من ذلك كلّه إلى أنّ ابن أبي الرّبيع اعتمد الشّاهد القرآنيّ، وجعله علــى قمـــة المصادر الّتي يرجع إليها ويعتمد عليها، وقد أخذ جانباً واسعاً في كتابه "البســيط" أو قُلْ يكاد القرآن يكون هو الأساس الّذي يعالج به ابن أبي الرّبيع القضايا والمسائل النّحويّة المطروحة في الكتاب، ولذلك كان الشّاهد القرآنيّ غالباً هو المقدّم عند الاستشهاد على قضيّة نحويّة معيّنة، ثمّ يعزّز ذلك الشّاهد بشواهد أخرى شعريّة كانــت أو نثــريّة، وقــد يؤخر ابن أبي الرّبيع الشّاهد القرآنيّ في معالجة قضيّة ما، وذلك قليل جداً.

كيفية تقديم ابن أبي الرّبيع للدّليل القرآنيّ:

كـــان ابـــن أبـــي الـــرّبيع يقـــدّم على الأغلب للشّاهد القرآني بقوله: " قال تعالـــى"[4]، " قال الله سبحانه وتعالى"[5]، " وقال الله تعالى"[6]، " قوله سبحانه"[7]، "قوله

---

(1) البيت لزهير، وتمامه (عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهْ)، ديوانه بشرح ثعلب: 107، الكتاب: 371/1، أساس البلاغة (لأي): 401،لسان العرب (لأي): 15/ 237.

(2) النساء: 155.

(3) البسيط: 1/ 442.

(4) المـــرجع السابق: 1/ 282، 289، 430، 433، 452، 463، 566، 821/2، 885، 911، 914.

(5) المرجع السابق: 161/1، 433، 463.

(6) المـــرجع الســـابق: 174/1، 228، 240، 361، 380، 465، 499، 2/ 722، 787، 854، 877، 880.

(7) المـــــرجع الســــــابق: 1/ 231، 289، 335، 390، 465، 471، 2/ 853، 911، 912، 922.

تعالـــى"[1]، وغيرها. وأحياناً أخرى كان يقدِّم له بـــ: " نحو"[2]، " نحو قوله"[3]، وتذكر الآية أو جزؤها[4].

وبالنِّســبة لنصِّ الآيات القرآنيَّة، كان ابن أبي الرَّبيع يقتصر فيه على موضع الشَّــاهد منها، ويقتطع من أوَّلها أو من آخرها أو منهما معاً، أو يوصل أحياناً الآية بمـا بعدها. والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، نذكر منها على سبيل المثال: قوله تعالى: "....أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ"[5]، " لِّكَيْلاَ تَأْسَوْاْ...."[6]، "....لاَ رَيْبَ فِيْهِ...."[7].

ب- القراءات القرآنيَّة:

عــرَّف الزَّركشـــيّ القــراءات بقـــوله: " اختلاف ألفاظ الوحي المذكور ، في الحـــروف وكيفيــتها مــن تخفــيف وتشديد وغيرهما[8]"،بينما يقول ابن الجزري: " القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله"[9].

فالقراءات جميعها حجَّة في النَّحو، على الرَّغم من اختلاف علماء العربيَّة في الاستشهاد بها، قال السّيوطي: " أمَّا القرآن فكلُّ ما ورد أنَّه قُرِىءَ به جاز الاحتجاج بـــه في العربيَّة سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذًّا، وقد أطبق النَّاس على الاحتجاج بالقراءات الشَّاذَّة في العربيَّة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتجُّ بها في

---

(1) البســـــيط: 1/ 232، 282، 287، 303، 465، 2/ 676، 787، 856، 858، 864، 866، 867.

(2) المرجع السابق: 1/ 855.

(3) المرجع السابق: 1/ 185، 539.

(4) المرجع السابق: 1/ 562.

(5) الناس: 1، انظر البسيط: 185/1، (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ).

(6) الحديد/23، وانظر البسيط: 185/1، (لِّكَيْلاَ تَأْسَوْاْ عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلاَ تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ).

(7) البقرة: 2، وانظر البسيط: 1/ 174، (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَرَيْبَ فِيْهِ هُدَىً لِلْمُتَقِيْنَ).

(8) البرهان في علوم القرآن: 1/ 318، وانظر: تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة 36- 37

(9) مَنجد المقرئين: 9.

مــثل ذلــك الحرف بعينه، وإنْ لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه[1].

حدَّد العلماء ضوابط للقراءة الَّتي يؤخذ بها، وهي: " كلُّ قراءة وافقت العربيَّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانيَّة ولو احتمالاً، وصحَّ سندها فهي القراءة الصَّــحيحة الَّتــي لا يجوز ردُّها ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السَّبعة الَّتي نــزل بهـــا القرآن ووجب على النَّاس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السَّبعة أم عن العشـــرة أم عـــن غيـــرهم من الأئمة المقبولين؛ ومتى اختلَّ ركن من هذه الأركان الـثَّلاثة أطلـــق عليها ضعيفة أو شاذَّة أو باطلة، سواء كانت عن السَّبعة أم عمَّن هو أكبر منهم، هذا هو الصَّحيح عند أئمة التَّحقيق من السَّلف والخلف"[2].

فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه البصريُّون كما ســار عليه الكوفيُّون، أمَّا الاحتجاج بالقراءات الشَّاذَّة والقياس عليها واعتبارها أصلاً مــن أصـــول الاستشهاد فهو ليس من منهج البصريّين، لأنَّهم لم يكونوا يعتبرون من القـــراءات حجَّة إلاّ ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقرَّرة فإنْ خالفتها ردُّوها، في حين كانت القراءات مصدراً من مصادر النَّحو الكوفيّ[3]، يقول الدّكتور: مهـــدي المخزومـــيّ: " والقـــراءات مصـــدر هام من مصادر النَّحو الكوفيّ، ولكنَّ البصــــريّين كانـــوا قـــد وقفوا منها موقفهم من سائر النُّصوص اللُّغويَّة، أخضعوها لأصـــولهم وأقسيتهم، فما وافق منها أصولهم، ولو بالتَّأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشّذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الرّوايات اللُّغويَّة، وعدُّوها شاذَّة تحفظ، ولا يقاس عليها"[4].

وقد كان استشهاد نحاة البصرة على وجه العموم بالقراءات أنَّهم كانوا يقبلونها غالباً إذا لم تعارض قاعدة وضعوها، أو أرادوا أنْ يخرِّجوا بها شاهداً من الشِّعر أو كـــلام العـــرب، فـــإذا اصـــطدمت بما وضعوه من قواعد فإحدى ثلاث: إمَّا التَّأويل

---

(1) الاقتراح: 51.

(2) النشر في القراءات العشر: 9/1.

(3) الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: 47.

(4) مَدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو: 337.

والتّخريج، وإمّا تضعيفها والطّعن عليها أو على من قرأ بها، وإمّا إغفالها والإغضاء عنها[1].

وإذا كـــان من البصريّين من يعارض ويرفض القراءات، فإنّ منهم من يقبلها ويأخـــذ مـــنها ويستدلّ بها، ونذكر منهم مثلاً: " سيبويه شيخ النّحاة البصريّين.... لم يعـــب قارئاً ولم يخطّىء قراءة بل كان يذكرها ليبيّن وجهاً من العربيّة فيها، وليقوي بها ما ورد عن العرب، وإنْ كانت القراءة من القراءات المفردة لا يردُّها ولا يصفها بالشّذوذ أو الخطأ، ولا يصف القارئ بالخطأ أو يطعن فيه إنّما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب"[2].

أمّـــا المبرد: فقد اجترأ على تخطئة القراءات القرآنيّة إذا اصطدمت بالقواعد الـــنّحويّة، ومن ذلك وصفه قراءة "ثُمَّ لِيَقْطَعْ"[3] بأنّها لحن[4]، ووصف قراءة "ثَلاَثُمَائَةَ سِنِينَ"[5] بأنّها " خطأ وغير جائزة[6]"، وقراءة "عُزَيْرُ ابنُ الله"[7] بأنّها "ضعيفة جداً"[8]، وقراءة "هَؤلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ"[9]، بأنّها " لحن فاحش"[10].

---

(1) أصول النّحو العربي: محمود نحله: 43.

(2) الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: 139.

(3) الحج:15

(4) المقتضب: 132/2.

(5) الكهف :25

(6) المقتضب: 169/2.

(7) التوبة:30

(8) المقتضب: 2/ 314ـ315.

(9) هود:78

(10) المقتضب: 4/ 105.

وكـــان مـــن نحاة البصرة من هم قرَّاء مشهورون، وذلك مثل أبي عمرو ابن العلاء البصريّ، وهو من القرَّاء السَّبعة، وأبي يعقوب ابن إسحاق الحضرميّ، وهو مـــن القـــرَّاء العشرة، وكذلك عيسى بن عمر، ويعدُّ هؤلاء الثَّلاثة من مؤسسي علم النَّحو وواضعي أركانه، كما أنَّهم أساتذة لأبرز علماء البصرة كسيبويه والخليل[1].

ووجـــود هـــؤلاء القرَّاء المشاهير، وهم من النُّحاة البصريّين الكبار، والَّذين تتلمذ على أيديهم أشهر النُّحاة البصريّين، يدلُّ دلالة قاطعة على أنَّ المذهب البصريّ لم يكن بعيداً أو بمعزلٍ عن القراءات القرآنيَّة والاعتماد عليها.

أمَّـــا الكوفـــيُّون فإنَّ نظرتهم إلى القراءات تختلف عن نظرة البصريّين، فقد أخـــذوا من القراءات جميعاً، لأنَّها في نظرهم يجب أنْ تشتق منها المقاييس، وتستمد منها الأصول، ومنهجهم هذا يعدُّ منهجاً سليماً؛ لأنَّه يُغني اللُّغة، ويزيد من رصيدها، ويجعلها غنيَّة بأساليبها على الدَّوام[2]، فالفرَّاء من الكوفيّين مثلاً يختلف في موقفه من القراءات القرآنيَّة والاستشهاد بها عن موقف البصريّين، "فقد كان يقبل غير القياسيّ سواء كان في القراءات أم في غيرها، إذا وجد له شاهداً يؤيِّده من كلام العرب، فإنْ لـــم يجـــدْ، لم يجدْ حرجاً في رفض قراءة حمزة [3]، واتهام القارئ بما أسماه: " قلَّة البصـــر بمجاري كلام العرب"[4]، فقبول الفرَّاء للقراءة متوقفٌ على تأييّد تلك القراءة بشـــواهد من كلام العرب سواء كانت هذه الشَّواهد شعريَّة أو نثريَّة وقياسيَّة أو غير قياسيَّة.

أمَّـــا غير شيوخ هاتين المدرستين من النَّحويّين المتأخرين فإنَّنا نجد منهم من تطـــرَّف ورفـــض الاستشهاد بالقراءات الشَّاذَّة ومنع القياس عليها، ومنهم من توسَّط بين المدرستين كابن جني الَّذي لا يأخذ برأي إحدى المدرستين، فهو وإنْ كان يميل إلـــى البصريّين إلا أنَّه أكثر منهم اعتدالاً ومع اعتداله نجده يخطّيء بعض القراءات

---

(1) شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل: 15.

(2) انظر: المرجع السابق: 15.

(3) أصول النّحو العربي: محمود نحلة: 39.

(4) معاني القرآن: للفراء: 3/ 266.

ويــرى بعضـــها معيباً[1]. أمَّا ابن مالك فلم يتشدّد في قبول القراءات كما كان يفعل البصريُّون ذلك لأنَّه كان يرى أنَّ هذه القراءات رويت عن عرب خلص، ومن الغبن أنَّــنا نستشهد بكلام لم تبلغ درجة العناية بنقله كما بلغت في القراءات الَّتي هي أولى في مجال الاستشهاد من شعر الشّعراء، وخطب الخطباء[2].

أمَّــا أبو حيان الأندلسيّ، فقد وقف موقفاً وسطاً بين المدرستين فلم يتشدَّد فيها تشـدُّد البصـــريين فيرفض كلّ ما خالف القواعد والأقيسة الَّتي بنوها، ولم يتساهل تســاهل الكوفيين وابن مالك فيعتمد على الشَّاذّ منها أو على ما تفرَّد بقراءته شخص لا يعــرف من القراءة شيئاً[3]. ويتَّضح ممَّا سبق أنَّ قراءات القرآن جميعها حجَّة في العــربيَّة متواترها وضعيفها وشاذّها، ويؤخذ على بعض النَّحاة عدم استيعابهم إيَّاها وإضاعتهم مئات من الشَّواهد المحتج بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشدّ إحكاماً[4].

وكان ابن أبي الرَّبيع من الَّذين يعتدُّون بالقراءات اعتداداً واضحاً، حيثُ كان يجــلُّ القـــراءات القرآنيَّة سبعيَّةً كانت أو عشريَّةً أو شاذَّة، وقد ظهر ذلك من خلال العملـيَّة الإحصـــائيَّة لشواهد القرآن الكريم في كتابه، والَّتي بلغت ثلاثمائة وخمسة شواهد في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته. أمَّا القراءات القرآنيَّة فقد وصلت إلى واحد وأربعين شاهداً، أي أنَّ نسبتها تصل تقريباً إلى (13%)، من مجموع الشَّواهد القرآنيَّة، وهي نسبة طبيعيَّة، تبرز اهتمام ابن أبي الرَّبيع بالقراءات، واعتماده عليها.

وكان يأخذ من القراءات ما يتَّفق مع القضايا والمسائل النَّحويَّة الَّتي يعالجها، ويــدع مـــا لا يــتَّفق معهـــا، غير ناظر في ذلك كلّه إلى كَوْنِ القراءة من القراءات السَّبعيَّة أو العشريَّة، بل أخذ بالقراءات الأربع عشرة، ومن شواذّ القراءات.

وعناية ابن أبي الرَّبيع بالقراءات في الاستشهاد جاءت من عنايته بالاستشهاد بالقـــرآن الكريم، اعتمد عليها في كتابه، وأولاها اهتماماً، فكانت من أهمّ أدلّته على عـــدد مـــن المســـائل النَّحويَّة، ومن أمثلة ذلك ما ذكره على القراءات السَّبعيَّة أنَّ:

---

(1) الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: 48.

(2) المدرسة النحوية في مصر والشام: 230.

(3) الشّاهد وأصول النّحو: في كتاب سيبويه: 48- 49.

(4) أنظر: في اصول النحو: سعيد الأفغاني: 35.

"(حتَّـــى) لا تنصب بنفسها، وإنَّما ينتصب الفعلُ بعدها بإضمار (أنْ) و(أنْ) لا تظهر، و(أنْ) مـــع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر في موضع خفض، والجارّ والمجرور فـــي موضع نصب بالفعل، وعلى هذا يجري كلُّه، فتقول: سِرْتُ حَتَّى أدْخُلَ الْمَدِينَةَ، قـــال الله تعالـــى:" وَزُلْـــزِلُوا حَتَّـــى يَقُولَ الرَّسُولُ"[1]. فيمن قرأه بالنَّصب[2]، فيقول منصوبٌ بإضمار أنْ على حَسَبِ ما ذكرتُه لك، ومن قرأ (يقولُ) بالرّفع فحتَّى حرف ابـــتداء فقد تحصَّل ممَّا ذكرتُه أنَّ (حتَّى) إذا وقع بعدها اسم مجرورٌ أو فعلٌ مضارع منصـــوب فهـــي حـــرف جرّ، وإذا وقع بعدها اسم مرفوع أو منصوب فهي حرف عطـــف، وإذا وقع بعدها الجملةُ الإسميَّة أو فعل مضارع مرفوع أو فعل ماضٍ فهي حرفُ ابتداء، وأصلُ الثَّلاثة أنْ تكونَ حرف جر"[3].

أمَّـــا القراءات العشريَّة فقد أورد ابن أبي الرَّبيع منها قراءة يعقوب: " فَبِذَلِكَ فَلْتَفْـــرَحُوا"[4]. يقـــول ابـــن أبي الرَّبيع أنّ "حرف المضارعة لم يجيء قطُ محذوفاً، وَحَذْفُ الجازم لم يأتِ إلاّ في الشِّعر، قال:

مُحمَّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ "[5].

---

(1) البقرة: 214.

(2) قـــراءة الســـبعة إلا نافعـــاً، انظـــر: الســـبعة: 181، حجّـــة القراءات: 131-132، الكشف: 1/ 289.

(3) البسيط: 903/2.

(4) يونس: 58.

(5) لـــم أهـــتد إلـــى قائله، وهو منسوب في حاشية كتاب سيبويه إلى أبي طالب، وحسان، والأعشـــى، وليس في دواوينهم المطبوعة، وتمامه (إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاً) انظر : الكـــتاب: 8/3، المقتضـــب: 130/2، إعراب القرآن: للنحاس: 344/1، كتاب إعراب ثلاثـــين ســـورة مـــن القـــرآن: 43، ما يجوز للشاعر في الضرورة: 210، أمالي ابن الشـــجري: 1/ 338، شـــرح المفصّـــل: 25/7، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 3/ 232، رصـــف المبانـــي: 329، الجنـــى الدانـــي: 113، مغني اللبيب: 1/ 397، 840/2، شرح شواهده: 2/ 597.

وصـــيغة الأمـــر هي الأكثر في كلام العرب، ولم يجيء الأمر للمخاطب إلا بها، إلا في قراءة يعقوب: " فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا[1]"[2].

واستشـــهد أيضاً بالقراءات الشَّاذَّة، فكان يوردها إمّا لدعم رأي نحويّ يورده، وإمّـا لبيان خروجها عن القياس، ومن الأمثلة على ذلك من القراءات الشَّاذَّة ما نقله ابـــن أبي الرَّبيع عن سيبويه قوله: وقُرِىءَ:" تَمَاماً عَلَى الَّذِيْ أَحْسَنُ "[3]، التَّقدير: هُوَ أَحْسَـنُ، ولـم يُقـرأ به في السَّبع[4]، قال ابن أبي الرَّبيع: فإنْ كان الضَّميرُ المرفوعُ العائـدُ من الصِّلَةِ إلى الموصولِ غيرَ ما ذكر، فلا بُدَّ من إظهاره، فتقول: الَّذي زَيْدٌ هُـوَ صَـاحِبُكَ، وكذلك تقول: الَّذِي صَاحِبُكَ هُوَ عَمْرٌو، والَّذِي هُوَ قَائماً عَمْرٌو، ولا يجوز حذفُ هذا الضَّمير[5].

هـــذا وقـــد وصل عدد القراءات الشَّاذَّة[6] الَّتي استشهد بها ابن أبي الرَّبيع في كتابه حوالي خمس قراءات جميعها مختصَّة بالجانب النَّحويّ، ومن بينها هذه القراءة الَّتي ذكرت سابقاً.

ولـــم يلحن ابن أبي الرَّبيع قارئاً أو يخطِّيء قراءة إلا مرَّةً واحدةً، وذلك عند حديـــثه عن قوله تعالى: "إِنَّكُمْ لَذَائقُواْ الْعَذَابِ الأَلِيمِ"[7]، قال أبو زيد: كان أبو السَّمال يقـــرأ حـــرفاً يَلْحَنُ فيه بعد أنْ كان فصيحاً، وهو قوله سبحانه: " إِنَّكُمْ لَذَائقُواْ الْعَذَابِ

---

(1) يـــونس: 58، بالتاء في قراءة يعقوب، انظر: حجّة القراءات: 333، إعراب القراءات الســـبع وعللهـــا: 1/269-270، معانـــي القرآن: للفراء: 1/ 469، إعراب القرآن : للنحاس: 2/ 259، المحتسب: 1/ 313، النشر: 2/ 285.

(2) البسيط: 1/224- 225.

(3) الأنعام: 154، برفع (أَحْسَنُ) وهي قراءة الحسن ابن يعمر، وأبي عبدالرحمن السلمي، وأبـــي رزيـــن، ابـــن أبي إسحاق، انظر: معاني القرآن: للفراء: 1/365، المحتسب: 234، زاد الميســـر: 3/117، البحـــر المحـــيط: 4/ 255، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 480- 481.

(4) الكتاب: 2/ 108.

(5) البسيط: 1/ 284- 285.

(6) انظر: هذه القراءات في "البسيط" : 1/ 255، 284، 572، 2/ 804، 1037.

(7) الصافات: 38.

الألـــيم"[1]، قـــال: يقرأ العذابَ بالنّصب، وجعله أبو زيد لحناً، وكذلك هو عند جميع النّحويّين[2].

ويتبيَّن ممَّا سبق أنَّ ابن أبي الرَّبيع يقف من القراءات القرآنيَّة موقف الإجلال والإكـــبار، فهو يجلُّ القراءات ويقبلها ويحتجُّ بها سبعيَّة كانت أوعشريَّة، أوشاذَّة، إلا أنَّـــنا وجـــدناه فـــي موقف ما يلحن قراءة أبي السَّمال في قوله تعالى:" إِنَّكُمْ لَذَا ئقُواْ الْعَـــذابَ الأَلْـــيمِ"[3]. وهذا ممَّا يدلُّنا على أنَّه كان يميل إلى مذهب البصريّيّن الَّذين لا يقـــبلون بالقراءات المخالفة لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم الَّتي وصفوها، إلاّ أنَّه مع ميله هذا فقد كان أكثر اعتدالاً منهم حيث كان يأخذ بالقراءات المتواترة والشَّاذَّة معاً.

ومـــع اهتمام ابن أبي الرَّبيع بالقراءات والاحتجاج بها، إلاّ أنَّنا نجده كثيراً ما كان ينسب القراءات إلى أصحابها، وأحياناً أخرى لا ينسبها، وفيما يلي التَّوضيح:

أ- القراءات المنسوبة:

كثيـــراً ما كان ابن أبي الرَّبيع ينسب القراءة إلى أصحابها، وقد أورد من ذلك مـــثلاً ما نسبه إلى: " (ابن كثير وأبو عمرو)، و(حمزة)، و(حمزة والكسائيّ)، و(ابن عامر)، وغيرهم، وفيما يلي توضيح ذلك بالأمثلة:

قراءة نسبها إلى ابن كثير وأبي عمرو، حيث يقول ابن أبي الرَّبيع: قرأ ابن كثير وأبو عمرو[4]: " فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ [5]".

---

(1) الصافات: 38.

(2) البســـيط: 2/ 1037- 1038، وانظـــر البحـــر المحـــيط: 358/7، "وقرأ الجمهور" (لذائقـــوا العـــذاب)، بحذف النون للإضافة، وأبو السّمال، وأبان عن ثعلبة عن عاصم بحـــذفها لالـــتقاء لام التّعريف ونصب العذاب، وانظر: هذه القراءة، المحتسب: 81/2، والقراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 331.

(3) الصافات: 38.

(4) البسيط: 309/1.

(5) القصـــص: 32، وقـــد وردت القراءة بكسر النون من (ذانّك) في السبعة: 293، حجّة القراءات: 544، الكشف: 1/ 381.

قــراءة نســبها إلــى حمزة من القرّاء السّبعة، يقول ابن أبي الرَّبيع[1]: وأمّا السّماع، فقوله: " وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَام"[2]، قرأه حمزة بالخفض، وهو معطــوف على الضّمير، وللبصريّين أنْ يقولوا: إنَّ الوقف على (بِهِ)، والأرحام قسمٌ والتَّقدير: وحقِّ الأرحام إنَّ الله كان عليكم رقيباً.

والقــول نفسه في قراءة نسبها إلى ابن عامر، يقول ابن أبي الرَّبيع[3]: قال الله تعالى: " وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى"[4]، وقرأ ابن عامر(وكلٌّ) بالرَّفع.

هكذا أورد ابن أبي الرَّبيع قراءات ونسبها إلى أصحابها.

ب- القراءات غير المنسوبة:

كــان ابــن أبي الرَّبيع يكتفي في بعض الأحيان بذكر القراءة دون أنْ ينسبها كأنْ يقول: (وقُرِىءَ)، و(فيمن قرأ)، وغيرها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

ذكــر ابــن أبــي الرَّبيع فيما يوجب بناء المعرب، بقوله: منها الإضافة إلى الحرف، نحو قوله: " إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ"[5]، فيمن قرأ بالفتح[6].

وذكــر ابن أبي الرَّبيع أنَّ العطف يكون في الأفعال، لأنَّ الجزم لا يكون إلاّ فــي الأفعــال، قال الله تعالى: " يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامةِ ويَخْلُدْ فِيْهِ مُهَانَاً"[7].

---

(1) البسيط: 346/1.

(2) النســاء: 1، وردت في قراءة حمزة بخفض الأرحام، والباقون بالفتح ، السبعة: 266، حجّة القراءات: 188، الكشف: 1/ 375- 376.

(3) البسيط: 1/ 366.

(4) النســاء: 95، الحديــد: 10، وقــد ذكــر أبــو حيان هذه القراءة في البحر المحيط: 3/ 333، ولم ينسبها، انظر: السبعة:625، حجّة القراءات: 698، الحجّة في القراءات السبع: 341، النشر: 2/ 384، الكشف: 2/ 307، التّيسير: 208.

(5) الذاريات: 23.

(6) البسيط: 1/ 173- 174، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصــم، انظر: الحجّة للقراء السبع: 418/3، إعراب القرآن: للنحاس: 241/4، مشكل إعراب القرآن: 2/ 687- 688.

(7) الفــرقان: 69، قــرا بالرفع أبو بكر وابن عامر، وقرا الباقون بالجزم، انظر: السبعة: 467 حجّة القراءات: 541، الكشف: 2/ 147.

فَيَخلدُ مجزومٌ بالعطفِ على (يضاعف)، ومَنْ رفعَ (يضاعف) رفع (ويخلدُ)، وقُرِىءَ بهما[1].

وكــذلك قوله تعالى: " ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إلاَّ أنْ قَالُوا"[2]، قُرِىءَ برفع فتنتهم ونصبها، فمن رفعها جعلها اسماً لتكون، والخبرُ(أنْ قالوا)، ومَنْ نصبَ جعلَ (أنْ قالوا)، اسماً لتكن[3].

ثانيًا – الحديث النَّبويّ الشَّريف:

الحــديث النَّــبويّ الشَّــريف أصلٌ من أصولِ النَّحوِ العربيّ، وأحد مصادره السَّــماعيَّة، وكــان ينبغي أنْ يعدَّ المصدر الثَّاني في الاحتجاج به في علوم العربيَّة. خاصَّةً وأنَّ علماء العربيَّة قديماً وحديثاً قد اعتنوا بقضيَّة الاستشهاد به، وفي الاعتماد علــيه في استنباط قواعد النَّحو والصَّرف[4]، مع أنَّ المسلمين الأوائل أجازوا روايته بالمعنى ولم يعتمدوا فيه على اللَّفظ الَّذي نطق به الرَّسول ـــ صلَّى الله عليه وسلَّم ـــ غالــباً، فنجد أئمة النَّحو البصريّ والكوفيّ على السَّواء والمتقدِّمين منهم وكثيراً ممَّن جــاء بعــدهم من المؤيدين لهذين المذهبين، لا يعتمدون عليه ولا يعدُّونه أصلاً من أصــول الاستشــهاد، وتقعيد القواعد النَّحويَّة وتثبيت أحكامها كالقرآن وفصيح كلام العــرب، وإنْ جاءوا بالحديث فإنَّما يجيئون به لتقويَّة ما لديهم من شواهد قرآنيَّة أو شعريَّة أو نثريَّة، وردت عن القبائل العربيَّة الَّتي يحتجون بلغاتها[5].

---

(1) البسيط: 1/333-334.

(2) الأنعام:23، الرفع قراءة ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم، والنصب قراءة نافع وأبــي عمرو ورواية ابي بكر عن عاصم، انظر: السبعة: 254-255، حجّة القراءات 243، الكشف: 1/426، القراءات وعلل النّحويّن فيها: 176، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي: 66.

(3) البسيط: 2/714.

(4) انظــر: موقــف الــنحاة مــن الاحــتجاج بالحــديث: 14، وانظر: في أصول النّحو: الأفغاني: 35.

(5) انظر: الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: 61-62، وانظر: الحديث النّبويّ وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: 307.

وكـــان البصريُّون لا يحتجون بالحديث النَّبويّ، ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم؛ لروايته بالمعنى إذ لم يُدوَّن إلا في المائة الثَّانية للهجرة، ودخلت في روايته كثــرة الأعــاجم، فكان منطقيّاً أنْ لا يحتج بلفظه وما يجري فيه من إعراب، وتبعهم نحاة الكوفة[1].

والمتتــبع لكتاب سيبويه لا يكاد يظفر إلا ببضعة أحاديث أو أجزاء منها تُعدُّ علـــى أصابع اليد الواحدة، أوردها في أثناء كلامه على بعض الموضوعات النَّحويَّة لتبيـــين بعض الأوجه الإعرابيَّة، ولم يكن ينص على أنَّه حديث، بل يجعله من كلام العـــرب ويصـــدِّره بقـــوله: " وأمَّا قولهم" ، أو " ومن ذلك"، وهذا دليل واضح على انصراف النُّحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النَّبويّ[2].

وينقسم موقف النُّحاة من الاستشهاد بالحديث إلى ثلاثة مذاهب:

الأوَّل: مــذهب المانعــين: ويمــثله ابــن الضَّائع (680هــ)، وأبو حيان الأندلسيّ (745هـــــ)، والسّيوطي (911هــ)[3]، وهم الَّذين منعوا الاستشهاد بالحديث مطلقاً، ومـــن أبـــرزهم: أبـــو حيان الَّذي أنكر على ابن مالك الاستدلال بالحديث في إثبات القواعد النَّحويَّة، والَّذي ذكر أنَّ هذا المنع هو وجهة نظر واضعي علم النَّحو وأئمته المتقدِّمــين والمتأخــرين، فقـــال: " إنَّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظ الرَّســـول– صلَّى الله عليه وسلَّم– إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكليَّة "[4].

ويتلخَّص تعليل أبي حيان في أمور ثلاثة:

أوَّلهما: أنَّ المحدثين أجازوا نقل الأحاديث بالمعنى، ولم يتقيَّدوا باللَّفظ.

---

(1) انظر: المدارس النَّحويّة: شوقي ضيف: 19.

(2) انظـــر: أصـــول النَّحو العربي: محمود نحلة: 48، وانظر: الشَّاهد وأصول النَّحو في كـــتاب ســـيبويه: 69. وانظـــر: قضـــايا الاستشـــهاد بالحديث في النَّحو وشواهده في المغني: 44.

(3) النَّحاة والحديث النَّبويّ: 45.

(4) الاقتراح: 56، وانظر: خزانة الأدب: 1/ 10-11، وانظر: الرواية والاستشهاد باللغة: 131 -132.

الثَّاني: وقوع اللَّحن في بعض الأحاديث؛ لأنَّ في الرُّواة من ليس عربياً بالطَّبع، ولا علم له بصناعة النَّحو[1].

الـثَّالث: أنَّ أوائـل النُّحاة من أئمة البصريّين والكوفيّين والنُّحاة المتأخرين في بغداد والأندلس وغيرهم، لم يفعلوا ذلك[2].

الثَّانـي: مذهب المجوِّزين: وزعيمه ابن مالك الأندلسيّ (672هـ)، وتبعه الدَّمامينيّ (827هـ)، وابـن سـعيد التُّونسيّ (1199هـ)[3]، وهم الَّذين أجازوا الاستشهاد بالحـديث مطلقاً، وعلى رأسهم ابن مالك الَّذي حمل عليه أبو حيان كثيراً، لأنَّه يرى أنَّـه استحدث لأصول النَّحو ما ليس منها، فيقول: " والمصنِّف (يقصد ابن مالك) قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النَّحويّين؛ وما أمعن النَّظر فـي ذلك، ولا صحب من له التَّمييز"[4]، وقد أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالحديث، وتخـريج القـواعد الـنَّحويَّة عليه، كما أكثر ابن هشام من الاستشهاد به كثرة فاقت استشـهاد ابـن مالك به[5]، وكان الدَّمامينيّ من المناصرين لابن مالك في الاستشهاد بالحـديث النَّـبويّ ومـن المدافعين عن رأيه، وقد ردَّ على أبي حيان " بجواز النَّقل بالمعنـى فإنَّمـا هو عنده بمعنى التَّجويز العقليّ الَّذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تـراهم يتحرَّون في الضَّبط ويتشدَّدون، مع قولهم بجواز النَّقل بالمعنى؛ فيغلب على الظَّـنّ من هذا كلّه أنَّها تبدل.... ثمَّ أنَّ الخلاف في جواز النَّقل بالمعنى إنَّما هو فيما لـم يُـدوَّن ولا كتب، وأمَّا ما دُوِّن، وحُصِّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه مـن غير خلاف بينهم.... وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويَّات وقع

---

(1) انظـر: الاقتـراح: 56-57، وانظر: نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي العربي: 325/14.

(2) احـتجاج النَّحويـيّن بالحـديث: مجلـة مجمع اللّغة العربيّة الأردني: العدد المزدوج 3-43/4.

(3) النّحاة والحديث النّبويّ: 45.

(4) خزانة الأدب: 12/1.

(5) انظر: موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: 22.

فـــي الصّدر الأوّل قبل فساد اللُغة العربيّة، حين كان كلام أولئك المبدّلين على تقدير تبديلهم يسوّغ الاحتجاج به"[1].

وهكذا فإنّ أصحاب هذا المذهب ينتهون إلى أنّ الأحاديث حجّة، سواء رويت بـــاللّفظ أم بالمعنـــى، وذلـــك لأنّ روايتها وقعت قبل فساد اللُغة وتفشي الخطأ فيها، ورواتها كانوا من العرب الخُلص.

الـــثّالث: مـــذهب المتحفظين: وهم الّذين توسّطوا في الاستشهاد بين ابن مالك وأبي حـــيان، فـــلا يرفضـــون الحديث جملة، ولا يأخذون به جملة، بل أجازوا الاستشهاد بالأحاديـــث الّتي ثبت لفظها عن الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم– وذلك كالأحاديث القصـــيرة والأحاديـــث الّتـــي اعتنـــي بـــنقل ألفاظهـــا، ومن أشهر هؤلاء الشّاطبيّ (790هــ)، الّذي قام بتقسيم الحديث على قسمين:

1-قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللّسان.

2-قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث الّتي قصد بها بيان فصـــاحته- صـــلّى الله علـــيه وسلّم- ككتابه لهمذان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النّبويّة، فهذا يصحُ الاستشهاد به في العربيّة[2].

أمّـــا بالنّســـبة لموقـــف المعاصرين من الاحتجاج بالحديث، فلم يمنع أحدهم الاحـــتجاج به، بل كان موقفهم معتدلاً بالقياس إلى موقف القدامى، فجوزا الاحتجاج بالحـــديث، ولا نجـــد أحداً منهم يذهب مذهب المانعين كابن الضّائع وأبي حيان، بل توسّـــط بعضهم، واندفع الأكثرون يدافعون عن الحديث النّبويّ، ومنزلته والاحتجاج به[3].

ومـــن أشهرهم وأوفاهم بحثاً في هذه القضيّة " الشّيخ محمّد الخضر حسين"، الّـــذي كان من أشدّ المدافعين عن الحديث والاستشهاد به فقرّر: " أنّ قسماً كبيراً من الأحاديـــث دَوّنَهُ رجال يحتجُ بأقوالهم في العربيّة، وأنّ كثيراً من الرُواة كانوا يكتبون الأحاديـــث عـــند ســـماعها، وذلك ممّا يساعد على روايتها بألفاظها، بالإضافة إلى

(1) خزانة الأدب: 1/14-15.

(2) المرجع السابق: 1/12-13.

(3) انظر: النّحاة والحديث النّبويّ: 58.

التّشديد في رواية الحديث بالمعنى، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحرّيهم في الرّواية، فيحصل الظّنُّ الكافي لرجحان أنْ تكون الأحاديث المدوّنة في الصّدر الأوّل مرويّة بألفاظها ممّن يحتج بكلامه"[1].

وقد انتهى الشّيخ محمّد الخضر حسين إلى أنّ الأحاديث من حيثُ الاستشهاد ثلاثة أقسام[2]:

القسم الأوّل: أنّ هنالك من الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللُّغة، وهو ستة أنواع:

أوّلها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصّلاة والسّلام، كقوله: "حَمِيَ الوَطِيْسُ"، وقوله: "مَاتَ حَتْفَ أَنْفِه".

ثانيها: الأقوال الّتي كان يتعبّد بها، أو أمر بالتّعبد بها، كألفاظ القنوت والتّحيّات، وكثير من الأذكار والأدعيّة الّتي كان يدعو بها في أوقات خاصّة.

ثالثها: ما يروى شاهداً على أنّه كان يخاطب كُلَّ قوم من العرب بلغتهم.

رابعها: الأحاديث المرويّة من طرق متعدّدة واتّحدت ألفاظها.

خامسها: الأحاديث الّتي دوّنها من نشأ في بيئة عربيّة لم ينتشر فيها فساد اللُّغة كمالك بن أنس وعبدالملك بن جريج والإمام الشّافعيّ.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين القاسم بن محمّد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المدينيّ.

القسم الثّاني: ومن الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث الّتي لم تدوّن في الصّدر الأوّل، وإنّما تروى في كتب بعض المتأخرين.

---

(1) انظر: دراسات في العربيّة وتاريخها: 35-36، وانظر: الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة اللّغة العربيّة الملكي: 3/ 206.

(2) انظر: المرجع السابق: 35-36،انظر: الاستشهاد بالحديث قي اللغة، مجلة مجمع اللغةالعربيّة الملكي: 3/208-209، وانظر أصول التفكير النحوي: 145- 147.

القسم الثّالث: والحديث الّذي يصحُّ أنْ تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الّذي دُوِّنَ في الصّدر الأوّل، ولم يكن من الأنواع السّتّة المنبهه عليها أنفاً. وهو على نوعين:

حديث يرد لفظه على وجه واحد. والظّاهر صحّة الاحتجاج به نظراً إلى أنَّ الأصل الرّواية باللّفظ.

وحديث اختلفت الرّواية في بعض ألفاظه فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنّها وهمٌ من الرّاوي، وأمّا ما يجيء في رواية شاذّة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين إنّها غلط من الرّاوي فنقف دون الاستشهاد بها.

ولقد درس المجمع اللُّغويّ في جمهوريّة مصر العربيّة هذه القضيّة وأصدر قراره في ذلك بالاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصّة كما بيّنها " الشّيخ محمّد الخضر حسين".

ويعدُّ هذا القرار خطوة كبيرة نحو اتّساع دائرة الاستشهاد بالحديث، وينبغي ألا يقتصر الاستشهاد به على ما دُوّن في الكتب الصّحاح السّت وحدها، بل ينبغي أنْ يضاف إليها كلُّ الكتب الموثوق بها[1].

ويشير "الأستاذ طه الرّاوي"، إلى أنَّ هنالك طائفة كبيرة، من الأحاديث يجب الاحتفاظ بنصوصها، مثل الأدعيّة والأذكار، وسائر ما نتعبّدُ بنصّه من الآثار، والأحاديث القصار، الّتي سارت مسير الأمثال، والكتب الّتي بعث بها الرّسول الكريم إلى الأطراف، والعهود المدوّنة وغيرها، ثمَّ لا أدري لم ترفّع النّحويُّون عمّا ارتضاه اللُّغويُّون، من الانتفاع بهذا الشّأن، والاستيفاء من ينبوعه الفيّاض بالعذب الزُّلال، فأصبح ربع اللُّغة به خصيباً، بقدر ما صار ربع النّحو منه جديباً[2].

وقد خطّأ الأستاذ مهدي المخزوميّ النُّحاة الّذين أبعدوا جانباً مهماً من المصادر اللُّغويّة، وهو الحديث الشّريف، فلم يحتجوا به، زاعمين أنَّ كثيراً من رواته كانوا من الموالي، وهم عرب بالتّعلم، لا بالسّليقة، مع أنَّ الّذين كانوا يروون

---

(1) انظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري: 212.

(2) انظر:نظرة في النحو: مجلة المجمع العلمي العربي: 14/ 326-327.

بالمعنى- في أغلب الظَّنّ- إنَّما هم من العرب الَّذين كانوا يعتدُّون بسلامة سلائقهم. أمَّا الموالي الَّذين لم يأخذوا بأسباب العربيَّة فهم أبعد ما يكونون عن أنْ يتصرَّفوا في متون الأحاديث[1].

وقد كان المخزوميّ من المؤيدين لمذهب ابن مالك، ولذلك يقول: " فترك الاستشهاد بالأحاديث .... خسارةٌ كبيرةٌ أنزلها بالعربيَّة تقعُّر النُّحاة، وتحذلقهم. ولا يسع الدَّراس إلا الاطمئنان إلى سلامة ما ذهب إليه ابن مالك، ومن شايعه في اعتبار الأحاديث من المصادر الَّتي يعتمد اللُّغويّ والنَّحويّ عليها"[2].

وخلاصة البحث: أنَّا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدوَّنة في الصَّدر الأوَّل وإنْ اختلفت فيها الرِّواية، ولا نستثني إلا الألفاظ الَّتي تجيء في رواية شاذَّة يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التَّصحيف غمزاً لا مردَّ له، ويشدُّ أزرنا في ترجيح هذا الرَّأي أنَّ جمهور اللُّغويّين وطائفة عظيمة من النَّحويّين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته[3].

هذا هو موقف القدماء والمحدثين من علماء العربيَّة من الاستشهاد بالحديث. أمَّا ابن أبي الرَّبيع فقد أورد عدَّة أحاديث في أثناء كلامه على بعض الموضوعات النَّحويَّة، على الرَّغم من كثرة اعتماده على السَّماع الَّذي شاع وانتشر في كتابه بشكل كبير، ويكاد استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته والشِّعر العربيّ يسيطر على المسموع الَّذي احتجَّ به، لأنَّ القرآن كلام الله، والشِّعرُ يحتلُ مكانةً مرموقةً بين النُّحاة زيادةً على كثرةِ الضَّرورةِ فيه.

وابن أبي الرَّبيع من العلماء المتشدِّدين في قبول الشَّواهد من الحديث النَّبويّ الشَّريف، فلم يورد في كتابه " البسيط" سوى أحد عشر حديثاً في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته[4]، ولا بدَّ من وقفة عند أحدها لتوضيح موقف ابن أبي الرَّبيع

---

(1) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو: 58-59.

(2) المرجع السابق: 60.

(3) الاستشهاد بالحديث في اللغة: مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكي: 3/ 210.

(4) البسيط: 1/171، 447، 489، 539، 594، 2/ 701، 715، 783، 943، 1042، 1083.

الّذي ذكرته، وذلك في قوله- صلّى الله عليه وسلّم- " لَوْلاَ قَوْمُكَ حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لأَقَمْتُ البَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبرَاهِيْمَ"[1].

اخـتلف العلمـاء في خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، فمنهم من قال يلزم حذفه، ومـنهم مـن قال لا يلزم الحذف، فأجاز بعضهم[2]: لولا زيدٌ جالسٌ لأكْرَمْتُكَ، ولَوْلاَ عَمْرٌو ذَاهِبٌ لأَتَيْتُ إِلَيْكَ، ومنهم مَنْ قال: لا تقول العربُ هذا، وإنّما تقول العربُ في مـثل هـذا: لولا جلوسُ زيدٍ، ولولا ذهابُ عمرٍو، وإلى هذا ذهب أكثرُ النّحويّين[3]، وأمّا الّذين أجازوا: لَوْلاَ زَيْدٌ ذَاهِبٌ، فاحتجّوا بقول علقمة:

فَـوَاللهِ لَـوْلاَ فَـارِسُ الجَوْنِ مِنْهُمْ — لآبُـوا خَـزَايَا وَالإِيَـابُ حَبِـيْبُ[4]

فقالـوا: (مـنهم) هو الخبرُ، وقد ظهر، لأنّك لو حذفته لم يفهم من الكلام. وهذا ليس بدلـيل لأنّـه يحـتمل الـتّأويلَ، ألا ترى أنّ(منهم)، يحتمل أنْ يكونَ متعلّقاً بما في (فارس)، من معنى الفعل، والتّقدير: فوالله لولا هذا العظيم منهم، والشّيء إذا احتمل فـلا يبنـى عليه قاعدةٌ، واحتجُّوا أيضاً بقوله- صلّى الله عليه وسلّم-: " لَوْلاَ قَوْمُكَ حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لأَقَمْتُ البَيْتَ عَلَى قَوَاعِدَ إِبْرَاهِيْمَ"[5].

أنكـر ابـن أبي الرّبيع احتجاج العلماء بهذا الحديث على جواز إظهار خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، وقال عن الحديث: والكلام في هذا الحديث من وجهين:

أحـدُهما: أنَّ الرّوايةَ الصّحيحةَ في الحديث: " لَوْلاَ حِدْثَانُ قَوْمِكَ بِالكُفْرِ" كذا رواه مالك في موطأه[6]، وهذه الرّوايةُ لم أرها في الصّحاح، فيبعد الأخذُ بها.

---

(1) البسيط: 594/1.

(2) هـذا مذهب الرّماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك: انظر: الجنى الدّاني، 600، مغني اللبيب: 1/ 360.

(3) انظـر: الجنـى الدّانـي: 599، مغنـي اللبـيب: 1/ 359، التصـريح: 1/ 179، همع الهوامع: 40/2.

(4) ديوانه: 43، المفضليات: 394.

(5) أخـرجه الـبخاري في صحيحه " كتاب العلم- باب من ترك بعض الاختيار مخافة أنّ يقصر في فهم بعض الناس عنه" 2/151-152.

(6) تنوير الحوالك " شرح على موطأ مالك": 332/1، كتاب باب ما جاء في بناء الكعبة.

والثّانـــي: أنّـــه يُمكـــنُ أنْ يكـــون (حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفرٍ)، جملةً اعتراضيةً، والأصل: لَوْلاَ قَوْمُكَ لأَقَمْتُ البَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إبرَاهِيمَ، ثمَّ قدَّر ما يقول له: وما شأن قومي؟ فقال– صلَّى الله عليه وسلَّم–: " حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ"، ويكون (حديثٌ)، خبراً مقـدَّماً، (وَعَهْدُهُمْ) مبتدأ، و (بِكُفْرٍ) متعلِّقٌ بحديث، ويكون هذا بمنزلة قوله سبحانه: "وَعَـدَ الله الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيْمٌ"[1]، قوله سبحانه: " لَهُـمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيْمٌ"، جملة مفسِّرة للموعود، وإذا نظرتَ كلامَ العرب وجدتَ فيه هذا كثيراً، فقد صحَّ ممَّا ذكرته أنَّ خبر (لولا) لا يجوزُ إظهارُه[2].

ويتَّضح ممَّا سبق أنَّ ابن أبي الرَّبيع لا يستدلُّ بهذا الحديث على جواز إظهار خبـر المبتدأ الواقع بعد لولا، لأنَّه مرويٌّ بالمعنى لا بلفظ الرَّسول – صلَّى الله عليه وسلَّم– وعليه لا تثبت به حجَّة، والدَّليل على ذلك تعدُّد الرِّوايات فيه، وهذا ممَّا يشير إلـى أنَّ ابـن أبي الرَّبيع كان يميل إلى مذهب البصريّين الَّذين لا يحتجون بالحديث النَّـبويّ الشَّـريف إلاّ قلـيلاً جداً، ومع تشدُّد ابن أبي الرَّبيع في الاستشهاد بالحديث النَّبويّ إلاّ أنَّه أورد بعضها لتوضيح بعض القضايَّا النَّحويَّة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

ذكـر ابن أبي الرَّبيع أنَّ (رأيتُ) تكونُ بمعنى (علمتُ)، يقول الأعمى: رأيتُ زيـداً عالمـاً، أي علمـتُ زيداً عالماً، فإذا كانت كذلك دخلت على المبتدأ والخبر، فنصبت المبتدأ والخبرَ، لشبهها بباب أعطيتُ على حسبِ ما ذكرتُه، فقوله– صلَّى الله عليه وسلَّم–: " رَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ"[3]، يمكن أنْ تكونَ بمعنى علمتُ، ويمكن أنْ تكونَ بمعنى أبصرتُ، وضُمِّنت معنى علمتُ، لأنَّ من أبصر شيئاً فقد عَلِمَهُ[4].

ويقـول ابـن أبي الرَّبيع أنَّ(أفعل)، إذا أضيف إضافة التَّخصيص كما تقول: عُمَـرُ أَفْضَـلُ بَنِي مَرْوَانَ، أي الأفضل منهم، لا تريد أنْ تُفَضِّلَهُ عليهم، إنَّما تريد:

---

(1) المائدة: 9.

(2) البسيط: 1/593-595.

(3) روى الإمام أحمد في مسنده: 2/66-67، مسند عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما" يَـا مَعْشَـرُ النِّسَـاءُ تَصَدَّقْنَ وأَكْثِرْنَ، فإنِي رَأيْتُكُنَّ أَكْثَرُ أهلَ النَّارِ، لِكَثْرَةِ اللَّعْنِ وَكُفْرِ العشِيْرِ".

(4) البسيط: 1/ 446- 447.

الفاضـــلُ فيهم، فلا تكون الإضافة هنا إلا معرّفةً، ويثنّى، ويجمع، ويؤنَّث، وعلى هذا جاء قوله ــ صلّى الله عليه وسلَّم ــ: " أحَاسِنُكمْ أخْلاَقَاً[1]"[2].

وذكر أيضاً أنَّ الإعراب عند العرب يكونُ على وجهين: أحدهما: أنْ يكونَ بمعنى البـيان، يقـال: أعْرَبَ الرَّجلُ عَنْ حَاجَتِه إذا أبانَ عنها، ومنه الحديث:(البِكْرُ تُستَأمَرُ في نَفسِهَا، وَإذْنُهَا صِمَاتُهَا، وَالثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا[3])، أي تُبين[4].

أي أنَّ كلمة "تُعْرِبُ" في قوله– صلّى الله عليه وسلَّم– تعني: الإبانة والإفصاح عن الشّيء.

وبهــذا يظهر تشدُّد ابن أبي الرَّبيع من مسألة الاستشهاد بالحديث النَّبويّ الشَّريف، فلــم يـورد في كتابه إلا بضعة أحاديث، كانت في مجموعها أحد عشر حديثاً في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته، ولعلَّ هذا العدد من شواهد الحديث قليلٌ إذا ما قورن بشواهد ابـن أبـي الرَّبيع من كلام الله العزيز أو الأبيات الشِّعريَّة الواردة في كتابه "البسيط"، ولا أرى ذلك من المآخذ عليه، فقد تبع غيره من النُّحاة أولئك المتشدِّدين في قضيَّة الاستشهاد بالحديث الشَّريف.

وكـــان ابـــن أبي الرَّبيع يقدِّم لهذه الأحاديث بقوله: " ومنه الحديث"[5]، "بقوله صـــلّى الله علــيه وسلَّم"[6]، " وفي الخبر "[7]، " استدل عليه بما روى"[8]، وغير ذلك، وبهذا التَّقديم يظهر من كلامه أنَّها من الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة.

---

(1) صحيح مسلم بشرح النووي: 78/15، كتاب الفضائل، باب كثرة حيائه (ص).

(2) البسيط: 2/ 1042.

(3) رواه الإمـام أحمد في مسنده: 192/4، مسند عدي بن عميرة الكندي، وابن ماجه في سـننه: 1/ 602، " كـتاب الـنكاح– باب استئمار البكر والثيب"، عن عميرة الكندي: " الثـيب تعـرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها"، وانظر: فيض القدير للمناوي: 3/ 342كتاب الجمل في النحو: 261، شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور: 1/ 102، لسان العرب (عرب): 588/1، الخصائص: 37/1.

(4) البسيط: 171/1.

(5) المرجع السابق: 1/ 171، 489.

(6) المرجع السابق: 1/ 447، 594، 2/ 715، 1042.

(7) المرجع السابق: 2/ 701.

(8) المرجع السابق: 2/ 1083.

ثالثاً ــ كلام العرب:

وهــو المصـــدر الـــثَّالث من مصادر السَّماع عند العرب بعد القرآن الكريم والحـــديث النَّبويّ الشَّريف، ويقصد به ما أثر عن القبائل العربيَّة الموثوق بفصاحتها وصـــفاء لغـــتها منَ الشِّعر والنَّثر ،قبل الإسلام وبعده ، إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة الأعاجم والمولَّدين وانتشار اللَّحن.

وقد بنى علماء العربيَّة أصول نحوهم ، وقواعد صرفهم ، على الشِّعر لتوفره وفضـــله على النَّثر الَّذي لا يمكن حفظه، يقول ابن رشيق القيروانيّ: " ما تكلَّمت به العرب من جيد المنثور أكثر ممَّا تكلَّمت به من جيد الموزون؛ فلم يحفظ من المنثور عُشره، ولاضاع من الموزون عُشره"[1].

وقـــد أجمـــع علماؤنـــا بكلام العرب ، والرُّواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم وأيـــامهم ومحـــالهم ، على أنَّ قريشاً أفصح العرب وأصفاهم لغةً، وذلك أنَّ الله جلَّ ثـــناؤه اختارهم من بين جميع العرب، واصطفاهم واختار منهم نبي الرَّحمة، محمَّداً ـــصـــلَّى الله علـــيه وســـلَّم ـــ.... وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ، ورقَّة ألســـنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب ، تخيَّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصـــفى كلامهـــم، فاجـــتمع ما تخيَّروا من تلك اللُّغات إلى نحائزهم وسلائقهم الَّتي طـــبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنَّك لا تجد في كلامهم عنعنة تمـــيم ، ولا عجرفيَّة قيس ، ولا كشكشة أسد ، ولا كسكسة ربيعة ، ولا الكسر الَّذي تسمعه من أسد وقيس ، مثل: تِعلمون ونِعلم، ومثل: شِعير وبِعير[2].

وقـــد قـــال الفارابيُّ بعد أنْ ذكر قريشاً وفصاحتها ببعض ما سبق: " والَّذين عنهم نقلت العربيَّة وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللِّسان العربيّ من بين قبائل العرب هم: قـــيس وتمـــيم وأسد..... ثمَّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائييّن ... ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[3].

---

(1) العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده: 20.

(2) انظر: الصّاحبي في فقه اللغة: 55- 56.

(3) المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 211/1، وانظر: الاقتراح: 59.

وهكذا فإنَّ كلام العرب الَّذي احتجَّ به النُّحاة يقسم إلى:

أ ــ الشِّعر:

اهــتمَّ علماء العرب– منذُ سيبويه– بالاستشهاد بالشِّعر على قضاياهم اللُّغويَّة والــنَّحويَّة والصَّرفيَّة، فالشِّعر ديوان أمجادهم وأحسابهم وسجل مفاخرهم ومآثرهم، ومــنه تعلمت اللُّغة وهو حجَّة فيما أشكل من غريب كتاب الله تعالى وغريب حديث رســول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم– وحديث صحابته والتَّابعين[1]، يقول ابن عباس: " إذا ســألتم عــن شــيء مــن غريب القرآن فالتمسوه في الشِّعر فإنَّ الشِّعر ديوان العــرب"[2]، والشِّــعر أكبــر علوم العرب ، وأوفر حظوظ الأدب ، وأحرى أنْ تقبل شهادته ، وتمتثل إرادته ، لقول رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم–: " إنَّ من الشِّعر لحُكمــا"..... ولقــول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه–:" نعم ما تعلمته العرب الأبــيات مــن الشِّــعر يقدُمها الرَّجل أمام حاجته فيستزل بها الكريم ويستعطف بها اللَّئيم"، مع ما للشِّعر من عظيم المزية وشرف الأبية وعزّ الأنفة وسلطان القدرة"[3].

وقــد تحــدَّث علمــاء العربيَّة عن أثر الشِّعر ودوره في تأصيل قواعد النَّحو والسّــيوطي يــنقل هــذا الأثــر، قــال عمــر بــن الخطــاب– رضي الله عنه–: " كان الشِّعر علم قومٍ، ولم يكن لهم علم أصحُّ منه"[4].

وممَّــا يــدلِّل علــى مكانــة الشِّعر في الشَّواهد النَّحويّة ما نقله البغداديّ عن الأندلســيّ، قــوله:" علوم الأدب ستة: اللُّغة، والصَّرف، والنَّحو، والمعاني، والبيان، والــبديع؛ والثَّلاثة الأُول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب، دون الثَّلاثة الأخيرة فإنَّه يستشهد فيها بكلام غيرهم، من المولَّدين؛ لأنَّها راجعة إلى المعاني ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم"[5].

---

(1) انظر: الصاحبي في فقه اللغة: 231.

(2) المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 193/2.

(3) العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده: 16/1.

(4) المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 2/ 473، الاقتراح: 64.

(5) خزانة الأدب: 5/1.

والاعتماد على شعر العرب، إنَّما يكون على ما رواه الثقاة عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم، وقد دُوِّنت دواوين عن العرب العرباء كثيرة مشهورة كديوان امرئ القيس، والطِّرماح، وزهير، وجرير، والفرزدق، وغيرهم[1]، فالنُّحاة بذلك لم يجمعوا على كلِّ ما نقل عن العرب بل كانوا لا يعتمدون إلاّ على ما يطمئنون إليه ويستوثقون منه، فيأخذون بذلك من العرب الفصحاء، ويسجلون شعرهم ونثرهم، ويقضون بذلك مدَّة طويلة في النَّقل عنهم.

وقد جمع العلماء أشعار العرب ليستنبطوا القواعد منها والأحكام، ونظروا فيما يحتجُّ به منها، ووقفوا بزمن الشِّعر الَّذي يحتجُّ به عند منتصف القرن الثَّاني الهجريّ، إذ سكن الشّعرالحواضر، وآثر الشّعراء ما في حياة المدن من رغدٍ ونعيم على ما في الصَّحراء من شظف وخشونة، وركنوا إلى الدَّعة واللَّهو، فتأثَّر الشِّعر بكلِّ مظاهرالحياة المتحضرة في لغته وفكره، فباعدت بينه وبين ميراثه اللُّغويّ، وخشى اللُّغويُّون والنُّحاة على سلامة اللُّغة المنقولة أنْ تشوبها شوائب العجمة، فاتفقوا أنْ يكون منتصف القرن الثَّاني الهجريّ نهاية عصر الاحتجاج بالشِّعر[2]، وقد عدَّ كثير من المؤرخين إبراهيم بن هرمة آخر شعراء الحضر الَّذين يستشهد بشعرهم ويحتجُّ به[3]، أمَّا أهل البادية فقد استمرَّ العلماء يدوِّنون لغاتهم حتَّى فسدت سلائقهم في القرن الرَّابع الهجريّ[4].

ومن المعروف أنَّ البصريّين قد تشدّدوا في قبول الشَّواهد، لأنَّها محصورة عندهم في قبائل معيَّنة، وفي زمن محدَّد وبيئة محدَّدة، في حين أنَّ الكوفيّين أخذوا من كلِّ قبيلة، واستشهدوا بكلام كلِّ عربيّ، وقبلوا كلّ ما ورد من العرب، ولو كان الوارد صدر بيت أو عجزه[5]، والشِّعر العربيّ جاهليّه وإسلاميّه ومحدثه كان

---

(1) الاقتراح: 61.

(2) أصول النّحو العربي: محمود نحلة: 66.

(3) المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 2/484.

(4) في أصول النحو: الأفغاني: 15.

(5) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام: 424، وانظر: بين الاستئناس والاحتجاج في النّحو العربي: 24-25.

مصـــدراً مـــن مصادر الدّراسة الكوفيّة وحجّة للكوفيين، وأساساً بنوا عليه كثيراً من أصولهم[1]، ولم يكن الاهتمام بالشّعر والشّواهد ممّا اختصّ به الكوفيّون، فإنّ من بين البصـــريّين حفظة لكثير من النّوادر والشّواهد، كالأصمعيّ وأبي عبيدة وغيرهما، إلاّ أنّ حصـــيلة الكوفيّين منه، فيما يبدو لي، بعد أنْ وسّعوا أطلسهم اللّغويّ، كانت أوفر وأكثر[2].

ولقـــد أقـــام علمـــاء العربيّة ــ كما لاحظنا ــ للمكان أهميّة كبيرة، فارتضوا الأخـــذ عـــن بعض القبائل دون بعضها الآخر، وكان مقياسهم في ذلك هو الاختلاط بالأعـــاجم أو عدمه. ولكنّهم ما لبثوا أنْ أقاموا للزّمن أيضاً وزناً كبيراً، ولاحظوا أنّه كلّمـــا تقـــدّم الـــزّمن، ازداد اختلاط العرب بالأعاجم، فتضعف بذلك سلائقهم وتلين طـــبعائهم، فقسّـــموا الشّعراء الّذين يحتجّ بشعرهم ويستشهد به في اللّغة والنّحو إلى أربع طبقات:

الطّـــبقة الأولى: الجاهليّون: وهم الشّعراء الّذين عاشوا في الجاهليّة ولم يدركوا الإســـلام، كامـــرئ القـــيس، والنّابغة، وطرفة بن العبد، وزهير بن أبي سلمى، وغيرهم.

الطّـــبقة الثّانـــية: طـــبقة المخضرمين: وهم الّذين عاشوا في الجاهليّة، وأدركوا الإسلام، كلبيد، وحسّان بن ثابت، وكعب بن زهير، وغيرهم.

الطّـــبقة الثّالثة: طبقة المتقدّمين: ويقال لهم الإسلاميّون أيضاً، وهم الّذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يدركوا الجاهليّة، كجرير، والفرزدق، والأخطل، وعبيد بن حصين، والبعيث المجاشعيّ، والقطاميّ، وكثير، وذي الرّمة، وغيرهم.

الطّـــبقة الـــرّابعة: طـــبقة المولّدين: ويقال لهم المحدثون أيضاً، وهم من جاءوا بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد، وأبي نواس[3].

وقسّـــمها بعضهم إلى ست طبقات،**الخامسة: طبقة المحدثين:** الّذين جاءوا بعد المولّدين، كأبي تمام.

---

(1) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو: 333.

(2) انظر: المرجع السابق: 334- 335.

(3) انظر: خزانة الأدب: 1/5-6.

والسَّادسة: **طبقة المتأخرين**: وهم الَّذين جاءوا بعد المحدثين، كالمتنبي[1].

أمَّا عن مدى الاحتجاج بهذه الطَّبقات، فقد أجمع البصريُّون على الاستشهاد بشعر الطَّبقتين الأولى والثَّانية، أمَّا الطَّبقة الثَّالثة فقد ذكر البغداديُّ خلافاً في الأخذ عنها، وفي صحَّة الاستشهاد بكلامها، معتمداً في ذلك على أنَّ أبا عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبي إسحاق، والحسن البصريّ، وعبدالله بن شبرمة، يلحنون الفرزدق، والكميت وذا الرّمة وأضرابهم، في عدَّة أبيات أخذت عليهم ظاهراً، وكانوا يعدُّونهم من المولَّدين لأنَّهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب[2].

ويبدو من كلام أبي عمرو أنَّه لم يكن يأخذ بقولهم؛ إذ يروى عنه أنَّه قال: لقد حَسُن هذا المولَّد حتَّى لقد هممت أنْ آمر صبياننا برواية شعره، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق، فجعله مولَّداً بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين، وكان لا يعدُّ الشِّعر إلاّ ما كان للمتقدِّمين، قال الأصمعيّ: جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتجُّ ببيتٍ إسلاميّ[3].

وقد خطَّأ الدّكتور علي أبو المكارم، تفسير البغداديّ لموقف هؤلاء، ولموقف عبدالله بن أبي إسحاق بخاصَّة؛ لأنَّ هذه المجموعة من العلماء ـ ما عدا ابن أبي إسحاق ـ قد صرفت جهودها إلى شعر المتقدِّمين والجاهليّين منهم بنوع خاص، تتحرَّاه وتحقّقه وتحفظه وترويه، متأثرين في ذلك بأذواقهم الخاصَّة أوَّلاً، ثمَّ باهتماماتهم الدِّينيَّة من قراءة وتفسير وفقه[4].

وأمَّا موقف ابن أبي إسحاق فلا يفهم منه ما فهمه البغداديّ من عدم حجيَّة شعر الفرزدق، وقد بنى البغداديّ هذا التَّفسير لموقف ابن أبي إسحاق من الفرزدق على فهمه لمعنى حجيَّة النّصوص، هذا الفهم الَّذي التقى عليه المتأخرون من النُّحاة جميعاً لا يكاد يشذُّ منهم أحد. إذ يتصوَّرون أنَّ معنى حجيَّه النّصوص ضرورة الأخذ

---

(1) خزانة الأدب: 8/1.

(2) انظر: المرجع السابق: 6/1.

(3) العمدة في محاسن الشّعر وآدابه: 1/90-91، انظر: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: 488/2.

(4) انظر: أصول التفكير النحوي: 45.

بهـــا كلّهـــا فـــي مجـــال التّقعيد اللّغويّ، وأنّه يجب لذلك أنْ تغيَّر القواعد تبعاً لتغيّر النّصـــوص المحـــتج بها، ولا يضعون في الاعتبار أنّ هذه النّصوص لكي يحتج بها يجـــب أنْ تبرأ من احتمال الخطأ فيها، والجهل من أصحابها والخلط بين مستوياتها .... وعلـــى هـــذا فلـــيس معنـــى الاحتجاج بشاعر معين أنْ تلتزم سلفاً بكلّ إنتاجه اللّغـــويّ، إذ مـــن الممكـــن أنْ تتسرب إلى هذا الإنتاج بعض الأخطاء نتيجة للخطأ والوهم[1].

ومهمـــا يكـــن مـــن أمر فقد استشهد بشعر هذه الطّبقة كثير من النُّحاة وعلى رأسهم سيبويه، ولذلك لا ضير في صحّة الاستشهاد بكلامها، كما يرى البغداديّ[2].

أمّا الطّبقة الرّابعة، وهي طبقة المولّدين والمحدثين ومن جاء بعدهم إلى يومنا هـــذا، فقـــد اتُّفـــق علـــى عدم جواز الاحتجاج بشعر أحد شعرائها، يقول السّيوطي: "أجمعوا على أنّه لا يحتج بكلام المولّدين والمحدثين في اللّغة العربيّة وفي "الكشّاف"، مـــا يقتضـــي تخصيص ذلك بغير أئمة اللّغة ورواتها فإنّه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس"[3].

وذكر السّيوطي أيضاً أنّ سيبويه احتجّ بشعر بشار بن برد، وهو أوّل الشّعراء المحدثين – تقرّباً إليه، لأنّه هجاه لتركه الاحتجاج بشعره[4].

هـــذا وقد قال بعضهم : إنّه يستشهد بكلام من يوثق به من شعراء هذه الطّبقة كبشـــار بن برد، وأبي نواس، ومن بعدهم، وكان أبو عمروالشّيبانيّ، يقول في شعر أبي نواس: " لولا أنّ أبا نواس أفسد شعره بما وضع فيه من الأقذار لاحتججنا به"[5].

وقـــد أجـــاز الزّمخشريُّ الاحتجاج بشعر من جاء بعدهما فاستشهد بشعر أبي تمـــام فـــي تفســـيره الكشّـــاف، وذلك عند تفسير قوله تعالى: " يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ

---

(1) انظر : أصول التفكير النحوي: 45– 46.

(2) انظر: خزانة الأدب: 6/1.

(3) الاقتراح: 70.

(4) المرجع السابق: 70، وانظر: الموشح: 385.

(5) انظر: البداية والنهاية: 228/1.

أبْصَـــارَهُمْ كُلَّمَا أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا فِيْهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِم قَامُوْا"[1]، فقال: " وأظلم يحتمل أنْ يكــون غيــر متعدٍ، وهو الظَّاهر، وأنْ يكون متعدِّياً عن (ظلم الليل)، وتشهد له قــراءة يــزيد بــن قطيب: (أُظلِمَ)، على ما لم يسمَّ فاعله، وجاء في شعر حبيب ابن أوس.

هُمَـا أَظْلَمَـا حَالَـيَّ ثُمَّـتَ أجْلَـيَا ظلامَـيهمِا عَـنْ وَجْـهِ أمْرَدَ أشْيَبِ

وهــو وإنْ كـــان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللُّغة ، فهو من علماء العربيَّة، فاجعــل مـــا يقــوله بمنــزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدَّليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"[2].

واعترض عليه بأنَّ قبول الرِّواية مبني على الضَّبط والوثوق، واعتبار القول مبنـــي علـــى معـــرفة أوضاع اللُّغة العربيَّة والإحاطة بقوانينها، ومن البيِّن أنَّ إتقان الـــرِّواية لا يســـتلزم إتقان الدِّراية[3]، وقبول الرِّواية مقترن بمعرفة الشَّاعر ولذلك لا يجــوز الاحـــتجاج بشعرٍ أو نثرٍ لا يعرف قائله، وكان ابن الأنباريّ من أوائل الَّذين رفضوا الاحتجاج بشعرٍ لم يعرف قائله، إذ قال معقباً لبعض الأبيات: " إنَّ هذا البيت غيــر معــروف، ولا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجَّة"[4]، وقد علَّل السّيوطي رفض الاحتجاج بشعر لم يعرف قائله، فقال: "وكأنَّ علَّة ذلك خوف أنْ يكونَ من المولَّد أو مــن لا يوثــق بفصـــاحته"[5]، أمَّا إذا كان المحتجُّ بالشِّعر المجهول القائل ثقةً مأموناً كانت شواهده حجَّة وإنْ كانت مجهولة القائل، ولذلك اعتبرت شواهد سيبويه صحيحة موثـــوقاً بهـــا، مع أنَّ بعضها مجهول القائل، قال الجرميُّ:" نظرت في كتاب سيبويه

(1) البقرة: 20.
(2) الكشاف: 1/86-87.
(3) خزانة الأدب: 1/7.
(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 583.
(5) الاقتراح: 70.

فــإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأمّا الألف فقد عرفت أسماء قائليها، وأمّا الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها"[1].

أمّــا غيــر أبيات سيبويه من الشّعر المجهول القائل فلا يجوز الاحتجاج بها خــوفاً من أنْ تكون لمولّد أو لمن لا يوثق بفصاحته، وقد صرّح بذلك ابن الأنباريّ كما سبق.

أمّــا الكوفــيّون فقد كان من عادتهم ، أنّهم إذا سمعوا لفظاً في شعرٍ أو نادر كــلام ، جعلوه باباً ، وأنّهم لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه[2].

وقــد علّــل الدّكتور مهدي المخزوميّ ذلك بقوله: " كأنّهم كانوا يشعرون بأنّ مــا يقــوله، الأعرابيّ أو الأعرابيّة إنّما يمثّل بيئة لغويّة لا يصحُّ إغفالها، وكما علّله بحرصــهم علــى أنْ تكــون الأصول خاضعة في شكلها النّهائيّ للأمثلة المستعملة المســموعة، وبإمعــانهم فــي التّتبع اللّغويّ واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم التّأويلات الّتي يخالفها الظّاهر"[3].

ومــن المآخذ الّتي يأخذها اللّغويّون المحدثون على النّحاة القدماء عدم فصلهم بــين الشّــعر والنّثــر فــي تقعيد القواعد، وتحديدهم للزّمان والمكان للمادّة اللّغويّة، وإغفــالهم التّطور اللّغويّ في المرحلة الزّمنيّة الّتي حدّدوها " فالنّحو العربيّ لم يقعّد للعــربيّة كما يتحدّثها أصحابها، وإنّما قعّد لعربيّة مخصوصة تتمثّل في مستوى معين مــن الكــلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآنيّ، أي أنّه لم يوسّع درسه ليشــمل اللّغــة الّتي يستعملها النّاس في شؤون الحياة، وإنّما قصره على درس اللّغة الأدبــيّة... وقصــر الدّرس النّحويّ على هذا المستوى أفضى بهم إلى وضع قواعد العربيّة على أساس من النّصوص المختارة ممّا أبعدهم عن الاستعمال الشّائع في هذه اللّغــة، ولم يكن مناص من أنْ يواجهوا نصوصاً من هذا المستوى الأدبيّ تخالف ما

(1) خزانة الأدب: 17/1.

(2) انظر: الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: 110.

(3) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو: 396.

وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى اللّجوء إلى الضّرورة أو الشّذوذ، بل وضع نصوص تسند هذه الأحكام"(1).

وهذا شيء طبيعيّ لأنّ لغة القرآن هي المثال وهي المختارة، ولو أنّهم توسّعوا في إثبات القواعد للمستعمل على مرّالعصور ؛ لأفضى ذلك إلى فوضى لغويّة وتداخل الفصيح في المحكي.

ويأخذ الدّكتور مهدي المخزوميّ على الكوفيّن والبصريّن مأخذاً؛ لأنّهم لم يحاولوا الفصل بين الشّعر والنّثر في تعقيدهم والاستشهاد على قيمة هذه القواعد بالمرويّات، والخلط بين الشّعر والنّثر، حتّى لقد كانوا يتشبثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشّعر في تصحيح قاعدة، أو تأييد أصل، مع أنّ الاقتصار على الشّعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربيّ، فللشّعر لغته الخاصّة به(2).

وقد حاول الدّكتور تمام حسّان التماس العذر للنُحاة القدماء الّذين باينوا مطالب المنهج الحديث، فيقول:" إنّ النُحاة العرب لم يتصدّوا لهذه المهمة الجليلة (مهمة إنشاء النّحو)، إلاّ لخدمة القرآن، فلولا عنايتهم بالمحافظة على النّص القرآنيّ من أنْ تتسرّب ظاهرة اللّحن ما فكّروا في ذلك الزّمان بعينه، والمكان بعينه في إنشاء النّحو. والقرآن نص أُنزل باللُغة الأدبيَّة وليس بلغة التّخاطب العاديَّة، فكان على من يودُّ المحافظة على القرآن أنْ يدرس اللُغة الّتي أنزل بها، ولو أنّ النُحاة استخرجوا النّحو من لغة التّخاطب لما وصلوا إلى ما يريدون ولكان ذلك منهم خيانة للغاية الّتي سعوا إليها، وإجهاضاً للغرض النّبيل الّذي عملوا من أجله. أضف إلى ذلك: أنّ المنهج الّذي تسلطه الآن على عملهم لم يكن معروفاً في زمانهم وأنّ لغة التّخاطب كانت أكثر اختلافاً وتشبعاً على ألسنة القبائل من اللُغة الأدبيَّة، فلم يكن من الممكن أنْ ينشأ لها نحو واحد كما نشأ للُغة الأدبيَّة نحو واحد. وأنّ اللُغة الأدبيَّة إلى كونها لغة القرآن هي لغة الدّولة والحياة المشتركة أيضاً، وهي اللُغة الّتي يعرف بها العرب

(1) النّحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج: 48- 49.

(2) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو: 335.

لـــدى الأمـــم الأخرى. فإذا عرفنا ذلك التمسنا العذر لنحاتنا إذا باينوا مطالب المنهج الحديث"[1].

هـــذا هـــو موقـــف البصريّين والكوفيّين من الشّواهد الشّعريّة على اختلاف العصـــور، والّذي يهمنا من ذلك كلّه أنْ نرى موقف ابن أبي الرَّبيع من هذه الشّواهد وما الّذي كان يحتجُّ به.

لقد أخذ الشّعر جانباً واسعاً في شرح ابن أبي الرَّبيع ، فاستشهد بمائتين وستة وســـتين بيـــتاً فـــي مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته، وهذا العدد يشير إلى كثرة استشـــهاد ابـــن أبي الرَّبيع بأشعار العرب في بعض المسائل النّحويّة الّتي يتناولها، ولـــيس هذا غريباً، فالشّعر ديوان العرب، وهو يشكّل ثروة عظيمة للشّواهد النّحويّة مـــنذ بدايـــة وضـــع القواعد الأولى، وقد توسّع ابن أبي الرَّبيع في دائرة الاحتجاج زمانـــيّاً، فلـــم يقتصـــر على عصر الاحتجاج، بل نجده قد تجاوز ذلك واحتجَّ بشعر المـــولّدين (المحدثـــين)، والتقـــى بـــذلك مع المنهج الوصفيّ المعاصر الّذي يحترم النّصـــوص في جميع مستوياتها اللّغويّة، دون التفاتٍ إلى القيود الموضوعة من قبل المعياريّين.

ولـــم يختلف موقف ابن أبي الرَّبيع عن موقف البصريّين والكوفيّين في تحديد الفتـــرة الـــزّمنيّة الّتـــي يستشهد بشعرها، فقد استشهد بأشعار الجاهليّين والإسلاميّين والمخضـــرمين والمحدثـــين حتّى إبراهيم بن هرمة، الّذي توفي في منتصف القرن الثّانـــي للهجـــرة، يقـــول الأصـــمعيّ: " خـــتم الشّعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج"[2].

وقـــد كـــان أكثـــر الشّـــعراء الّذين استشهد لهم من الجاهليين ثمَّ الإسلاميين والمخضرمين والمحدثين، والشّعراء هم:

---

(1) الأصول : دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: 103- 104.

(2) الاقتراح: 70.

مــن الجاهليــيّن: امــرؤ القيس[1]، والنّابغة الذبيانيّ[2]، وزهير بن أبي سلمى[3]، والأعشــى[4]، والشّــماخ[5]، ولبــيد بــن ربيعة[6]، وطرفة بن العبد[7]، وعلقمة الفحل[8]، والمــتلمّس[9]، وعنتــرة بن شداد[10]، وخرنق[11]، والأفوه الأوديّ[12]، والرّبيع بن ضبع الفــزاريّ[13]، وابــن معدّي كرب[14]، وقيس بن عاصم المنقريّ[15]، وعدي بن الرّعلاء الغسّانيّ[16]، والعديل بن الفرخ العجليّ[17]، والزّبّاء[18].

1-ومن المخضرمين: حسّان بن ثابت[19]، وزيد الخيل[20].

2-ومن الإسلاميّن: جرير[21]، والفرزدق[22]، وابن أبي ربيعة[23]، وغيرهم.

---

(1) انظر: البسيط: 1/ 360، 418، 2/ 764، 857، 904، 1027.

(2) المرجع السابق: 399/1، 609، 2/ 720، 1020.

(3) المرجع السابق: 1/ 327، 349، 351،378، 527، 2/ 645، 796، 917، 1026.

(4) المرجع السابق: 1/ 286، 408، 606، 2/ 947، 949.

(5) المرجع السابق: 1/ 578، 2/ 677، 690.

(6) المرجع السابق: 502/1، 2/ 882.

(7) المرجع السابق: 1/ 176، 2/ 668، 1064، 1094.

(8) المرجع السابق: 594/1، 2/ 709.

(9) المرجع السابق: 2/ 908.

(10) المرجع السابق: 2/ 657، 950.

(11) المرجع السابق: 317/1، 319.

(12) المرجع السابق: 2/ 646.

(13) المرجع السبق:739/2.

(14) المرجع السابق: 552/1.

(15) المرجع السابق: 562/1.

(16) المرجع السابق: 1/ 514.

(17) المرجع السابق: 2/ 763.

(18) المرجع السابق: 1/ 274.

(19) المرجع السابق: 2/ 718، 774.

(20) المرجع السابق: 2/ 1059.

(21) المرجع السابق: 2/ 1046.

(22) المرجع السابق: 2/ 708، 741.

(23) المَرجع السابق: 2/ 708، 741.

3-ومن المحدثين (المولَّدين): الحريريّ[1]، وحبيب بن أوس الطائيّ[2].

هذا وقد غلب الشِّعر الَّذي يدخل ضمن عصر الاحتجاج، على ما يستشهد به ابـن أبـي الرَّبيع من شعر، فقد استشهد بشعر شعراء الطَّبقات الثَّلاث الأول، طبقة الجاهليـيّن، وطـبقة المخضـرمين، وطبقة الإسلاميّين، مثل جرير والفرزدق ومن عاصرهم، ويتَّضح هذا في كتابه "البسيط" في الأبيات الَّتي نسبها ابن أبي الرَّبيع إلى قائلـيها أو الَّتي نسبها المحقِّق لكتابه، ومن الأمثلة على شعر الاحتجاج عند ابن أبي الرَّبيع ما يلي:

ذكـر ابن أبي الرَّبيع أنَّ المبتدأ يأتي نكرة إذا كان فيه تنويع، واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس:

إِذَا مَـا بَكَـى مِـنْ خَلْفِهاَ انْحَرَفَتْ لَهُ   بِشِـقٍّ وَشِـقٌّ عِـنْدَنَا لَـمْ يُحَوَّلِ[3]

فـإنَّ: " عـندنا" خبرٌ لشقٍّ، ولا يجوز أنْ يكونَ صفةً لشقّ، ويكون (لم يحول)، خبراً عن شقٍّ، لأنَّ الخبرَ لا بُدَّ أنْ يفيدَ غيرَ ما أفاده المبتدأ بنفسه وتابعه، لأنَّ الخبرَ لا يكونُ مؤكِّداً، لأنّه لو كان كذلك لجاز أنْ يُحذفَ، لأنَّ التَّوكيدَ يُستغنى عنه، فيجوزُ حذفُه على حسبِ ما تَبيَّنَ[4].

وقد استشهد ابن أبي الرَّبيع على مسألة العطف على التَّوهم، بقول زهير:

بـدَا لِـيَ أَنّـي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلاَ سَـابِقٍ شَـيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً[5]

---

(1) البسيط: 1/ 246.

(2) المرجع السابق: 2/ 703.

(3) وقد وردت الرواية في الشطر الثّاني (بشق وتحتى شقها لم يحول)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، انظر: ديوان أمرئ القيس: 113، شرح االجمل لابن عصفور: 1/ 342.

(4) البسيط: 1/ 537- 538.

(5) شـرح ديـوان زهيـر بـن أبي سلمى: 208، والرواية (وَلاَ سَابِقِي شَيْءٌ)، الكتاب: 165/1، 306، 2/ 155، 3/29، 51، 4/ 160، شرح أبياته لابن السيرافي: 72/1. الحلل في شرح أبيات الجمل: 110، الخصائص: 355/2، 426، الإنصاف في مسائل

فـيمن رواه بالخفض فهو معطوفٌ على تَوَهُّم الباء، والباءُ هنا زائدة وإذا وُجِدَتْ فكأنَّها لم توجد[1].

وقـد استشهد ابن أبي الرَّبيع بشعر جرير في أثناء حديثه عن الأدلَّة الَّتي يُعلم بهـا أنّ "مثلك وشبهك" نكرات، وهي عشرة أدلَّة، ومن بينها: دخول (رُبَّ) عليها، ورُبَّ لا تدخل إلاَّ على النَّكرات[2]، قال جرير:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ[3].

أمّـا موقـف ابـن أبـي الرَّبيع من الشِّعر المجهول قائله، فقد كان يكثِر من الاستشـهاد بالأشـعار الَّتي لا يعرف قائلها، وتلك عادته في أكثر شواهده الشِّعريَّة، حتَّـى أنَّه يسمِّي القائل أحياناً في بعض المواضع ثمَّ لا يسمِّيه في موضع آخر. وقد بلـغ عـدد الأبـيات المجهولة القائل عنده وفق ما أحصيته خمسة وسبعين بيتاً في مخـتلف أبـواب الكـتاب وموضوعاته، فكان يكتفي بذكر من أنشد الشَّاهد ، كـ: سـيبويه[4]، وأبـي القاسـم الزَّجَّاجـي[5]، وأبي علي الفارسيّ[6]، وابن جني[7]، وابن السَّـيد[8]، وغيـرهم، وأحـيـاناً لا يـذكر مـن أنشـد الشَّـاهد كـأنْ يقـول:

الخـلاف: 1/ 191، 395، 2/ 565، شـرح المفصل: 52/2، مغني اللبيب: 131/1، 2/ 600، 619، 715، شرح شواهده: 1/ 282، همع الهوامع: 5/ 278.

(1) البسيط: 1/ 327- 328.

(2) انظر : المرجع السابق: 2/ 1045- 1046.

(3) تمامـه (لاقـى مباعدةً منكم وحرمانا)، والبيت في ديوان جرير: 1/ 163، الكتاب: 1/ 427، شـرح أبـياته: لابـن السيرافي: 1/ 540، معاني القرآن: للفراء: 15/2، المقتضـب: 227/3، 4/ 150، 289، الحلـل فـي شرح أبيات الجمل: 224، شرح المفصل: 3/ 51، التصريح: 2/ 28، همع الهوامع: 4/ 271.

(4) البسـيط: 234/1، 315، 332، 423، 441، 442، 479، 499، 521، 523، 562، 599، 600، 601، 603، 604، 2/ 642، 712، 765، 980، 1028، 1050.

(5) المرجع السابق، 1/ 426، 2/ 931.

(6) المرجع السابق: 1/ 317، 403، 418، 506، 522، 529، 2/ 740، 745، 865.

(7) المرجع السابق: 2/ 852.

(8) المرجع السابق: 2/ 1100.

قـــال[1]، قوله[2]، كقول الآخر[3]، قال الشّاعر[4]، قولهم[5]، قول الشّاعر[6]، وغير ذلك، دون أنْ يصرِّح باسم الشّاعر.

وقــد يكـــون الشِّعر من الشُهرة والانتشار بمكان لا يحتاج فيه إلى نسبته إلى قائلـــة فيحتجُّ ابن أبي الرَّبيع به مكتفياً بقوله: قال، أو قال الشّاعر، أو كقول الآخر، وغير ذلك، ومثال ذلك قوله في مسألة وقوع (ما)، على مالا يعقل:اعلمْ أنَّ (ما) تقع على مالا يعقلُ، قال[7]:

فَتُوضِـحَ فَالمِقْــراةُ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا ... لِمَــا نَسَــجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ[8]

وقـــوله فـــي الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظَّرف " فلا يجوز أنْ تقـــولَ: قَـــامَ زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَيَوْمَ السَّبْتِ عَمْرٌو، لأنَّك لا تفصلُ بينَ حرفِ العطف والمعطوف بظرف ولا مجرور إلا في الشِّعر، ويجري مجرى الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأنشد أبو علي على مجيئه في الشِّعر:

يَـــوْمَاً تَــــرَاهَا كَشِـــبْهِ أَرْدِيَـــةِ ... العَصْـــب وَيَـــوْمَاً أَديمَهـــا نَغِـــلاَ[9]

فجعـــل أديمَهَـــا معطـــوفاً على الهاء مِنْ (تراها) وفصلَ بين حرف العطف والمعطوف بالظَّرف لمَّا اضْطُرَّ"[10].

---

(1) البسيط: 1/ 178، 205، 214، 265، 289، 327، 361، 434، 435.

(2) المرجع السابق: 1/ 200، 327، 351، 358، 741، 758، 866، 966.

(3) المرجع السابق: 1/ 200.

(4) المرجع السابق: 1/ 251، 567، 2/ 878، 948.

(5) المرجع السابق: 1/ 328، 2/ 796.

(6) المرجع السابق: 1/ 355، 442، 457، 483، 543،563، 597، 2/ 719، 965.

(7) المرجع السابق: 1/ 286.

(8) البيت من معلقة امرئ القيس، انظر ديوانه: 110 شرح القصائد السبع: 20.

(9) البيت للأعشى: انظر: شرح ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس: 266، الخصائص: 397/2، شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 247.

(10) البسيط: 359/1.

وممّــا تجدر الإشارة إليه أنّ ابن أبي الرّبيع لم يكن يُعنى عناية كبيرة بنسبة شـــواهده، وأنّ المحقّــق الدّكــتور عيّاد بن عيد الثُّبيتي قام بنسبة عددٍ كبيرٍ من تلك الشّــواهد إلى أصحابها، وقد بلغ عدد ما نسبه المحقِّق إلى قائله سبعة وستين بيتاً من أصل خمسة وسبعين بيتاً مجهول القائل عند ابن أبي الرّبيع.

أمّــا بالنِّسبة للأبيات المنسوبة إلى قائليها عند ابن أبي الرّبيع، فقد بلغ عددها وفق ما أحصيته سبعة وثلاثين بيتاً في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته، وقد نصّ فيها ابن أبي الرّبيع على اسم الشّاعر، كأنْ يقول: قال زهير، قال عنترة، قال طرفة، قال الشّماخ.... إلخ.

ومــن أمــثلة ذلك: ما استدلّ به أبو علي على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بقول الشّمّاخ:

كِــلاَ يَوْمَــيْ طُــوَالَةَ وَصْــلُ أَرْوَى ظَــنُونٌ آنَ مطّــرَحُ الظَّــنُونِ. [(1)]

ووجه الدّليل من البيت أنّ (كلا) ظرف، والنّاصب له (ظنون)، والظّنون الّذي لا خبرَ فيه[(2)].

وقوله في الخلاف في (لَكِنّ)، إذا دخل عليها حرفُ عطف، فلا خلاف أنّها لا تكــون إلاّ مجــرّدة للاستدراك وليست بحرف عطف، كقوله سبحانه: "وَلَكِنَّ البِرَّمَنْ آمَــنَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ[(3)]"، وهو في القرآن كثير، وإنّما الخلاف إذا لم يدخل حرف عطف نحو قول زهير:

إنّ ابــنَ وَرَقْــاءَ لا تُخْشَــى غَوَائِلُهُ لكِــنْ وَقَائِعُــهُ فــي الحَرْبِ تُنْتَظَرُ [(4)]

---

(1) ديــوان الشــماخ: 319، كــتاب الأمالي: 30/2، المحتسب: 1/ 321.، شرح المقدمة المحسبة: 411/2، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 67، شرح المفصل: 101/3.

(2) البسيط: 1/ 578.

(3) البقرة: 177.

(4) شــرح ديــوان زهيــر بــن أبــي ســلمى: 222، الجنى الداني: 589، مغني اللبيب: 385، شرح شواهده: 203/2، همع الهوامع: 5/ 262، التصريح: 2/ 147.

وتوجد (لكنْ) بالواو وبغير واو، وقع بعدها المفردُ أو الجملةُ[1].

أمَّا بالنِّسبة لأنصاف الأبيات، فقد أكثر ابن أبي الرَّبيع من الاستشهاد بها كثرة فاقــت استشــهاده بالأبــيات الكاملة، وقد بلغ عددها وفق إحصائي لها مائة وثمانية وعشــرين شــاهداً في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته، وقد كان ابن أبي الرَّبيع يذكر أحياناً صدر البيت ويترك عجزه، وأحياناً أخرى نجده يذكر عجز البيت ويترك صدره، ومن الأمثلة الَّتي توضِّح ذلك ما يلي:

ذكــر ابن أبي الرَّبيع[2] أنَّ النُّحاة يطلقون الزِّيادة على ما بطل معناه، وصار دخــولُهُ كخروجه، وقد توضع الزِّيادة موضع الإلغاء، على جهة الاتِّساع، فعلى هذا الاتِّساع ينبغي أنْ ...يقال في (ما) في قول الشَّاعر:

فَلأْ يَاً بلأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيْدَنا[3].

إنَّهــا زائدةٌ، لأنَّك لو أسقطتَها لم يختل المعنى، والقصد بزيادتها التَّوكيد، وكذلك (ما) في قوله تعالى: " فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيْثَاقَهُمْ"[4].

وذكــر ابن أبي الرَّبيع[5]، أيضاً أنَّ المبتدأ .... يأتي محذوفاً لا يجوز إظهاره ... في البشاشة والتَّطلُّق عند اللِّقاء، قال:

ألاَ مرحَبٌ وَادِيْكَ غَيرُ مُضَيَّقٍ[6].

فمرحَبٌ خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: أمري مرحبٌ بِكَ.

---

(1) البسيط: 1/349.

(2) المرجع السابق: 1/442.

(3) الشَّاهد لزهير وتمامه: (على ظهرِ محبوكٍ ظماءٍ مفاصِلهُ)، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: 118، الكتاب: 371، شرح أبياته للنحاس: 106، أساس البلاغة (لأي): 401، لسان العرب (لأي): 15/ 237.

(4) النساء: 155.

(5) البسيط: 1/ 596- 597.

(6) صدره (ولَمَّا رآني مُقْبِلاً قَالَ: مَرْحَبَاً)، وهو لأبي الأسود الدؤلي ديوانه: 141، 283، الكتاب: 1/ 296، شرح أبياته للنحاس: 96، مجاز القرآن: 2/ 186.

أمَّا الرَّجز فقد وقف ابن أبي الرَّبيع موقفاً معتدلاً منه، وقد بلغ عدد أبياته وفق إحصائي لها أربعة وعشرين بيتاً في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره ابن أبي الرَّبيع من أنَّ المبتدأ .... يأتي محذوفاً لا يجوز إظهاره .... في الأمر، نحو قول الشَّاعر:

يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلاَنَا مُبْتَلَى [1]

يمكن أنَّ يكونَ (صبرٌ جميلٌ) مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: صبرٌ جميلٌ أمثل وأولى، ويمكن أنْ يكونَ (صبرٌ جميلٌ)، خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: الَّذي يليق بك صبرٌ جميلٌ[2].

ويقول ابن أبي الرَّبيع في (أمسِ)، أنَّ العربَ إذا استعملته بالألف واللام أو مضافاً، أعربَتْهُ، فإنْ كان معرفةً بغير ألفٍ ولامٍ أو إضافةٍ، فأهلُ الحجاز يبنونَه على الكسرِ، وبنو تميم ينظرونَ: فإنْ كان موضعَ نصبٍ أو خفضٍ بغير مُذْ ومُنْذُ بنوها على الكسر، ولحظُوا ما لحظ أهلُ الحجاز في تضمُّنها الألف واللام، وإنْ كانت في موضع رفعٍ أو خفضٍ بعد مُذْ أو مُنْذُ، أجروها مُجْرَى اسمٍ لا ينصرِفُ، على هذا جاء قول الشَّاعر: .

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا[3].

هذا الَّذي ذكرتُه هو مذهبُ سيبويه، وهو مسطورٌ في كتابه[4].

---

(1) الرجز في الكتاب: 321/1، شرح أبياته للسيرافي: 317/1، ونسبه للمبلد بن حرملة الشيباني، معاني القران : للفراء: 2/ 151، " صبراً جميلاً"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(2) البسيط: 1/ 596- 597.

(3) بعده (عَجَائزٌ مِثْلُ السَّعَالَى خَمْسَا)، وهو من رجز لمجهول، انظر: الكتاب: 3/ 285، الحلل في شرح أبيات الجمل: 351، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: 237، شرح المفصل: 4/ 106- 107، التصريح: 2/ 226، همع الهوامع: 189/3.

(4) البسيط: 1/ 482- 483، وانظر الكتاب: 283/3- 285.

ولقـــد اعتبـــر (الرَّجـــز) شكلاً مستقلاً من أشكال الشِّعر، وهو أقل مرتبة من القصيد، وأنَّ محترفيه أقل من الشّعراء منزلةً، حتّى أطلق عليه المتأخرون أنَّه "حمار الشّعراء"(1).

أمَّـــا الشّعراء المحدثون أو المولَّدون فكما سبق فإنَّ ابن أبي الرَّبيع لم يستشهد إلا ببيتـــين أحـــدهما: للحريـــريّ، والآخر لحبيب بن أوس الطائيّ الشّاعر العباسيّ المشهور، وقد صرَّح بأسمائهم. يقول ابن أبي الرَّبيع في قول حبيب ابن أوس الطَّائي (أبو تمَّام):

مَـــنْ كَـــانَ مَرْعَـــى عَـــزْمِهِ وَهُمُومِهِ   رَوْضُ الأَمَانِـــيَ لَـــمْ يَزَلْ مَهْزُوْلاً (2)

فـــاعلمْ أنَّـــهِ يجـــوز نصـــبُ (رَوْضُ الأَمَانِيَ)، ورفعُه، فإذا نصبتَ (رَوْضُ الأمانِـــيَ)، فهو خبر كان، و(مَرْعَى عَزْمِهِ) اسمُ كان، والجملةُ خبر(مَنْ)، والضَّمير العائـــد علـــى (مَنْ) الهاء من قوله (مَرْعَى عَزْمِهِ)، و(مَنْ) شرط، وإذا كان الشَّرط مبتدأ فلا يكون خبرُه إلاّ جملةَ الشَّرط، ولا حظَّ للمبتدأ في ذلك.

ويـــبطلُ قولُ من ذهب إلى أنَّ خبرَ(مَنْ) قوله: لَمْ يَزَلْ مَهْزُوْلاً. وكذلك يبطل قـــول مـــن قال: إنَّ خبرَ(مَنْ) الشَّرطُ والجزاء، ولا يصحُ من هذه الأقوال الثَّلاثة إلا القولُ الأوَّلُ لأمرين:

أحدهُما: لزومُ الضَّمير في الجملة الأولى.

والثَّاني: أنَّ الشَّرطَ والجزاء لا يكونانِ إلاَّ جملتين(3).

أمَّـــا قول الحريريّ فقد استشهد به ابن أبي الرَّبيع على اتِّفاق الدَّلالة، فتقول عينـــينِ، إذا أردتَ عينينِ باصرتين، فإذا أردتَ عيناً باصرةً، وعينَ الماء لم تقل: عيـــنان، ولا بُـــدَّ مـــن العطف هنا ويأتي هذا مُثنّىً في كلام المولَّدين، وإنْ كان المعنى مختلفاً بقرينةٍ تدلُّ عليه، قال الحريريُّ:

(1) انظر: الرواية الاستشهاد باللغة: 142.

(2) ديوان أبي تمام: بشرح التبريزي 3/67، وفيات الأعيان: 2/ 81.

(3) البسيط: 2/ 703- 704.

جَــادَ بالْعَــيْنِ حِــينَ أعْمَــى هَــوَاهُ   عَيْــنَه فَانْثَنَــى بِــلاَ عَيْنَــيْنِ [1]

يــريد العينَ الباصرة والدَّراهم، وهذا منهم على طريق الاستحسان لا يريدون بذلك أنَّ هذا من كلام العرب[2].

وقد كان استشهاد ابن أبي الرَّبيع بكلام أبي تمام والحريريّ على سبيل التَّمثيل والاســتئناس لا على سبيل الاحتجاج، والدَّليل على ذلك قوله السَّابق: وهذا منهم على طريق الاستحسان لا يريدون بذلك هذا من كلام العرب.

أمَّــا كيفــية تناول الشِّعر في الاستدلال عند ابن أبي الرَّبيع، فقد كان يأتي به أحــياناً منفــرداً للاستدلال على مسألةٍ نحويَّةٍ معيَّنة، ومثال ذلك، ما قاله ابن أبي الــرَّبيع في إمَّا الَّتي لا تقع إلاّ مكرَّرة فلا تقول: قَامَ زَيْدٌ وَإمَّا عَمْرٌو: وإنَّما يقال: قَــامَ إمَّــا زَيْــدٌ وَإمّا عَمْرٌو، ويقتضي هذا بظاهره أنَّك لا تقول: قَامَ إمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، لأنَّها لم تتكرَّر، وقد جاء مثلُ هذا قليلاً، وقد حذفت إمَّا الأولى في الشِّعر، أنشد سيبويه:

سَـــقَتْهُ الـــرَّوَاعِدُ مِـــنْ صَـــيِّفٍ   وإنْ مِــنْ خَــرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا. [3]

الأصـــل "سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ إمَّا مِنْ صَيِّفٍ وَإمَّا مِنْ خَرِيْفٍ"، فحذف (إمَّا) الأولى وأُزيلَ تركيبُ الثَّانية، وهذا كلُّه لا يكون إلاّ في الشِّعر، وهذا يقتضي أنَّ (إمَّا) مركبة من (إنْ) و (ما) [4].

---

(1) شرح مقامات الحريري: 437/1، همع الهوامع: 1/ 143.

(2) البسيط: 246/1– 247.

(3) البيت للنمر بن تولب العكلي: شعر النمر بن تولب: 104، الكتاب: 267/1، 141/3، مجــاز القــرآن: 231/2، الخصائص: 2/ 243، المنصف: 115/3، شرح المفصل: 8/ 102، شــرح الجمل لابن عصفور: 1/ 233، الجنى الداني: 212، مغني اللبيب: 1/ 84، شرح شواهده: 1/ 180.

(4) البسيط: 332/1.

وفـــي حالـــة اجتماع الشِّعرمع غيره من الأدلَّةُ النَّقليَّةُ الأخرى، فإنَّ ابن أبي الـــرَّبيع يبدأ أحياناً بالشِّعر ثمَّ يذكرالأدلَّة النَّقليَّة الأخرى، ومثال اجتماعه مع القرآن وتقديم الشِّعر عليه ما قاله ابن أبي الرَّبيع في (ما) ، الزَّائدة، يقول: ويطلقون الزِّيادة علـــى مـــا بطلَ معناه، وصار دخولُه كخروجه، وقد توضع الزِّيادة موضع الإلغاء، على جهة الاتِّساع، فعلى هذا الاتِّساع ينبغي أنْ .... يقال في (ما) في قول الشَّاعر:

فَلأيَاً بلأيٍ مَا حَمَلْنا وَليدَنَا[1].

إنَّها زائدةٌ، لأنَّك لو أسقطتَها لم يختل المعنى والقصد بزيادتها التَّوكيد، وكذلك (ما) في قوله تعالى: " فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيْثَاقَهُمْ"[2] [3].

هـــذا وقـــد كان ابن أبي الرَّبيع يستشهد بأكثر من شاهد شعريّ على المسألة الـــنَّحويَّة الواحدة، ويتَّضح ذلك من خلال المثال التَّالي: يقول ابن أبي الرَّبيع، وكما حذفت (رُبَّ) بعد الواو حذفت بعد الفاء، قال امرؤ القيس:

فمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعاً[4].

التَّقديـــر: فرُبَّ مثلك، فحذفت (رُبَّ) لمَّاعُلِمَ موضعها، وبقي عملُها، ولا تجد (رُبَّ) تحذف ويزول عملُها، ومن الحماسة:

فإنْ أهْلِكِ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ[5].

---

(1) الشَّاهد لزهير ، وتمامه (عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُهْ)، شرح ديوان زهير ابن أبي سلمى:118، الكتاب : 371/1، شرح أبياته للنَّحاس :106، أساس البلاغة (لأي): 401 ، لسان العرب (لأي): 237/15.

(2) النساء: 155.

(3) البسيط: 1/ 442.

(4) تمامـــه (فَألْهَيْـــتُهَا عَنْ ذِي تَمَائمَ مُغْيَلِ)، ويروى محول، ديوانه: 113، شرح القصائد السبع: 39، الكتاب: 2/ 163، الأزهية في علم الحروف: 244، رصف المباني: 450، مغني اللبيب: 1/ 181، 213، التصريح: 22/2، همع الهوامع: 4/ 222.

(5) تمامـــه (عَلَيَّ يَكَادُ يَلْتَهِبُ الْتِهَابَاً)، والبيت من حماسية لربيعة بن مقروم الضَّبي شاعر مُخضرم، الحماسة: 155.

التَّقدير: فَرُبَّ ذِي حَنَقٍ[1].

فقد استشهد ابن أبي الرَّبيع على حذف (رُبَّ) بعد إلفاء ببيتين من الشِّعر.

هـذا وقد كان ابن أبي الرَّبيع يذكر المعنى اللُّغويّ لبعض الكلمات الَّتي يراها غامضـة فـي شواهده الشِّعريَّة، وذلك مع العناية الكبيرة بشرح ما يحتاج منها إلى شرح من ألفاظها، هذا بالإضافة إلى إعراب ما يراه في حاجة إلى إعراب، ويتَّضح ذلك في شواهد منها: قول القطاميّ:

فَقُلْـتُ للـرَّكْبِ لَمَّـا أنْ عَـلا بِهِـمْ   مِـنْ عَـنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ [2]

فقـد أوضـح ابـن أبـي الرَّبيع أنَّ الرَّكب: أصحاب الإبل، واحدها راكب والـرَّكبُ: لفظٌ مفردٌ يُرادُ به الجمع، وليس بجمع كرجال بدلالة التَّصغير، والرُّكُوب أكثر من الرَّكب، ومتى قيل راكبٌ " فإنَّما يُطلق على راكب البعير خاصَّة، فإنْ ركب على غير ذلك قالوا: فارسٌ وبغَّالٌ وحمَّارٌ، أو يقولون: راكب الفرس: وراكب البغل وراكب الحمار[3].

وقول الشَّاعر:

فَلَسْـتُ لأَ نْسَـى ولَكِـنْ لَمَـلأَكٍ   تَنَـزَّلَ مِـنْ جَـوِ السَّمَاءِ يَصَوبُ [4]

فقـد وضَّح ابن أبي الرَّبيع الأصل في ملك: مألك، ثُمَّ قُدِّمَت العينُ على الفاء، لأنَّه من الألوكِ، وهي الرِّسالةُ ومن هذا قول النَّابغة:

أَلِكْنِي إِلىَ النُّعْمَانِ حَيْثُ لَقِيتهُ[5].

ومعنى يصوبُ: ينزلُ، قال علقمة:

---

(1) البسيط: 2/871.

(2) كتاب الجمل في النحو: 60.

(3) البسيط: 2/872- 873.

(4) البيت لعلقمة الفحل، انظر الكتاب: 4/ 380، مجـاز القرآن: 1/33، رسائل الملائكة: 6، المفضـليات: 394، الحلـل في شرح أبيات الجمل: 54، المذكر والمؤنث: 260، الازهية في علم الحروف: 252.

(5) تمامه (فَأَهْدِي لَهُ الله الغَيُوثَ البَواكِرَا)، انظر ديوانه: 65.

كَأَنَّهُمْ صابَتْ عَلَيهِمْ سَحَابَةٌ[1].

ويصوبُ فيْ موضعِ الحالِ، والجملةُ من (تَنَزَّلَ مِنْ جَوِ السَّماءِ يَصوبُ)، في موضـــعِ الصِّــفة لمـــلأك، والعطف في قولك (ولكنْ)، بالواو، ولكن – هنا- مجرَّدةٌ للاستدراكِ[2].

كمـــا تجــدر الإشارة إلى أنَّ ابن أبي الرَّبيع يشير إلى اختلاف رواية بعض الشَّواهد أو أنَّ للشَّاهد أكثر من رواية، ومن ذلك[3] مثلاً قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ: يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً[4].

يـــروى برفع (يمينُ) ونصبه، فمن رفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف، ومن نصب فعلى إضمار الفعل المتروك إظهاره، و(أبرحُ) هو جواب القسم، والتَّقدير: لا أبرحُ، وحذفت(لا) [5].

ومثل ذلك أيضاً ما قاله الأعشى:

فَقُلْــــتُ لَـــــهُ: هَـــذِهِ هَاتِهـــاَ فَجَـــاءَ بِأَدْمَـــــاءَ مُقْـــــتَادِهَا [6]

يشير ابن أبي الرَّبيع إلى أنَّ القياس أنْ يقولَ: مقتادها هو، إلا أنَّ الشَّاعر اضطرَّ فتركه مضمراً كما كان في الفعل، والرِّوايةُ المشهورة في البيت:

بِأَدْمَاءَ فِي حَبْلِ مُقْتَادِهَا[7].

---

(1) تمامه (صَوَاعِقُهَا لِطَيْرِهِنَّ دَبِيْبُ)، انظر ديوانه: 56،

(2) البسيط: 2/729- 732.

(3) المرجع السابق: 1/ 274، 327، 606، 2/ 878، 800، 908، 921، 929، 948.

(4) تمامـــه (وَلَـــوْ قَطَعُـــوْا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي)، ديوانه: 32، الكتاب: 3/ 503، شرح أبياته للســيرافي: 2/202، معاني القرآن: للفراء: 2/145، 413، المقتضب: 2/325، الخصائص: 2/ 286، شـــرح المفصـــل: 8/ 37، 9/ 140، شـــرح الجمل لابن عصفور: 1/ 532، همع الهوامع: 4/233.

(5) البسيط: 1/929- 930.

(6) هـــذه روايـــة الفـــرّاء: في معاني القرآن: 2/ 347، رواية الديوان هي الَّتي وسمها المؤلف بالمشهورة بعد، انظر: شرح ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس: 123، أدب الكاتب: 42.

(7) البسيط: 1/ 606- 607.

ب ــ النَّثر:

لقــد احــتجَّ النُّحاة بالمنثور من كلام العرب، وكذلك ابن أبي الرَّبيع، إلاّ أنَّ احــتجاجه به كان قليلاً مقارنة بالقرآن الكريم وقراءاته، والشِّعر العربيّ؛ وذلك لأنَّ القرآن كلام الله، والشِّعر تكثر فيه الضَّرورة، لإقامة الوزن أو القافية.

– ويشتمل النَّثر من كلام العرب على ما يلي:

1- أقوال الصَّحابة:

الاستشــهاد بأقــوال الصَّــحابة قضيَّة عنيَ بها علماء العربيَّة قديماً وحديثاً، خاصَّــةً أنَّ كــتب الحديث تشتمل على أقوال النَّبي– صلَّى الله عليه وسلَّم–، وعلى أقــوال الصَّــحابة، هــذا ويوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التَّابعــين، وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظاً من أقوال رسول الله ــ صــلَّى الله علــيه وسلَّم ــ، أو أقوال بعض الصَّحابة أو أقوال بعض التَّابعين كعمــر بــن عبدالعزيزــ رضي الله عنه ــ وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصَّحابة أو التَّابعين، إذا جاءت من طريق المحدثين، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ـــ صــلَّى الله عليه وسلَّم ــ من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو وضع قاعدة نحويَّة[1].

وفــيما يخــصُّ ابن أبي الرَّبيع في موقفه من الاحتجاج بأقوال الصَّحابة، فقد استشــهد بهــا، ولكــن كانت نسبة الاستشهاد قليلة جداً مقارنة بالأدلَّة الأخرى حيث استشــهد بقــولٍ واحدٍ وهو لعمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ في أثناء عرضه لمســألة مــن المسائل النَّحويَّة وهي: مجيء المبتدأ نكرة إذا كان فيه معنى العموم.

---

(1) انظر: الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الملكي: 3/197-198، وانظر: احتجاج النّحويّن بالحديث، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني، العدد المزدوج 3-4/ 43-44.

يقـول ابــن أبــي الرّبيع: ولا يكون المبتدأ نكرة إلاّ في عشرة مواضع (منها): أنْ يكونَ فيه معنى العموم، نحو قولك: كلُّ رجلٍ له درهمٌ "وتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ [1]"[2].

2- أقوال العرب وأمثالهم:

أ- أقوال العرب:

يــراد بالعرب الفصحاء عرب الجاهليّة وصدر الإسلام حتّى منتصف القرن الثّاني للهجرة، وكلامهم أهم سند للقواعد النّحويّة، إذ كلام الأعراب هو الّذي يطمأن إليه ويوثق به[3]، وكان أبو عمرو بن العلاء، يقول: " لا أقول: (قالت العرب)، إلا ما سمعت من عاليّة السّافلة وسافلة العاليّة"، يريد ما بين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس[4]، ويروى عن الكسائيّ أنّه يقول: "على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلاّ القليل"[5].

ومــن هنا فإنّ العلماء كانوا يشدُّون الرّحال إلى البادية ليتثبتوا من صحّة نقل عــن بدوي في الصّحراء ، أو للبحث عن أصل لقاعدة يسندها ويقويّها، وقد يذهبون إلــى البادية ليثقفوا أنفسهم بثقافة أبنائها، حيث لا تزال لغتهم لها نضارتها، لا تشويه فــيها ولا فســاد، كما أنّهم كانوا إذا جاء الأعرابي إلى الحضر لبعض شأنه تحلّقوا حــوله يســمعون مــن كلامه القول الّذي لم يفسده لحن، ولم ينزع سويته لُكْنَة، وقد يجــتمعون مــن حوله يوجّهون إليه الأسئلة ليفصل بينهم فيما هم فيه من خلاف، لا بذكــر قاعــدة تتــبع، ولا ببيان حكم عنده أقوم، وأصل توصّل إليه بعد طول بحث، وإنّمــا كانوا يلقون إليه المسألة فإذا أقرّها وارتضاها طبعه، ولم ينفر منها، فذاك هو

---

(1) أثــر لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما جاء في تنوير الحوالك " شرح على موطأ مالك"، " كتاب الحج"، 365/1، نتائج الفكر: 409، شرح الألفية لابن الناظم: 45، مغني اللبيب: 2/ 612، شرح الكافية الشافية: 1/ 165، " ونسب القول فيه إلى ابن عباس".

(2) البسيط: 1/ 539.

(3) ابن يعيش وشرح المفصل: 193.

(4) انظر: في أصول النحو: مجلة مجمع اللّغة العربيّة (بالقاهرة): 8/ 141.

(5) لحَن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 47.

الصَّواب، وإنْ ردَّها واسترذلها ولم يتكلَّم بها فذلك هو الخطأ الَّذي لا يرتضى، ومن ثمَّ عدلوا عن هذا الجانب إلى البحث عمَّا يصحُ ويقبل[1].

ثـمَّ إنَّ النُّحاة ولا سيَّما البصريّين منهم لم يعتدوا بكلِّ القبائل العربيَّة على حدٍّ سـواء، بـل كـانٍ جلّ اعتمادهم على القبائل الضَّاربة في كبد الجزيرة، مثل: قيس وأسـد، وتمـيم، وهـذيل، وبعض كنانة، وطيئ ولم يصل إلى أيدي النُّحاة من كلام القبائل الموثوق بها إلاّ بعضه، قال أبو عمرو بن العلاء: " ما انتهى إليكم ممَّا قالت العرب إلا أقلَّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير"[2].

ولقـد كانت سليقة البدوي هي الحكم، وبداهته في النُّطق هي الميزان العدل، وإنْ قـوماً بلغوا تلك المنزلة من البيان وذلك القدر من سلامة اللَّفظ لا يتردَّد المرء في الأخذ عـنهم والاطمئـنان إلـيهم، وذلـك ما وقع من علمائنا السَّابقين، ولهذا نجد أقوالاً كثيرة يحـتجون بها يقولون: سمعنا من الأعراب كذا، وقال الأعرابيّ: كذا، وهي من العبارات الَّتي تصادفها في كتاب سيبويه حيثما قلبت به بصرك[3].

وممَّا يعتمد عليه في ذلك مصنفات الإمام الشَّافعيّ- رضي الله عنه- فقد قال: ابن شـاكر في مناقبه: حدَّثنا أحمد بن غالب، حدَّثنا عمر بن الحسن الحرَّانيّ، حدَّثنا محمَّد بن أحمد الهرويّ، حدَّثنا زكريا بن يحيى السَّاجيّ، حدَّثني جعفر بن محمَّد، قال: قال أحمد بن حنبل: كلام الشَّافعيّ في اللُّغة حجَّة[4].

وكـان ابـن أبـي الرَّبيع يحتج بأقوال العرب، ويستشهد بها، وذلك في مواضع مخـتلفة، فـأورد فـي كتابه وفق إحصائي اثنين وسبعين قولاً في مختلف أبواب الكتاب وموضـوعاته[5]، واحـتجَّ بها لتأييد آراء نحويَّة، ومن ذلك ما جاء حول إسقاط تاء

(1) انظر: ابن يعيش وشرح المفصل: 193.

(2) نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي العربي: 14/ 328.

(3) ابن يعيش وشرح المفصل: 193- 194.

(4) الاقتراح: 61.

(5) انظر: البسيط: 165، 186، 210، 220، 237، 242، 262، 265، 286، 332، 337، 369، 397، 405، 443، 446، 457، 514، 516، 517، 524، 536، 538، 539، 540، 548، 551، 553، 555، 568، 577، 578، 591، 596، 599، 601، 602، 603، 623، 648، 668، 669، 707، 708، 710، 713، 746، 748، 749، 754، 759، 764، 770، 783، 788، 800، 810، 839، 843، 845، 867، 870، 883، 930، 931، 969، 997، 1010، 1011، 1053، 1072.

التَّأنيث مع الفصل، قال[1]: فإنْ كان التَّأنيث حقيقياً لم يكن بُدٌّ من إلحاق التَّاء، فتقول: قامــت هــندٌ، ويجوز إسقاطُها قليلاً مع الفصل، حكى سيبويه: "حَضَرَ القَاضي اليومَ امْــرَأةٌ[2]"، وأمَّا إسقاطُها بغير فصل فبحيثُ لا يُعلم لكنّه قد جاء، حكى سيبويه: " قَالَ فُلاَنَةٌ"[3].

وفي حديثه عن الحال المنتقلة، يقول[4]: اعلمْ أنَّ الحال تنقسم إلى قسمين: حالٌ مؤكِّدةٌ وحالٌ مبيِّنةٌ، فأتكلَّم على الحالِ المبيِّنة، ويشترطُ فيها ... أنْ تكونَ مشتقَّةً ... ومن النَّاسِ مَنْ زادَ في هذه الحال أنْ تكونَ منتقلةً[5]، ويظهرُ لي أنَّ هذا ليس بلازمٍ، ألا ترى أنّه قد جاء: خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا[6]. حكاه سيبويه بنصب (يَدَيْهَا)، على أنّه بدلُ بعضٍ من كلٍّ و(أَطْوَلَ) حال.

وفــي موضــع آخر ذكر[7] أنَّ سيبويه– رحمه الله – حكى أنَّ العرب تقول: مَــرَرْتُ بِمَــنْ سِوَاكَ[8]، ومَنْ هنا بمنزلة الَّذي، ولا بُدَّ من صلة، والصِّلة ظرف أو جملــة، فــلا يمكــن أنْ تكــونَ جملة لنصبها، فلم يبقَ إلا أنْ تكونَ ظرفاً، ويكون التّقدير :بِمَنْ مَكَانَكَ، أي لم أمرُّ بك، وفيها معنى الاستثناء.

وفــي حديثه عن جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، يقول[9]: اعلمْ أنَّ خبرَ المبتدأ يجــوزُ تقديمُه على المبتدأ بالسَّماع وبالقياس، أمَّا السَّماع، فحكى سيبويه: مَشْنُوءٌ مَنْ

(1) البسيط: 1/ 265.

(2) الكتاب: 2/ 38، المذكر والمؤنث: 616– 617، شرح المفصل: 5/ 93.

(3) المرجع السابق: 2/ 38.

(4) البسيط: 1/ 513– 514.

(5) من هؤلاء ابن بابشاذ وابن السيد، انظر: شرح المقدمة المحسبة: 2/ 312، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: 106، 108، 109.

(6) الكتاب: 155/1، شرح الجمل لابن عصفور: 337/1.

(7) البسيط: 883/2.

(8) الكــتاب: 1/ 409، يقول سيبويه، " ويدلّك على أنّ سواءك، وكزيدٍ بمنزلة الظّروف، أنّك تقول: مَرَرْتُ عَنْ سواءك، وَعَلَى من سواءك".

(9) البسيط: 577/1.

يَشْنَؤَكَ[1]، وحكى: تَمِيْمِيٌّ أَنَا[2]، فأنا مبتدأ والخبرُ (تميميٌّ)، وهو خبرٌ مقدَّمٌ، والتَّقديرُ: أَنَا تميميٌّ، وكذلك: (مَنْ يَشْنَؤكَ) مبتدأ والخبر(مَشْنُوءٌ)، والتَّقديرُ: مَنْ يَشْنَؤُكَ مشنوءٌ، أي: مَنْ يبغضك مبغضٌ.

واستشــهد ابــن أبي الرَّبيع بالأقوال في مواضع أخرى للاستئناس والتَّعزيز، فكــان يؤيِّد الرَّأي النَّحويّ بالشَّاهد القرآنيّ مثلاً ثمَّ يعزِّز ذلك الشَّاهد بأقوال العرب، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

ذكــر ابــن أبي الرَّبيع أنَّ (أنَّ)، تكون بمعنى لعلَّ، ومن ذلك قوله سبحانه: " وَمَــا يُشْــعِرُكُمْ أَنَّهــا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنونَ"[3]، وقال التَّقدير: " وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذَا جَــاءَتْ يُؤْمِــنونَ". وأخذها الخليل على أنَّ (أنَّ) هنا بمعنى لعلَّ والتَّقدير: لَعلَّها إِذَا جَاءَتْ لاَ يَؤْمِنُونَ، وقد ثبت من كلام العرب: إِيتِ السّوْقَ أَنَّك تَشْتَرِي سُوَيْقَاً"[4]، أي: لعَلَّك تشتري سويقاً، وهذا المأخذُ أظهرُ في الآية[5].

وفــي موضــع آخر بيَّنَ أنَّه يحذف ما يتعلَّق به المجرور لدلالة الكلام عليه، نحو: رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ يَقُولُ ذَلِكَ، وعلى هذا أخذ أبو علي قوله تعالى: " فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَــى فِــرْعَونَ"[6]، قــال: انّ (إِلَــى فِرْعَونَ)، يتعلَّق بمحذوف، تقديره: مرسلاً إلى فــرعون، وكــذلك قول العرب: بالرِّفَاءَ وَالبَنِينَ[7]، التَّقدير: تَزَوْجْتَ بِالرِّفَاءِ وَالَبِنِينَ، وإذا تتبَّعت هذا وجدتَه في كلام العرب[8].

وقــد استشهد ابن أبي الرَّبيع بالأقوال الَّتي تخالف الأصل أو القاعدة النَّحويَّة، ومــن ذلــك: حديثه عن دخول لام الابتداء على الخبر، يقول: إنَّ هذه اللام لا تدخل

---

(1) الكتاب: 2/ 127.

(2) المرجع السابق: 127/2.

(3) الأنعام: 109.

(4) الكــتاب: 123/3، مشــكل إعراب القرآن: 265/1، البحر المحيط: 4/ 204، والجنى الداني: 417-418.

(5) البسيط: 1/ 442-443.

(6) النمل: 12.

(7) إصلاح المنطق: 153، انظر: تاج العروس:(رفأ): 448/1- 249.

(8) البَسيط: 864/2.

علـــى الخبر، وإنَّما تدخل على المبتدأ، ومتى دخلت على المبتدأ لزم الخبر التَّأخير، فـــتقول: لَـــزَيْدٌ قَـــائِمٌ، ولا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، لأنَّك إنْ قدَّمته لزمك أنْ تقول: لَقَائِمٌ زَيْدٌ، وهذه اللاَّمُ لا تدخل على الخبر، فإنْ قدَّمته على اللام لم يجز أيضاً، لأنَّ اللامَ حرفُ صدرٍ، وحروف الصّدور لا يتقدَّمُ عليها ما كان في خبرها، والعرب قـــد قالت: لَحَقٌّ أَنَّكَ تَقُول[1]: كذا ذكره سيبويه، وبلا شكٍّ أنّها هنا دخلت على الخبر، لأنّ حقـــاً نكرة، (وأنَّك تقول) معرفةٌ، ولا يخبر بالمعرفة عن النَّكرة، وإنَّما كان (أنَّك تقول) معرفة، لأنَّه في تقدير: قولك[2].

وابـــن أبـــي الـــرَّبيع لم يأتِ بجديد فيما أشار إليه من قول العرب المخالف للأصـــل أو القاعـــدة النَّحويَّة، فقد سبقه إلى ذلك سيبويه الَّذي ذكر هذا القول، وقام بتوضـــيحه وبيَّن مخالفته للأصل أو القاعدة النَّحويَّة، فكلام ابن أبي الرَّبيع إذن ليس رأياً خاصّاً به، بل هو موافقة وإجمال لما فصَّله سيبويه من قبله.

ب- أمثال العرب:

المثل: الشَّيء الَّذي يضرب لشيء مثلاً فيجعل مثله[3]، وفي مختار الصِّحاح: مـــا يُضـــرب به من (الأمثال)، ومثل الشَّيء أيضاً بفتحتين صفته[4]، وهو جملة من القـــول مقـــتطعة من كلام، أو مرسلة بذاتها، تنقل ممّن وردت فيه إلى مشابهه بدون تغيير[5].

ويقـــول المبرد: " المثل مأخوذ من المثال وهو قول سائر يشبه له حال الثَّاني بـــالأوّل والأصل في التَّشبيه، فقولهم مثل بين يديه إذا انتصب معناه"، أشبه الصُّورة المنتصبه وفلان أمثل من فلان أي أشبه بماله الفضل، والمثال القصاص لتشبيه حال المقتصّ منه بحال الأوّل فحقيقة المثل ما جعل كالعلم للتَّشبيه بحال الأوّل كقول كعب ابن زهير:

(1) في الكتاب: 157/3 " وسمعنا فصحاء العرب يقولون: لَحَقٌّ أنَّه ذَاهِبٌ فَيُضِيفُونَ".

(2) البسيط: 2/ 782.

(3) لسان العرب (مثل): 611/11.

(4) مختار الصحاح (مثل): 614.

(5) المعجم الوسيط (مثل): 2/ 891. ديوان كعب بن زهير: 62

كَانَــتْ مَوَاعِــيدُ عُــرقُوبٍ لَهــاَ مَثَلاً   وَمَــا مَوَاعِــيدُهَا إِلا الأَبَاطِــيلُ.[1]

فمواعــيد عرقوب علم لكلِّ مالا يصحُّ من المواعيد، وقال ابن السّكيت: المثل لفــظ يخالــف لفظ المضروب له ويوافق معناه معنى ذلك اللَّفظ شبهوه بالمثال الَّذي يعمــل عليه غيره، وقال إبراهيم النظام[2]: يجتمع في المثل أربعة لا تجتمع في غيره مــن الكلام إيجاز اللَّفظ، وإصابة المعنى، وحسن التَّشبيه، وجودة الكناية، فهو نهاية الــبلاغة[3]، وقال ابن المقفع: إذا جعل الكلام مثلاً كان أوضح للمنطق وآنق للسَّمع، وأوســع لشــعوب الحــديث[4]، وهــو الصُّورة الصَّادقة لحال الشّعوب والأمم، ففيه خلاصة الخبرات العميقة الَّتي تمرَّست بها عبر السَّنوات الطَّويلة من حضارتها[5].

فللأمــثال والحكــم مــزية لا تضاهى، ورتبة لا تتناهى إذ هي مطمع أعين الشّــعراء والخطباء، ومورد الفصحاء والبلغاء، بل هي أرق من الشِّعر، وأرفع قدراً من الخطابة. بدررها يتحلَّى جيد الكلام، وبفوائدها يتجلَّى الإلتباس والإبهام، حتَّى قال بعــض الأدبــاء إنَّ الأمــثال حلى المعنى الَّتي تخيرتها الحكماء من العرب والعجم والإفرنج، ودارت على كلِّ لسان في كلِّ زمان[6].

ولعــلَّ أفضــل تعريف للمثل هو قولهم: إنَّ المثل عبارة موجزة بليغة شائعة الاســتعمال، يــتوارثها الخلــف عن السَّلف، وتمتاز عادة بالإيجاز، وصحَّة المعنى، وسهولة اللُّغة، وجمال جَرْسها، وللأمثال أهميَّة كبرى في المجتمعات، فهي من ناحية مــرآة صادقة لحضارة الشَّعب، وضروب تفكيره، ومناحي فلسفته، ومثله الأخلاقيَّة والإجتماعيَّة[7].

---

(1) مجمع الأمثال: 1/13-14، وانظر: الأمثال العربيّة ومصادرها في التراث: 19.

(2) وهــو أحــد شــيوخ المعتــزلة فــي العصــر العباســي، وكــان استاذ الجاحظ، توفي 231هـ- 845م.

(3) أمثال وأمثال لكل الأجيال: 15.

(4) مجمع الأمثال: 1/14.

(5) مقدمة معجم الأمثال العربيّة: ط.

(6) أمثال الشرق والغرب: 5.

(7) الأمثال الشعبية اللبنانية ودراسة تضيف: 16.

والأمـــثال لا تُغيَّـــر، وتحمل على ألفاظها، وإنْ قاربت اللَّحن[1]، وقد خلَّف لنا عـــرب الجاهلـــيَّة تراثاً عظيماً من الأمثال العربيَّة، وهي عبارات تُضرب في وقائع مشـــبهة للوقائـــع الأصـــليَّة الَّتـــي جاءت فيها، وقد عني علماء العربيَّة منذُ سيبويه بالاستشـــهاد بهـــا، وجعلوها في مرتبة الشِّعر، فأجازوا فيها ما يجوز في الشِّعر في الضَّـــرورة، يقـــول المبرد (285هـــ): "والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشِّعر لكثـــرة الاستعمال"[2]، ويقول ابن جني :" الأمثال وإنْ كانت منثورة فإنَّها تجري في تحمل الضَّرورة لها مجرى المنظوم في ذلك"[3].

ومعـــروف أنَّ الأمـــثال لا تتغيَّـــر، بل تجري كما جاءت على الألسنة، وإنْ خالفـــت قـــواعد النَّحو والتَّصريف، ولذلك يقول ابن السَّراج (316هـــ): "إنَّ جميع الأمـــثال إنَّمـــا تحكـــى ألفاظها كما جرت وقت جرت"[4]، فالمثل يثبت ويستقر على صـــورةٍ واحـــدةٍ ثابتةٍ، لا تتبدَّل ولا تتغيَّر، كما نقل عن قائله في مناسبته الَّتي ظهر فـــيها، حتَّـــى لو كان فيه لحن ممقوت، أو كان مخالفاً لما هو مألوف ومعروف عند الـــنَّاس، أو كســـر قاعدة من قواعد العربيَّة، وحطَّم أصلاً من أصولها، فلا يصحُّ أنْ يغيَّـــر شـــيء في لفظ مثل ليأتي موافقاً لقواعدنا، أو للأصول النَّحويَّة الَّتي وصلتنا، وإنَّمـــا يساق في كلِّ موضع على الصُّورة الَّتي أرادها له صاحبه لا زيادة فيها ولا نقصان[5].

والأمـــثال قديمة قدم لغة الإنسان، فلا تحدُّها بقعة من الأرض ولا عصر من العصـــور، مصـــدرها متـــنوِّع المكـــان، مختلف الزَّمان، تطورت بتطور الإنسان، فارتـــبطت به وببيئته وبحالته الاجتماعيَّة والنَّفسيَّة والاقتصاديَّة والدِّينيَّة ، لذا نجد أنَّ

---

(1) شرح المفصل: 7/ 135.

(2) المقتضب: 261/4.

(3) المحتسب: 70/2.

(4) الاصول في النحو: 115/1.

(5) انَظر: ابن يعيش وشرح المفصل: 196- 197.

لكلِّ أمّة أمثالها الخاصّة، وإنْ تشابهت مع بعضها البعض فهي تعكس حضارة وثقافة وعادات وتقاليد هذه الأمم على مرّ العصور[1].

ونخلص من ذلك إلى أنَّ الأمثال العربيَّة كثيرة وافرة لقيت اهتمام البلغاء والفصحاء والعلماء قديماً وحديثاً، وأنَّها ذات أهميَّة خاصَّة من وجوهٍ عدَّة: من حيث اللُّغة فهي مصدر من مصادر اللُّغة، ومن حيث الأسلوب، فهي تمتاز بالإيجاز وهو أسلوب بلاغي، ومن حيث الصّياغة والبراعة في التَّصوير، والصِّدق في التَّعبير، بل تمتاز زيادةً على ذلك بأنَّها ذات إشعاعات بمعنى أنَّها تعبر عن حالةٍ خاصَّةٍ أو موقف بعينه، ولكنَّها تنطلق معبرةً عن حالات عامَّة بل عن حالات إنسانيَّة يتجاوز الكثير منها الزّمان والمكان والبيئة، ونكاد نقول اللُّغة أيضاً[2].

إنَّ الأمثال مصدر مهم من مصادر الاستدلال اللُّغويّ والنَّحويّ، وهي مسموعة من الأعراب رواية، وقد رأى فيها النُّحاة مرتكزاً حيّاً يعتمدون عليه في استنباط قواعد نحويَّة، على الرَّغم من أنَّها موجزة في بنائها قصد الخفة حتَّى تسير بين النَّاس، ولكنَّ هذا لم يمنع أنْ يدركها التَّغيير، وفي كتب الأمثال شواهد لا حصر لها في اختلاف الرِّوايات، ولم يمنع النُّحاة أنْ يجعلوها مصدراً من مصادرهم، ودليلاً من أدلتهم الَّتي يحتجُّ بها لاستنباط الأصول.

إنَّ النُّحاة الأوائل كعيسى بن عمر والخليل ويونس، كانوا يعيشون في محيط كانت الأمثال فيه شائعة متداولة، إلا أنَّها على كثرتها، لم تكن عند النُّحاة تعدل الشَّواهد الشِّعريَّة والقرآنيَّة[3].

هذا وقد اهتمَّ ابن أبي الرَّبيع بالاحتجاج بالأمثال العربيَّة، فأورد في كتابه ستة أمثال مختصَّة جميعها بالجانب النَّحويّ، ولم يكن يصرِّح بأنَّها أمثال إلاّ مرَّة واحدة قدّم له بعبارة تفيد أنَّه مثل، كأنْ يقول: (قال في المثل)، ويتَّضح ذلك فيما يلي:

---

(1) انظر: أمثال وأمثال لكل الأجيال: 16.

(2) انظر: مقدمة معجم الأمثال العربيّة: ي.

(3) القِيَاس في النّحو العربي نشأته وتطوره: 129.

مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٌ وَلاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ[1].

احتجَّ ابن أبي الرَّبيع بهذا المثل على حذف كلٍّ، قال في المثل: "مَا كُلُّ سَودَاءَ تَمْرَةً وَلا بَيْضَاءَ شَحْمَةً"، والتَّقدير: ولا كلُّ[2].

وقد احتجَّ ابن أبي الرَّبيع بعبارات، ولم يكن يصرِّح بأنَّها من أمثالِ العرب[3]، مثل:

شَرٌّ أهرَّ ذَا نَابٍ[4].

احتجَّ ابن أبي الرَّبيع بهذا المثل على المبتدأ إذا تقدَّم للحصر، ولم يصرِّح بأنَّه مثل، يقول: المبتدأ إذا تقدَّم للحصر، نحو قولك: شَيءٌ مَّا جَاءَ بكَ، المعنى: مَا جَاءَ بِكَ إلاَّ شَيءٌ وكذلك: شَرٌّ أَهرَّ ذَا نَابٍ، المعنى: مَا أَهرَّ ذَا نَابٍ إلا شَرٌّ، فلاَ يجوز لهذا المبتدأ أنْ يتأخرَ إلاَّ على رَدِّ (ما) و (إلاّ) وإنْ قُلْتَ: أَهَرّ ذَا نَابٍ شَرٌّ لم يكن فيه حصرٌ، وقد تقدَّم الكلام في: زَيْدٌ قَامَ وعَمْروٌ خَرَجَ، أنَّ الفعل إذا تقدم هنا بطل الابتداءُ، لأنَّ العاملَ اللَّفظيَّ أقوى من العامل المعنويّ[5].

أمْتٌ في الْحَجَرِ لاَ فيْكَ[6].

احتجَّ ابن أبي الرَّبيع بهذا المثل على الابتداء بالنَّكرة، مفضلاً رأي سيبويه على رأي المبرد، ولم يصرِّح بأنَّه مثل، فيقول: يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً ويكون متقدِّماً عليه، وذلك قولك: في الدَّار رَجُلٌ، وَعِندِي غُلاَمٌ، وَلِزَيدٍ مَالٌ، ولا يجوز: رَجُلٌ عِنْدِي، وَغُلامٌ في الدَّارِ، إلاّ في الشِّعر، قال سيبويه: وقد جاء في قليلٍ

(1) الكتاب: 1/ 65-66، مجمع الأمثال: 307/2، وقد ورد فيه (مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً وَمَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً)، والمستقصى: 2/ 328، مغني اللبيب: 2/ 833.

(2) انظر: البسيط: 1/ 355- 356.

(3) المرجع السابق: 1/ 166، 190، 536، 540، 591.

(4) الكتاب: 1/ 329، لسان العرب (هرر): 5/ 261، القاموس المحيط (هرر): 166/2 ،مجمع الأمثال: 2/ 517، المستقصى: 130/2، مغني اللبيب: 2/ 609.

(5) البسيط: 1/ 591.

(6) الكتاب: 1/ 329، المستقصى: 1/ 360، لسان العرب (أمت): 5/2، نتائج الفكر: 410، الخصائص: 1/ 319.

مــن الكــلام، وحكى: أَمْتٌ في الْحَجَرِ لاَ فِيْكَ، وقال المبرِّدُ: ليس هذا بشاذٍّ، لأنَّ فيه معنى الدُّعاء ... وسيبويه أعرف بهذا؛ لأنَّه باشر العرب، وسمع المتكلِّم بهذا، وعلم مــا أراده، وكأنَّ قائلاً قال: والله أعلم ــ فيَّ أمتٌ؟ فقال له قائل: أمتٌ في الحَجَرِ لاَ فِيْكَ، أي ليس فيه غلط، والغلط في الحجر[1].

مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ[2].

احــتجَّ ابــن أبي الرَّبيع بهذا المثل على أنَّ أخاك من الأسماء المفردات، نحو صاحبك، وغلامك، ولا تجد شيئاً من هذا النَّوع يعربُ بالحروف، وإنَّما هذه الأسماءُ معربةٌ بحركات مقدَّرة في الحروف، وأنَّ الأصل (أخوكَ) في الرَّفع، و (أخوكَ) في النَّصــب، و(أخــوكَ) فــي الخفــض، فلو بقيَ على هذا لانبغى أنْ تقلبَ الواو ألفاً، لتحــركها وانفــتاح ما قبلها فتكونُ من الأسماء المقصورة، فيقال: أخاك في الأحوال الثَّلاثة، وقد قيل ذلك، وإنْ كان قليلاً، وعليه جاء (مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ)[3].

وموقــف ابــن أبي الرَّبيع من الأمثال لا يكاد يختلف عن موقفه من الشَّواهد الأخــرى الَّتــي كــان يحتجُّ بها، فقد جاء بهذه الأمثال للاستئناس والتَّعزيز لبعض القضــايا النَّحويَّة المطروحة في كتابه، وكان لا يصرِّح في بعض العبارات بأنَّها من الأمثال، وإنْ صرَّح بذلك في مثل واحد كما سبق.

رابعاً– لغات العرب:

كــان العلمــاء يــرون أنَّ لغات العرب كلّها جديرة بالاعتبار؛ فلا يصحُّ ردُّ إحــداها بالأخــرى، ولكن ترجحُ إحدى اللُّغتين على الأخرى إذا كان أقوى القياسين

---

(1) البسيط: 540/1.

(2) مجمــع الامثال: 355/2، المستقصى: 2/ 347، وفي هذه المصادر " أخوك"، فلا شاهد فيه، أما رواية المؤلف فقد وردت في: أمالي السهيلي: 114، مغني اللبيب: 1/ 286: 2 /512، البيان والتبين: 113/1.

(3) البَسيط: 190/1.

أقبل لها أو أشدُّ أنساً بها[1]، فاللُّغات على اختلافها كلّها حجَّة، ألا ترى أنّ لغة الحجازيين في إعمال (ما) ولغة التَّميميين في تركه كلّ منهما يقبله القياس فليس لك أنْ تردّ إحدى اللّغتين بصاحبتها، لأنَّها ليست أحقُّ بذلك من الأخرى[2]، قال الأصمعيّ: اختلف رجلان في (الصَّقر) فقال أحدهما بالصَّاد، وقال الآخر بالسِّين، فتراضيا بأوّل وارد عليهما، فحكيا ما هما فيه، فقال: " لا أقول كما قلتما، إنَّما هو الزّقر"[3].

ولقد قام المتشدِّدون من النُّحاة البصريّين بتحديد القبائل الَّتي يحتجُّ بكلامها في بناء القواعد والأصول في النَّحو العربيّ، قال أبو نصر الفارابيّ في أوّل كتابه المسمَّى بـ (الألفاظ والحروف) كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللِّسان عند النّطق، وأحسنها مسموعاً، وإبانة عمَّا في النَّفس، والَّذين عنهم نقلت اللُّغة العربيَّة، وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللِّسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الَّذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب، وفي الإعراب والتَّصريف. ثمَّ هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنَّه لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري ممَّن كان يسكن أطراف بلادهم الَّتي تجاور سائر الأمم الَّذين حولهم. فإنَّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد فإنَّهم كانوا مجاورين لأهل الشَّام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغيرالعربيَّة، ولا من تغلب ولا النَّمر فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانيَّة، ولا من بكرلأنَّهم كانوا مجاورين للنَّبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنَّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عُمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من

---

(1) الخصائص: 12/2 (باب اختلاف اللغات وكلها حجّة).

(2) الاقتراح: 66.

(3) المرجع السابق: 69.

حاضــرة الحجــاز لأنَّ الَّذين نقلوا اللُّغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطــتهم غيــرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم، والَّذي نقل اللُّغة واللِّسان العرب عن هــؤلاء وأثبــتها في كتاب وصيَّرها علماً وصناعةً هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب[1].

ويعلِّــق الدّكــتور مهدي المخزوميّ على مبالغة البصريّيّن فيما زعموا، من تشدُّدهم في الأخذ عن أعراب البوادي، ورفضهم الأخذ عمَّن سكن الأرياف، وجاور الحضــر، فقد كانوا يستشهدون بشعر الأخطل، والفرزدق، وجرير، بل بشعر بشار ابــن بــرد أيضــاً، بالإضــافة إلى أنَّ الكثير منهم كان يأخذ عن شعراء الأرياف، والأعــراب الَّــذين كانــوا على اتصال بالحظر، من أولئك الَّذين كانوا يختلفون إلى أسواق الأمصار[2].

ومــن ثــمَّ يقــول الدّكــتور علي أبو المكارم:" وإذن ليس صحيحاً ما قرَّره السّــيوطي من أنَّه: " لم يؤخذ عن حضريّ قط، فقد أخذ النُّحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية"[3].

هــذا وقد وقف النُّحاة من حيث الزَّمن للُّغة الّتي استشهدوا بها كما سبق عند آواخــر العصر الأمويّ وأوائل العصر العباسيّ، ولم يأخذوا عن القبائل الَّتي فسدت لغتها نتيجة مخالطتها الأعاجم.

هــذا بالنِّسبة للبصريّيّن الَّذين تشدَّدوا في الأخذ عن القبائل العربيَّة ولم يأخذوا ممَّــن اخــتلط كلامه بالحواضر، أمَّا الكوفيّون فقد كانوا يعتمدون على القبائل الَّتي اعــتمد علــيها البصريُّون، واعتمدوا في الأخذ على قبائل أخرى رفض البصريُّون الاعــتماد عليها في الاستشهاد بها " وهي: لهجات عرب الأرياف، الَّذين وثقوا بهم، كأعــراب ســواد الكوفة، من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطيمة الَّــذين غلّــط البصريُّون لغتهم، ولحَّنوها، واتَّهموا الكسائيّ بأنَّه أفسد النَّحو، أو بأنّه

(1) انظر: تذكرة النّحاة: 573-575، الاقتراح: 59-60.

(2) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو: 385.

(3) أصول التفكير النحوي: 29.

أفســد ما كان أخذ بالبصرة[1]، إذ وثق بهم، وأخذ عنهم، واحتجَّ بلغتهم على سيبويه، في المناظرة الَّتي جرت بينهما في المسألة المعروفة[2].

ولا يعنــي أخذهم باللَّهجات الّتي أباها البصريُّون، أنَّهم كانوا يترخَّصون كلَّ التَّــرخص فــي قــبول اللَّهجات واللُّغات، ولكنَّهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثل فصــيحاً مــن اللُّغــات، لا يصحُّ إغفاله، وخاصَّة بعد ما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السَّبع[3].

وممَّــا افتخــر بــه البصريُّون على الكوفيّين أنْ قالوا: نحن نأخذ اللُّغة عن حرشــة الضِّــباب، وأكلــة اليــرابيع ، وأنــتم تأخذونها عن أكلة الشَّواريز وباعه الكواميخ[4].

وعلــى هــذا الأســاس، نجد ابن جني يضع فصلاً في كتابه: " الخصائص" بعنوان: " باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوبر"، وقد ذكر فيه علَّــة امتــناع الأخــذ عــن أهل المدر كما يؤخذ عن أهل الوبر،وما عرض للُّغات الحاضــرة وأهــل المــدر من الاختلال والفساد، ولو عُلم أنَّ أهل مدينة باقون على فصــاحتهم لم يعرض للغتهم شيء من الفساد لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبــر، وكــذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من الخلل والفساد لوجب رفض لغتها[5].

وقد استشهد سيبويه بلغات العرب[6]، وكان أعلاها في رأيه وأفصحها وأقدمها اللُّغــة الحجازيَّــة، فهي اللُّغة الأولى القُدْمَى الجيدة من لغات العرب، وقد أكثر من الاعــتماد علــيها فيما احتجَّ به من لغات العرب، فهي الأصل الَّذي ترد إليه اللُّغات

---

(1) معجم الأدباء: 13/182– 183.

(2) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو: 331.

(3) المرجع السابق: 331– 332.

(4) الاقتراح: 166.

(5) انظر الخصائص: 2/7.

(6) انظــــر: الكـــــتاب: 2/ 317،276، 3/ 278، 533، 534، 535، 550، 551، 4/ 473،437، 484.

الأخرى، فتميم مع فصاحتها كثيراً ما يراها تتبع اللُّغة الحجازيَّة في النّطق والاستعمال، ولا يقدُّمها على لغة تميم وحدها، إنَّما يعدُّها لغة قائمة بذاتها وتقابلها لغات العرب الأخرى، ويتَّضح هذا ممَّا عقده من أبواب اهتمَّ فيها بتحديد كونها لغة أهل الحجاز أو لغة غير أهل الحجاز من لغات قبائل العرب[1].

وقد استشهد ابن أبي الرَّبيع بلغات العرب أيضاً، وأكثر من الاعتماد عليها فيما احتجَّ به من قضايا نحويَّة مختلفة، وكان يكتفي في أغلب الأحيان بذكر اللُّغة دون أنْ ينسبها إلى القبيلة الَّتي تكلَّمت بها، وفي أحيان أخرى نجده ينسب اللُّغة إلى أصحابها، وقد أورد من ذلك ما نسبه إلى أهل الحجاز[2]، وبني تميم[3]، وطيىء[4]، وخثعم[5]، وفيما يلي توضيح ذلك بالأمثلة:

لغة نسبها إلى أهل الحجاز وبني تميم، فيقول ابن أبي الرَّبيع: اعلمْ أنَّك إذا قلت: زَيْدٌ قَائمٌ، فإنَّ لتأكيد الجملة الواجبة، وتكون جواباً للقسم. تقول: والله إنَّ زَيْداً قَائِمٌ، فإذا أردتَ النَّفي قلتَ: مَا زَيْدٌ قَائمٌ في لغة بني تميم، وَمَا زَيْدٌ قَائماً في لغة أهل الحجاز[6]، والدَّليلُ على ذلك أنَّك تقولُ في القسمِ: والله مَا زَيْدٌ قَائمٌ وَقَائماً على اللُّغتين، فَمَا زَيْدٌ قَائمٌ في النَّفي في مقابلة: إنَّ زيداً قائمٌ في الإيجاب، فإذا أرادوا زيادة التَّوكيد في: مَا زَيدٌ قَائماً أدخلوا الباء، فقالوا: مَا زَيْدٌ بِقَائمٍ، وقد كان: إنَّ زَيْدَاً قَائمٌ في مقابلة: مَا زَيدٌ قائمٌ، فأدخلوا في الإيجاب حرفاً ليقابلوا به النَّفي، فقالوا: إنَّ زَيْداً لقائمٌ، كما قالوا: ما زَيْدٌ بقَائمٍ، وهذا الَّذي ذكرتُه يقتضيه كلامُ سيبويه وهو صحيح إذا تأملته[7].

---

(1) انظر: الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: 82-83.

(2) البسيط: 1/ 543، 2/ 786.

(3) المرجع السابق: 2/ 786.

(4) المرجع السابق: 1/ 290، 291.

(5) المرجع السابق: 1/ 481.

(6) الكتاب: 2/139.

(7) البَسيط: 2/786.

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ[1].

بخلاف ذات اليمين وذات الشّمال فإنّهما يتصرّفان.

هــذه هــي اللُّغات الّتي نقل عنها ابن أبي الرَّبيع، واعتمد عليها، ممّن صرّح بأسمائها من قبائل العرب، فاستشهد بأساليبها وطرق تعبيرها، أمّا ما استشهد به من لغــات العرب في كتابه (البسيط) غير الّذي مرَّ فجميعه لم يشر فيه إلى القبيلة الّتي ترجع إليها اللُّغة الّتي يستشهد بألفاظها وعباراتها[2]، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

يقول ابن أبي الرَّبيع في (كلا وكلتا)[3]، إنْ أضيفت إلى المضمر فَمِنَ العرب مَــنْ يبقــي ألفها في الأحوال الثّلاثة، ويجريها مع المضمر على حالها مع المظهر، فيقول: جَاءَنِي الرَّجُلانِ كلاَهُمَا، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ كِلاَهُمَا، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ كِلاَهُمَا، وهــي لغةٌ قليلةٌ[4]. واللُّغةُ الفصيحةُ في هذا أنْ تثبتَ الألفَ في الرّفع وتقلبها ياءً في النّصــب والخفض . فتقول: رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا، تصير في اللّفظ بمنزلة التّثنية، تكون في الرّفع بالألف، وفي النّصب والخفض بالياء، إلاّ أنَّ القلــبَ في التّثنية للعامل، والقلبُ في هذه اللُّغة ليس للعامل، إذ لو كان للعامل لكان القلــبُ عند الإضافة إلى الظّاهر، وعند الإضافة إلى المضمر، وإنّما القلب في (كلا) بالحمل على (لدى) و (على) للزوم كلٍّ واحد منهما الإضافة[5].

ويقــول ابن أبي الرَّبيع[6]: ومن العرب من يقولُ قليلاً: قَامُوْا الزَّيْدُونَ، وعليه أخــذ بعضُ النّاس قوله سبحانه: " وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا"[7].وذهب سيبويه إلى

---

(1) تمامة (لأَمْرٍ مَا يُسوّد مَنْ يَسُود)، وهو لأنس بن مدرك، انظر: الكتاب: 227/1، شرح أبــياته: للسيرافي: 388/1، مجاز القرآن: 2/ 201، المقتضب: 345/4، الخصائص: 3/ 34، شرح المفصل: 12/3، الجنى الداني: 334، همع الهوامع: 3/ 143.

(2) انظر: البسيط: 196/1، 250، 269، 2/ 739، 763، 818، 938، 943.

(3) المرجع السابق: 1/ 250– 251.

(4) هي لغة بني الحارث بن كعب، انظر: التصريح: 68/1، همع الهوامع: 136/1.

(5) الكتاب: 413/3، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 450، شرح المفصل: 1/ 54-55.

(6) البسيط: 1/ 269.

(7) الأنبياء: 3.

أنَّ الـــواوَ فاعلـــةٌ، وهـــي عائدةٌ على ما تقدَّمَ، (الَّذِينَ ظَلَمُوا) بدلٌ، أو محمولٌ على إضـــمار[1]، وإذا احـــتمل الشَّـــيءُ أنْ يكونَ على فصيح كلام العرب، فلا ينبغي أنْ يحمـــل على ما قلَّ... وحكى: أكلوني البراغيث[2]، فهذا على هذه اللُّغة القليلة، وفيه شذوذٌ، وذلك أنَّ الواو إنَّما تكون لمَنْ يعقل ولا تكون لما لا يعقل، إلا أنْ تُجْري مالا يعقـل مُجْـرى مَنْ يعقل كما قال سبحانه: " رَأَيْتُهُم لي سَاجِدِينَ"[3]، لأنَّ السّجودَ من وصفِ مَنْ يعقل.

(1) الكتاب: 41/2.

(2) المـــرجع الســـابق: 41/2، معاني القرآن: للأخفش:2/ 447، إعراب القرآن: للنحاس: 64/3، شرح المفصل: 3/ 87.

(3) يوسف: 4.

الفصل الرابع
القياس والعلّة النَّحويَّة

1.4 القياس:

نخلص ممّا سبق إلى أنَّ القُدَامَى من النَّحويّين قد حرصوا أشدَّ الحرص على السَّماع من أهل اللُّغة في بناء القواعد والأصول النَّحويَّة والصَّرفيَّة، خاصَّة أنَّ السَّماع كان هو الطَّريق الوحيد لمعرفة اللُّغة، وهو أصلٌ من أصولها، ودليلٌ من أدلَّتها، وقد رأى النُّحاة بعد ذلك ضرورة ترتيب ما انتهوا إليه من المادَّة اللُّغويَّة المسموعة عن العرب وتنسيقه من خلال ربط الشَّواهد المتشابهة مع بعضها بعضاً، والوصول إلى قوانين عامَّة تجمع هذه الشَّواهد المتشابهة وقياس بعضها على بعض، من أجل استنباط القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة، فكانت هذه الشَّواهد المعيار الَّذي اعتمد أساساً في القياس.

والقياس لغةً: تقدير الشَّيء بالشَّيء[1]، فيقال قَاسَ الشَّيءَ يَقِيْسَهُ قِيَاساً، أي: قدَّرَهُ، والمقياسُ: المقدارُ[2]، وَاقْتَاسَهُ وَقَيَّسَهُ إذا قدَّرَهُ على مثاله[3].

واصطلاحاً: ما عرَّفه به الرُّمانيّ (384هـ) بأنَّه: "الجمعُ بينَ أوّلٍ وثانٍ يقتضيه في صحَّةِ الأوّل صحَّة الثَّاني، وفي فساد الثَّاني فساد الأوّل"[4].

وقال أبو البركات الأنباريّ: "هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: "هو حملُ فرعٍ على أصلٍ بلغة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع". وقيل: "هو اعتبار الشَّيء بالشَّيء بجامع"[5].

---

(1) معجم مقاييس اللغة (قوس): 40/5.

(2) انظر: تاج العروس (قيس): 16/ 416-417.

(3) لسان العرب (قيس): 187/6.

(4) رسالتان في اللّغة: كتاب الحدود: 66.

(5) لمع الأدلة: 93.

فالقــياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلِّ مكان، وإنْ لم يكن كلّ ذلك منقولاً عنهم؛ وإنَّما لمَّا كان غير المــنقول عــنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كلّ مقيس في صناعة الإعراب[1].

وعلــى القياس بنيت معظم قواعد اللُّغة كما قيل: "إنَّما النَّحو قياس يتَّبع. ولهذا قيل في حدِّه: إنَّه علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[2].

وممَّــا تجدرالإشــارة إلــيه أنَّ هذه التَّعريفات كلُّها متقاربة، وتشير إلى تأثُّر اللُّغويّــين بالفقهاء، وظهور أصول النَّحو بعد أصول الفقه، وذلك لأنَّ تعريف القياس في أصول النَّحو هو نفس التَّعريف في أصول الفقه.

ويعــدُّ القياس بذلك من أهمِّ موضوعات النَّحو العربيّ وأصوله؛ ولعلَّ السَّبب يعود إلى قِدَمِهِ في العربيَّة وكثرة استخدامه في فترة تدوين قواعدها، وبناءً على ذلك كــان من الضَّرورة الكشف عن الحالات الَّتي تندرج تحت حكمٍ نحويّ واحدٍ لإيجاد قاعدةٍ كليَّةٍ شاملةٍ تضمُّ هذه الحالات، وتكشف لنا عمَّا يشذُّ عن تلك القاعدة. يقول ابن جنــي: "لكــنَّ القــوم بحكمــتهم وزنــوا كــلام العــرب فــوجدوه علــى ضــربين: أحــدهما: ما لابدَّ من تقبله كهيئته، لا بوصيَّة فيه، ولا تنبيه عليه، نحو حجــر ودار ....، ومــنه مــا وجدوه يتدارك بالقياس، وتخف الكلفة في علمه على الــنَّاس، فقنَّــنوه وفصَّلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحزن البعيد"[3].

فللقــياس بذلك فائدة عظيمة، تغني المتكلِّم عن سماع كلِّ ما يتكلَّمُ به العرب، ويأتــي بأمثلةٍ جديدةٍ لم تتكلَّم بها العرب، وذلك لأنَّ اللُّغة لا تؤخذ جميعها بالسَّماع، ولا تــؤخذ جمــيعها بالقــياس، وقــد أدرك النُّحاة حقيقة عدم إمكانيَّةِ أخذ اللُّغة كلّها

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب: 45-46.

(2) الاقتراح: 89.

(3) الخصائص: 44/2.

بالقياس أو السَّماع، كما عبَّر عن ذلك ابن جني، بقوله: "ومعاذ الله أنْ ندَّعيَ أنَّ جميع اللُّغة تستدرك بالأدلَّة قياساً"[1].

وقد كان السَّماع أساس القياس والدَّليلُ على ذلك لجوء النُّحاة إلى القياس إذا كان السَّماع قد بلغ قدر الاطمئنان إليه، وذلك بتوفره بكثرة، وقد عدَّ الخليل بن أحمد القياس أصلاً من أصول النَّحو، يلجأ إليه في كثير من المسائل. يقول ابن جني: "واعلم أنَّ من قوَّة القياس عندهم اعتقاد النَّحويِّين أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب، نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفر: ضربب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثل ضيرب، أو ضورب أو ضروب، أو نحو ذلك، لم يعتقد من كلام العرب، لأنَّه قياس على الأقلِّ استعمالاً، والأضعف قياساً"[2]. ويقول أبو البركات الأنباريّ:" اعلمْ أنَّ إنكار القياس في النَّحو لا يتحقَّقُ، لأنَّ النَّحو كلّه قياس، ولهذا قِيْلَ في حدِّه: "النَّحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النَّحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدَّلائل القاطعة، والبراهين السَّاطعة"[3].

وهذا دليلٌ على أهميَّة القياس وأثره في بناء القاعدة للُّغة حتَّى أنَّ ابن الأنباريَّ رَبَطَ إنكار القياس بإنكار النَّحو، ولم يكتفِ بعدِّ القياس دليلاً من أدلَّة النَّحو أو طريقاً من طرقه بل جعله النَّحو كلّه.

ولمَّا كان القياس من أشملِ الموضوعاتِ وأقدمها في النَّحو العربيّ وأصوله، لجأ إليه النُّحاةُ منذُ أنْ تكلَّموا في مسائل النَّحو وأصوله الَّتي بدأت على شكلِ مناقشات بين الشيوخ، ومنذُ أنْ بدأوا في التَّأليف فيه بعد أنْ أصبح علماً قائماً بذاته، وجد القياس عندهم على الصُّورة البسيطة في زمانهم لا على الصُّورة الَّتي وصلت إلينا بما أحاطها من تفصيلِ وتعقيدِ ومناقشاتِ وموازناتِ جعلت منه علماً صعباً ذا فروعٍ وأحكام[4].

---

(1) الخصائص: 45/2.

(2) المرجع السابق: 115/1.

(3) لمع الأدلة: 95، وانظر: ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النَّحو: 61-62.

(4) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية: 224.

وقــد ذكــرت كتب الطَّبقات عناية قسمٍ من النَّحويِّين بالقياس بصورةٍ خاصَّةٍ، ومنهم: أبوالأسود الدؤلي الَّذي كان: "أوَّل من أسَّسَ العربيَّة وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضــع قياسها"[1]. وعبدالله بن إسحاق الحضرميّ الَّذي كان أشدُّ تجريداً للقياس من عيســى بــن عمرالثَّقفــيّ وأبي عمرو بن العلاء[2]، وهو من المولعين بالقياس وقد تواترتِ الأخبارعنه بأنَّه: أوَّل من بعج النَّحو، ومدَّ القياس والعلل[3]. وكان يقال: "عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرَّع النَّحو وقاسه"[4]. وقد مضى عيسى بن عمر على هَــدْيّ أستاذه ابن أبي إسحاق يطرق القياس ويعمِّمه، ويتَّضح من النَّقولِ الكثيرةِ الَّتي نقلهــا عــنه سيبويه في كتابه، وقد تابع أستاذه في الطَّعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس[5]، أمَّا مُعَاصِرَهُ وزميله في التَّلقي على ابن أبي إسحاق وهو أبو عمرو ابن العلاء فقد كان يأخذ بالأطِّرَادِ في القواعد ويتشدَّد في القياس[6].

أمَّــا الخلــيل بن أحمد فقد كان: "الغاية في استخراج مسائل النَّحو وتصحيح القــياس واســتخراج مسائل النَّحو وتعليله"[7]، وقد كانت أقيستُهُ تسيلُ سيلاً كما تسيلُ تعليلاتُه[8]، فالخليل كما يقول ابن جني: "سيدُ قومِهِ وكاشفُ قناع القياس في علمه"[9].

والواقــع أنَّ الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه يمثلان ذروة المرحلة الأولى من مــراحل القياس العربيِّ، تلك المرحلة الَّتي تنتهي بنهاية القرن الثَّاني الهجريِّ وتَتَّسِمُ بالقــياسِ الطَّبيعيّ الَّذي لا تسيطر عليه الفلسفة سيطرة تامَّة أو شبيهة بالتَّامَّة[10]. وقد اسْــتمرَّ بــذلك القــياس على الطَّريق الَّتي رسمها الخليل وسيبويه حتَّى كانت المائة

(1) طبقات فحول الشعراء: 12/1، انظر: إنباه الرّواة: 49/1.

(2) انظر: أخبار النّحويين البصريين: 43، وانظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 26.

(3) طبقات فحول الشعراء: 14/1.

(4) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 398/2.

(5) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية: 226.

(6) المرجع السابق: 227.

(7) أخبار النحويين البصريين: 54، وانظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 45.

(8) المدارس النحويَّة: شوقي ضيف: 51.

(9) الخصائص: 1/ 362.

(10) انظر: في أصول اللغة والنحو: 121.

الـــرّابعة للهجرة فبلغ ذروة مجدهِ بأبي علي الفارسيّ وتلميذه ابن جني، وقد نهض به هـــذان الإمامانِ نهضةً لم يحظ بمثلها ولا قبلهما ولا بعدهما حتّى اليوم[1]. يقول ابن جنـــي موضـــحاً أهمـــيَّةِ القياس وقيمته عند أستاذه أبي علي الفارسيّ: "أخطىء في خمسين مسألة في اللّغة ولا أخطىء في واحدةٍ من القياس"[2].

وقـــد حـــذا ابـــن جني حذو أستاذه الفارسيّ بل تفوّقَ عليه في تعميم القياس وتوســـيع طـــرق الاشتقاق وكان يرفع من شأنه حتّى عدَّ مسألة من القياس أنبلُ من كـــتابٍ فـــي اللّغة[3]، وإسهامات العلماء في القرن الرّابع الهجريّ جعلت من القياس علماً له أصوله وقواعده، ممّا أسهم في تعميمه وتوسيع أثره في اللّغة.

وممّـــا تجدر الإشارة إليه أنّ مدْرسَةَ البصرة سبقت مدرسة الكوفة، وعمدت إلـــى التّشدُّدِ في تطبيق القياس على المسموع من كلام العرب في سبيل وضع قواعد كلـــيَّةٍ تَنْتَظِمَهُ، بعد أنْ جعلت السّماع الكثير أساساً لما وضعته من قواعد. أمّا الشّواذ فمـــا أمكـــن تـــأوّلـــه مـــنه ألحق بالقاعدة، وما لم يمكن نُبذ واطُّرح دون أنْ يحظى باهـــتمامهم[4]. ولعـــلَّ السَّـــبب الّذي جعل مدرسة البصرة تسبق مدرسة الكوفة في القـــياس، هـــو أنَّ أهـــل الكـــوفة كانوا يحترمون كلام العرب بمستوياته المختلفة، ويتساهلون في السّماع والقياس على كلٍّ مسموعٍ من شعرٍ أو نثر.

والصّحيح أنَّ الفريقين كانا يقيسانِ، وربّما كان الكوفيُّون أكثر قياساً إذا راعينا (الكم) فهم يحترمون القياس كما يحترمون السّماع، ولذلك نجدهم يقيسون على القليل والكثيـــر والنّادر والشّاذ، ولم نعلمْ لهم مناهج محرَّرة في القياس، أمّا البصريُّون فهم أقيسُ إذا راعينا (الكيف) – والحقُّ مراعاته– فهم لا يقيسون إلاَّ على الأعمِّ الأغلب، ولهـــم فـــي القياس أصول عامّة يراعونها، وبذلك استطاع البصريُّون تنظيم القياس

---

(1) انظر: في أصول النحو: الأفغاني: 68-69.

(2) الخصائص: 90/2.

(3) انظر: في أصول النحو: الأفغاني: 78.

(4) انظر: في أصول اللغة والنحو: 121.

وتحريـــر قـــواعده فحكم الزّمن لعلمهم بالبقاء إذ كان الأنسب والأضبط، فكان نحو النّاس حتّى هذا اليوم بصريّاً في أغلبه[1].

وكـــان الكسائيُّ من أشهر النُّحاة الكوفيّين الّذين توسّعوا في القياس، واعتمدوا علـــيه، وتســـاهلوا فـــيه، حتّى كانت حملات البصريّين الموجّهة إلى الكوفيّين لهذا التّســـاهل في الرّواية والتّوسُّع في القياس منصبّة على الكسائيِّ، وقد حذا نحاةُ الكوفة الّـــذين جاءوا بعده حذوه في التّساهل في الرّواية والقياس على كلِّ مسموع من شعرٍ أو نثرٍ[2]. وهذا التّساهل ينبئ عن منهج الكوفيّين اللُّغويّ الّذي يقوم على احترام كلام العـــرب بمستوياته المختلفة، لا على احترام ما يمكن أنْ يعدَّ نموذجاً أو مثالاً قدوة، والتّقـــيد بـــه، ورفض ما لا يخضع لسلطان هذه القيود، وهم في هذه النّزعة يلتقون المنهج الوصفيّ المعاصر، الّذي يعتدُّ بالكلام أيّاً كان[3]، ولا يتخذ من الكم أو المعيار النّحويّ أساساً للتّقعيد.

وممّـــا سبق يتبيّن أنّ قياس البصريّين قد يكون أكثر دقّة من قياس الكوفيّين، لأنّ البصـــريّين تشدّدوا في السّماع الّذي يقاس عليه، بينما توسّعت المدرسة الكوفيّة فـــي الأخذ عن العرب، وكانوا يقيسون على الشّاهد الواحد ولو كان شاذّاً. ممّا جعل النّاس يأخذون بالنّحو البصريّ ويسيرون عليه، فالبصريُّون لا يقيسون إلاّ على الأعمِّ الأغلـــب، ولذلك صحَّ قياسهم على قياس إخوانهم الكوفيّين الّذين كانوا يتوسّعون في الرّواية وفي القياس ويتساهلون بهما كثيراً.

(1) انظر: من تاريخ النحو: 73.

(2) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية: 230-231.

(3) انظر: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر: 94.

2.4 أركان القياس:

يعـدُّ القياس من أهمِّ أصول النَّحو واللُّغة، ولذلك نجدهم يعرِّفون النَّحو بأنَّه: "علـمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكـام أجـزائه الَّتي ائتلف منها"[1]. ولا بدَّ لكلِّ قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلَّـة وحكـم، وذلـك مثل أنْ تُركِّبَ قياساً في الدِّلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فـتقول: "اسم أسند الفعل إليه مقدَّماً عليه فوجب أنْ يكونَ مرفوعاً قياساً على الفاعل" فالأصـل هـو الفاعـلُ، والفرع هو ما لم يسمَّ فاعله، والعلَّة الجامعة هي الإسناد، والحكـم هـو الرَّفع ... وعلى هذا النَّحو تركيب كلِّ قياسٍ من أقيسه النَّحو[2]. ولكلِّ ركنٍ منها شروط يجب توافرها لكي تصحُّ عمليَّة القياس.

أوَّلاً: أصل وهو المقيس عليه:

المقيس عليه عند النُّحاة هوالنَّصوص اللُّغويَّة الَّتي أخذوهاعن العرب بواسطة السَّماع والرِّواية.

وقـد قام ابن جني بتقسيم نصوص اللُّغة باعتبارها مقيساً عليها أقساماً يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

1- مطَّـردٌ فـي القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المثوبة، وذلك نحو: قَامَ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ عَمْرَاً، ومَرَرْتُ بِسَعِيدٍ.
2- مطَّـردٌ في القياس شاذٌّ في الاستعمال كما في (يَدَعُ) الَّذي عدَّه بعض العلماء قليلاً في الاستعمال لكنَّه جُوِّزَ القياس عليه.
3- مطَّـردٌ في الاستعمال شاذٌّ في القياس، مثل تصحيح: استصوب، واستحوذ، واسـتنوق، يقال: استَصْوَبْتُ الشَّيءَ، ولا يقال: استَصَبْتُ، ومن ذلك النَّسب إلـى: ثقيف وسليم وقريش على ثقيفيّ وسلميّ وقريشيّ، فهذا وإنْ كان كثيراً إلا أنَّه ضعيفٌ في القياس عند سيبوية يمتنع القياس عليه لمخالفته القياس، إذ اللُّغة الفصيحة إثبات الياء، وهي أنْ تقول: ثقيفيّ وسليميّ، وقريشيّ.

---

(1) المقرب: 45/1، وانظر: حاشية الصبان: 15/1.

(2) لمع الأدلة، 93.

(3) انظر: الخصائص: 98/1-100.

ثمَّ يقول ابن جني عن هذا النَّوع بأنَّه: "لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ... ولا بدَّ من اتباع السَّمع الوارد فيه نفسه".

4- شـــاذٌ في القياس والاستعمال جميعاً مثل تتميم (مفعول) فيما عينه واو، مثل: ثـــوبٌ مصـــوون، وفرسٌ مقوود، وهذا لا يجوز القياس عليه كما وسمه ابن جنـــي، وإنْ كان هنالك من يقيس عليه أحياناً من علماء المدرستين البصريَّة والكوفيَّة.

ثانياً: فرع وهو المقيس:

وهو الرُّكن الثَّاني من أركان القياس، المحمول على كلام العرب تركيباً أو حكماً[(1)]، والمقيس عدَّه العلماء من كلام العرب، لأنَّنا لم نسمع اسم كلّ فاعلٍ ولا مفعول، وإنَّما سمعنا البعض فقسنا عليه غيره، فإذا سمعت: (قَامَ زَيْدٌ) أجزت "ظَرُفَ بِشْرٌ" و"كَرُمَ خَالِدٌ"[(2)].

وهـــذا ما رآه أبو علي الفارسيّ الَّذي يقول: "والقياس لا يجوز أنْ تبني على أمـــثلة العـــرب، لأنَّ في بنائكَ إيَّاه إدخالاً له في كلام العرب، والدَّليل على ذلك أنَّك تقـــول: "طَابَ الخُشْكُنَانُ"[(3)]، فترفعه وإنْ كان أعجميَّاً، لأنَّ كلَّ فاعلٍ عربيٌ مرفوع، فإنَّما تقيس على ما جاء وصحَّ"[(4)].

ويتبَّـــين ممَّا سبق أنَّه يجوز لنا أنْ نقيس على كلِّ ما نَطَقَ به العرب، بشرط أنْ نقـــيس علـــى ما جاء وصحَّ عنهم، وأنَّ ما نقيسه يصحُّ فيه القياس على المقيس عليه، وإنْ لم يصحّ فلا يجوز التَّكلُّم به.

ويـــؤكِّدُ ابن الأنباريّ هذا كلّه بقوله: "أجمعنا على أنَّه إذا قال العربيُّ: "كَتَبَ زَيْـــدٌ" فإنَّه يجوز أنْ يسند هذا الفعل إلى كلِّ اسم مسمى تصحُّ منه الكتابة سواء كان عـــربيَّاً أو عجمـــيَّاً أو نحـــو: زَيْدٌ وعمروٌ وبشيرٌ وأردشير، إلى ما لا يدخل تحتَ

---

(1) انظر: القياس في النحو العربي: 25.

(2) انظر: الخصائص: 1/ 358.

(3) الخُشْـــكُنان: خبـــزة تصـــنع من خالص دقيق الحنطة، وتملأ بالسكر واللّوز، أو الفستق وتقلى، وهي لفظة فارسيّة. انظر: المعجم الوسيط: 259/1.

(4) المنصف: 181/1.

الحصر. والسرُّ في ذلك هو أنَّ عوامل الألفاظ يسيرة محصورة، فلو لم يجزْ القياس واقتصــر على ما ورد في النَّقل من الاستعمال، لأدَّى ذلك إلى ألاّ يفي ما نخصُّ بما لا نخـصُّ، وبقــي كثيــر من المعاني لا يمكن التَّعبير عنها لعدم النَّقل، وذلك منافٍ لحكمةِ الوضع"[1].

والمقــيس تختلف أنواعه عند النُّحاة، وتندرج جميعها تحت قسمين رئيسيين: لأنَّها إمَّا أنْ تكون نصوصاً تُحْمَلُ على نصوص، أو أحكاماً تُحْمَلُ على أحكام، ومن ثــمَّ يمكــن أنْ نقسِّــمَ القــياس – بحسب نوع المقيس– إلى قياس النَّصوص وقياس الظَّواهر[2].

وللعلاقــة الوثيقة بين المقيس والمقيس عليه تمَّ تقسيم القياس في العربيَّة على أربعة أقسام[3]:

1-حملُ الفرعِ على الأصلِ، ومن أمثلته: إعلال الجمع حملاً على المفرد كقيمةٍ وقيم، وديمةٍ وديم.

2-حمــلُ الأصــلِ على الفرعِ، ومن أمثلته: إعلال المصدر حملاً على إعلال فعله، كقمت قياماً، وتصحيحه إلحاقاً له بتصحيح فعله: كقاومت قــواماً. وحذف الحروف في الجزم – وهي أصول– حملاً على حذف الحركات – وهي فروع–.

3-حملُ النَّظيرِ على النَّظيرِ، ويكون إمَّا في اللَّفظ أو في المعنى أو فيهما، ومــن أمثلةِ الأوَّلِ: (اللَّفظ) حذف فاعل (أفعل به) في التَّعجب لما كان مشــبهاً لفعل الأمر في اللَّفظ، ومن أمثلةِ الثَّاني (المعنى): إهمال (أنْ) المصدريَّة مع المضارع حملاً على (ما) المصدريَّة، ومن أمثلة الثَّالث (اللَّفظ والمعنى): منع أفعل التَّفضيل أنْ يرفع الظَّاهر لشبهه بأفعل في التَّعجب وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة.

---

(1) لمع الأدلة: 98–99.

(2) انظر: أصول التفكير النحوي: 83.

(3) انظر: الاقتراح: 94–99.

4-حمــلُ ضدٍ على ضدٍ: كالنَّصب بــ(لم) حملاً على الجزم بــ(أنْ) فإنَّ الأولى لنفي الماضي والثَّانية لنفي المستقبل.

ثالثاً: الحُكم:

وهو الرُّكن الثَّالث من أركان القياس، وهو غاية عمليَّةِ القياس و نتاجه، فإذا ما عرف النُّحاة الحكم فإنَّهم يبحثون عن الأدلَّة الَّتي تدلُّ على صِحَّتِهِ، وإذا ما صحَّ الحكم فإنَّ اتباعه يكون واجباً ويمتنع الخروج عنه.

وهــو إلحـــاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه[1]. وفيه مسألتان: جــواز القــياس علـــى حكــمٍ ثبت استعماله عن الغير، وجواز القياس على الأصل المخـــتلف فـــي حكمه كقولهم في (إلاّ) إنَّها قامت مقام فعل يعمل النَّصب فهي تعمل عمله قياساً على (يا)، فإنَّ إعمال (يا) في النِّداء مختلفٌ فيه[2].

وقد قام السّيوطي بتقسيم الحكم النَّحويّ إلى ستةَ أقسام هي[3]:

1-الحكم الواجب: فالواجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل.

2-الحكم الممنوع: والممنوع كأضداد ذلك.

3-الحكم الحسن: والحسن كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ.

4-الحكم القبيح: والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع.

5-خلاف الأولى: وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو: "ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدَاً".

6-الحكــم الجائـــز: والجائز على السَّواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

وتقسيمُ النُّحاة للحكم النَّحويّ بهذا الشَّكلِ، يدلُّ دلالةً قاطعةً على تأثرهم بتقسيم الأصوليِّين من الفقهاءِ للحكم الفقهيّ.

---

(1) القياس في النحو العربي: 34.

(2) الاقتراح: 44.

(3) انظر: المرجع السابق: 102-103.

رابعاً: العلَّة:

وهـــي الرُّكُن الرَّابع والأخير من أركان القياس، ويقصد بها العلاقة الجامعةُ بـــين المقـــيس عليه والمقيس، والَّتي لأجلها أعطي المقيس حكم المقيس عليه، والعلَّة الجامعـــةُ هـــي ما يراه النُّحاة من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه، وهي الصِّفة أو المميِّزة الَّتي من أجلها أعطيَ المقيس الحكم الَّذي في المقيس عليه[1].

هـــذا وقد كان ابن أبي الرَّبيع كثير اللَّجوء إلى العلَّة النَّحويَّة، والاعتماد عليها في تعليل أحكامه النَّحويَّة، وسنوضح موقفه منها بعد الحديث عن موقفه من القياس، مـــع أنَّ هناك تداخلاً واضحاً وكبيراً بين القياس والعلَّة، ولذلك يقول الدّكتور محمَّد خيـــر الحلوانـــيّ: "ولقد بان لنا في بحث القياس، أنَّه كثيراً ما ينطوي على العلَّة، بل يكاد يكون من الصَّعب أحياناً أنْ نضع حدوداً فاصلة بينه وبينها"[2].

وقسَّم علماء العربيَّة القياس بحسب الاستعمال إلى ما يلي:

1. القـــياس المطَّـــرد، وهـــو: ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصِّناعة مطَّرداً[3].

وقـــد نظـــر النُّحاة إلى الكلام المسموع من حيث الكثرة والقلَّة، فقال فيه ابن هشـــام (761هـــ): "اعلم أنَّهم يستعملون: غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطَّرداً، فالمطَّـــرد لا يـــتخلَّفُ، والغالـــب أكثر الأشياء، ولكنَّه يتخلَّفُ، والكثير دونه، والقليل دونه، والنَّادر أقلُّ من القليل، فالعشرون بالنِّسبة إلى ثلاثةٍ وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنِّسبة إليها كثير لا غالب، والثَّلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[4].

---

(1) انظـــر: الشـــاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 317، وانظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: 91.

(2) المفصل في تاريخ النحو العربيّ: 287/1.

(3) الخصائص: 98/1.

(4) الاقتراح: 104.

وقــد ذكــر سيبوية القياس المطَّرد في كتابه[1]، وهو عنده ما اجتمعت العرب علــيه، ولــيس هناك أقوى من اجتماعهم على أسلوب معيَّن من التَّعبير في اعتباره أصلاً يقاس عليه غيره ممَّا شابهه[2].

ويــرى المبــرد أنَّ: الرِّواية الضَّعيفة لا تعترض القياس المطَّرد[3]. وهذا هو الصَّــواب لأنَّ المراد بالقياس المطَّرد هو:عموم القاعدة الضَّابطة في أيَّة مسألةٍ من مسائل النَّحو[4]. فلا يعترض النَّادر أو الشَّاذ المطَّرد من القياس في قواعد العربيَّة.

2. القــياس الشَّاذ، وهو: ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره[5]، وهو بــذلك: الخــارج عن القاعدة[6]، وعدَّه العلماء خارجاً عن القياس، كما ذهب إلى ذلــك سيبوية فلا ينبغي أنْ يقاس على الشَّاذ المنكر في القياس[7]. وذلك لخروجه عن القاعدة النَّحويَّة العامَّة.

3. القياس المتروك: ويطلق عليه (المهجور) أيضاً، ولَمْ يحدِّده النُّحاة، وإنَّما ذكروه وضربوا له الأمثلة، ويقصدون به الأصل الَّذي كَانَ ينبغي أنْ يكون في الكلام[8]. إلاّ أنَّهُ لم يستخدمْ، ويطلق عليه أيضاً الأصل المهجور، مثل: أحَبَ وحَبَّ.

وقسَّم أبو البركات الأنباري القياس باعتبار الجامع إلى ثلاثة أقسام[9]:

1. قياس العلَّة، وهو: حمل الفرع على الأصل، بالعلَّة الَّتي علَّق عليها الحكم في الأصل ويستدلُّ على صحَّة هذه العلَّة بشيئين التَّأثير وشهادة الأصول.

---

(1) انظر: الكتاب: 306/4.

(2) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية: 259.

(3) انظر: الكامل: 185/1.

(4) انظر: القياس في النحو العربي: 37.

(5) الخصائص: 98/1.

(6) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: 158.

(7) انظر: الكتاب: 402/2.

(8) انظر: القياس في النحو العربي: 41.

(9) انظر: لمع الأدلة: 105-110.

2. قياس الشّبه، وهو حمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشّبه غير العلّة الّتي علّق عليها الحكم في الأصل وذلك مثل أنْ يدلَّ على إعراب الفعل المضارع بأنّه يتخصّصُ بعد شياعه كما أنَّ الاسم يتخصّص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم.

3. قياس الطَّرْد: وهو الّذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلّة، كبناء ليس، وإعراب ما لا ينصرف.

3.4 القياس عند ابن أبي الرّبيع:

يتناول ابن أبي الرّبيع في شرحه القياس، ويعتمد عليه بدرجة لا تقلُّ عن اعتماده على السّماع؛ وذلك لتداخلهما بشكل واضح، ولم يخرج عن نهج السّابقين في القياس بل سار على طريقتهم وعلى نهجهم، وقاس بمقاييسهم، ولم يكن له رأي خاص يختلف عن آرائهم، فقد تبعهم في ذلك ولم يأتِ بمذهبٍ مخالفٍ لمذهبهم، وقد كان اتجاهه في القياس هو نفس الاتجاه في كلّ أصول النّحو ومسائله كلّها.

ولتوضيح طريقته في التّعامل مع القياس، يمكن تقسيم ما بحثه من مسائل وقضايا نحويّة تتعلّقُ بالقياس إلى مجموعتين: الأولى: مسائل اعتمد فيها القياس، والثّانية: مسائل رفض فيها القياس على الشّاذّ لخروجه عن القياس.

أوّلاً: مسائل اعتمد فيها القياس:

كان ابن أبي الرّبيع حريصاً على القياس، ومتمسّكاً به، خاصّةً أنَّ إنكاره لا يتحقّقُ؛ لأنّه من أهمِّ الموضوعات وأشملها في النّحو العربيِّ وأصوله، وقد لجأ إليه ابن أبي الرّبيع في كثيرٍ من المسائلِ، واعتمد عليه، ومن هذه المسائل ما يلي[1]:

1. عطف الظّاهر على المضمر:

يشير ابن أبي الرّبيع إلى اختلاف النّحويّين في هذه المسألة[2]، غير أنَّ الأظهر أنَّ الفريقين يتّفقانِ على قبح العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الخافض، يقول ابن أبي الرّبيع:" ذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز إلاّ بإعادة

---

(1) انظر: البسيط: 163/1، 164، 172، 209، 267، 299، 345، 372، 401، 416، 429، 444، 447، 448، 461، 482، 493، 501، 543، 554، 580. 662/2، 740، 748، 769، 815، 817، 829، 916، 918، 1001، 1073.

(2) انظر هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 463/2-474، ارتشاف الضرب: 1009/2.

الخـــافض، وعلـــى هذا أبو القاسم الزّجّاجي، ولا يجوز عند البصريّين العطفُ بغير حرف جرٍّ، إلاّ في الشّعر، وإذا جاء في الشّعر حُملَ على حذفِ حرف الجرِّ، وأجاز الكوفيُّون: مَرَرْتُ بِكَ و زَيْدٍ، وجرى عندهم مجرى: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، واستدلُّوا علـــيه بالقـــياس والسَّماع، أمَّا القياسُ: فعلى عطف الظَّاهر على الظَّاهر، وليس مثل عطـــف المضـــمر علـــى الظَّاهـــر؛ لأنَّك هنا – وإنْ لم تكرِّر – لزم مجيءُ الضَّمير المخفوض غيرَ مُتَّصل، وهذا لا يكون في المخفوض[1].

وقد ذهب ابن أبي الرَّبيع مذهب البصريّين في عدم إجازة عطف الظَّاهر على المضمر إلاّ بإعادة حرف الجرِّ، فيقول: "وأمَّا ما ذكروه من القياس فليس مثله، فإنَّك إذا قلـــت: مَـــرَرْتُ بِـــزَيْدٍ وَعَمْرٍو، فالواوُ لا تقتضي التَّرتيبَ، والمقدَّم كأنَّه مؤخَّرٌ، والمؤخَّـــرُ كأنَّـــه مقـــدَّمٌ، فكأنَّك قلتَ: مَرَرْتُ بِعَمرٍو وزَيْدٍ، وأنت لو قلت هذا لكان صـــحيحاً، وإذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ، فكأنك قلت: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكَ، فلمَّا لا يكون الثَّانـــي هـــنا إلاّ بحرف عطفٍ، كذلك لا يكونُ الثَّاني هناك إلاّ بحرف عطف، ولمَّا امتنع هذا في الواو امتنع في باقي حروفِ العطف، لأنَّ الواو هي أمكنُ في العطف.

وأمـــرٌ آخـــرُ أنَّـــك إذا قلتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، فلم يتنزَّلْ الظَّاهرُ هنا مع الحـــرف منـــزلةَ الشَّيء الواحد، لأنَّه ظاهرٌ يأتي مرفوعاً ومنصوباً، وإذا كان كذلك كـــان منفصلاً عن عامله، وإذا قلتَ: مَرَرْتُ بِكَ فقد تنزَّل الباء هنا مع الكاف منزلة الشَّـــيء الواحد لأنَّه على حرفٍ واحدٍ، وأنَّه ضميرٌ متَّصلٌ لا يأتي إلاّ متَّصلاً بعامله وبهذا الثَّاني، علَّل سيبوية[2]، ويقول ابن أبي الرَّبيع "وكلاهما عندي صحيحٌ"[3].

وَعَـــرْضُ ابـــن أبي الرَّبيع لهذه المسألة الخلافيَّة، وتوضيح القياس فيها، يدلُّ دلالةً واضحةً على اعتماده على القياس، ولكنَّ هذا الرَّأي لم يكن خاصَّاً به، بل تابع فيه غيره من النُّحاة، ويظهر ذلك من خلال إحالته إلى سيبوية الَّذي قام بتعليل القياس فـــي هذه المسألة، والَّتي من خلالها تتبيَّن أركان القياس وهي المقيس عليه والمقيس والحكم.

---

(1) انظر: البسيط/ 1/345-346.

(2) المرجع السابق: 1/347، وانظر: الكتاب: 2/381.

(3) المرجع السابق: 1/347.

2. مشابهة كان للفعل المتعدّي:

ذكــر ابــن أبي الرَّبيع أنَّ: "كان تتنزّل من المبتدأ والخبر منزلة (ظننتُ) من المبتدأ والخبر، وذلك أنَّ(كان) إنَّما جاءت لتدلَّ على أنَّ الخبرَ مقيَّدٌ بالزَّمان الماضي – كمــا أنَّــك إذا قلــتَ: ظنــنتُ زيــداً منطلقاً، فإنَّما جئت ب(ظننتُ)لتدلَّ على أنَّ الخبــرمظنونٌ ،وإنَّما جئتَ بالمبتدأ ليعلم ما المسند إليه الخبر، فصارت (كان) لذلك طالــبةً بالمبتدأ من وجهين، فأشبهت الفعلَ المتعدِّي الَّذي يطلب فاعلاً ومفعولاً، لأنَّك إذا قلــت: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، فــ(ضَرَبَ) طالبةٌ لزيدٍ بأنه موقعه، وطالبةٌ لعمرو من جهــة أنَّ الضَّربَ وقع به، وإذا قلتَ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقَاً، فــ(كان) طالبةٌ بالخبر، لأنَّ دلالــتها علــى الــزَّمان إنَّما كانت فيه، وطالبةٌ للمبتدأ بأنَّ المسند إليه مطلوبُهُ، وأنَّه مفتقر إليه، فرفعت أحدهُما تشبيهاً بالفاعل، ونصبت الآخر تشبيهاً بالمفعول"[1].

وقد قاس ابن أبي الرَّبيع كان في هذه المسألة على الفعل المتعدِّي الَّذي يطلب فــاعلاً ومفعولاً، ولا شكَّ أنَّه قد اعتمد المشابهة الَّتي بين كان والفعل المتعدِّي، وهي الدِّلالــة على الزَّمن. فالمقيس عليه في هذه المسألة هو الفعل المتعدِّي، والمقيس هو (كــان) والجامع بينهما الدِّلالة على الزَّمن. فاستخدام القياس هنا في تبرير النَّصب، أي في علَّة النَّصب للخبر. فالقياس لتعليل النَّصب في خبر كان.

3. عدم دخول الواو على الفعل المضارع:

يقول ابن أبي الرَّبيع في حديثه عن المواضع الَّتي تكسر فيها همزة (إنَّ) منها: واو الحال، وذلك نحو قولك: جَاءَ زَيْدٌ وَإِنَّهُ يَضْحَكُ، فهذه مكسورةٌ، ولا يجوز فتحها، لأنَّ واو الحال لا تدخل على المفردِ، وإنَّما تدخلُ على الجمل الأسميَّة، والجمل الفعليَّة، بشرطِ ألا يكونَ الفعل مضارعاً، فإذا كان الحال بالفعل المضارع، نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، لم يجزْ دخول الواو عليه، لا تقول: جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ، إلاَّ في ضرورة الشِّعر، قال:

---

[1] البسيط: 662/2.

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهمْ مَالِكَاً[1]

وإنَّما لم تدخل الواو على الفعل المضارع؛ لأنَّه شبيهٌ باسم الفاعل، فكأنَّك إذا قلتَ: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، قلت: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكَاً، وأنت لا تقول: جَاءَ زَيْدٌ وَضَاحِكَاً، فلا تقول: جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ، ومتى كانت الجملة عاريَّةً من ضمير لزمت الواو[2].

وقد بيَّن ابن أبي الرَّبيع في هذه المسألة السَّبب في عدم دخول الواو على الفعل المضارع؛ وذلك لأنَّه شبيه باسم الفاعل، وهذا ما يسمَّى بقياس الشَّبه، فقد قاس ابن أبي الرَّبيع الفعل المضارع على اسم الفاعل في عدم دخول واو الحال عليهما، ويظهر هذا القياس دون أنْ يصرِّح بذلك وإنَّما عبَّر عن ذلك بعبارة المشابهة، والَّتي يفهم منها أنَّ مقصده القياس، ووجه المشابهة أنَّ اسم الفاعل يضارعُ الفعل المضارع، ولمَّا كان هنا حالاً، ولا تدخل عليها الواو، فكذلك الفعل المضارع.

4. لزوم تعديَّة الفعل إذا كان في معنى الفعل (التَّضمين):

ذكر ابن أبي الرَّبيع أنَّه: إذا كان الفعل في معنى الفعل فيلزم أنْ يتعدَّى تعدِّيَهُ، هذا هو القياسُ. فإذا كان ظننتُ بمعنى اتَّهمتُ، واتَّهمتُ تتعدَّى إلى واحد، فإنَّ ظننت تتعدَّى إلى واحد، فتقول: ظَنَنْتُ زَيْدَاً، كما تقول: اتَّهمتُ زَيْدَاً، ثمَّ أتى بقوله سبحانه: "وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِينٍ"[3][4].

وقد صرَّح ابن أبي الرَّبيع بالقياس في هذه المسألة من خلال تعديَّة الفعل إذا كان في معنى الفعل وذكر مثالاً على ذلك: ظننتُ بمعنى اتَّهمتُ، فقد قاس ظننت على اتَّهمتُ فالمقيس عليه اتَّهمتُ، والمقيس ظَننتُ، والحكم هو تعديَّة الفعل إذا كان في معنى الفعل أي المشابهة بينهما، فظهرت بذلك أركان القياس، وهي: المقيس

---

(1) صــدره (فلما خشيت أظافيرهم)، والبيت لعبدالله بن هشام السلولي، انظر: شرح أبيات المغنــي: 262/7-263، المقــرب: 172/1، شرح ابن عقيل: 279/2، همع الهوامع: 46/4.

(2) البسيط: 815/2.

(3) التكوير : 24.

(4) البسيط: 444/1.

عليه والمقيس والحكم. وهذا القياس يتعلّقُ بأثر التّضمين في تفسير العمل النّحويّ، وتوجيه كثير من المسائل الّتي تدخل في فلكه.

ثانياً – مسائل رفض فيها القياس على الشّاذ:

شغلت مسألة القياس على الشّاذ النُّحاة، وجعلتهم ينقسمون منها إلى فريقين، أمّا البصريُّون فكانوا لا يقيسون على الشّاذ، بل كانوا كثيراً ما يردُّون شواهد الكوفيّين بحجّة أنّها شاذّةٌ لا يمكنُ القياس عليها[1]. وبهذا يلتقي ابن أبي الرَّبيع مع البصريّين ويوافقهم في عدم القياس على الشّاذ، ومن المسائل الّتي رفض فيها القياس على الشّاذ[2] ما يلي:

1. مجيء الفاعل منصوباً:

وقد جاء بهذه المسألة من باب ما حمل من المفعول على المعنى، يقول ابن أبي الرَّبيع[3]: إنّ الفاعل يجيءُ منصوباً في ضرورة الشِّعر إذا فهم المعنى، وأنشد عليه:

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ   نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوآتِهم هَجَرُ[4]

وقال غيره: يأتي أيضاً في الكلام قليلاً لكنَّه لا يقاس عليه، وحكى: "خَرقَ الثَّوبُ المِسْمَارَ"[5].

---

(1) انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة: 142.

(2) انظر: البسيط: 165/1، 262، 267، 295، 303، 316، 364، 387، 421، 449، 482، 491، 494، 498، 573، 581، 861/2، 1047.

(3) المرجع السابق: 262/1.

(4) البيت للأخطل وروايته في ديوانه: 209/1:

(عَلَى العِبَارَاتِ هَدَّا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ   نَجْرَانَ أَوْ حَدَثَتَ سَوآتِهم هَجَرُ)

ولا شاهد فيه على هذه الرّواية، وانظر: البيت في مجاز القرآن: 39/2. ما يجوز للشاعر في الضرورة: 100، مغني اللبيب: 917/2، شرح شواهده: 972/2، همع الهوامع: 8/3.

(5) انظر: معنى اللبيب: 917/2، شرح ابن عقيل: 147/2، التصريح: 269/1-270، همع الهوامع: 8/3.

ومن هذا تبيَّن أنَّ ابن أبي الرَّبيع لم يعتدّ بهذا القياس إلاَّ في ضرورة الشِّعر وحدها، أمَّا الكلام فلا يقاس عليه، وهوبذلك لم يأتِ بجديد فيما أشار إليه من مجيء الفاعل منصوباً في الضّرورة الشّعريَّة أوالكلام قليلاً، فقد سبقه إلى ذلك جماعة من النُّحاة، ومنهم على سبيل المثال لا الحصرالزَّجَّاجي في كتابه الجمل في النَّحو[1]. هذا وقد قام ابن هشام الأنصاريّ بدراسة هذه المسألة تحت عنوان: "إعطاء الفاعل إعراب المفعول عند أمْنِ اللَّبس"[2].

2. الفعل المتعدِّي بحرف الجرِّ:

بحث ابن أبي الرَّبيع هذه المسألة عند حديثه عن ظروف المكان، حيث يقول: "والفعل إذا تعدَّى إلى (المفعول) بحرف الجرّ، فإسقاطُ حرفِ الجرِّ شاذٌّ لا يقاسُ عليه، ولا يتعدَّى، فيجبُ لهذا أنْ يكونَ ظرفُ المكان كذلك، لكنَّ العربَ اتَّسعتْ في بعضِ الأمكنة فأسقطت منه حرفَ الجرِّ، فسبيلُنا أنْ نقفَ حيثُ وقفوا، وثبتَ الإسقاط في المبهمِ والمقدَّرِ والمشتقِّ بالشَّرط المذكور، فلا يتعدَّى ولا يُقاسُ عليه"[3].

وبذلك يرفض ابن أبي الرَّبيع القياس على الشَّاذِّ في هذه المسألة، لأنَّ الفعل لا يتعدَّى ولا يقاس عليه بإسقاط حرف الجرِّ في حالة كونه كان متعدِّياً بحرف الجرِّ، وكذلك الأمر في ظروف المكان.

3. منع البناء لظروف الزّمان إذا لم تدخل على الفعل الماضي:

تناول ابن أبي الرَّبيع هذه المسألة عند عرضه لخلاف النَّحويّين البصريّين والكوفيّين في بناءِ ظرفِ الزَّمانِ إذا أُضيفَ إلى غير الفعل الماضي، نحو قوله سبحانه: "هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ"[4]. فمنهم من قالَ إنَّها تُبْنَى، ومنهم من قال إنَّها لا تُبْنَى، لأنَّها لم تضف في اللَّفظِ إلى مبني[5].

---

(1) انظر: كتاب الجمل في النحو: 10.

(2) مغني اللبيب: 917/2.

(3) البسيط: 494/1.

(4) المائدة: 119.

(5) البسيط: 498/1.

والَّذين أجازوا البناء هم الكوفيُّون، وأبو علي الفارسيّ وابن مالك[1]، أمَّا البصريُّون فقالوا إنَّها لا تبنى لعدم إضافتها في اللَّفظ إلى مبني، وقد ذهب ابن أبي الرَّبيع في هذه المسألة مذهب البصريّين في منع البناء لظروف الزَّمان إذا لم تدخل على الفعل الماضي، فيقول: والَّذي أقولُ به أنَّها لا تُبْنَى إذا لم تدخلْ على الفعلِ الماضي إلا بالسَّماعِ، ولا تُبْنَى بالقياسِ على بنائها إذا أضيفتْ إلى الفعلِ الماضي، فإنّ الشَّيء الشَّاذَّ لا يقاسُ عليه، ولأنَّ القياسَ لا يصحُّ وبين الفرع والأصل فارقٌ يمكنُ أن يُراعَى، ألا ترى أنَّه يمكن أنْ تكونَ العربُ راعت لفظ الإضافةِ، ومراعاةُ الألفاظ في هذه الصَّنعة كثيرةٌ. فإنْ قُلْتَ: قد قُرِىءَ بنصبِ يوم[2]، قُلْتُ: الظَّاهرُ أنَّ المعنى هذا اليومُ يومَ يَنْفَعُ، وبُنِيتْ لإضافتها إلى الفعل، ويمكن أنْ يتأوّلَ على أنَّ (يومَ) ظرفٌ، والمعنى: هَذَاَ الجَزَاءُ يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ[3].

وبهذا فقد وافق ابن أبي الرَّبيع البصريّين في منع البناء لظروف الزَّمان إذا لم تدخل على الفعل الماضي وفي عدم القياس على الشَّاذِّ؛ لأنَّه لا يصحُّ وبين الفرعِ والأصلِ فارقٌ يمكن أن يُرَاعَى، ولم يكن هذا الرَّأي خاصًّا به، فقد تابع فيه غيره من النُّحاة البصريّين من خلال موافقته لهم في هذا الرَّأي فهو بذلك يمنع القياس على الشَّاذِّ في هذه المسألة، وهذا ما يعكس موقفه من مسألة القياس على الشَّواذِ بشكلٍ عامٍ.

4. الأصلُ في الظُّروفِ التَّصرف:

يقول ابن أبي الرَّبيع: "الأصلُ في الظُّروفِ أنْ تكونَ متصرفةً، توجد فاعلةً ومفعولةً على حسبِ ما توجد عليه الأسماءُ كلُّها وعدمُ التَّصرفِ فيها خروجٌ على القياس، فيجب في الظَّرفِ الَّذي لا يتصرَّفُ أنْ يُسْأَلَ عن العلَّةِ الَّتي منعت تصرُّفَه.

---

(1) انظر: معاني القرآن: للفراء: 1/326-327، إعراب القرآن: للنحاس: 1/533، مشكل إعــراب القــرآن: 1/255، شــرح الجمــل: لابن عصفور: 1/311، البحر المحيط: 4/63، التصريح: 2/42.

(2) هي قراءة نافع: انظر: السبعة: 250، حجة القراءات: 242، الكشف: 1/423.

(3) البسيط: 1/498-499.

وكان أبو إسحاق بن ملكون يقول: الأصلُ في الظَّرف عدم التَّصرُّفِ، ومتى وُجِدَ الظَّرفُ متصرفاً، فيجب أنْ يُسألَ عن العلَّةِ الَّتي أوجبتْ تصرُّفَه، وكان الأستاذ أبو علي يخالفه في ذلك، والَّذي ذهبَ إليه الأستاذُ أبو علي هو القياسُ، لما ذكرتُه من أنَّ الظُّروفَ أسماءٌ فالقياسُ أنْ تأتيَ على حدِّ الأسماء، تُرفعُ وتُنصبُ وتُخفضُ، ولا تختصُّ بعاملٍ دون عاملٍ، وعدمُ التَّصرُّفِ إنَّما وُجِدَ في ثلاثة أبوابٍ: في الظُّروف والمصادر والنِّداءِ، ولم يوجدُ عدمُ التَّصرف في غير هذه الثَّلاثة إلاَّ قليلاً"[1].

والَّذي ذهب إليه ابن أبي الرَّبيع ليس مذهباً جديداً، فقد أيدَّ الشَّلوبين في مذهبه، لأنَّ مذهب المخالفين يؤدِّي إلى مخالفة الظَّرف للأسماء الأخرى، فالأصل فيها التَّصرف لا عدمه.

5. الإضافةُ إلى الفعلِ دونَ الاقترانِ بحرف:

ذكر ابن أبي الرَّبيع أنَّ الإضافة في مثل قولك: جئتُكَ يَوْمَ خَرَجَ زَيْدٌ، وَجئتُكَ حِيْنَ جَاءَ زَيْدٌ، إنَّما هي إلى المصدر، فكان القياس أنْ يكونَ بما أو بأنْ، لأنَّ الفعل لا يكون في تأويلِ المصدرِ إلاَّ بحرفٍ يقترن به، وذلك نحو قوله تعالى: "وَدَّوْا مَا عَنِتُّمْ"[2]، وكذلك تقول أعجبني أنْ قَامَ زَيْدٌ، التَّقدير: أعجبني قِيَامُ زَيْدٍ، لكنَّ العرب اتَّسعت في ظرف الزَّمان بإضافته إلى الفعل غير مقرون بحرف، وقد فعلت العرب ذلك في (آية) في قوله (بآيَةٍ أكَلْتُ مَعَكُم حيساً). وقال الشَّاعر:

بآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً[3]

وفي (ذِي) في قوله (لاَ أفْعَلُ بِذِي تَسْلَم)[4]. أي: لا أفْعَلُ بِسَلامَتِكَ. يريد: لا أفعل والله يُسَلِّمُكَ، وقد فعلت العرب ذلك في (حيثُ) من ظروف المكان، فتقول:

---

(1) البسيط: 482/1.

(2) آل عمران: 118.

(3) تمامـــه (كَأنَّ عَلَىَ سَنَابِكِهَا مُدَاماً) والبيت في الكتاب منسوب للأعشى، وليس في ديوانه المطـــبوع، انظـــر: الكـــتاب: 118/3، الإيضـــاح في علل النحو: 113، 117، شرح المفصل: 18/3، مغني اللبيب: 549/3، 836 همع الهوامع: 287/4.

(4) الكتاب: 118/3، الإيضاح في علل النحو: 114، 118.

جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ، وهذا كلُّه خروجٌ عن القياس، وكذلك: (تَسمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) [1]، الأصلُ: أنْ تسمَعَ بالمعَيْدِيّ[2].

يشيرُ ابن أبي الرَّبيع إلى أنَّ اتِّساع العرب في ظروف الزَّمان، وإضافتها إلى الأفعال غير مقرونةٍ بحرف، فيه خروجٌ عن القياس؛ لأنَّ القياس فيها يقتضي أنْ تكونَ مقترنةً بحرف؛ لأنَّ الفعل لا يكون في تأويلِ المصدرِ إلاّ من خلال اقترانه بحرف.

وممَّا سبق يتبيَّن لنا أنَّ ابن أبي الرَّبيع لا يقيس على الشَّاذِّ، وقد سار بذلك على نهج جمهور البصريِّين الَّذينَ لا يقيسون على الشَّاذِّ، والَّذين ردُّوا الكثير من الشَّواهد الَّتي جاء بها الكوفيُّون بحجَّة الشّذوذ فيها، وخروجها عن القياس.

4.4 العلَّة النَّحويَّة :

رافق التَّعليل نشأة النَّحو، ولكنَّه كأيِّ علمٍ آخر يبدأ عفويّاً فطريّاً مختلطاً بغيره من العلوم إلى أنْ تثبتَ جذورَهُ في الأرض، ويستقلُ عن غيره ويصبح علماً قائماً بذاته، وهكذا فإنَّه لمَّا كانت حاجة العرب إلى تعليمِ أبنائهم أصولَ اللُّغةِ وقواعدِهَا، وكان من الطَّبيعيِّ أنْ يرافق هذا التَّعليم أسئلةً من التَّلاميذ عن السَّبب الَّذي يقفُ وراء كلِّ حكمٍ أعطى لكلِّ كلمةٍ تمرُّ بهم أثناء حلق التَّعليم، وكانت العلل – في نظري– في هذه الفترة بسيطةً أوليَّةً تناسب بساطة سؤال التِّلميذ، وبساطة الغاية الَّتي من أجلها كان التَّعليل، إلى أنْ وقفت المدارس النَّحويَّة على أقدامها وظهر للنَّاس اختلافها في كثيرٍ من المسائل، وكانت الحاجة بالنِّسبة لكلِّ مدرسةٍ أنْ تدافعَ عن وجهة نظرها وتدعمُ موقِفَهَا بالحجج والبراهين الَّتي تؤيّد نظرتها وتدحضُ موقف خصومها، وكان من أثر ذلك أنْ تشعَّبَ التَّعليلُ، وأخذ كلُّ نحويِّ بنصيبٍ منه يتناسب مع مدى قناعته بالحاجة إليه، وكان لدخول المنطق والفلسفة أجواء الحياة العربيَّة

---

(1) مجمـع الأمثال: 1/177-179، وانظـر: توجيهه في الكتاب: 2/438، سر صناعة الإعراب: 1/285.

(2) البسيط: 1/165-166.

أكبر الأثر في اتساع رقعةِ التَّعليلِ وتفرُّعِهِ وخروجه عن بساطته وغايته الأولى الَّتي من أجلِها كان.

وقد لقيت العلَّة النَّحويَّة اهتماماً كبيراً في النَّحو العربيِّ من قبل الباحثين، بلْ وأشبعتها الدِّراسات المختلفة بحثاً وتحليلاً ونقداً؛ لكونها قضيَّةً أساسيَّةً في النَّحو العربيِّ، وهذه الدِّراسات جميعها تغني عن التَّفصيلِ في الحديث عن العلَّة النَّحويَّة في هذا البحث.

والتَّعليل في اللُّغة: على وزن "تفعيل" من الفعل "علَّلَ"، ومعناه السَّقي بعد سقي وجني الثَّمرة مرَّة بعد أخرى، والعِلَّة – بالكسر– المرض، والحدثُ يُشْغِلُ صاحِبَهُ عن حاجته، كأنَّ تلك العلَّة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأوَّل[1]. ويبدو أنَّ مدلول مادَّة (علَّلَ) الطُّروء والتَّجديد[2].

وجاء في معنى التَّعليل عند أهل المناظرة: تبيين علَّة الشَّيء، والتَّعليل: ما يستدلُّ به من العلَّة على المعلول، والفعل منه (علَّلَ) وجاء في معناه: علَّلَ الشَّيء بيَّنَ علَّته وأثبته بالدَّليل[3].

وفي الاصطلاح عند الرُّمانيّ: "تغيير المعلول عمَّا كان عليه"[4]، وهي ما يتوقَّف عليه وجود الشَّيء، ويكون خارجاً مؤثِّراً فيه[5]. وفي عمليَّة القياس تأخذ العلَّة معنى المشابهة الَّتي يعبِّرُ عنها النُّحاة بمصطلحٍ يناسب كلَّ عمليَّة قياس على حدة[6].

5.4 نشأة العلَّة وتطورها:

ومن الثَّابت أنَّ العلَّة النَّحويَّة قد عُرفت في النَّحو العربيّ منذُ زمنٍ مبكرٍ، وتذكر المصادر أنَّ عبدالله بن إسحاق (117هـ) أوَّل من بعج النَّحو ومدَّ القياس

---

(1) انظـــر: الصحاح (علل): 1733/5، لسان العرب (علل): 467/11، القاموس المحيط (علل): 21/4.

(2) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: 29.

(3) انظر: المعجم الوسيط (علل): 654/2.

(4) رسالتان في اللغة (كتاب الحدود): 67.

(5) التعريفات: 176، وانظر: الكليات: 22/3.

(6) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 159–160.

وشرح العلل[1]. فمهّدَ الطَّريقَ لمن جاء بعده لدراسة العلَّة والتَّوسُّعِ فيها، خاصَّة أنَّه لا بدَّ لكلِّ حكمٍ نحويٍّ من علَّةٍ تدعو إليه، وسببٌ يبيح للقائل به الإلتجاء إليه، ولذلك ارتبطت العلَّة ارتباطاً شديداً بالنَّحو فأصبحت الصِّلة وثيقة بينهما، فقد تكون العلَّة لتقعيد ظاهرةٍ نحويَّةٍ، أو لتثبيت حكمٍ نحويٍّ[2].

وقد وضع الخليل الكثيرمن علل النَّحو، وسُئل عن العلل الَّتي يعتلُّ بها في النَّحو أهي مأخوذة عن العرب أم أنَّ الفضل يرجع إليه في صياغتها على الشَّكل الَّذي ظهرت به منه فكان ردَّه: "أنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم ينقل ذلك عنها، واعتلَّلت أنا بما عندي أنَّه علَّة لما علَّلته منه"[3]. وبهذا قَامَ الخليل بفتح الباب على مصراعيه للنَّظر في اللُّغة وتوجيهها، وذلك عندما قال: "فإنْ سنح لغيري علَّة لما علَّلته من النَّحو، هي أليق ممَّا ذكرته بالمعلول، فليأتِ بها"[4].

وقد وثَّقَ سيبويه علل الخليل توثيقاً يكشف حجج إسهامه في العلَّة النَّحويَّة، إذ كثيراً ما جاء في الكتاب، وسألته عن كذا وكذا، وكان الخليل يعلِّل للمسائل الَّتي تطرح عليه وتصبح جذوراً في النَّحو؛ ولذلك تميَّزَ التَّعليل عنده بخصائص نذكر منها على سبيل المثال: التَّعليلُ الفطريّ، والتَّعليلُ العقليّ، والكثير من الاعتلالات الَّتي يومئ إليها إيماءً[5]. فأثارَ الخليل بعملهِ هذا الاهتمام بالعلَّة، فازدادت العناية بها مِنذُ ذلك الحين، وأخذت تشغل حيّزاً كبيراً من تفكيرِ النُّحاةِ[6].

---

(1) انظر: إنباه الرواة: 105/2.

(2) انظـــر: العلة النحوية –تأريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري: 17، وانظر العلة النحوية بين النظرية والتطبيق، مجلة آداب المستنصرية: 164/14.

(3) الإيضاح في علل النحو: 65-66، وانظر: الاقتراح: 121.

(4) المرجع السابق: 66، وانظر: الاقتراح: 122.

(5) انظــر: أصـــول التَّعلـــيل عـــند الخلـــيل (مقاربة منهجية)، مجلة الدِّراسات اللُّغويّة: 104/4-107.

(6) انظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: 104.

وقد ترسَّخَتْ العلَّة في القرنين الثَّالث والرَّابع الهجريين، وممَّا ساعد على ذلك امتزاج النَّحو بالمنطق آنذاك، وتبيَّن ذلك واضحاً عند الرُّمانيّ من علماء القرن الرَّابع[(1)]. حتَّى قال فيه أبو علي الفارسيّ: "إنْ كان النَّحو ما يقوله الرُّمانيّ فليس معنا منه شيء؛ وإنْ كان النَّحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء"[(2)].

وبين الخليل والرُّمانيّ يأتي الفرَّاء الَّذي عَنَى بالتَّعليل، ومن أعلام القرن الثَّالث المبرد الَّذي يَعُدُّ العلَّة رديف الحكم النَّحويّ لا تفارقه، وكان شديد الاهتمام بالتَّعليل يتخذ منه سلاحاً للمناقشة والبحث أشهره في مناقشاته مع الزَّجَّاج، ومن معه من حلقة ثعلب، كما وقف في وجه سيبويه لأنَّه قبل قول الخليل خالياً من التَّعليل[(3)].

وقد اهتمَّ ابن جني بالعلَّة النَّحويَّة اهتماماً كبيراً في كتابه الخصائص، فتناول فيه أبواباً متعدِّدةً عرضت العلَّة من جوانب مختلفة، وكان يرى أنَّ العلَّة في النَّحو أقرب إلى الكلام منها إلى علل الفقه، فيقول: اعلمْ أنَّ علل النَّحويّين أقرب إلى علل المتكلِّمِيْنَ منها إلى علل المتفقِّهِيْنَ، وذلك أنَّهم إنَّما يحيلون على الحسِّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خِفَّتِها على النَّفس، وليس كذلك حديث الفقه، وذلك أنَّها إنَّما هي أعلام وإمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيَّةٌ عنَّا غير بادية الصَّفحة لنا بخلاف النَّحو فإنَّه كلَّه أو غالبه ممَّا تدرك علَّته وتظهر حكمته[(4)]. وقد حاول بذلك ابن جني أنْ يجعل علل النَّحويّين في مرتبة علل المتكلِّمِيْنَ الَّتي لا يجوز تخصيصها[(5)].

أقول هنا أيضاً: إنَّ نشأة التَّعليل في أوَّليتها وبدايتها لم يكن فيها ذلك التَّعقيد الَّذي نراه في كتب النُّحاة، وإنَّ هذا الإغراق في التَّعليل ما كان إلاّ بعد امتزاج النَّحو بالمنطق في القرنين الثَّالث والرَّابع الهجريّين، وهذا ما يؤكِّدُ بساطة نشأة التَّعليل في النَّحو العربيّ، وهذا ما يُفسرُ تلك المواقف المعارضة للتَّعليل عند القدماء والمحدثين

---

(1) انظر: الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبوية: 319.

(2) بغية الوعاة: 181/2.

(3) انظر: النحو العربي العلّة النّحويّة: نشأتها وتطورها: 67-68.

(4) انظر: الخصائص: 49/1، وانظر: الاقتراح: 104.

(5) انظر: الأصول اللغوية عند ابن جني (رسالة ماجستير): 120.

بأنَّ التَّعليل قد خرج في أطواره المتقدّمة عن بساطة علم النَّحو والغاية منه، وهي صونُ اللِّسانِ عن الخطأ، وتعليم النَّشء قواعد الكلام وحفظ كتاب الله وحديث رسول الله عليه السَّلام من الزَّلل في القراءة والفهم، ولهذا نجد أبا علي الفارسيّ لا يوافق الرُّمانيّ في علله.

ومن الثَّابت أنَّ بيئة النَّحويّ كان لها أكبر الأثر في درجة إفراط النَّحويّين في التَّعليل أو تمسكهم بما قرب وسهل منه، يقول الدّكتور تمام حسَّان: إنَّ العامل السِّياسيّ وهو رغبة الموالي في تعلُّم العربيَّة، دعا إلى تحوُّل النَّحو العربيّ بعد نشأته مباشرةً إلى منهج للتَّعليم، وظهر المؤدبون، ونشأت حلقات الدُّروس النَّحويَّة بما فيها من مناقشاتٍ ومجادلاتٍ، ممَّا أثَّرَ في أساليب المؤلفين الَّذين يقولون ما يقوله المعلِّم: (اعلم يا فتى) ويقولون ما يقوله المتكلِّمونَ من الاعتماد على المحاجَّة والتَّعليل، وما يقوله الفقيه من معياريَّة القواعد والأحكام، وليس النَّحويّ في النِّهاية إلاّ من صنع بيئته[1].

6.4 أوصاف العلل عند النُّحاة:

يقول الدِّنيوريّ في أقسام العلل :"اعتلالات النَّحويّين صنفان: علَّة تطَّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلَّة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحَّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدُّ تداولاً وهي واسعة الشُّعب إلاَّ أنَّ مدار المشهورة منها على أربعةٍ وعشرين نوعاً"[2]، وقد ذكر السّيوطي هذه الأنواع وشرحها بناءً على شرح ابن مكتوم وابن الضَّائع، وأشار إلى الصِّنف الثَّاني الَّذي لم يتعرض له الدِّنيوريّ، ولم يبيِّنه، وقد بيَّنه ابن السَّراج في الأصول، فقال: اعتلالاتُ النَّحويّين ضربان: ضَرْبٌ منها هو المؤدّي كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعلٍ مرفوع، وكلُّ مفعولٍ منصوب، وضربٌ يسمى علَّة العلَّة، مثل أنْ يقولوا: لمَ صار الفاعلُ مرفوعاً والمفعولُ به منصوباً؟ وهذا ليس يكسبنا أنْ نتكلَّمَ

---

(1) انظر: الأصول (تمام حسان): 184-185.

(2) ثمار الصّناعة في علم العربيّة:135

كما تكلّمتْ العرب، وإنّما يستخرج منه حكمتها في الأصول الّتي وضعتها، ويتبيّن به فضل هذه اللُّغة على غيرها[1].

وأمّا ابن جني: فيرى أنّ تسمية علّة العلّة إنّما هو تجاوزٌ في اللّفظ، فأمّا في الحقيقة فإنّه شرحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعلّة، ويعلّل ذلك ابن جني بأنّ قولنا في جواب مَنْ سأل: لم ارتفع الفاعل: لإسناد الفعل إليه يغني عن قولنا إنّما ارتفع لأنّه فاعل، فالعلّة الحقيقيّة عند أهل النّظر لا تكون معلولةً وفقاً لرأي ابن جني[2].

أمّاالزّجّاجي في كتابه (الإيضاح في علل النّحو)، الّذي تعدّه خديجة الحديثي[3] أوّل كتاب وصل إلينا، أفرد العلّة بالبحث، فقد جمع فيه الزّجّاجي أهمّ ما عرف من عللٍ نحويّةٍ في عصره سواء ما اتصل منها بمدرسة البصرة أو الكوفة أو بغداد أو نمي إلى نحويٍّ بعينه، يقول الزّجّاجي تحت عنوان: (القول في علل النّحو): "أقول أوّلاً: إنّ علل النّحو ليست موجبة، وإنّما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس ... وعلل النّحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليميّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة نظريّة.

فأمّا التّعليميّة: فهي الّتي يتوصل بها إلى تعلُّمِ كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لمّا سمعنا: قَامَ زَيْدٌ فهو قَائمٌ، وَرَكِبَ فَهُوَ رَاكِبٌ. عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذَهَبَ فهو ذَاهِبٌ، وأَكَلَ فهو آكِلٌ ... فمن هذا النّوع من العلل قولنا: إنّ زَيْدَاً قَائمٌ، إنْ قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا: بإنّ، لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر: لأنّا كذلك علمناه ونعلمه ... فهذا وما أشبهه من نوع التّعليم، وبه ضُبِطَ كلامُ العربِ.

فأمّا العلّة القياسيّة فأنْ يقال – لمن قال: نصبت زيداً بإنّ في قوله: إنّ زَيْدَاً قائمٌ–: ولم وجب أنْ تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أنْ يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فَحُمِلَتْ عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله، نحو: ضَرَبَ أَخَاكَ مُحَمّدٌ، وما أشبه ذلك.

---

(1) انظر: الأصول في النحو: 35.

(2) انظر: الخصائص: 174/1، وانظر الاقتراح: 110.

(3) انَظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية: 324.

أمّا العلّة الجدليّة النّظريّة فكلّ ما يعتلُّ به في باب (إنّ) بعد هذا مثل أنْ يقال: فمن أيّ جهةٍ شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أمْ الحادثة في الحال؟ ... وحين شبهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قدُم مفعوله على فاعله، نحو: ضَرَبَ زَيْدَاً عَمْرٌو، وهلاّ شبهتموها بما قُدِّمَ فاعله على مفعوله، لأنّه هو الأصل وذاك فرع ثان ... وكلّ شيءٍ اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنّظر"[1].

وهذه الأنواعِ الثّلاثة من العلل عند الزّجّاجي هي: العلل الأوائل، والثّواني، والثّوالث، يقول الدّكتور فؤاد ترزي: "هذه العلل الثّلاث هي ما يطلق عليه في العادة العلل الأوائل، والثّواني، والثّوالث، على التّرتيب. كما يلاحظ أنّ العلل الثّواني ليست إلاّ عللاً للعلل الأوائل، ومن ثمّ فقد أطلق عليها أبو بكر (علّة العلّة) وعدّها ابن جني مجرد "شرح وتفسير وتتميم للعلّة الأصليّة ... أمّا العلل الثّوالث فتمحّل لا طائل تحته، وتزيّد لا جدوى منه، وليست هي في الواقع سوى جوانب من النّظر العقليّ الخالص، وشواهد على تأثر رجال النّحو برجال الكلام"[2].

وعندما يدلي الدّكتور شوقي ضيف برأيه في العلل نجده يقول: إنّ أكثر العلل تخرج عن الغاية من النّحو، وهي صحّة النُّطق عند المتكلِّم[3].

وعلى هذا النّحو نتبيّن الاختلاف في وصف مستويات التّعليل النّحويّ، ويمكننا ملاحظة ذلك أكثر إذا مضينا مع الدّكتور تمام حسّان، ونظرنا تصنيفه للعلل، حيث يقول – بعد حصر العلّة الغائيّة الّتي تشرح الغرض والمرمى والحكمة الّتي من أجلها كانت الظّاهرة، والّتي تتمثّلُ في ذكر الأسباب أينما ذكرت الأسباب، سَوَاءٌ كانت هذه الأسباب في الدّين والفلسفة والنّظريات العلميّة الشّاملة الّتي تعتبر من فلسفة العلم لا من العلم نفسه كالسّببيّة والحتميّة والنّسبيّة وغير ذلك، أمّا في البحث العلميّ من حيث هو علم لا فلسفة، فالخلاف حول استعمال هذه العلّة قائمٌ. ثمّ يؤكِّدُ

---

(1) الإيضاح في علل النحو: 64-65، وانظر: علل النّحو: 21-26. وانظر: أصول النّحو العربي: د. محمد عيد: 137-138.

(2) في أصول اللّغة النحو: 136-137.

(3) انظر: مقدمة الإيضاح في علل النّحو: د.

أنه (قامت العلّتان الصُّوريَّة والغائيَّة متماسكتين جنباً إلى جنب في تراثنا النَّحويّ، وكانت الصُّوريَّة تركة عصر النَّشأة الأولى، وكانت تظهر في قولهم: (العرب تقول كذا)، أو قولهم: (هكذا قالت العرب)، أو (الشَّاهد قوله كذا)، أمَّا العلَّة الغائيَّة: فكانت من تركة التَّحوُّل الَّذي أصاب النَّحو من طابع (البحث العلميّ) إلى طابع (التَّلقين) التَّعليميّ، وقد لاحظ النُّحاة في القرن الرَّابع أنَّ العلَّة الغائيَّة تشعبت بها الطُّرق فلم تُعَدُّ علَّةً واحدةً[1].

يتبيَّن بعد هذا العرض الموجز لتصنيف القدماء والمحدثين أنَّ الحاجةَ ملحَّة لأمرين هما: توحيد الاصطلاحات الكثيرة الَّتي يستخدمها النُّحاة للتَّعبير عن مستويات العلل. وقبل ذلك لا بدَّ من إعادة النَّظر في جميع ما علَّل به النُّحاة، والبحث في مدى الفائدة اللُّغويَّة الَّتي حقَّقها التَّعليل حتَّى نتمكَّنُ بعد ذلك من استبعاد العلل غير المفيدة، وتوزيع العلل المفيدة على مستوياتٍ محددةٍ بدقةٍ لا تسمح باضطرابٍ، ولا تأرجحٍ لعلَّةٍ من العلل بين مستويين أو أكثر من مستويات التَّعليل.

ولا بدَّ من التَّأكيد على أنَّه لم يقف نحويّ من النُّحاة – فيما أعلم– موقفاً واحداً ثابتاً من التَّعليل برمته، وإنَّما كانت مواقف النُّحاة مبنيَّة على مستوى العلَّة والغاية الَّتي تحقِّقُهَا، فالعلل الَّتي تُحقِّقُ غايةً تعليميَّةً نتعلَّم بها كلام العرب، أو نقيس على كلامهم – وبغض النَّظر عن اسمها– لا بدَّ من قبولها، وهي نفسها العلل الأصليَّة أو القريبة، أو السَّهلة، أو الأولى، أو ما لا بدَّ منها، أو تطَّرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، أوالصُّوريَّة السَّماعيَّة أوالغائيَّة التَّعليميَّة، وما إلى ذلك من تسمياتٍ أخرى.

7.4 العلَّة النَّحويَّة عند ابن الرَّبيع:

هذا وقد اهتمَّ ابن أبي الرَّبيع بالعلَّة النَّحويَّة، كما أهتمَّ غيره بها، فأوردها لتفسير الأحكام والظَّواهر النَّحويَّة المنتشرة في كتابه، وللوقوف على الحكم الدَّقيقة من ورائها، تلك الَّتي أرادتها العرب من طرائق أساليبها، وهذه العلل – بشكلٍ عامٍ– هي علل البصريِّين الَّذين يأخذون بأساليب المنطق، ويقدِّمون المقدِّماتِ، ويرتِّبونَ

---

(1) انظر: الأصول (تمام حسان): 184-185.

النّتائج عليها، ولم يخرج ابن أبي الرّبيع بذلك عن الطّريقة الّتي سار عليها النُّحاة القدماء في تعليلهم للأحكام والظّواهر النّحويّة المختلفة، إلاّ أنّه لم يكن يصرّح في الأغلب الأعمّ بلفظ العلّة في كتابه، فلم يقل: إنّها علّة، وإنّما يأتي بالعلّة بعدما يريد تعليله من الأحكام والظّواهر النّحويّة المختلفة، ممّا يتّضح منه أنّه علّة للحكم النّحويّ المذكور.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّه لا بدّ من الاقتصار في ذكر العلل النّحويّة عند ابن أبي الرّبيع على ما يحقّق الغاية ويكشف لنا النّقاب عن مستوى التّعليل الأصيل في النّحو العربيّ، وقد أشار ابن أبي الرّبيع إلى بعض التّعليلات النّحويّة في شرحه، ولا بدّ من التّدليل على ذلك من خلال ذكر أكثر أنواع العلل دوراناً عنده:

1. علّةُ الاتّساعِ:

الاتّساعُ، لغةً: الامتداد، واتّسع الشّيء: امتدّ وَطَالَ[1].

واصطلاحاً: ضَرْبٌ من الحذف إلاّ أنّك لا تقيم المتوسّعَ فيه مقام المحذوف، وتعربه بإعرابه، وتحذف العامل في الحذف وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، ولا يجري الاتّساع في المتعدّي إلى اثنين لأنّه يصير ملحقاً ببنات الثّلاثة، وهي أفعالٌ محصورةٌ لا يجوز القياس عليها[2].

ومع اتّساع اللّغةِ وقوانينها، وزيادة عدد مفرداتها، وكثرةِ أساليب البيان فيها، فإنّ أجدادنا كانوا يحسُّونَ بالحاجة إلى الزّيادة فيها؛ وذلك عندما يجدون أنفسهم في ضيق من أمرها وكلّ ذلك من أجل أن تكون أوسع ممّا هي عليه، وأقدر على التّعبير عمّا يجيش في نفوسهم ممّا هو بين أيديهم[3]، قال ابن أبي الرّبيع: "فأنت إذا قلت: كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً كان قياسُهُ ألاّ يجوز؛ لأنّك أوليتَ كان ما ليس باسمٍ لها ولا خبر، ولأنّك فصلت بـــ (عندك) بأجنبيين منها، لكنّ العرب أجازت هذا لاتّساعها في الظّرف"[4].

---

(1) المعجم الوسيط (وسع): 1074/2.

(2) الكليات: 33/1-34.

(3) انظر: ابن يعيش وشرح المفصل: 359.

(4) البسيط: 688/2.

أيّ إنّ الّذي جوّز الفصل بين كان واسمها وخبرها بأجنبي هو إجازة العرب ذلك من خلال توسُّعِهَا في الظَّرف وشبه الجملة.

2. علّةُ الاختصاص:

الاختصاصُ لغةً: خصَّ الشَّيء خصوصاً: نقيضُ عمَّ، واختصَّ به: انفرد، واختصَّ الشَّيء: اصطفاه واختاره، ويقال: تخصصَّ في علم كذا: قصر عليه بحثه وجهده[1]. وهو امتياز بعض الجملة بحكم[2].

واصطلاحاً، هو: تخلُّفِ الحكم عن الوصف المدَّعى عليه في بعض الصُّورِ لمانع، فيقال: الاستحسان ليس من باب خصوص العلل، يعني ليس بدليلٍ مخصِّصٍ للقياس، بل عدم حكم القياس لعدم العلَّة[3]. وهو ملازمة في العمل كاختصاص "لم" بجزم الفعل المضارع، أو في الوضع كاختصاص أحرف المضارعة بتصدر الفعل المضارع[4].

وممَّا علَّله بها ابن أبي الرَّبيع اختصاص هذه الحروف (إنَّ وأخواتها) بالدّخول على الجملة الأسميَّة، بقوله: "اعلمْ أنَّ هذه الحروف اختصَّت بالدّخول على الجملة الأسميَّة، ولا تدخل على الفعل والفاعل، لأنَّها شبيهة بالأفعال الماضية في معانيها، وفي العدد، وفي الأوآخر ، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (إنَّ)، ففيها معنى أكَّد وكذلك (لكنَّ) فيها معنى: استدرك، وكذلك (كأنَّ) فيها معنى: شبَّه، و(ليتَ) فيها معنى: تمنَّى، و(لعلَّ) فيها معنى: ترجَّى وتوقَّعَ، وأوآخرها مفتوحة كأوآخر الفعل الماضي، وعددها كعدد الأفعال؛ فلزمت لهذا الدّخول على المبتدأ والخبر، فلمَّا اختصَّت بالدّخــول على الجملــة الأسميَّة ، وجب لها بالاختصاص العمــل ، لأنَّ الاختصاص في الحرف هو الَّذي يوجب له العمل، ولا تَجِدُ حرفاً مختصّاً غير عامل إلاَّ قليلاً، وكأنَّه خرج عن الأصل"[5].

---

(1) المعجم الوسيط (خصَّ): 261/1.

(2) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 115/1.

(3) التعريفات: 62-63.

(4) نظرية التعليل في النحوية العربي: 155.

(5) البسيط: 768/2.

ويوضّح ابن أبي الرّبيع في هذه المسألة ، وهي علّة اختصاص (إنّ وأخواتها) بالدّخول على الجملة الاسميّة ، وذلك بمشابهتها للأفعال الماضية في المعنى فوجب لها العمل ؛ لأنّها حروف مختصّة، والحروف المختصّة عاملة، وإذا لم تعمل تكون خارجة عن القياس أو الأصل.

ويقول ابن أبي الرّبيع في موضع آخر عند حديثه عن علّة اختصاص الفعل الماضي بالفتح: "وخصّ بالفتح؛ لأنّ الفتحَ أخفُّ الحركات، ومتى وجب الانتقال في المبني إلى الحركة فالأولى أنْ ينتقل إلى الفتح لما ذكرتُه، ولا ينتقل إلى غيره إلاّ لموجب"[1].

ويوضّح ابن أبي الرّبيع في هذه المسألة اختصاص الفعل الماضي بالفتح، وهو خفه الحركة (الفتحة) فهي أخفُّ الحركات، ولذلك اختصّ بها الفعل الماضي لخفتها.

3. علّة التّشبيه:

التّشبيهُ لغةً: الشّبَه والشّبَه: المِثْل. وأشبه الشّيء الشّيء: مَاثَلَهُ. وفي المثل: "مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ"[2]. وهو الدّلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ آخر[3].

واصطلاحاً: تعني أنْ تقابل قضيّة لغويّة بقضيّة لغويّة أخرى، وتعطيها حكمها لقرينة المشابهة، وهي تقابل علّة الفرق[4]. وهي علّةٌ تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً[5].

ومن أمثلتها تعليله أنّ الأصل في الفعل أنْ يكونَ مبنيّاً، قال: "وإنّما أعربَ لشبهه بالاسم النّكرة. ووجه الشّبه أنّ كلّ واحدٍ منهما كانَ عامّاً، فتخصّص بالحرف. ألا ترى أنّكَ تقولُ: رجلٌ، فيصلحُ أنْ يقعَ على كلّ واحدٍ من جنسه. فإذا أدخلتَ الألفَ واللاّم صار واقعاً على واحدٍ مخصوصٍ من ذلك الجنس، وزال الشّياع،

---

(1) البسيط: 221/1.

(2) لسان العرب (شبه): 503/13.

(3) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 434/1.

(4) الأصول (تمام حسان): 189.

(5) علل النحو: 67.

والفعل المضارع إذا اعتبرته وجدتَه كذلك، فتقول: يقوم، فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلتَ السِّين أو سوف تخلَّص للاستقبال، فهوعامٌّ بأصل الوضع، يتخصَّصُ بالحرف على حسبِ ما تقدَّمَ في رجل والرَّجل، فأعربَ لذلك، فإنَّ الشَّيءَ إذا أشبه الشَّيء قد يجري عليه حكمُه"[1].

وقد يأخذ لفظ حكم لفظٍ آخر لتشابه في اللَّفظ إمَّا من حيثُ الوزن أو من حيثُ الحروف والوزن معاً، ومن ثمَّ يكون ذلك علَّة يحملهما محملاً واحداً[2]. وكان سيبويه يسمِّي هذه العلَّة أحياناً "علَّة المضارعة"[3]، كما أنَّ ابن جني كان يعبِّر عنها كذلك بـ "المضارعة"[4]، ومن أمثلتها عند ابن أبي الرَّبيع، قوله: "لا يرجع الضَّمير إلى الابتداء، لأنَّ الابتداء ليس المضارعةَ، إنَّما الابتداءُ ما ذكرتُه من التَّعري والإسناد، وإنَّما الضَّميرُ يعودُ إلى الَّذي أوجبَ أنْ يكونَ الابتداءُ رافعاً، ولم يكن ناصباً، فهي علَّةُ العلَّة، كأنَّه لمَّا قال: "والابتداء معنى رفعه" قدَّر قائلاً يقول: ولم كان الابتداء رفعاً؟ وما هو الَّذي أوجبَ له ذلك؟ قال: الَّذي أوجبَ ذلكَ مضارعتُه، أي مضارعة المبتدأ للفاعل"[5].

وممَّا سبق يتبيَّن أنّ ابن أبي الرَّبيع لم يفرِّق بين مصطلح المشابهة والمضارعة كغيره من النُّحاة السَّابقين مثل سيبويه، وابن جني.

4. علَّةُ الفرقِ:

الفرق لغةً: تفريق ما بين الشَّيئين حين يتفرَّقانِ[6]، والفرق: الفصل بين الشَّيئين[7].

---

(1) البسيط: 1/227-228، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة القول في علّة إعراب الفعل المضارع): 2/549.

(2) ابن يعيش وشرح المفصل: 366.

(3) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية: 380.

(4) الخصائص: 2/350، 1/113.

(5) البسيط: 1/544.

(6) انظر: معجم مقاييس اللّغة (فرق): 4/493.

(7) لسان العرب (فرق): 10/301.

حتّى يفترقا ويتفرّقا[1].

واصطلاحاً: اختلاف، تباين[2]، وذكر الدّكتور علي أبو المكارم: أنّ اللُّغة – لحكمتها– أرادت أنْ تفرّق بين الظّواهر المتقاربة فاصطنعتْ لذلك أساليب محدَّدة للتّفرقة بين هذه الظّواهر[3]. وهي علّة تتصل بقصد الإبانة، إذ يُعْطَىَ للحكمين المتشابهين مظهرين مختلفين، توخياً لدقة الدّلالة[4].

وهو عند الأصوليين، وأهل النّظرِ: أنْ يفرِّقَ المعترض بين الأَصلِ و الفرعِ بإبداء ما يختصُّ بأحدهما لئلا يصحّ القياس، ويقابله الجمع، وبالجملة فالفرق أنْ يبيِّن المعترض في الأصل وصفاً له مدخل في العلِّية لا يوجد في الفرع فيكون حاصلهُ منع علِّيَّة الوصف وادّعاءِ أنّ العلّة هي الوصف مع شيء آخر[5].

ومن أمثلة هذه العلّة قول ابن أبي الرَّبيع: "وإنّما كُسِرَتْ النُّونُ في التَّثنيَّةِ وكان قياسُها أنْ تفتحَ وتحرَّكَ بحركةِ ما قبلها على طريقة الاتباع، لأنّ الاتباعَ عند التقاء السَّاكنين في كلمةٍ واحدةٍ، والأوّل غير حرف مدٍّ ولينٍ هوالأكثر؛ لأنَّهم فتحوا نونَ الجميع، لما كان يؤدّي إليه كسرُها من ثقلِ الخروج من ضمٍ إلى كسر وضمُّها من ثقلِ الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ، فلمَّا فتحوا نونَ الجميع لزمهم كسر نون التَّثنيَّة ليكون ذلك فرقاً بين النُّونين"[6].

ويوضِّح ابن أبي الرَّبيع في هذهِ المسألة علّة كسر نون التَّثنيَّة ، وذلك للتَّفريق بين النُّونين نون التَّثنيَّة ونون جمع المذكر السَّالم، فالنُّون في جمع المذكر السَّالم حركتها الفتح، ولذلك لزم كسر نون التَّثنيَّة حتّى يكون ذلك فرقاً بين النُّونين.

5. علّةُ الدّلالةِ:

(1) كتاب العين (فرق): 146/5.

(2) تكملة المعاجم العربية: 56/8.

(3) أصول التفكير النحوي: 178.

(4) علل النّحو: 67.

(5) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1269/2–1270.

(6) البسيط: 255/1.

الدِّلالةُ لغةً: الدَّليل: ما يستدلُّ به، وقد دلَّه على الطَّريق[1].

واصطلاحاً: هي كون الشَّيء بحالةٍ يلزمُ من العلم به العلم بشيء آخر[2]، وهي تغيير المعلولِ عمَّا كان عليه[3]. وتنقسم إلى اللَّفظيَّةِ وغير اللَّفظيَّةِ، لأنَّ الدَّال إنْ كان لفظاً فالدِّلالة لفظيَّة، وإنْ كان غير اللَّفظ فالدِّلالة غير لفظيَّة[4].

وممَّا علَّله بها ابن أبي الرَّبيع، قوله: "إنَّ المصدرَ إذا دخلته التَّاءُ يجب أنْ يثنَّى ويجمعُ لأمرين: أحدُهما: دلالته على الواحدِ، فصار لذلك كرجلٍ وفرسٍ وتمرةٍ، فكما يثنَّى هذا كلُّه يثنَّى المصدرُ المحدودُ. الآخرُ: أنَّه إذا لحقته التَّاء صار شبيهاً بالمفعول به، والمفعولُ به يثنَّى ويجمعُ، نحو: ضربتُ رجلين، والعلَّة الأولى أقوى وهي كونُه محدوداً، وهو الَّذي قَدَّمَهُ أبو القاسم"[5].

وقد حاول ابن أبي الرَّبيع من خلال هذا المثال أنْ يوضِّح الأسباب الَّتي أوجبت الجمع والتَّثنيَّة للمصدر الَّذي تدخل عليه التَّاء، وهي الدِّلالة على الواحد، والمشابهة للمفعول به.

6. علَّةُ الخفَّة:

الخفَّةُ لغةً: الخفَّة والخفَّة: ضد الثِّقل والرُّجوح في الجسمِ والعقلِ والعملِ، وقيل: خفَّت عليكم الحركة أو ثقلت[6].

وهي علَّةٌ تتصلُ بأحدِ طبائع العرب في القول، فقد كان العربُ يميلون إلى اختيار الأخفِّ، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم[7].

وممَّا جاء منها في كتابه (البسيط) تعليلُ اختصاص الفعل الماضي بالفتح، يقولُ ابن أبي الرَّبيع: "وخُصَّ بالفتح، لأنَّ الفتحَ أخفُّ الحركاتِ، ومتى وجب الانتقال

---

(1) لسان العرب (دلل): 11/248-249.

(2) التعريفات: 116.

(3) رسالتان في اللغة (كتاب الحدود): 67.

(4) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1/788. وانظر: دلالة الألفاظ: 38.

(5) البسيط: 1/475.

(6) لسان العرب: (خفف): 9/79.

(7) انظر: علل النحو: 66.

في المبني إلى الحركة فالأولى أنْ ينتقل إلى الفتح لما ذكرتُه، ولا ينتقلُ إلى غيره إلاّ لموجبٍ"[1].

والخفَّةُ مستحبةٌ في كلِّ أمرٍ، ومرغوبٌ بها في كلِّ عملٍ، فما بالك بها في الحديثِ والكلامِ واللُّغةِ؟ فقد كانوا دائماً يسعون وراء الخفَّة ويطلبونها بكثرةٍ، وخاصَّة فيما يكثر دورانه على ألسنتهم ويحتاجونه بكثرةٍ لتمضي حركةُ اللِّسانِ به، فلا يكون مستثقلاً مكروهاً ومنبوذاً من النَّفس فيؤدِّي إلى النُّفور منه[2].

ويستلزمُ التَّخفيفُ تخليص التَّركيب من الألفاظ الَّتي تستفاد دلالاتها من الموقف اللُّغويِّ، ومن ثَمّ إذا وجدنا بعض هذه التَّراكيب، فإنَّ علينا أنْ نضعَ في الاعتبار السَّبب الَّذي انتهى بها إلى ما هي عليه[3]. ومن هنا علَّل ابن أبي الرَّبيع اختصاص الماضي بالفتح لخفَّةِ هذه الحركة فهي من أخفِّ الحركات في العربيَّة.

7. علَّةُ الحملِ:

الحَمْلُ لغةً: حَمَلَهُ على الأمر يَحْمِلُهُ فانحمل أغراهُ به، وحمَّلهُ الأمر تحميلاً فتحمَّله تَحَمُّلاً، وحَمَلَتْ المرأةُ تَحْمِلُ: علقت، والحِمْلُ بالكسر ما كان على رَأسٍ أو ظَهرٍ، والحَمْلُ (بالفتح): ما كان في بَطْنٍ أو على شَجَرَةٍ، ويُجْمَعُ غالباً في القلَّة على أحمال وفي الكثرة على حمول. والحَمولة: الإبل تُحمل عليها الأثقال. وَحَميلُ السَّيلِ: ما يحمله من غثائه[4].

ومن هنا يمكن ملاحظة أنَّ الحمل تشترك مدلولاتها في الاتِّحادِ بين شيئين متقاربين، من خلال المعنى اللُّغويِّ، فهي علاقةٌ اقترانيَّةٌ بين ركنين حامل ومحمول وجوهر وعرض، فالجوهر الحامل، والعرض الشَّيء الَّذي طرأ على ذلك، ومن هنا فالحملُ: اتِّحادٌ بين متغايرين في المفهوم[5].

---

(1) البسيط: 221/1.

(2) انظر: ابن يعيش وشرح المفصل: 361.

(3) أصول التفكير النحوي: 176.

(4) انظر: مجمل اللغة (حمل): 252/1-253، لسان العرب (حمل): 174/11-175.

(5) الكليات: 216/2.

بذلك أشدَّ عمل (أنّ) فنُصِبَ الفعلُ، ثمَّ أجريت (كي) و(لَن) مجرى (أنْ) لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما تُخَلِّصُ الفعل الواقع بعدها إلى الاستقبال، وتُحْدِثُ مع ذلك معنىً زائداً، (فلن) تحدث النَّفي، و(كي) تُحْدِثُ التَّعليل"[1].

وممَّا سبق يتبيَّن أنَّ النَّظيرَ يكونُ قريباً من نظيره عقلاً ومنطقاً، والعلَّة عند ابن أبي الرَّبيع واضحةٌ، فنصب (أنْ) في الجملة الفعليَّة للفعل المضارع؛ لأنَّها نظيرة (أنَّ) في الجملة الأسميَّة فأعطيت عملها ونُصب الفعل بعدها.

9. علَّةُ الحملِ على النَّقيضِ:

النَّقيضُ لغةً: نقض الحبل والبناء والعهد، والنَّقض المنقوض، والنِّقْضُ: البعيرُ المهزولُ، وجمعه أنقاض، ويقال النَّقيضةُ: الطَّريقةُ في الجبل[2]. والنَّقيضُ: المخالف[3]. والمناقضةُ في القول: أنْ يتكلَّم بما يتناقضُ معناه[4].

والنَّقيضُ اصطلاحاً: هو المنافي لما نافاه بأنَّهما لا يجتمعان في الصِّحةِ[5]، وقد أصَّل النُّحاة أنَّ الشَّيءَ كما يُحْمَلُ على نظيره يُحْمَلُ على نقيضهِ[6]، وهو بيان تخلف الحكم المدَّعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلَّل الدَّالّ عليه في بعض الأمور من الصُّور. وهو أيضاً وجودُ العلَّة بلا حكمٍ، ونقيض كلّ شيء هو رفع تلك القضيَّة[7].

ومن أمثلتها عند ابن أبي الرَّبيع، قوله: "اعلمْ أنَّ الأسماءَ الموصولة بُنِيَتْ ... إلاَّ (أيّاً) فإنَّها أُعْرِبَتْ، وكان قياسُها أنْ تُبْنَى لما ذكرتُه من شبه الحرف، لأنَّها محتاجةٌ إلى الصِّلة والعائد، ولكنَّها أُعْرِبَتْ لشبهها بكلٍّ وبعضٍ، لأنَّها نقيضةُ كلٍّ، ونظيرةُ بعض، والشَّيء يُحْمَلُ على نقيضه كما يُحْمَلُ على نظيره.

---

(1) البسيط: 829/2.

(2) مجمل اللغة (نقض) 882/3، الصحاح (نقض): 110.

(3) المعجم الوسيط (نقض): 987/2.

(4) لسان العرب (نقض): 242/7.

(5) رسالتان في اللغة (كتاب الحدود): 72.

(6) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 799/2.

(7) التعريفات: 273.

فقد تحصَّلَ ممَّا ذكرتُه أنَّ الموجبَ لإعراب (أيّ) ثلاثةُ أشياء: أحدها: الشَّبهُ، والثَّاني: أنَّها نقيضةُ كلّ، والثَّالث: أنَّها نظيرةُ بعض. ووجه الشَّبه أنَّ (أيًّا) تستعملُ مضافةً وغير مضافةٍ على معنى واحد، وكذلك كلٌّ وبعضٌ، تستعملان مضافتين وغيرَ مضافتين على معنىً واحد"[1].

أي إنَّ السَّبب الَّذي أدّى إلى إعراب (أيّ) هو ثلاثة أشياء، من بينها أنَّها نقيضةُ كلّ، ولمَّا كانت نقيضة كلّ أعربت. فالنَّقيض أحد الأسباب المؤدِّية إلى إعراب (أيّ).

10. علَّةُ الوجوب:

الوجوبُ لغةً: وَجَبَ الشَّيء – يجب وجوباً، ووجبةً: لَزِمَ وثَبَتَ[2].

واصطلاحاً: هو ضرورة اقتضاء الذَّات عينها وتحقيقها في الخارج[3]. وهي العلل الَّتي تفسرُ حكماً نحويًّا واحداً، أو حالةً تركيبيَّةً واحدةً ثبت كلّ منهما بالسَّماع عن العرب، ولا مناص للخروج عن القاعدة النَّحويَّة فيها[4]. وتقابل العلَّة التَّعليميّة عند ابن السَّراج[5].

ذكر ابن أبي الرَّبيع: "إنَّ الموجب لإعراب أيّ ثلاثةُ أشياء: أحدُها: الشَّبهُ، والثَّاني: أنَّها نقيضةُ كلّ، الثَّالث: أنَّها نظيرةُ بعض. ووجه الشَّبه أنَّ (أيًّا) تستعملُ مضافةً وغيرَ مضافةٍ على معنىً واحد، وكذلك كلٌّ وبعضٌ، تستعملان مضافتين وغيرَ مضافتين علىً معنىً واحد"[6].

---

(1) البسيط: 281/1، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 712/2-713، شرح التسهيل: 234/1.

(2) المعجم الوسيط (وجب): 1055/2.

(3) التعريفات: 278.

(4) نظرية التعليل في النحو العربي: 107.

(5) التعليل النحوي عند البصريين: 89.

(6) البسيط: 281/1.

فالأشياء الثَّلاثة الَّتي ذكرها ابن أبي الرَّبيع هي علل فسَّر بها إعراب (أي)، والإيجابُ يشيرُ ويوضِّحُ أنَّها مبنيةٌ على قاعدةٍ وجوبيَّةٍ ثبتت بالسَّماع عن العرب الَّذين نقل عنهم إعراب (أي)، وليس إلى مخالفتهم سبيل[1].

ويقول ابن أبي الرَّبيع في باب الفاعل: "فأمَّا الوجه الَّذي أوجب تقديمَ الفاعلَ فهو أنَّ الفاعلَ عمدةٌ، لا يَستَغْني عنه الفعلُ، لأنَّ الفعلَ بُنِيَ له، وللإخبار عنه أُخِذَ من المصدر، فلا يُمكِنُ حَذْفُهُ، لأنَّ ذلك نقضُ الغرض"[2].

وقد حاول ابن أبي الرَّبيع أنْ يبيِّن في هذا المثال علَّة وجوب تقديم الفاعل، وهو كونه عمدة، ولبناءِ الفعل له، وعدم استغنائه عنه؛ ولذلك وجب تقديمه في بعض المواضع على المفعول به.

11. علَّةُ الوقوع:

الوقوعُ لغةً: وَقَعَ – يَقَعُ، وَقْعاً، وَوقُوعاً: سَقَطَ، وَوَقَعَ الحَقُّ: ثَبَتَ، وَوَقَعَ القَوْلُ عَلَيْهِ: وَجَبَ[3]، وأهل الكوفة يسمُّونَ الفعل المتعدِّي واقعاً[4].

وقد أخذ ابن الرَّبيع بهذه العلَّة في تفسير بناء الفعل الماضي إذ ذهب إلى أنَّ: "الأصل في الفعل الماضي أنْ يكونَ مَبنيَّاً، والأصل في البناءِ أنْ يكونَ على السّكون، فيقال: لِمَ لَمْ يُبْنَ الفعلُ الماضي على الأصل، وهو السّكون؟ الجوابُ: أنَّ الفعلَ الماضيَ وقع موقعَ الأسماء المعربة، ووقع موقع الفعل المعرب، فمثال وقوعه موقعَ الاسم المعرب، قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ، فقام وقع موقعَ قائمٍ، قال الله تعالى: "وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ"[5]. فَأَنْزَلْنَاهُ في موضع الصِّفة للكتاب ، فهو في موضع منزَّل، وهو كثير. ومثال وقوعه موقعَ الفعل المعرب: إنْ قُمْتَ قُمْتُ. والمعنى: إنْ تَقُمْ أَقُمْ، لأنَّ (إنّ) الشَّرطيَّة لا تطلُبُ الماضي، وإنَّما تطلب المستقبل"[6].

---

(1) انظر: نظرية التعليل في النحو العربي: 108.

(2) البسيط: 272/1.

(3) المعجم الوسيط (وقع): 1093/2.

(4) مختار الصحاح (وقع): 732.

(5) الأنعام: 155.

(6) البسيط: 220/1.

ويوضّح ابن أبي الرّبيع علّة الوقوع في هذه المسألة من خلال الحديث عن الفعل الماضي الّذي كان الأصل فيه أنْ يبنى على السّكون، ولكنّه عندما وقع موقع الفعل المعرب أو الاسم المعرب لم يبنَ على السّكون لوقوعه هذا الموقع.

ويقول ابن أبي الرّبيع في موضعٍ آخر: "اعلمْ أنَّ المبهماتِ هي: الأسماءُ الّتي يُشارُ بها، وسمّيتْ مبهمةً لوقوعها على كلِّ شيء، إلاَّ أنّها معارفُ لحضور ما تقع عليه، والإشارة إليه"[1].

ويعلّل ابن أبي الرّبيع في هذه المسألة تسميةِ الأسماء المبهمات بهذه التّسميّةِ لوقوعها على كلِّ شيء، وهي معارف لحضور ما تقع عليه.

12. علّةُ اللّزومِ:

اللّزومُ لغةً: لَزِمَ الشّيء يلزمه لزماً ولزوماً، ورجلٌ لُزَمَةٌ: يلزم الشّيء فلا يفارقه[2]. وألزم الشّيء: أثبته وأدامه، وأوجبه عليه[3].

واصطلاحاً: اللّزوم بمعنى الواجب، وهو ما حكم فيه بصدق قضيّةٍ على تقدير أخرى، لعلاقة بينهما موجبة لذلك[4]. واللاّزمُ: هو المارُّ على طريق المطّرد[5].

وممّا علّله بها ابن أبي الرّبيع تعليله لزوم كون الحال نكرة، قال: "وكذلك الحالُ يلزمُ أنْ تكونَ نكرةً، لأنَّ المقصودَ منها: بيانُ ما أنبهم من الهيئات، وهذا حاصلٌ من لفظ التّنكير"[6].

ممّا سبق يتبيّن أنَّ ابن أبي الرّبيع يعلّل لزوم كون الحال نكرة من خلال توضيح المقصود منه، لإثباتِ لزومِ تنكيرِهِ.

13. علّةُ الحذفِ:

---

(1) البسيط: 308/1.

(2) لسان العرب (لزم): 541/12.

(3) المعجم الوسيط (لزم): 860/2.

(4) التعريفات: 219.

(5) رسالتان في اللغة (كتاب الحدود): 73.

(6) البسيط: 1083/2.

الحذفُ لغةً: حَذَفَ الشَّيء – حَذْفاً: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، وَحَذَفَ الخَطِيْبُ الكَلامَ: هَذَّبَهُ وَصَفَّاهُ[1].

واصطلاحاً الحذفُ: إسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها[2]، وهو الَّذي يلزم النَّحويّ النَّظر فيه، وهو ما اقتضته الصِّناعة، وذلك كأنْ يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه أو بالعكس، أو معمولاً بدون عامل[3]. وهو من خصائصِ العربيَّةِ البارزةِ؛ لأنَّها تميلُ إلى أنْ يؤدَّى المعنى بأقصر طريق وأقصر لفظ؛ لأنَّ الحشو والإطالة في التَّركيب اللُّغويّ ليسا من سماتها إذا توافر أمن اللَّبسِ[4].

يقولُ ابن أبي الرَّبيع في علَّةِ حذف الفاعل: "ومتى أردت ذكر الفاعل فلا بدَّ من بنيته المطالبة به، ولا يغيَّر عنها إلا عند القصد ألاَّ يذكر الفاعل، ويكون ذلك لوجوهٍ ستةٍ:

1- أحدُها: جهلُ المتكلِّم به، وذلك أنْ تعلمَ أنَّ زَيْداً ضُرِبَ، ولا تعلمُ مَنْ ضَرَبَهُ، فلا يمكن أنْ يبنى للفعل وتُسندَه لمن تجهله.
2- الثَّاني: علمُ المخاطبِ به، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ، ولا تذكر مَنْ ضَرَبَهُ، لعلم مخاطبكْ به.
3- الثَّالث: تعظيم المتكلِّمِ له، فتقول: قُتِلَ زَيْدٌ، فلا تذكر من قتله تعظيماً.
4- الرَّابع: تحقيرُه.
5- الخامس: الإبهام، وهو أنْ تريدَ أنْ تخبرَ مخاطبك بركوب فرسٍ وتُبْهِمَ عليه الرَّاكبَ، فتقول: رُكِبَ الفَرسُ.

---

(1) المعجم الوسيط (حذف): 184/1.
(2) رسالتان في اللغة (كتاب الحدود): 70.
(3) انظر: مغني اللبيب: 853/2.
(4) انظر: مواضع اللَّبس في العربية وأمن لبسها، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات: 49/2، وانظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: 133-838.

6- السَّادس: أنْ يكونَ مخاطبك لا يريد منك الإخبار عن الفاعلِ، وإنَّما همُّه واعتناؤه بالمفعول"[1].

وقد حاول ابن أبي الرَّبيع من خلال المثال السَّابق أنْ يوضِّحَ الأسبابَ والعللَ الَّتي من أجلها يُحْذَفُ الفاعل، علماً بأنَّ الفاعل لا يُحذف وإنَّما يكون مضمراً أو مستتراً، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه[2]. إلا في حالاتٍ مخصوصةٍ.

14. علَّةُ الاختصار:

الاختصارُ لغةً: خصر الطَّريقُ: سلك أقربه، وخصر الشَّيء والكلام: حذف الفضول منه، يقال: هذا أخصرُ من ذاك وأقصر: أوجز[3].

وهو عند بعض أهل العربيَّة مرادفٌ للإيجاز ... وهو عبارة عن الحذف مع قرينةٍ تدلُّ على خصوص المحذوف[4]. يقول ابن جني: "واعلمْ أنَّ العرب ... إلى الإيجاز أميل، وعند الإكثار أبعد"[5].

وممَّا علَّله بها ابن أبي الرَّبيع، قوله: "اعلمْ أنَّ الاسم إذا أردتَ أنْ توقعَه على اثنين ممَّا يقعُ عليه ألحقتَه من آخره حرفَ مدٍّ ولين قبلَه فتحةٌ، وتلحق بعد ذلك الحرف نوناً، وكان القياسُ أنْ تُكرِّرَ الاسم، لكنَّهم فعلوا ذلك طلباً للاختصار، ولا تفعلُ ذلك العرب إلاَّ عند التَّركيب مع العوامل"[6].

يبيِّن ابن أبي الرَّبيع في المسألة السَّابقة أنَّ الاسم في حالة تثنيتهِ يُلحق بألفٍ ونونٍ بدلاً من تكرارِ الاسم، وذلك لعلَّة الاختصار.

15. علَّة التَّغليب:

---

(1) البسيط: 2/962.

(2) انظر: مغني اللبيب: 2/792.

(3) المعجم الوسيط (خصر): 1/261.

(4) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1/114-115.

(5) الخصائص: 1/84.

(6) البسيط: 1/245.

التَّغليبُ لغةً: مصدر (غلَّب)، وتغلَّب على بلد كذا: استولى عليه قهراً، وغلَّبته أنا عليه تغليباً[1]، ويقال: غُلِّب الرَّجل على فلان: إذا حكم له بالغلب عليه[2].

أمَّا المعنى الاصطلاحيّ، فقد جاء في المعجم الوسيط: "التَّغليبُ في اللُّغة إيثار أحد اللَّفظين على الآخر في الأحكام العربيَّة إذا كان بين مدلوليهما عُلقة أو اختلاط، كما في الأبوين: الأب والأم، والمشرقين: المشرق والمغرب، والعمرين: أبي بكر وعمر[3]، وبذلك يعدُّ: "التَّغليب من باب المجاز، لأنَّ ما يُعدُّ من بابه يشملُ المغلَّب لفظاً، والمغلَّب عليهِ إيماءً[4]. وهو إعطاءُ الشَّيء حكم غيره، أو ترجيحُ أحد المغلوبين على الآخر، وإطلاقُ الحكم عليهما مجازاً لإجراء المختلفين مجرى المتفقين. نحو قوله تعالى: "وَكَانَتْ مِنْ القَانِتِيْنَ"[5]، والأصل قانتات[6].

يقول ابن أبي الرَّبيع في باب التَّثنية والجمع: "فإنْ قلتَ: فقد قالوا: العمرانِ، والقمرانِ. قلتُ: لا تفعل هذا في المختلفين حتَّى تقدِّرَ فيهما الاتفاق، فالقمران كلُّ واحدٍ منهما قمرٌ، فلمَّا كانوا يقولون: النَّيِّران لوقوع النَّيِّر على كلِّ واحدٍ منهما قدَّروا اسم كلِّ واحدٍ منهما قمراً على الآخر، فقالوا: القمرانِ، ولم يقولوا الشَّمسان لأنَّ القمر مذكَّرٌ، والشَّمسُ مؤنثةٌ، وإذا اجتمع المذكَّرُ والمؤنث غلَّب المذكَّرُ، لأنَّه الأصل، والتَّأنيث فرعٌ وثانٍ، ويتبيَّن هذا في باب مالا ينصرف"[7].

ويغلَّب المذكَّر على المؤنث في هذه المسألة، فقالوا القمران، فالقمر مذكَّرٌ وفي اجتماعه مع الشَّمس وهي مؤنثةٌ غُلِّبَ عليها لأنَّ المذكَّر هو الأصل والتَّأنيث فرعٌ، ومسوغ التَّغليب يدور إذن في فلك الشُّهرة، والشَّرف، والتَّقدُّم، وغيرها ممَّا يفرض سلطانه على مجتمع البيئات اللُّغويَّة، حسب عاداته وتقاليده، زيادةً على الخفَّةِ

---

(1) لسان العرب (غلب): 652/1.

(2) انظر: جمهرة اللغة: 318/1.

(3) المعجم الوسيط (غلب): 690/2.

(4) ظاهرة التغليب في العربية: 182.

(5) التحريم: 12.

(6) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 489/1.

(7) البسيط: 245/1.

الَّتي لا بدَّ من المصير إليها، ولا سيَّما في تلك الألفاظ الَّتي يكثر استعمالها ويشيع بشكلٍ كبيرٍ، وهي من سمات العربيَّة البيِّنة[1].

16. علَّةُ التَّضَمين:

التَّضمينُ لغةً: يعني الاحتواء، ومنه تضمَّن الوعاء الشَّيء: احتواه واشتمل عليه[2].

وفي الاصطلاح: عند علماء العربيَّة يدلُّ على معانٍ عدَّة منها: إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملتُه معاملتَه، لتضمنه معناه واشتماله عليه[3]. ويكون في الحروف والأفعال، وذلك بأنْ تضمَّن حرف معنى حرف، أو فعل معنى فعل آخر[4].

قال ابن هشام الأنصاريّ (761هـ): "قد يُشْرِبُونَ لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمَّى ذلك تضميناً"[5]، ويراد به أنَّه في المعنى المتضمِّن على وجه لا يصحّ إظهاره معه، وهو معنى شيء لا يلزم أنْ يجري مجراه في كلِّ شيء[6].

ويقول ابن أبي الرَّبيع: "وظروفُ الزَّمانِ معربةٌ ومبنيَّةٌ، فالمبنيُّ منها ما أشبَهَ الحرفَ نحو (إذ) فإنَّها في أدائها ما وُضِعَت له إلى غيرها، وكذلك (إذا) مبنيَّةٌ. و(متى) و(أيَّانَ) بنيتا لتضمُّنهما الحرفَ، لأنَّهما يستعملانِ شرطاً واستفهاماً، فإذا كانتا للاستفهام فقد تضمَّنتا ألفَ الاستفهام، وإذا كانتا للشَّرطِ فقد تضمَّنتا (إنْ)"[7].

ويشير ابن أبي الرَّبيع في هذه المسألة إلى أنَّ بناء (إذا) و(متى) و(أيان) إنَّما جاء نتيجة تضمنها الحرف، واستعمالها استعمال الحرف كالشَّرط والاستفهام.

وجاء في موضع آخر عن علَّة إضافة الأسماء المعربة: "وإنَّما تضافُ الأسماءُ المعربة، لأنَّ الاسم لم يبنَ إلاّ لشبه الحرف أو تضمُّنِ معنى الحرف،

---

(1) انظر: ظاهرة التغليب في العربية: 118.

(2) انظر: المعجم الوسيط: 570/2.

(3) المرجع السابق: 570/2.

(4) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 469/1.

(5) مغني اللبيب: 897/2.

(6) انظر الأشباه والنظائر في النَّحو: 250/1.

(7) البسيط: 487/1.

والحرف لا تصحُّ إضافته، فما أشبهه أو تضمَّن معناه لا يضاف، وما وُجِدَ من ذلك مضافاً فخارجٌ عن قياسه"[1].

ويعلِّلُ ابن أبي الرَّبيع في هذه المسألة بناء الاسم بتضمّنه معنى الحرف فلا يصحُّ إضافته وإذا ما أضيف فهو خارجٌ عن القياسِ. فلا يصحُّ إضافته كما أنَّ الحرف كذلك لا تصحُّ إضافته.

17. علَّةُ التَّسميَّة:

التَّسميَّةُ لغةً: مصدر سمَّى الشَّيء: أعطاه اسماً.

واصطلاحاً: وضع الاسم للمعنى، أي أعطاه الاسم معنى يدلُّ بذاته على شيء محسوس أو غير محسوس[2].

ومن أمثلتها عند ابن أبي الرَّبيع قوله في علَّة تسميَّة المقصور: "والمخفوضُ مقدَّرٌ في (أعلى) لأنَّه مقصورٌ آخره ألفٌ، وكلُّ ما كان كذلك فإعرابُه مقدَّرٌ: رفعُه ونصبُه وخفضُه، ولهذا سُمِّيَ مقصوراً، لأنَّه قصر عن الإعراب: أي حُبِسَ: قال الله تعالى: "حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ"[3]. أي محبوسات، ولهذا قيل: قصيرةٌ للمحبوسة، ويقال: قصيرة لضدِّ الطَّويلة، لأنَّها حبست أنْ تطول"[4].

يوضِّح ابن أبي الرَّبيع في هذا المثال علَّة تسميَّة المقصور بهذا الاسم؛ ذلك لأنَّه قصر عن الإعراب، فآخره ألف مقصورة وتكون مقدَّرة الحركة عليها، ولذلك فإعرابها مقدَّر، ولهذا سمِّي مقصوراً.

18. علَّةُ البناء:

البناءُ لغةً: هو بناء الشَّيء بضم بعضه إلى بعض[5].وبنى الكلمة: ألزمها حالةً واحدةً[6].

---

(1) البسيط: 884/2.

(2) المعجم المفصل في النحو العربي: 341.

(3) الرحمن: 72.

(4) البسيط: 986/2.

(5) معجم مقاييس اللغة (بنى): 302/1.

(6) المعجم الوسيط (بنى): 92/1.

واصطلاحاً، هو: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، وإنْ اختلفت العوامل الَّتي تسبقها، فلا تؤثر فيها العوامل المختلفة[1]. ونقيضه الإعراب[2]. وهو عدم الإعراب للكلمة أو اللَّفظ .

ومن أمثلةِ ذلك تعليله لبناء الأسماء الموصولة، قال: "اعلمْ أنَّ الأسماء الموصولة بُنِيَتْ، لشبهها بالحروفِ، لافتقارها في دلالتها على مسماها إلى الصّلة والعائد، لأنَّ الحرف إنَّما وُضِعَ ليدل على معنىً في غيرِه. فكلُّ واحدٍ منهما يحتاجُ إلى غيره، غير مستقلٍ بنفسه، فبنيت الأسماءُ الموصولة لذلك"[3].

يوضَّح ابن أبي الرَّبيع علَّة البناء في الأسماء الموصولة، وهي المشابهة للحروف، والافتقار في الدّلالة إلى مسماها إلى الصّلة والعائد. فالحروف دالَّة على المعنى في غيرها، ولا تستقل بنفسها.

19. علَّةُ الصَّدارةِ:

الصَّدارةُ لغةً: صدر الأمرــ صدراً، وصدوراً: وَقَعَ وتقرَّرَ. والصَّدارةُ: التَّقدُّم، يقال: فلانٌ له الصَّدارة في القوم[4]. والصَّدارة عند النُّحاة: كون الكلمة لها صدر الكلام، كأدوات الشَّرط والاستفهام ونحوها[5].

يقول ابن أبي الرَّبيع في باب الحروف الَّتي تنصب الاسم، وترفع الخبر (إنَّ وأخواتها): "وأمَّا تقديمُ معمول الخبر عليها فلا يجوز باتِّفاق، لأنَّها حروف صدور، ولأنَّ المعمول لا يتقدَّم إلاَّ حيثُ يجوز أنْ يتقدَّم العامل، فلا تقول: اليومَ إنَّ زَيْدَاً جَالِسٌ"[6].

---

(1) جامع الدروس العربية: 18/1.

(2) معجم المصطلَحات النَّحويّة والصَّرفيّة: 26.

(3) البسيط: 281/1.

(4) المعجم الوسيط (صدر):1/ 534-353.

(5) محيط المحيط (صدر): 501-502.

(6) البسيط: 772/2.

يوضّح ابن أبي الرّبيع علّة الصّدارة في هذهِ المسألة من خلال إجماعِ العلماءِ على أنّ (إنّ وأخواتها) من الحروف الصُّدور، والّتي لا يجوز أنْ يتقدّم عليها معمول الخبر كونها لها صدر الكلام.

20. علّةُ الاستفهامِ:

الاستفهامُ لغةً: فهمه– فهماً: أحسن تصوره، وجاد استعداده للاستنباط، ويقال: استفهم من فلان عن الأمر: طلب منه أنْ يكشف عنه[1]. والاستفهام: طلب الفهم[2].

وهو عند أهل العربيّة من أنواع الطّلب الّذي يُعدُّ من أقسام الإنشاء، وهو كلامٌ يدلُّ على طلب فهم ما اتصل به أداة الطّلب[3].

وممّا علّله بها ابن أبي الرّبيع مجيء (أمْ) للاستفهام، قال: "(أمْ) إنّما جِيء بها للاستفهام، فالاستفهام بها يصيرُ استفهاماً عن التّعيين، فإذا قلت أقَامَ زَيْدٌ؟ فهذا سؤالٌ عن القيام أوَقَعَ؟ فإذا جئت بأمْ، فقلتَ: أمْ عمرٌو صار السؤال عن التّعيين لا عن الوقوع، فهذا معنى قوله: "جيءَ بها للاستفهام"[4].

أمْ تجيء للاستفهام، وبها يتعيّن الأمر، ولذلك علّل ابن أبي الرّبيع مجيء أمْ للاستفهام، وقد تبع في هذا التّعليل أبو القاسم الزّجّاجي الّذي سبقه في ذلك، وقام ابن أبي الرّبيع بتوضيح ذلك عن طريق الأمثلة.

21. علّةُ الاستقباحِ:

الاستقباحُ لغةً: قَبُحَ الشّيء – قبحاً، وقباحةً: ضد حسن، ويكون في القول، والفعل، والصُّورة، و ما كره الشّرع اقترافه، وما أباه العرف العام[5]، والاستقباحُ: ضد الاستحسان[6].

---

(1) المعجم الوسيط (فهم): 737/2.

(2) رسالتان في اللغة (كتاب الحدود): 73.

(3) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 171/1.

(4) البسيط: 339/1.

(5) المعجم الوسيط (قبح): 743/2.

(6) مختار الصحاح (قبح): 518.

فهذه العلَّة عكس علَّة الاستحسان تماماً، فما دام أنَّ هناك أمراً مستحسناً، فلا بدَّ أنْ يكون هناك أمرٌ مستقبح، وهذا طبيعيٌّ، لأنَّ الكون كلّه قائم على الثُّنائيات، والاستقباحُ في اللُّغة أمرٌ يعرفه ويدركه اللُّغويّ من خلال تذوقه للألفاظ والمعاني[1].

ومن أمثلتها عند ابن أبي الرَّبيع، قوله في تأخر لامِ الابتداء عند أوَّل الكلام: "إنَّ هذه اللاَّم أصلها أنْ تكون في أوَّلِ الكلامِ، وداخلةٌ قبل (إنْ) ولكن أُخرَتْ لما ذكرته من استقباحِ الجمعِ بين حرفين مؤكِّدين"[2].

يُشيرُ ابن أبي الرَّبيع إلى علَّة الاستقباح ويوضِّحها من خلال الحديث عن لامِ الابتداء والَّتي لا تأتي إلاَّ في أوَّل الكلام، وهذا هو الأصل فيها، ولكنَّها قد تؤخَّر، وذلك لعلَّة معيَّنة كالجمعِ بين حرفين مؤكِّدين، وتكون حينئذٍ مستقبحة.

22. علَّةُ الاشتراك:

الاشتراكُ لغةً: اشتركَ الأمر: اختلطَ والتبسَ، وأشركه في أمره: أدخله فيه، ويقال: أشركَ بالله، جعلَ له شريكاً في مُلكِه[3].

وهو في عُرْفِ العلماءِ كأهلِ العربيَّةِ والأصولِ والميزان يطلق بالاشتراك على معنيين: أحدهما كون اللَّفظ المفرد موضوعاً لمفهومٍ عام مشترك بين الأفراد ويسمَّى اشتراكاً معنوياً، وذلك اللَّفظ يسمَّى مشتركاً معنويًّا، وينقسم إلى المتواطىء والمشكك، وثانيهما: كون اللَّفظ المفرد موضوعاً لمعنيين معاً على سبيلِ البدلِ من غير ترجيحٍ، ويسمَّى اشتراكاً لفظيًّا[4].

ومن أمثلتها قول ابن أبي الرَّبيع: "الرَّفعُ في المبتدأ والخبر بعلَّةٍ واحدةٍ، وهي أنْ يُقالَ: إنَّ المبتدأ عمدةٌ والخبرُ عمدةٌ، والفاعلُ عمدةٌ، فيجب أنْ يرفعَ المبتدأ والخبر كما رُفِعَ الفاعلُ لاشتراكهما في أنَّ كلَّ واحدٍ من الثَّلاثة عمدة"[5].

(1) انظر: الأصول اللغوية عند ابن جني (رسالة ماجستير): 137.

(2) البسيط: 824/2.

(3) المعجم الوسيط (شرك): 506/1.

(4) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 202/1.

(5) البسيط: 545/1.

يُشيرُ ابن أبي الرَّبيع إلى علَّةِ الاشتراكِ من خلال عمل الموازنة بين المبتدأ والخبر والفاعل، ثمَّ ربطهما بالاشتراك بعلَّةٍ واحدةٍ وهي كون كلٍ واحدٍ منهما عمدة، ولذلك يرفع المبتدأ والخبر كما رفع الفاعل لاشتراكهما بعلَّةٍ واحدة.

وممَّا سبق يتبيَّن أنَّ ابن أبي الرَّبيع قد أولى العلَّة النَّحويَّة بعض الاهتمام؛ لتوضح بعض الأحكامِ والظَّواهرِ النَّحويَّةِ المنتشرةِ في كتابهِ، وقد سار في تعليله للأحكامِ النَّحويَّةِ على نهجِ البصريِّين، ولم يقتصرْ على هذه العلل في كتابه، بل قام بإيراد عللٍ أخرى، وسأذكر بعضاً منها من بابِ العلمِ بها، وهي:

علَّة الضَّرورة الشِّعريَّة[1]، علَّة التَّصرف[2]، علَّة المنع[3]،علَّة الجمود[4]، علَّة الاستحقاق[5]، علَّة التَّعيين[6]، علَّة المعنى[7]، علَّة المقدَّر[8]، علَّة النقصان[9]، علَّة القصر[10]، علَّة الإفادة[11]، علَّة عدم اللّزوم[12]، علَّة الزّوال[13]، علَّة التّوكيد[14]، علَّة المدح[15]، علَّة عدم التَّصرف[16]، وغيرها الكثير من العلل[17]

---

(1) انظر: البسيط: 257/1.

(2) انظر: المرجع السابق: 772/2.

(3) انظر: المرجع السابق: 772/2.

(4) انظر: المرجع السابق: 295/1.

(5) انظر: المرجع السابق: 209/1.

(6) انظر: المرجع السابق: 321/1.

(7) انظر: المرجع السابق: 481/1، 732/2، 786، 1083.

(8) انظر: المرجع السابق: 495/1.

(9) انظر: المرجع السابق: 737/2.

(10) انظر: المرجع السابق: 986/2.

(11) انظر: المرجع السابق: 600/1، 601.

(12) انظر: المرجع السابق: 209/1.

(13) انظر: المرجع السابق: 297/1.

(14) انظر: المرجع السابق: 298/1.

(15) انظر: المرجع السابق: 297/1.

(16) انظر: المرجع ألسابق: 481/1.

(17) انظر:المرجع السابق:1/ 183 ،186، 209، 222، 229، 274، 276، 603/2، 629، 635، 661، 673، 705، 782، 884، 892، 961.

الفصل الخامس

أصول مختلف فيها

1.5 الإجماع

الإجمـــاعُ لغـــةً: الجمع، كالمنع، تأليف المتفرِّق[1]، وهو ضمُّ الشَّيء بتقريب بعضه من بعض، ويقال جمعته فاجتمع[2]، وقال عزَّ وجلَّ "وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ"[3]، والإجمـــاعُ، أي إجماعُ الأمَّةِ (اتفاق)، يُقالُ: هذا أمرٌ مجمعٌ عليه: أي متفقٌ عليه[4]، وأجمـــع القوم: اتَّفقوا، أي: اتفاق الخاصَّة أو العامَّة على أمرٍ من الأمور، وعدّ ذلك دليلاً على صحَّته[5].

فـــي اللُّغـــة: العـــزْمُ والاتفـــاقُ، وفي الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمَّة محمَّـــدٍ ــ عليه الصَّلاة والسَّلام ــ في عصرٍ على أمرٍ دينيٍ، والعزم التَّام على أمرٍ من جماعة أهل الحلِّ والعقد[6].

وهـــو أحـــد الأدلَّـــة الـــنَّحويَّة المخـــتلف فـــيها، وقد نصَّ عليه ابن جني[7]، والسّـــيوطي[8]، وأهمل ذكرهُ ابن الأنباري في كتابه "لمع الأدلَّة"، ولم يعتبره دليلاً من أدلَّـــة الـــنَّحو، واعترف به في الفقه، فكان يقول: "الإجماعُ حجةٌ قاطعةٌ"[9]، وذلك في أثناء حديثة بما يتَّصلُ بأحكام الفقه.

---

(1) تاج العروس (جمع): 451/20.

(2) مفردات ألفاظِ القرآن: 201.

(3) القيامة: 9.

(4) تاج العروس (جمع): 463/20.

(5) انظر: المعجم الوسيط: 155/1-156.

(6) التعريفات: 21، وانظر: أصول الفقه الإسلامي: 163.

(7) الخصائص: 190/1.

(8) الاقتراح: 83.

(9) انظر: لمع الادلة: 98.

ويعـــدُّ بـــذلك الإجماع أصلاً من أصول الفقه، وقد أجمع على حجيّته جمهور الفقهـــاء، ورأوا أنّه دليلٌ نقليٌّ تالٍ في التّرتيب لكتاب الله وسنّةِ رسوله ــ صلّى الله علـــيه وسلّم ــ لأنّ المسائل الّتي لمْ يكن يرد فيها نصٌّ صريحٌ من الكتاب أو السّنة هـــو اجتهادُ علماء الأمّة، فإذا نقل عنهم اجتهاد في إثباتِ حكمٍ من الأحكامِ فلا معنى لإعادة البحث فيه[1].

والمـــراد بالإجمـــاع عـــند علمـــاء العـــربيّة: "إجماعُ أهل البلدين: البصرة والكـــوفة"[2]، ويـــرى المبرد: أنّ إجماع النّحويين حجّة على من خالفهم[3]. وقد نقل السّـــيوطي من غير ابن جني، قوله: "إجماعُ النُّحاةِ على الأمورِ اللُّغويّةِ معتبر خلافاً لمن تردّد فيه، أو خرقهُ ممنوع ومن ثمَّ رُدَّ"[4]. ولم يكن موقف الكوفيّن ليختلف عن موقفِ إخوانهم البصريّن من الإجماعِ، فقد استفادوا منه، واعتمدوا عليه في إصدارِ بعـــض الأحكـــامِ النّحويّةِ، وإثباتها، واستدلّوا بمسائل ورَدَ الإجماعُ فيها وقاسوا على هـــذه المســـائل مـــن أجـــل إثبات مسائل أخرى، وأحكام متشابهة لما ورَدَ الإجماعُ بإثباته[5].

والإجمـــاعُ دليلٌ من أدلّة النّحو الّتي أخذ بها المتأخرون عَنْ زمن الخليل ابن أحمـــد، أمّا الخليل نفسه فلم يأخذ به؛ لأنّ مذهب الكوفيّن لم يكن قد تشكّل تماماً في زمـــنه، والأخـــذ بهـــذا الدّليل بمقتضى استقرار أصول هذين المذهبين ــ البصريّ والكوفيّ ــ واستبانةُ مذاهبهما، ومعرفة نواحي الاتفاق والخلاف بينهما[6].

أمّـــا ســـيبويه[7] فقـــد ذكرَ الإجماعَ في كتابِهِ وصرَّحَ به ــ سواء كان إجماع العـــرب أم إجمـــاع النّحويّن ــ وعبَّر عنه في الأغلب الأعمِّ بعباراتٍ مختلفةٍ منها

(1) انظر: أصول الفقه: 156.

(2) انظر: الخصائص: 190/1، والاقتراح: 83.

(3) المقتضب: 173/2.

(4) الاقتراح: 84.

(5) انظر: الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبوية: 434.

(6) انظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: 82-83.

(7) انظر: الكتاب: 185/2، 267/3، 281، 303، 530.

لفظة أجمع أو مجمعون أو نحوهما، ومنها تعبيره بـــ (كلّ العرب) أو (كلّ النُّحاة) أو نحوهما.

أمَّـــا ابن جني فقد كان من أكثرِ النُّحاةِ تفصيلاً في الحديثِ عن الإجماعِ، فعقد لـــه فصلاً في كتابهِ "الخصائص" تحتَ عنوان (القول على إجماعِ أهل العربيَّةِ متى يكـــون حجَّـــةً)، يقـــولُ فيه: "اعلمْ أنَّ إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حجَّةً إذا أعطاكَ خصـــمك يـــده ألاَّ يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمَّا إنْ لم يعطِ يده بـــذلك، فـــلا يكون إجماعهم حجَّةً عليه، وذلك أنَّه لم يرد ممَّن يطاع أمره قرآن ولا ســـنَّة أنَّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النَّص عن رسول الله ــ صلَّى الله عليه وســـلَّم ــ من قوله: "أُمَتِي لاَ تَجْتَمِعُ عَلَىَ ظَلاَلَةٍ"[1]، وإنَّما هو علمٌ منتزعٌ من استقراء هـــذه اللُّغـــة، فكلُّ من فرق له عن علَّةٍ صحيحةٍ وطريق نهجه كان خليل نفسه، وأبا عمـــرو فكره، إلاَّ أنَّنا – مع هذا الَّذي رأيناه وسوَّغنا مرتكبه – لا نسمح له بالإقدام على مخالفةِ الجماعةِ الَّتي قد طالَ بحثها وتقدَّمَ نظرها، وتتالت أواخرَ على أوائل"[2].

أمَّـــا بالنِّســـبةِ لإجمـــاع العرب من غير النَّحويّين فهو حجَّة أيضاً، وإنْ كان بالإمكـــان الوقوف عليه، يقولُ السّيوطي: "وإجماع العرب أيضاً حجَّة، ولكنْ أنَّى لنا بالوقـــوف علـــيه، ومن صوره أنْ يتكلَّمَ العربيّ بشيء ويبلغهم، ويسكتون عليه، قال ابـــن مالـــك في "التَّسهيل": استدلَّ على جوازِ توسيط خبر ما الحجازيَّة ونصبه بقول الفرزدق:

فَـــأَ صْـــبَحُوا قَـــدْ أَعَـــادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُـــمْ قُـــرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ[3]

وردَّهُ المانعـــون: بأنَّ الفرزدق تميميٌّ تكلَّمَ بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلـــم يصـــب، ويجابُ: بأنَّ الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتَّميميين ومن مـــناهم أنْ يظفـــروا له بزلَّة يشنّعونَ بها عليه مبادرين لتخطئته ولو جرى شيء من

---

(1) سنن ابن ماجه: 1303/2.

(2) الخصائص: 1/190-191.

(3) انظر الشاهد في: شرح الكافية الشافية: 1/170، 191، وانظر: مغني اللبيب: 1/114، 475، 2/671، 783.

ذلــك لــنقل لتوفر الدَّواعي على التَّحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليلٌ على إجماع أضداده الحجازيين والتَّميميين على تصويبِ قولِه"[1].

وهــذا الــنَّوع مــن الإجمــاعِ يــدخلُ ضمن ما أسماه الأصوليُّون بالإجماعِ السّــكوتيّ، والَّذي يكون بصدور قولٍ أو فعلٍ عن بعض المجتهدين يعلم به سائرهم فيســكتون لا يعلنون موافقةً ولا يذيعون مخالفةً، وقد اختلفوا فيه بين نافٍ له مطلقاً، وقائلٍ بحجيَّتِه مطلقاً أيضاً، ومتوسط يقرُّ به إذا كان المصرِّحون به يفوقون السَّاكتين عــنه[2]. وقــد ذكــر ابــن الأنــباريّ أنَّ "مُنْذُ يَوْمَانِ" بالرَّفع مستعمل في لغة جميع العرب"[3].

أمَّــا بالنِّسبة لإجماع الرّواة والَّذي يعني اتفاق الرّواة على روايةٍ معينةٍ لشاهدٍ من الشَّواهد، وقد تعرَّض لذلك ابن الأنباريّ في أثناء ردّه على الكوفيّن الَّذين ذهبوا إلــى أنَّ "كمــا" تكــون بمعنــى "كيما" ويجوز نصب ما بعدها، واعتدَّ به أصلاً من الأصولِ النَّحويَّةِ لا تجوز مخالفته أو الخروج عليه، وقد أوْرَدَ الكوفيُّون شواهدَ على أنَّ "كما" تكون بمعنى "كيما"، وأنَّ الفعل ينصب بها[4]، ومن هذه الشَّواهد، قول عديٍّ ابن زيد العباديّ:

اسْــمَعْ حَدِيــثاً كَمَــا يَــوْمَاً تُحَدِّثَــهُ   عَــنْ ظَهْــرِ غَيْبٍ إِذا مَا سَائِلٌ سأَلاَ[5]

وقــد قرّر أبو البركات الأنباريّ أنّه لا حجَّة في هذا البيت "لأنَّ الرّواة اتفقوا على أنَّ الرِّواية: "كَمَا يَوْمَاً تُحَدِّثُهُ"[6]، بالرَّفع، ثمَّ يضيف ابن الأنباريّ بأنَّه: "لم يروه أحــد "كَمَا يَوْمَاً تُحدِّثَهُ" بالنَّصب إلاَّ المفضل الضَّبي وحده، فإنَّه كان يرويه منصوباً،

---

(1) الاقتراح: 85.

(2) انظر: أصول الفقه الإسلامي: 183.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 392/1.

(4) انظر: أصول النّحو العربي : محمود نحلة: 79.

(5) ديوانه: 158، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 588/2.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف: 591/2.

وإجمـــاع الرّواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه، والمخالفُ له أقومُ منه بعلمِ العربيّة"[1].

وقـــال ابن السَّراج: "وليس البيت الشّاذ، والكلام المحفوظ، بأدنى إسناد حجّة علـــى الأصلِ المجمعِ عليه في كلامٍ، ولا نحوٍ، ولا فقهٍ، وإنَّما يركن إلى هذا ضعفة أهل النَّحو، ومن لا حجّة معه"[2].

أمَّـــا ابـــن جني فقد كان من المجيزين لمخالفةِ الإجماعِ بشرط أنْ لا يخالف القائـــل بها ولا المنصوص ولا المقيس على المنصوص، ولذلك نجده يقول: "إلاّ أنَّنا مع هذا الَّذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالإقدامِ على مخالفةِ الجماعةِ الَّتي قد طـــالَ بحثها وتقدّم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل وأعجازاً على كلا كل ... ولا يخلـــد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره فإذا هوحذا على هذا المثال وباشـــرَ بإنعام تصفحه احناء الحال أفضى الرَّأي فيما يريه الله منه غير معازٍّ به[3]، ولا غـــاض من السَّلف – رحمهم الله – في شيء منه. فإنَّه إذا فعلَ ذلك سدَّد رأيه، وشيَّعَ خاطره. وكانَ بالصَّوابِ مِئنةً[4]. ومن التَّوفيقِ مِضنَّةً"[5].

ومن الأمثلةِ الَّتي أجازَ فيها ابن جني مخالفة الإجماع قوله: "فممَّا جاز خلاف الإجمـــاع الواقع فيه مُنْذُ بدءِ هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: (هَـــذَا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ) فهذا يتناوله آخر عن أوّل، وتالٍ عن ماضٍ على أنَّه غلطٌ مـــن العـــربِ، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه وأنَّه من الشّاذِّ الَّذي لا يُحمل عليه، ولا يجـــوز ردُّ غيره إليه. وأمَّا أنا فعندي أنَّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألـــف موضع، وذلك أنَّه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الَّذي هو حشو الكلام من القرآنِ والشّعرِ ساغَ وسلسَ، وشاعَ وقبل"[6].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 592/2.

(2) الأصول في النحو: 105/1.

(3) المعازّة: المغالبة. وعازّه: غالبه، انظر: المعجم الوسيط: 628/2.

(4) أئنه: ترضاه، والمئنة: المرضاة، انظر: المعجم الوسيط: 51/1.

(5) الخصائص: 190/1.

(6) المرجع السابق: 192/1-193.

ولخّصَ ذلك بقوله: "وتلخيص هذا أنَّ أصله: "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ جُحْرُه"، فيجـــري (خَــرِبٍ) وصـــفاً علـــى (ضَبٍّ)، وإنْ كان في الحقيقة للجحر. كما تقول: "مَــرَرْتُ بِــرَجُلٍ قَائمٍ أَبُوهُ"، فتجري قائماً وصفاً على رجلٍ، وإنْ كان القيام للأب لا للــرَّجل لمــا ضمن من ذكره، والأمرُ في هذا أظهر من أنْ يؤتى بمثالٍ له أو شاهدٍ علــيه. فلمَّــا كانَ أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعــت لأنَّ المضـــاف المحـــذوف كـــان مرفوعاً، فلمَّا ارتفعت استمرَّ الضَّميرُ المــرفوع فـــي نفس خرب، فجرى وصفاً على ضبٍّ – وإنْ كان الخرابُ للجحر لا للضـــبِّ – علـــى تقديـــرِ حذف المضاف، على ما رأينا، وقلت آية تخلو من حذف المضاف، نعم. وربّما كان في الآية الواحدة من ذلك عدَّة مواضع"[1].

هــذا وقد اعتمد ابن مضاء القرطبيّ رأي ابن جني، فأجاز مخالفة الإجماع، ولــذلك نجــده يفرد باباً في كتابه تحت عنوان "إجماعُ النَّحويّين على القول بالعوامل ليس بحجَّةٍ"، يقولُ فيه: "فإنْ قيل فقد أجمع النَّحويّون – على بكرة أبيهم – على القول بالعــواملِ، وإنْ اختلفوا، فبعضهم يقولُ: العاملُ في كذا كذا، وبعضهم يقولُ: العاملُ فيه ليس كذا، إنَّما هو كذا ... قيل: إجماع النَّحويّين ليس بحجَّةٍ على مَنْ خالفهم"[2].

وممَّــا ســبق يتبيَّن أنَّه يمكن الخروج على الإجماعِ، فالاحتجاج به ليس حجَّة قاطعــة، وإنَّمـــا تضييق وتشديد على الخصمِ لا غير، ولكن باب الخروج عليه ليس مفــتوحاً علـــى مصراعيه؛ لأنَّ مخالفة الجماعة مشروطة بطولِ البحثِ والتَّقصي، والبعد عن نزواتِ الفكرِ، وإرادة وجه الحقّ وحده لا غير، وفوقَ كلِّ هذا عدم الغضّ مـــن السَّلفِ الأوائل أو النَّيلِ منهم، وقديماً قال الجاحظ: "ما على النَّاسِ شيء أظهر من قولهم: ما تركَ الأوّل للآخرِ شيئاً"[3].

وقد قال أبو عثمان المازنيّ (249هــ): "وإذا قال العالم قولاً متقدّماً، فللمتعلم الاقتداء به، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه، إنْ وجد إلى ذلك سبيلاً"[4].

---

(1) الخصائص: 193/1.

(2) كتاب الرد على النّحاة: 82.

(3) انظر: في أدلة النّحو: 218-219.

(4) كتاب الرد على النّحاة: 84.

أمّـــا الَّذين منعوا مخالفة الإجماع، فيمثلهم أبو البركات الأنباريّ الَّذي استدلَّ بالإجمـــاعِ كثيـــراً فـــي أثناء ردّه على النُّحاة الَّذين كانوا قد تفرَّدُوا بآراء بنوا عليها أحكامـــاً مخالفـــةً لما أجمع عليه النُّحاة، وقد عدَّ المخالفة غير جائزة، وقامَ بوصفِ الرَّأي المخالف بالفسادِ والخطأ، وردَّ بعض الأحكام والآراء قياساً على مواضع وَرَدَ الإجمـــاعُ بإمتـــناعها، ومن الأمثلة الَّتي استدلَّ بها بالإجماعِ في الرَّدِ على المخالفين للإجمـــاعِ ردَّه على الخليل بن أحمد في ذهابِهِ إلى أنَّ (أيُّهم) في قولنا: (لأ ضرِبَنَّ أيُّهمُ أفْضَلُ) مرفوع بالابتداء، وإنَّ(أفضل) خبره، وجعله (أيُّهم) استفهاماً يحمله على الحكاية بعد قول مقدَّر إذا التَّقدير عنده في هذا المثال: "لأُ ضربَنَّ الَّذي يقال له: أيُّهم أفْضَلُ"[1].

يقـــول أبـــو البركات الأنباريّ في ردّه على مذهبِ الخليل بن أحمد: "وأمَّا ما ذهبَ إليه الخليل من الحكايةِ فبعيد في اختيارِ الكلام، وإنَّما يجوز مثله في الشِّعرِ، ألا تـــرى أنَّه لو جاز مثل هذا لجاز أنْ يقال: "اضْرِبْ الفاسقُ الخبيثُ" – بالرَّفع– أي: "اضْربْ الَّذي يقالُ لَهُ الفاسقُ الخبيثُ"، ولا خلاف أنَّ هذا لا يقال بالإجماعِ"[2].

ومـــن كـــلٍّ ما سبق يتبيَّن لنا أنَّه يمكن الأخذ بإجماعِ أهل العربيَّة في الأحكامِ النَّحويَّةِ الَّتي يصدرونها إنْ تحقَّق ذلك، أمَّا العلل فلا تغيِّر الحكمَ النَّحويّ، ولذلك فلا يكون الإجماعُ فيها حجَّةً.

وكـــان بذلكِ الإجماعُ أحد الأدلَّةِ النَّحويّةِ الَّتي اعتمد عليها ابن أبي الرَّبيع في أثـــناء شرحه لجمل الزَّجَّاجي في بعض القضايا والمسائل النَّحويَّةِ الَّتي يعالجها، وإنْ كـــان ذلـــك قليلاً، حيثُ بلغ عدد المواضع الَّتي أشار فيها ابن أبي الرَّبيع إلى إجماعِ العـــرب أو النَّحويـــيّن تســـعة مواضع في مختلف أبواب الكتاب وموضوعاته، وقد صـــرَّح بلفظة الإجماع في موضعين فقط، بقوله: (إجماعُ النَّحويّين)[3]، و(البصريُّون والكوفـــيُّون اجـــتمعوا علـــى ما ذكرته)[4]، وعبَّر عنه في مواضع أخرى بعباراتٍ

---

(1) انظر: الشاهد واصول النّحو في كتاب سيبويه: 438.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 716/2.

(3) البسيط: 998/2.

(4) المرجع السابق: 418/1.

مختلفة منها، قوله: (اتَّفقَ النَّحويّون)[1]، و(اتَّفق النَّاسُ)[2]، و(باتِّفاق)[3]، ومنها تعبيره الَّـذي يقولُ فيه: (ولا خلافَ في ذلك بين النَّحويّين)[4]، و(ولا أعرف فيه خلافاً بين النَّحويـيّن)[5]، وغيـر ذلك من العباراتِ الَّتي تشيرُ وتؤدِّي في النِّهايةِ إلى مصطلحِ الإجماع والَّذي يعني الاتِّفاق سواء كان بين العرب أمْ بين النَّحويّين.

ومـن أمـثلةِ ذلـك: ما استدلَّ به ابن أبي الرَّبيع بالإجماعِ على إخراجِ اسم الفاعـل واسـم المفعـول من الصِّفاتِ كلِّها؛ وذلك عند إشارته لمخالفةِ ابن الطَّراوة الـنُّحاة فـي اسـم الفاعـل واسم المفعول، وقال فيهما: "لا يستعملان إلاّ للحالِ كما تستعمل الصِّفات كلُّها، فلا يقال : هذا ضَارِبُ زَيْدٍ غَدَاً، ولا: هذا مُكْرِمُ عَمْرٍو أمسِ. وما حكى من قولِ العربِ: هَذَا مَارٌّ بِزَيدٍ أَمْسِ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائداً بِهِ غَـداً، حجَّـةٌ علـيه، وإجماع النَّحويّين على إخراجِ اسم الفاعل واسم المفعول من الصِّـفاتِ كلِّهـا بتخصيصـهما باسـم لا ينطلقُ على غيرهما من الصِّفاتِ دليلٌ ما ذكرتُه"[6].

يتَّضـحُ مـن خلالِ هذا المثال أنَّ ابن أبي الرَّبيع يخالفُ ابن الطَّراوة، ويردُّ قـوله بإجماعِ النَّحويّين على إخراجِ اسم الفاعل واسم المفعول من الصِّفاتِ جميعها من خلالِ تخصيص كلٍّ منهما بإسمٍ لا ينطلق على غيرهما من الصِّفات.

وممَّـا عبَّـر بـه ابن أبي الرَّبيع بلفظةِ الاتِّفاق، قوله: "اعلمْ أنَّ (إمَّا) اختلفَ النَّاسُ فيها: فمنهم من ذهبَ إلى أنَّها حرفُ عطف[7]، وذهب أبو علي إلى أنَّها ليست بحرفِ عطفٍ، لأنَّك إنْ جعلتها حرفَ عطفٍ فكيف دخل عليها حرفُ العطف[8]، ألا

---

(1) البسيط: 331/1، 676/2.

(2) المرجع السابق: 525/1.

(3) المرجع السابق: 584/1، 772/2.

(4) المرجع السابق: 705/2.

(5) المرجع السابق: 503/1، 585.

(6) المرجع السابق: 998/2.

(7) انظر: الكتاب: 268/1.

(8) انظـر: شرح المفصل: 103/8، شرح الجمل: لابن عصفور: 223/1، مغني اللبيب: 84/1، همع الهوامع: 252/5.

تــرى أنَّــك تقــول: قَامَ إمّا زَيْدٌ وإمَّا عَمْرٌو، ولا يجوز إسقاط الواو هنا، وأمّا (إمَّا) الأولـــى فاتَّفقَ النَّحويّون على أنَّها ليست بحرفِ عطف، لأنَّ زَيْداً فاعل بقام، فكيف يكون معطوفاً عليه، لأنَّ المسند والمسند إليه لا يصحُّ أنْ يكونَ أحدُهما معطوفاً على الآخرِ، على أنَّه قد يكون المعطوف نائباً مناب المسند نحو: كلُّ رجلٍ وَضَيْعَتَهُ"[1].

يشيرُ ابن أبي الرَّبيع في هذا المثالِ إلى الخلافِ في (إمَّا) إمَّا أنْ تكون حرف عطــف أو ليســت بحرفِ عطف، ثمَّ يذكرُ اتفاقَ النَّحويين بعد ذلك على أنَّها ليست بحــرفِ عطــف، والدَّليلُ على ذلك دخول حرف العطف عليها، ووقوعها في أوَّلِ الكلام: ويؤيِّد بذلك قول أبي علي الفارسيّ من خلالِ ذكره لاتفاقِ النَّحويين على أنَّها ليست بحرفِ عطف. وهذا دليلُ أخذ ابن أبي الرَّبيع بأصلِ الإجماعِ والاعتدادِ به.

وقــال ابــن أبي الرَّبيع في موضوعِ العاملِ في الحالِ: "اتَّفقَ النَّاس على أنَّ العاملَ في الحالِ يكون على وجهين:

1- أحدهما: أنْ يكونَ فعلاً.

2- الثَّاني: أنْ يكونَ فيه معنى الفعل بوضعِهِ، نحو: هذا، وما جرى مجراه مــن أسماءِ الإشارةِ فإنَّ فيها معنى الفعل، وهو التَّنبيهُ، فإذا قُلْتَ: هَذَا زَيْــدٌ ضَاحِكاً، فالمعنى: تنبَّه إليه ضاحكاً، وكذلك المجرور، نحو في الدَّارِ، وفي المسجدِ يفهم منه الاستقرار"[2].

وقــد حــاولَ ابــن أبي الرَّبيع في هذا المثال أنْ يوضِّحَ اتفاق النُّحاةِ على أنَّ العاملَ في الحالِ هو الفعل أو ما يكون فيه معنى الفعل، وهذا دليلٌ على أخذِ ابن أبي الرَّبيع بأصلِ الإجماعِ أيضاً.

وفــي موضوعِ تعددِ الأوجه في الخبرِ إذا كان صفةً تثنَّى وتجمع، يقول ابن أبــي الرَّبيع: "فإنْ كان الخبرُ صفةً تثنَّى وتجمع، واعتمدتْ على همزةِ الاستفهامِ، أو (مــا) النَّافية، أو جرى صفةً، أو حالاً، أو خبراً ، كان لَكَ فيه وجهانِ باتِّفاق، وذلك نحو: أَقَائمٌ زَيْدٌ؟ وَأَحْسَنٌ أَخُوكَ؟.

1. أحدهما: أنْ تجعلَه خبراً مقدَّماً.

---

(1) البيسط: 331/1، وانظر: الكتاب: 299/1، 393.

(2) المرجع السابق: 525/1.

2. الثَّاني: أنْ تجعلَ قائماً مبتدأ، وَزَيْدٌ فاعلٌ يسدُّ مسدَّ الخبر، ولا يثنَّى ولا يجمع فـــي الاختيار، فتقول: أَقَائمٌ الزَّيْدانِ وَأَقَائمٌ الزَّيْدُونَ، وعلى من قال: "أكَلُونِي البَـــرَاغِيثُ" يثنَّى ويجمعُ، وإنْ جعلتهُ خبراً مقدَّماً ثَنَّيتَ وجمعت، وهذا الفصل لا أعرفُ فيه خلافاً بين النَّحويِّين"[1].

حـــاولَ ابـــن أبـــي الرَّبيع في هذا المثال أنْ يشيرَ إلى اتِّفاق النُّحاة على تعدُّدِ الأوجـــهِ الإعرابيَّةِ للخبرِ إذا كان صفةً تثنَّى وتجمع، فإمَّا أنْ يكون خبراً مقدَّماً وإمَّا أنْ يكـــون (قائمٌ) مبتدأ، وزيدٌ فاعلٌ يسدُّ مسدَّ الخبر، وهذا مثالٌ يوضِّح استخدام ابن أبـــي الرَّبيع لمصطلحاتٍ مرادفةٍ لمصطلحِ الإجماعِ كالاتفاقِ مثلاً، ويثبت من خلال هذه المصطلحات المسائل والقضايا النَّحويَّةِ الَّتي يعالجها في أثناءِ شرحِهِ لها.

ويقـــولُ ابن أبي الرَّبيع في بابِ الحروفِ الَّتي تنصب الاسم وترفع الخبر (إنَّ وأخـــواتها): "وأمَّا تقديمُ معمول الخبر عليها فلا يجوز باتِّفاق، لأنَّها حروف صدور، ولأنَّ المعمـــول لا يـــتقدَّم إلاّ حيثُ يجوز أنْ يتقدَّمَ العامل، فلا تقول: اليَوْمَ إنَّ زَيْدَاً جَالِسٌ""[2].

أي إنَّ السَّبب في اتِّفاق النُّحاة وإجماعهم على عدمِ جوازِ تقديم معمول الخبر علـــى إنَّ وأخـــواتها، هـــو كونها حروف صدور، وكون المعمول لا يتقدَّم إلاّ حيثُ يجوز أنْ يتقدَّمَ العامل، وهذا أيضاً دليلٌ على أخذِ ابن أبي الرَّبيع بأصلِ الإجماعِ.

والقـــولُ نفسُـــهُ في موضوعِ الظُّروفِ (تحت) و(فوق): "ولا أعلمُ خلافاً في (تحـــت) و(فوق) أنَّهما غير متصرِّفين، وأنَّهما لا يستعملان إلاّ ظرفين منصوبين أو مخفوضين بمنْ""[3].

يشيرُ ابن أبي الرَّبيع في هذا المثال إلى إجماعِ النُّحاة على أنَّ التَّحت والفوق لا يتصـــرَّفانِ، ويســـتعملان ظـــرفين فقط. إمَّا منصوبين أو مخفوضين بمن، وهذا الإجماعُ لم يصرِّح به ابن أبي الرَّبيع بلفظةِ الإجماعِ، وإنَّما أشار إليه من خلالِ قولِهِ (ولا أعلمُ خلافاً) أي إنَّ هناك اتِّفاق بين النُّحاة في هذه المسألة.

---

(1) البسيط: 1/584-585.

(2) المرجع السابق: 2/772.

(3) المرجع السابق: 1/503.

ويقولُ ابن أبي الرَّبيع في بابِ الحروفِ الَّتي ترفعُ الاسم وتنصبُ الخبر (كان وأخـــواتها): "اعلــمْ أنَّ كـــان يأتي بعدها اسمُها، ويأتي بعدَها خبرُها، ويأتي بعدها معمــولُ خبــرِها إذا كان ظرفاً أو مجروراً، فتقولُ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً اليَوْمَ، فهذا قد ولــيها اســمُها، وتقولُ: كَانَ مُنْطَلِقَاً اليَوْمَ زَيْدٌ، فهذا وليها خبرُهَا، وتقولُ: كَانَ اليَوْمَ زَيْــدٌ مُنْطَلِقَاً، فهذا قد ولي كانَ فيه معمولُ خبرها، وكانَ ذلك ؛ لأنَّ العربَ اتَّسعتْ فـــي الظَّــرف والمجــرورِ ما لم تتسعْ في غيره، وقد مضى من كلام أبي القاسمِ ما يقتضي جوازَ هذهِ المسائلِ الثَّلاثِ، ولا خلافَ في ذلك بين النَّحويّين"[1].

وممَّـــا سبق يتبيَّنُ بأنَّ الإجماعَ أحد الأصول النَّحويَّة المختلف فيها، فهو ليس دلـــيلاً قائماً بذاته، يقف إلى جانبِ السَّماعِ والقياسِ، ولكنَّه يساق كمقدِّمةٍ لدليلٍ قياسيٍّ إذ غالباً ما يترتبُ على الإجماعِ على حكمٍ أو رأي ما قياسُ غيره عليه، وقد اعتمده ابن أبي الرَّبيع في تأييده لقاعدةٍ نحويَّةٍ أو توضيحها أو تغليبها أو نفيها أو غير ذلك.

2.5 استصحابُ الحالِ:

يعـــدُّ الاستصـــحاب، أو استصـــحاب الحال، أحد الأصول الفقهيَّة السّتَة الَّتي اخـــتلف الفقهاء في الأخذِ بها أدلَّةً للأحكام، وهي: الاستحسانُ، والمصالحُ المرسلةُ، والاستصـــحابُ، والعرفُ، وشرعُ مَنْ قبلنا، ومذهبُ الصَّحابي . وقد صرَّحَ الفقهاءُ كـــذلك بأنَّـــه لا يعدُّ من الأدلَّةِ القويَّةِ في الاستنباطِ؛ لبنائه على غلبةِ الظَّنِّ باستمرارِ الحـــال، فينبغـــي اســـتمرار حكمهـــا، ومن ثمَّ كانوا إذا وجدوا دليلاً آخر يعارضُ الاستصحابَ قدَّموه عليه[2].

والاستصـــحابُ لغـــةً: طلـــبُ المصـــاحبةِ والمـــرافقةِ، وكـــلُّ ما لازمَ شيئاً استصحبه[3].

---

(1) البسيط: 705/2.

(2) انظر: أصول النحو العربي: محمود نحلة: 141.

(3) انظر: لسان العرب (صحب): 520/1، المعجم الوسيط (صحب): 532/1.

واصطلاحاً هو: إبقاءُ ما كانَ عليه لانعدامِ المغيِّرِ، وهو الحكمُ الَّذي يثبتُ في الزّمانِ الثَّاني بناءً على الزّمانِ الأوّل[1].

أمَّـا عند علماء العربيَّةِ فهو ما يتَّضحُ من تعريفِ ابن الأنباريّ بأنَّ المقصود بـه: "إبقـاءُ حالِ اللَّفظِ على ما يستحقه في الأصلِ عند عدم دليل النَّقل عن الأصل، كقـولك في فعلِ الأمر: إنَّما كان مبنيّاً لأنَّ الأصلَ في الأفعالِ البناء، وإنَّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدلُّ على وجود الشَّبهِ فكان باقياً على الأصل في البناءِ"[2]، وحالُ الأصلِ في الأفعالِ وهو البناءُ حتَّى يوجد دليل الإعراب[3].

هـذا وقد اختلفَ النُّحاةُ في الأخذِ باستصحابِ الحال دليلاً من أدلَّةِ النَّحوِ، كما يقول السّيوطي في كتابه الاقتراح، فابن جني اعتبرها ثلاثة أدلَّة: السَّماع، والإجماع، والقياس، وأسقط الاستصحابَ. أمَّا ابن الأنباريّ فقد اعتبرها ثلاثة أيضاً، هي: النَّقل، والقياس، والاستصحاب، فزاد الاستصحابَ ولم يذكر الإجماعَ، فكأنَّه لم يرَ الاحتجاجَ بـه فـي العربيَّةِ كما هو رأي قوم. أمَّا السّيوطي فقد اعتدَّ بهما معاً، وجعلَ أصولَ النَّحو وأدلَّته الغالبة أربعة: السَّماع، والإجماع والقياس، والاستصحاب[4].

وممَّـا سبق يتَّضحُ أنَّ السّيوطي قد أوهم كثيراً من الدَّارسين لعلمِ الأصولِ أنَّ ابن جني لم يذكر استصحابَ الحالِ، ولم يستعملْهُ، ولَمْ يتعرضْ إليه، والحقيقةُ أنَّا لو نظرنا إلى تعريفِ ابن الأنباريّ لهذا المصطلح "استصحابُ الحالِ" وأخذنا به لوجدنا أنَّ ابـن جنـي قد شرح هذا المفهوم ووضَّحه، ومثَّل عليه في كتابه "الخصائص"[5]، لكـنَّه لـم ينص على هذا المصطلح بصريحِ اللَّفظِ، وإنَّما تحدَّثَ عنه تحت مسميات أخرى، ممَّا أوقع كثيراً من الدَّارسين في الحكمِ بأنَّه لم يذكر الاستصحاب[6].

---

(1) التعريفات: 29.

(2) الإغراب في جدل الإعراب: 46، وانظر: ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النّحو: 97.

(3) الاقتراح: 147.

(4) انظر: المرجع السابق: 35.

(5) انظر: الخصائص: 459/2، 64/3، 273.

(6) انظرَ: الأصول اللغوية عند ابن جني (رسالة ماجستير): 184-185.

ويعـــدُّ الاستصـــحاب من الأدلَّةِ النَّحويَّةِ المعتبرةِ عند النَّحويّين، وخاصَّةً ابن الأنـــباري الَّـــذي يمـــثل رأيهـــم فيه من خلالِ قولِهِ: "مَنْ تمسَّكَ به خرج عن عهده المطالـــبةُ بالدَّليلِ، ومن عدل عن الأصلِ افتقر إلى إقامةِ الدَّليلِ لعدولِهِ عن الأصلِ، واستصـــحابُ الحـــالِ أحـــدُ الأدلَّةِ المعتبرةِ"[1]، وقد أكثر النُّحاةُ من اللَّجوءِ إلى هذا الأصـــل عـــندما لـــم يجـــدوا دليلاً آخر من السَّماعِ أو القياسِ، وقد أوضح ذلك ابن الأنـــباريّ فـــي كـــتابه: "الإنصـــاف فـــي مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريّين والكوفيـــيّن"[2]، عند عرضه لآراء كلّ من البصريّين والكوفيّين في المسائلِ الخلافيَّةِ وأدلَّتهم الَّتي يثبتون بها القواعدَ والأحكامَ الَّتي يصدرونها.

ومـــع ذلـــك فقد عُدَّ استصحابُ الحالِ من أضعفِ الأدلَّةِ النَّحويَّةِ، ولا يجوز التَّمسُّـــك به ما وجد دليلٌ آخر؛ ولذلك نجد ابن الأنباريّ أيضاً قد ضعَّف هذا الدَّليلُ بقـــولـــه: "واستصحابُ الحالِ من أضعفِ الأدلَّةِ، ولهذا لا يجوز التَّمسُّك به ما يوجد هـــناك دليل، ألا ترى أنَّه لا يجوز التَّمسُّك به في إعراب الاسم مع وجودِ دليل البناء مـــن شـــبه الحـــرف أو تضمُّن معناه، وكذلك لا يجوز التَّمسُّك به في بناء الفعل مع وجودِ دليل الإعرابِ من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياسُ ما جاء من هذا النَّحو"[3].

ولضعفِ دليل الاستصحابِ لم يثبت مع المعارضة، كشبهِ الحرفِ في البناءِ، وشبه الفعل في منعِ الصَّرفِ، فالاعتراضُ عليه بذكرِ دليلُ يدل على زواله، وجوابُه بمـــنع زوال استصحاب الحال كَأنْ يستدلَّ الكوفيّ على إعرابِ الأمر: بأنَّ المضارعَ زال استصـــحاب حـــال بـــنائه بشـــبهه الاســـم، والأمرُ مقتطعٌ منه فيعربُ، فيجيب البصـــريّ: بمـــنع كون فعل الأمر مقتطعاً من المضارعِ، ومأخوذاً منه، فما توهمه دلـــيلاً لم يثبت، والأصلُ في الأفعالِ البناء، فنتمسَّكُ بالأصلِ استصحاباً للحالِ[4]. فهو بـــذلك أصلٌ له اعتباره عند البصريّين فقط، وحتىّ عند هؤلاءِ هو أصلٌ ضعيفٌ بل

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 300/1.

(2) انظر: المرجع السابق: 396/1، 481/2، 634، 719.

(3) لمع الأدلّة: 142.

(4) انظر: ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النّحو: 98.

هــو من أضعفِ الأصولِ، ولا يجوزُ التّمسُّك به كما ذكر ذلك ابنُ الأنباريّ سابقاً إذا ما وجد هناك دليل غيره.

ومع ضعفِ هذا الدّليل فقد كثرت المسائل الّتي استدلَّ بها النُّحاةُ – بصريُّون وكوفــيُّون – بهــذا الأصل حتَّى أصبحت كثيرةً جداً لا تحصى، كقولهم: الأصلُ في البــناءِ السّــكون إلا لموجبِ التَّحريكِ، والأصلُ في الحروفِ عدم الزِّيادةِ حتَّى يقوم دلــيل علــيها من الاشتقاقِ ونحوه، والأصلُ في الأسماء الصَّرف والتَّنكير والتَّذكير وقبول الإضافة والإسناد[1].

ونخلــصُ من ذلك كلِّه إلى أنَّ استصحابَ الحال لا يصلحُ أنْ يكون أصلاً من أصــولِ النَّحوِ الأساسيَّة؛ لأنَّه يتطلَّبُ شروطاً يصعبُ تحقيقها في النَّحوِ، وليس هناك فائــدة عمليَّة له سوى التَّزيد في الجدلِ النَّحويّ لأنَّه لا يناسبُ النَّحو، ومكانه الحقيقي هــو الفقــه[2]، وذلك لأنَّه من أضعفِ الأصولِ المعتبرة في النَّحو العربيّ، وإنْ كثر الاعتماد عليه من قبلِ النُّحاة عند حديثهم عن الوضع.

أمَّا ابن أبي الرَّبيع فقد أخذ بهذا الدّليل واستدلَّ به في شرحه لجمل الزَّجَّاجي، إلاّ أنَّه لم يكن يصرِّح به، ولمْ يسمِّه استصحاب حال، وإنَّما عبَّر عنه بلفظةِ الأصلِ، وقد بلغ عدد المواضعِ الَّتي استدلَّ بها على هذا الأصلِ تسعة عشر موضعاً مختصَّةً جميعها بالجانب النَّحويِّ، وهذا العددُ من المواضعِ يدلُّ دلالةً قاطعةً على اعتدادِ ابن أبــي الرَّبيع بهذا الأصلِ، وأنَّه من الأدلَّةِ المعتبرةِ في نظرهِ كالسَّماعِ والقياسِ، وإنْ كان استصحابُ الحالِ أو استصحابُ الأصلِ أضعفُ منهما.

ومن أمثلةِ استدلالِه بالأصلِ في النَّعتِ أنْ يكون للبيانِ، يقولُ ابن أبي الرَّبيع: "فإنْ قلت: إنَّ النَّعت يكون للمدح،ويكون للذَّمِّ، ويكون للتَّرحُّمِ، ويكون للتَّوكيد، قُلْتُ: الأصلُ في النَّعتِ أنْ يكون للبيانِ، وأمَّا نعت المدح وغيره ممَّا ذكر، فليس بالأصلِ، لأنَّ المقصود قد تمَّ بذكر الأوَّل ... فلمَّا امتنع الأصل امتنع ما جاء بالاتِّساعِ، وعلى التَّشبيهِ به، وبهذا كان الأستاذُ أبو علي ينفصلُ عن هذا الاعتراض، وهو حسن"[3].

---

(1) انظر: الاقتراح: 148.

(2) انظر: نظرية الأصل والفرع في النّحو العربي: 185.

(3) البسيط: 321/1.

يبـيِّن ابــن أبــي الرَّبيع في هذا المثال أنَّ الأصلَ في النَّعتِ أنْ يكون للبيانِ ولـيس للمدحِ أو الذمِّ أو التَّرحمِ أو التَّوكيدِ، والسَّببُ في ذلك هو أنَّ المراد يتمُّ بذكر الأوَّل، وابــن أبي الرَّبيع لم يأتِ بجديد في هذا المثال، وما ذكره لم يكن رأيًا خاصًا بــه، فهــو يذكــر مــا انفصلَ به الإستاذ أبو علي الفارسيّ ويؤيِّد ما يقوله في هذه المسألةِ.

ويقولُ ابن أبي الرَّبيع في بابِ حروفِ الخفضِ، مبيناً أنَّ الأصلَ في (عَنْ) أنْ تكــون حرفاً، ومعناها المجاوزة: "وأمَّا (عَنْ) فتوجد اسماً، وتوجد حرفاً، وأصلها أنْ تكــونَ حــرفاً، ثمَّ إنَّ العرب اتَّسعَتْ فيها فاستعملتها اسماً؛ وذلك بأنْ أدخلت عليها حرف الجرِّ، نحو قول الشَّاعر:

مِــنْ عَــنْ يَمــينِ الحُبَــيَّا نَظْــرَةٌ قَــبَلُ[1]

فمتــى دخلــت (مِنْ) على (عَنْ) فهي اسم، ومتى لم تدخل عليها (مِنْ) فهي حرف جرّ، ولا تكون زائدة، ومعناها المجاوزة، فإذا قُلْتَ: رَمَيْتُ عَنْ القَوْسِ، فمعناه مجــاوزة السَّهْمِ القَوْسَ ... والأصلُ في (عن) المجاوزة، وقد تكون حقيقةً ومجازاً، والأصــلُ فيها أنْ تكون حرفاً، فإذا نُقِلَتْ وَجُعِلَتْ اسماً بقيت على بنائها ولَمْ تُعربْ، فاضبط هذا فإنَّه صحيح"[2].

يتحدَّثُ ابن أبي الرَّبيع في هذا المثال عن إحدى حروف الجرِّ، وهي: "(عَنْ)، وأنَّ الأصل فيها أنْ تكون حرف جرّ، ولكنَّها قد تُسبَق بحرفِ جرٍّ آخر نحو: (مِنْ)، فتصــبحُ عندئذٍ اسماً؛ وذلك لاتِّساعِ العرب في استعمالها اسماً، علماً بأنَّ الأصلَ فيها أنْ تكون حرفاً، وهذا فيه عدولٌ عن الأصلِ.

ويقــولُ ابن أبي الرَّبيع في بابِ الحروفِ الَّتي تنصب الاسم وترفعُ الخبر (إنَّ وأخــواتها): "وكــذلكَ (لكنَّ) .... أصلها: لكنْ إنَّ، ثمَّ حذفت الهمزة، وحذفت إحدى الــنُّوناتِ، فــيجوز أنْ تقول: لكن زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْراً بالنَّصب والرَّفع، فإذا نصبت كان

(1) صدره (فَقُلْتُ للرَّكْبِ لمَّا أنْ عَلاَبِهِمْ)، وهو للقطاميّ، ديوانه: 28، أدب الكاتب: 392، شرح المفصل: 41/8، الجنى الداني: 243.

(2) البسيط": 2/847-848.

معطوفاً على زَيْدٍ، ويكون على تقديرِ: لكنَّ زَيْداً قَائمٌ وَعَمْراً قَائمٌ فحذف قَائم الثَّاني لدلالـةِ قائم الأوَّل عليه، فصار العطف لذلك كأنَّه من عطفِ المفرداتِ، ويدُلُّكَ على ذلكَ أنَّكَ تعطفُ بلا، فتقول: لَكِنَّ زَيْدَاً قَائمٌ لاَ عَمْراً، ويجوز الرَّفع على الأوجهِ الثَّلاثةِ، فإذا عطفتَ على الموضعِ توهم تخفيفِ (لكنَّ)، لأنَّك إذا قدَّرتَ حذف (إنَّ) صارت (لكن) مخففة"[1].

أوضح ابن أبي الرَّبيع في هذا المثال الأصلُ التَّركيبيّ في (لكنَّ)، فأصلها مركَّبة من (لكنْ إنَّ)، وهذا هو الأصل فيها، ثمَّ خرجت عن هذا الأصل بحذفِ الهمزةِ، وإحدى النُّوناتِ فأصبحت مركَّبةً، ويعدُّ هذا التَّركيبُ فيها عدولاً عن الأصلِ.

ومن أمثلة استدلاله في كون الواو عاطفةً، قولُ ابن أبي الرَّبيع: "إنَّ أصلَ الواو أنْ تكونَ عاطفةً، ثمَّ إنَّ العربَ اتَّسعت فيها وجعلتها بمنزلةِ حروفِ الجرِّ، فوصَّلت الفعل إلى ما بعدها، فقالوا: استَوى المَاءُ وَالخَشَبَةَ. فكان القياسُ بجعلها موصلة أنْ تكونَ خافضةً، لكنَّ العرب راعت أصلها، وهو العطفُ فلم تخفض بها، وعمل الفعل في الاسمِ الَّذي بعدها فقالوا: استَوَىَ الماءُ وَالخَشَبَةَ. وجَاءَ البَردُ وَالطَّيَالِسَةَ[2]، وكان القياس أنْ تخفضَ، ألا تراهم قالوا: جَاءَ البَردُ بَالطَّيَالِسَةِ، فخفضوا بالباءِ، والحرفان موصلان الفعل إلى الاسمِ، لكنَّ الواو لم تخفض لما ذكرته من مراعاةِ الأصلِ، فلو كانت الواوُ قد جُعلت أيضاً بمنزلة (رُبَّ) لم تخفض، وكان يجبُ أنْ يُراعى أصلها كما رُوعي فيما ذكرتُه الأصل، والاسم بعدها قد خفض، فَعُلِمَ بذلك أنَّ الواو لا حظَّ لها في الخفضِ، وإنَّ الخفض إنَّماهو برُبَّ مضمرةٍ بعد الواو، لكنَّ الواو أقيمت مُقامَها، فإنْ نسبتَ لها العمل فبهذه النِّسبةِ لا بحقِّ الأصل"[3].

يَتَحَدَّثُ ابن أبي الرَّبيع في هذا المثال عن الواو العاطفة، وأنَّ الأصلَ فيها أنْ تكون حرف عطف، إلاَّ أنَّ العرب اتَّسعت فيها، وعدلت بها عن الأصلِ، وجعلتها

---

(1) البسيط: 805/2.

(2) الكتاب: 298/1.

(3) البسيط: 870/2.

بمنزلةِ حروف الجرِّ، وهذا فيه خروجٌ عن الأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ فيها أنْ تكون حرف عطف، وإذا جرَّ الاسم الَّذي يليها فهو مجرورٌ بحرفِ الجرِّ المحذوف.

ويظهر من هذا كلّه أنَّ ابن أبي الرَّبيع قد اتَّكأ في شرحه لجمل الزَّجَّاجي على استصــحابِ الحالِ، واعتدَّ به كأصلٍ من أصولِ النَّحوِ العربيّ، إلاَّ أنَّ المواضعَ الَّتي ذكــرها كانــت محــدودةً جداً، فبلغت تسعة عشر موضعاً مختصَّةً جميعها بالجانبِ النَّحويّ(1).

وفــي نهاية هذا الفصل لا بدَّ من الإشارةِ إلى أنَّ الإجماع واستصحابَ الحالِ يعــدَّان دليلانِ من أدلَّةِ الفقهِ، ولكن نتيجةً لتأثرِ النُّحاة بالفقهاءِ فقد نادى بهما النُّحاة، كأصــليّنِ من أصولِ النَّحوِ، ولذلك نجد النُّحاة قد اتجهوا في بناءِ أصولِ النَّحوِ على ضــوءِ مشــابهتها لأصولِ الفقهِ الَّتي أعجبوا بها لما فيها من حسنِ التَّنظيمِ والتجزئةِ والضَّبطِ والإحكامِ، ولعلَّ الفضلَ في ذلك يعودُ إلى الجهودِ الطَّويلةِ والمتعبةِ التي قام بها الفقهاء لاستقرارِ هذه الأصول على الوجهِ الَّذي هي عليه الآن.

(1) البسيط: 175/1، 199، 209، 221، 237، 239، 259، 276، 321، 387، 482، 553، 554، 579، 805، 847، 848، 870، 926.

الفصل السادس

مذهب ابن أبي الرَّبيع النَّحويّ

المــذهبُ: هــو الطَّريقةُ، والمتعقدُ الَّذي يُذْهَبُ إليه. يقالُ: ذَهَبَ مَذْهَبَاً حَسَنَاً، وذَهَــبَ فُــلانٌ لِذَهَبِهِ، أي: لمذهبِهِ الَّذي يذهبُ فيه. وعند العلماءِ: هو مجموعةٌ من الآراءِ، والنَّظــرياتِ العلمــيَّةِ والفلسفيَّةِ، ارتبطَ بعضُهَا ببعض ارتباطاً معيَّناً يجعلُها وحدةً منسَّقةً[1].

ولا بــدَّ مــن التَّعــرفِ على بعضِ الأمورِ الَّتي يتوصَّلُ من خلالها للمذهبِ النَّحويّ، ومنها[2]:

أوَّلاً: التَّصــريحُ المباشــر بأنَّهُ من أنصارِ هذا المذهب أو ذاك، ويعدُّ هذا الدَّليلُ من أقوى الأدلَّةِ الَّتي يمكنُ من خلالها الحكم بأنَّ المؤلِّف بصريّ أو كوفيّ.

ثانــياً: اختــيارُ المؤلِّــف لآراءِ البصــريّين أو لآراءِ الكوفيّين، ولكن ليس في كلِّ الحــالاتِ، يمكنُ الاستدلال بهذا الدَّليل على أنَّ المؤلِّف من أنصارِ هذا المذهب دون الآخر.

ثالــثاً: مصــادرُ المؤلِّف ومراجعه الَّتي تظهرُ ميلهُ للبصريّين أو الكوفيّين كأنْ يُكثر أخــذه من كتبِ البصريّين أو الكوفيّين، غير أنَّ هذا الدَّليل لا يصلُ إلى الدَّليل الأوَّل؛ وذلــك أنَّــنا نجــدُ غالبية الكوفيّين اعتمدوا على كتابِ سيبويه، وكان المصدر الرئيسي لدراستهم.

رابعــاً: مصطلحاتُ الفريقين: إذ يوجدُ لكلِّ فريقٍ مصطلحات خاصَّة به، فمن خلال إكــثار المؤلِّف من استخدامِ مصطلحاتِ فريقٍ ما، يمكنُ الحكم بأنَّه بصريّ أو كوفيّ. وهذا الدَّليلُ أيضاً ليس بكافٍ لمعرفةِ انتماء المؤلِّف إلى هذا المذهب أو ذاك.

وقــبل الحــديث عن المذهبِ النَّحويّ لابن أبي الرَّبيع لابدَّ من الإشارةِ إلى أنَّ البصــرة كانت تمثلُ مولد النَّحو ومهده ونشأته، لأنَّها قد اختصَّتْ بما حرمته الكوفة

---

(1) انظر: لسان العرب (ذهب): 394/1، المعجم الوسيط (ذهب): 340/1.

(2) انظر: رضي الدّين الاستراباذي نحوياً (رسالة ماجستير): 124.

الَّتـــي ناهضـــتها بعد ذلك[1]. فالعلماءُ الَّذين كانوا بالبصرةِ في الصَّدرِ الأوَّلِ يرجعُ الفضل إليهم في إرساءِ قواعدِ النَّحوِ وقوانينه وأصوله.

ففـــي مديـــنةِ البصـــرةِ نشأت الدِّراسات النَّحويَّةِ، وأخذت بالتَّطور والنِّمو شيئاً فشـــيئاً، وحيناً بعد حين إلى أنْ تَسَلَّمَ قيادتها الخليلُ بن أحمد، وتلميذه النَّابغة سيبويه، فعلى يدهما تطورت مسائل النَّحو، ونضجت علله[2].

ولا ريبَ أنَّ نشوء النَّحو بالبصرةِ إنَّما كانَ تلبيةً لضرورةِ المحافظةِ على اللُّغةِ العـــربيَّةِ وصـــيانتها مـــن الخطرِ المحيطِ بها الَّذي لو ترك وشأنَه لدرجت كما درجَ غيـــرها من اللُّغاتِ، كما كانَ واجباً على مَنْ دخلَ في الإسلامِ من غير أبناءِ العرب أنْ يـــتعلَّمه ليتعَرَّف لغة القوم الَّذينَ صار منهم حتَّى يتم الاندماج والاختلاط بينهما، وتستحكمُ أواصرَ الوحدةِ فيهما[3].

هـــذا وقـــد ذكـــرت كـــتب النُّحاة الاختلافات القائمة بين المدرستين البصريَّةِ والكوفـــيَّةِ في عددٍ من المسائلِ النَّحويَّةِ، ولكنَّها قد ذكرت أيضاً الاختلافات بين نحاة كلِّ مدرسةٍ منهما، وعلى هذا إذا جعلنا الاختلافات بين مجموع نحاة البصرة والكوفة تكوِّن مدرستين، فماذا نطلق على اختلافات كلّ من نحاة المدرستين[4].

وممَّـــا ســـبق يتَّضحُ أنَّ الخلاف حول المسائل لا ينهض مبرراً لدعوى وجود مدرستين نحويَّتين؛ لانَّ البصريّين فيما بينهم مختلفون حول المسائل تأويلاً وتخريجاً مـــع أنَّ الأصـــول واحدة. وقد كانت عنايةُ كتب الخلاف تُلحُّ في العادةِ على مسائلِ الخـــلافِ دون الخلاف حول الأصول. ولهذا لا يمكن للباحث عن الأسسِ الَّتي قامت علـــيها المدرستان أنْ يلتمسها في الخلافِ حول المسائل. ولكنَّ كتب الخلاف نفسها جـــاءت دون قصـــد وتعمد بالكثيرِ من الأصولِ الَّتي اختلف البلدان حولها في أثناء مناقشة الخلاف حول المسائل، وبذلك نستطيعُ القول أنَّ المحك الوحيد لدعوى وجود

---

(1) انظر: نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النُّحاة: 108.

(2) انظر: المدرسة النَّحويّة في مصر والشام: 191.

(3) انظر: نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النُّحاة: 109.

(4) مقدمة كشف المشكل في النَّحو: 88.

مدرســتين نحويَّتــين إحداهما مدرسة البصرة، والأخرى مدرسة الكوفة هو الخلاف حول الأصول[1].

ولقــد بــدأ الاختلاف بين الفريقين البصريّ والكوفيّ كالاختلاف بين بصريٍّ وبصــريّ، وبين كوفيٍّ وكوفيّ في بعضِ الأحيانِ. ولقد وافقَ جماعةٌ من البصريّين الكوفيــيّن في بعضِ المسائلِ كما وافقَ غير واحد من الكوفيّين البصريّين فيما ذهبوا إليه[2].

وهكــذا نرى أنَّ البصرة قد شادت صرح علم النَّحو، ولم تشاركهم الكوفة في ذلك، وإنَّما أخذته علماً تام الأصول والقواعد على يد الكسائيّ تلميذ الخليل بن أحمد. ولعــلَّ السَّبب في ذلك هو أنَّ المدرسةَ البصريَّةَ قد سبقت مدرسة الكوفة بنحو مائة عــام فــي دراسة النَّحو والاشتغال به، ولكنَّ السِّياسةَ في ذلك العهد اقتضت ظهور الكوفيــيّن بعــد قــيامِ الدَّولةِ العباسيَّة، لكونهم من أنصارها، لذا عزَّ جانبهم، وانتشرَ مذهبهم، ورجحت في المناظراتِ كفتهم[3].

ومدرســةُ الكوفةِ النَّحويَّة حديثة العهدِ بالنُّشوءِ إذا ما قورنت بمدرسةِ البصرة الــنَّحويَّة، وقــد أخذت المدرسة الكوفيَّة بالاستقلال شيئاً فشيئاً، حتَّى أصبح موضوع دراستها: الكلام العربيّ، سواء أكان قرآناً أمْ غير قرآن، وسواء أكان شعراً أمْ نثراً، وظلــت البصــرة تقوم بعبء هذا العمل زمناً طويلاً، هذا وقد كانت الاتصالات بين المدرستين مستمرة منذُ تمصيرهما، وكان التَّجاوبُ بينهما قائماً ومستمراً، فلمْ يحدث شيءٌ في البصرةِ إلاّ وجدت صداه في الكوفةِ، وما عُرِفَ شيءٌ في الكوفةِ إلاّ رأيتَ آثــارهُ فــي البصرةِ، وكان الانتقالُ من مصر إلى مصر ميسراً للَّذين يرغبون فيه. وأكبــرُ الظَّنِّ أنَّ التَّنافسَ بين نحاةِ المصرين قد ظهر في عهدِ الكسائي وسيبويه بعد وفــاةِ الخلــيل بــن أحمد، وكان هناك الكثير من الأسبابِ الَّتي حملت الكسائي على

(1) انظر: الأصول: 41-42.

(2) انظر: المدارس النَّحويّة أسطورة وواقع: 7.

(3) انظر: مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه: 14.

مخاصـــمةِ سيبويه، وأكثرها قوةً: خوفهُ أنْ يتقربَ سيبويه وغيره من البصريين من السلطانِ، فيفقد بذلك الحظوةَ لديه[1].

وكانَ بذلكَ الكسائي أوّلَ الكوفيين الّذين يخرجون على أساليبِ البصريين، فمنذُ اللّحظـــةِ الّتــي عـــاد فيها من الباديةِ، وكان يقصدُ الخليل بن أحمد ليطلعه على ما حصّـــله، فوجده قد مات، ووجدَ في مكانه يونس النّحويّ، فمرّت بينهم مسائل أقرَّ له يـــونس فيها وصدّره في موضعه[2]. فمنذُ تلك اللّحظةِ الّتي شرع في الإعدادِ لمذهبٍ مســـتقلٍ عن مذهب البصريين، وأخذَ يخالفهم في آرائهم، ويغيِّر كثيراً من أصولهم، فرسمَ للكوفيين رسوماً فهم الآنَ عليها[3].

وهكذا نستطيعُ القول أنَّ القدماءَ قد أجمعوا على أنّ نحو الكوفيين أصبح يشكِّلُ مذهـــباً مستقلاً، أو كما نسميه بلغةِ العصر مدرسة مستقلة سواء منهم أصحاب كتب الطّـــبقات والتّـــراجم كـــابن الـــنّديم في كتابه الفهرست، والزُّبيديّ في كتابه طبقات النّحويين واللّغويين، أو أصحاب كتب المباحث النّحويّة، إذ نراهم يعرضون دائماً في المسائلِ المختلفة وجهتي النّظر المتقابلتين في المدرستين: الكوفيّة والبصريّة[4].

1.6 موقفُ ابن أبي الرّبيع من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

ونستطيعُ بذلك أنْ نقرِّرَ على ضوءِ ما رأينا في كتاب (البسيط في شرحِ جمل الزّجّاجـــيّ) أنَّ ابن أبي الرّبيع بصريّ المذهب والنّزعةِ إلى أبعدِ الحدودِ كغيرهِ من النُّحاةِ المتأخرين، فكانت ميولُهُ وأهدافُهُ واتجاهاتُهُ النّحويّة ونزعته بصريّةً، أيّدَ وجهةَ نظر البصريين في مسائل الخلاف، وانتصر لهم، وخالف وجهةَ نظر الكوفيين، وردَّ علـــيهم، اســـتجابةً لمـــيوله واتجاهاتـــه، فأيّدَ البصريين في جميعِ المسائل الخلافيّةِ المذكورة في كتابه، فما عرضت مسألةٌ من مسائلِ الخلاف بين البصريين والكوفيين فـــي كـــتابه إلاّ أخذَ برأي البصريين فيها، وقَامَ بدفعِ رأي الكوفيين ومخالفتهم، وهذه

---

(1) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو: 65-67.

(2) انظر: تاريخ بغداد: 404/11.

(3) انظر: كتاب الاغاني: 218/20-226.

(4) انظر: المدارس النّحويّة: شوقي ضيف: 155.

المخالفةُ سمةٌ واضحةٌ لنزعته البصريَّةِ، وكانَ ترجيحه لرأي البصريّين بعبارات مختلفةٍ منها: "وهو الصَّحيحُ"، و"الصَّحيحُ ما ذهبَ إليه البصريُّون"، وغير ذلك.

ومن هنا فإنَّ المسائل الَّتي وافق فيها ابن أبي الرَّبيع البصريّين، والَّتي سلَّمَ لهم بها كثيرة جداً، ونحن في هذا المجال لا نستطيعُ أنْ نذكر هذه المسائل جميعها، وإنَّما نكتفي بذكر طائفةٍ منها؛ لتكون دليلاً يدعِّمُ ما نقول، ومن هذه المسائل:

مسألةُ الفعل والمصدر وأيُّهما مشتقٌ من الآخر:

ذهب ابن أبي الرَّبيع في هذه المسألة مع البصريّين إلى أنَّ: "الحدث هو الَّذي صدر منه الفعلُ، أي خرج، فالأصلُ القيامُ فلمَّا أرادوا الإخبار بإيقاعه في زمنٍ ماضٍ، قالوا: قَامَ، فقامَ ماضٍ، والقيامُ المصدرُ، وكذلك القعود هو الَّذي وُضِعَ دالاً على هذه الحركة فلمَّا أرادوا الإخبار عن زيدٍ مثلاً بأنَّه أوقعهُ فيما مضى، قالوا: قَعَدَ. وكذلك جميعُ الأفعال إنَّما هي مأخوذةٌ من الحدثِ[1]، فهي تدلُّ على الحدث بالحروفِ والمادَّةِ، ودالَّةٌ على المعنى الزَّائد على الحدثِ، وهو الزَّمانُ، وأنَّ الفعلَ جيء به للإخبارِ عن الفاعلِ أو عن المفعولِ بالبنية"[2].

نلاحظُ في هذهِ المسألة الخلاف القائم بين البصريّين والكوفيّين في أصلِ الاشتقاق الفعل هو أو المصدر، فذهب البصريُّونَ إلى أنَّ الفعلَ مشتقٌ من المصدرِ وفرعٌ عليه، بينما نجد الكوفيّين قد ذهبوا إلى عكس ذلك، وهو أنَّ المصدرَ مأخوذٌ من الفعلِ، وابن أبي الرَّبيع يؤيِّد البصريّين في هذه المسألةِ بأنَّ المصدر هو أصل الاشتقاق؛ وذلك لأنَّ الفعلَ مشتقٌ منه وفرعٌ عليه.

مسألةٌ في صيغةِ فعل الأمرِ كونها ليست مختصرة من الفعلِ المضارعِ:

ظهرَ الخلافُ في هذهِ المسألة بين الكوفيّين والبصريّين، فـ"الكوفيُّون يذهبونَ إلى أنَّها محذوفةٌ من الفعلِ المضارعِ، وأنَّ الأصلَ في اضْربْ: لِتَضْرِبْ، وفي اقتل

---

(1) هذا هو مذهب البصريّين، وذهب الكوفيّون إلى أن المصدر – الحدث– مأخوذ من الفعل، الإيضاح في علل النّحو: 56، الإنصاف في مسائل الخلاف: 235/1، شرح الجمل لابن عصفور: 98/1.

(2) البسيط: 168/1.

لِتَقْــتل فَحُــذِفَ حرفُ المضارعةِ وتاءُ الخطاب، فبقيت الضّاد ساكنةً، فاجتلبت ألفُ الوصل، فقيل: اضْرِبْ واقتُلْ.

وأمَّــا البصريُّون فيذهبون إلى أنَّها صيغةٌ على حدتها، وليست مختصرةً من الفعــلِ المضارعِ، ولكنَّها جاريةٌ عليه حتَّى كأنَّها مختصرةٌ منه، والصَّحيحُ ما ذهبَ إلــيهِ البصريُّون، لأنَّ حرفَ المضارعة لم يجئ قطُّ محذوفاً، وحذفُ الجازم لم يأتِ إلاّ في الشِّعر، قال:

مُحَمَّدُ تَفِدْ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ[1]

وصــيغة الأمــرِ هي الأكثر في كلام العرب، ولم يجيء الأمر للمخاطب إلاَّ بهــا، إلاَّ فــي قراءة يعقوبَ "فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا"[2]. فكيف يُدَّعى في هذا الَّذي كثر في كــلام العــرب، واطَّــردَ أمــرانِ: أحدهما لا نظيرَ له، والآخر: لا نظيرَ له إلاَّ في الشِّعر"[3].

يشير ابن أبي الرَّبيع في هذه المسألة من خلالِ موافقته للبصريّين، وترجيحه لــرأيهم، إلــى أنَّ صــيغةَ الأمــرِ ليست مختصرةً من الفعلِ المضارعِ، كما ذهب الكوفــيُّون، ولعلَّ العلَّة في ذلك أنَّ حرف المضارعةِ لم يأتِ محذوفاً قط، بالإضافةِ إلى أنَّ صيغةَ الأمرِ صيغة منفصلة، فلا تأتي مختصرة من الفعلِ المضارعِ.

مسألةُ علَّة رفعِ المضارعِ:

لقــد ذهــب الزَّجَّاجــيّ فــي هذه المسألة مذهبَ الكوفيّين، فيقولُ في الفعلِ المضارعِ بأنَّه: "مرفوعٌ أبداً حتَّى يدخلَه ناصبٌ أو جازمٌ"[4].

---

(1) تمــام البــيت: "إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أمرٍ تبالاً" ينسب إلى أبي طالب، وحسان، والأعشى، والأظهــر أن قائلــه مجهول، انظر: الكتاب: 8/3، المقتضب: 132/2، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 43، 233، الجنى الداني: 113، مغني اللبيب: 397/1.

(2) يــونس: 58، بالــتاء قــراءة يعقــوب، انظر: حجة القراءات: 333، إعراب القرآن: للنحاس: 65/2، المحتسب: 313/1.

(3) البسيط: 224/1-225، وانظر المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف: 524/2، شرح المفصل: 61/7. همع الهوامع: 26/1-27.

(4) كتاب الجمل في النّحو: 7.

ويقــولُ ابن أبي الرَّبيع: موضِّحاً لكلام الزَّجَّاجيّ، ومؤيِّداً لرأي البصريِيّن في هــذه المســألة، وهذا "يقتضي بظاهره أنَّ الرَّفع عنده في الفعل أوجبَهُ التَّعرِّي، وهو مــذهب الكوفيــيّن[1]. والبصـــريُّون يذهــبون إلى أنَّ الرَّافع للفعلِ الوقوع موضع الاسم[2]. وهو الصَّحيحُ لأمرين:

1- **أحــدُهما:** أنَّ التَّعــرِّي عدمٌ، والعدمُ لا ينسب له شيءٌ، وسواء كان مطلقاً أو مقــيَّداً ... فــإنْ قلــت: فقــد ذهبَ البصريُّون في المبتدأ أنَّه ارتفعَ بالتَّعرِّي والإســناد، فقــد جعلــوا للتَّعرِّي حظاً في العمل. قلت: الصَّحيحُ أنَّ العاملَ: الإســنادُ. وأمَّــا التَّعرِّي فهو شرطٌ في وجودِ الرَّفع . فالإسنادُ يرفعه بشرطِ تعــرِّية عــن العواملِ اللَّفظيَّة، وهي كان وأخواتها، وظننتُ وأخواتها، وإنَّما أطلقوا اللَّفظَ مسامحة، ولأنَّ الرَّفع لا يوجد إلاَّ بوجودهما.

2- **الثَّانــي:** أنَّ التَّعرِّي عن العوامل لو جازَ أنْ يكونَ عاملاً، لم يصح أنْ يكونَ في الفعل عاملاً؛ لأنَّه قد صحَّت مراعاتُهُ في رفع المبتدأ، وما يعمل في الاسم لا يعمــل في الفعل؛ لأنَّ عواملَ الأسماء مخالفةٌ لعوامل الأفعال[3]، والتَّعليلُ الأوَّل أقوى"[4].

يتَّضحُ الخلاف في هذهِ المسألة بين البصريِيّن والكوفيِيّن حولَ علَّةِ رفع الفعلِ المضــارعِ ، فالبصريُّون ذهبوا إلى أنَّ الرَّافع للفعلِ المضارعِ هو قيامُهُ مقامَ الاسم، علــى خلافِ الكوفيِيّن الَّذين ذهبوا إلى أنَّ الَّذي أوجبَ له الرَّفع هو التَّعرِّي والتَّجرد من العواملِ النَّاصبةِ والجازمةِ. واختار ابن أبي الرَّبيع رأي البصريِيّن، وقَامَ بتعليلِ اختياره وتوضيحه؛ لتأييد ما ذَهَبَ إليهِ، كما مرَّ آنفاً.

---

(1) هــذا هــو مــذهب الفــراء، انظــر: معاني القرآن: للفرّاء: 53/1، شرح المفصل: 12/7، الإنصاف في مسائل الخلاف: 551/2، توضيح المقاصد : 172/4، التصريح: 229/2، همع الهوامع: 273/2-274.

(2) الكــتاب: 9/3-10، المقتضب: 5/2، الإنصاف في مسائل الخلاف: 551/2، أسرار العربية: 28، 29، همع الهوامع: 274/2.

(3) شرح الجمل لابن عصفور: 131/1.

(4) البسيط: 229/1-230.

مسألةُ منع البناءِ لظروفِ الزَّمانِ إذا لم تدخلْ على الفعلِ الماضي:

ظهــر الخــلافُ فـــي هذه المسألة بين البصريّين والكوفيّين، وأشارَ ابن أبي الرَّبيع إلى ذلك الخلاف، بقوله: "واختلفَ النَّحويُّون في بناءِ ظرفِ الزَّمانِ إذا أضيفَ إلى غيرالفعلِ الماضي، نحو قولهِ سبحانهُ: "هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ"[1]. فمنهم مــن قـــالَ: إنَّها تُبْنىَ، ومنهم من قال: إنَّها لا تُبْنَى[2]، لأنَّها لم تضف في اللَّفظ إلى مبنـــيٍّ، والَّذي أقولُ به: أنها لا تُبْنَى إذا لم تدخلْ على الفعلِ الماضي، إلا بالسَّماع، ولا تُبْنَـــى بالقـــياس على بنائها إذا أضيفتْ إلى الفعل الماضي، فإنَّ الشَّيء الشَّاذَّ لا يقـــاس عليه، ولأنَّ القياسَ لا يصحُّ، وبين الفرع والأصل فارقٌ يمكنُ أنْ يُرَاعَى، ألا تـــرى أنَّـــه يمكـــن أنْ تكون العربُ راعت لفظَ الإضافةِ، ومراعاةُ الألفاظ في هذه الصَّنعة كثيرةٌ. فإنْ قُلْتَ: فقد قُرِئَ بنصبِ يوم[3]. قُلْتُ: الظَّاهرُ أنَّ المعنى: هذا اليومُ يـــومَ يَنْفَعُ، وبُنيت لإضافتها إلى الفعلِ، ويمكن أنْ يُتأوّل أنَّ (يومَ) ظرفٌ، والمعنى: هذا الجزاءُ يومَ ينفعُ الصَّادقينَ صِدْقهم"[4].

وممَّـــا ســـبقَ يتَّضـــحُ أنَّ ابـــن أبـــي الرَّبيع قد ذَهَبَ في هذهِ المسألة مذهبَ البصـــريّين في عدم البناءِ لظروفِ الزَّمانِ إذا لَمْ تدخل على الفعل الماضي؛ لأنَّها لم تضـــف في اللَّفظِ إلى مبني، ثُمّ يشيرُ بعد ذلك إلى أنَّها قد تُبْنى بالسَّماع، أمَّا القياس فلا تُبْنَى لأنَّ الشَّيءَ الشَّاذَّ لا يقاسُ عليهِ.

مسألةُ القول في "رُبَّ" اسمٌ هو أو حرفٌ:

يـــذهبُ ابن أبي الرَّبيع في هذهِ المسألة مذهبَ البصريّين بأنَّها حرفٌ، فيقولُ:

---

(1) المائدة: 119.

(2) أجـــاز البناء الكوفيون والفارسي وابن مالك، ومنعه البصريون، انظر: معاني القرآن: للفـــراء: 1/326-327 إعـــراب القـــرآن: للـــنحاس: 1/533، مشـــكل إعـــراب القـــرآن: 1/255، شـــرح الجمـــل لابـــن عصـــفور: 1/311، البحر المحيط: 4/63، التصريح: 2/42.

(3) هي قراءة نافع، انظر: السبعة: 250، حجة القراءات: 242، الكشف: 1/423.

(4) البسيط: 1/498-499.

"ذَهبَ البصريُّون إلى أنَّها حرفٌ[1]، وذَهبَ بعض الكوفيّين إلى أنّها اسمٌ[2]، وأخذ به ابن الطّراوة[3]، فقال في قولك: رُبَّ رَجُلٍ لَقيتُهُ: إنَّ (رُبَّ) مبتدأ، و(رجلٍ) مخفوض بالإضافةِ، و(لَقيتُهُ) خبر عن هذا المبتدأ، وجعله بمنزلة قولهم: كمْ رجلٍ لقيتُهُ؟ وهذا الَّذي ذَهب إليهِ ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ (رُبَّ) كلمةٌ تدلُ على معنىً في غيرها، فيستقر أنَّها حرفٌ، ولا يُزال عن ذلك إلاَّ بدليلٍ يدلُّ على الاسميَّة"[4].

نلاحظُ من خلالِ هذهِ المسألة أنَّ ابن أبي الرَّبيع يؤيِّدُ البصريّين فيما ذَهبوا إليهِ من أنَّ (رُبَّ) حرف، ولم يؤيِّد ما ذهبَ إليهِ الكوفيُّون من أنَّ (رُبَّ) اسم، وقد ظهرت موافقته للبصريّين من خلالِ مخالفته لابن الطَّراوة الَّذي ذَهبَ في هذهِ المسألة مذهبَ الكوفيّين، يقولُ ابن أبي الرَّبيع: "وهذا الَّذي ذهبَ إليهِ ليسَ بصحيحٍ"، ثُمَّ يعلِّل أنَّ السَّبب في عدمِ الصِّحةِ هو أنَّ (رُبَّ) حرف يدلُ على معنى في غيرهِ.

مسألةُ عدمِ جوازِ إضافةِ الشَّيء إلى نفسه:

يقولُ ابن أبي الرَّبيع: "اعلمْ أنَّ الإضافةَ على قسمين:

1- أحدُهما: إضافةُ اللام.

2- الثَّاني: إضافةُ (مِنْ)، وهي إضافةُ الشَّيءَ إلى جنسه، ومن هذا إضافةُ العدد من ثلاثة إلى عشرة، نحو خمسة أكلُبٍ، وأربعةُ أحمرةٍ، والفرقُ بينهما أنَّ الثَّاني إذا لم ينطلق على الأوّل، فالإضافة إضافة اللام، ومن هذا: يَدُ زَيْدٍ، ورجلُ عَمْرٍو، لأنَّ الثَّاني لا ينطلق عن الأوَّل، ومن هذا: كلُّ الرِّجالِ؛ لأنَّ كلاً تقعُ على جملةِ أجزاءِ الشَّيء. فإذا قلتَ: كلُّ الرِّجالِ، فكأنَّكَ قلتَ: أجزاءُ الرِّجال، وأجزاءُ جمع جزء، فإضافة الأجزاء إلى المتجزئ كإضافة الجزء، وإضافة الجزء إضافة اللَّام، لأنَّه مثل: يدُ زيدٍ، ورجلُ عمرٍو، فإضافةُ

---

(1) انظر: مذهب البصريّين في الكتاب: 420/1، 170/2، المقتضب: 136/4، الإنصاف في مسائل الخلاف: 832/2.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 832/2، شرح المفصل: 27/8، الجنى الداني: 439، همع الهوامع: 174 ونسبة السّهيلي في أماليه: 72، إلى الكسائي.

(3) انظر: أمالي السهيلي: 72، همع الهوامع: 174/4.

(4) البسيط: 860/2-861.

الأجزاءِ كذلك، فإذا صحَّ هذا لزم أنْ تكونَ إضافة (كلّ) إضافة اللام، فاضبط هـذا، فـإنَّ الكوفيـيّن قالوا: إنَّ الشَّيء يضاف إلى نفسهِ[1]، واستدلُوا بقول العـرب: كلُّ الرِّجالِ. والبصريُّون ذهبوا إلى أنَّ الشَّيء لا يضاف إلى نفسه، واعتلُّوا لهذا بما ذكرته، وهو صحيح"[2].

فـابن أبـي الرَّبيع يذهبُ مذهب البصريّين في هذه المسألة في أنَّ الشَّيءَ لا يضافُ إلى نفسِهِ، والدَّليلُ على ذلك ذكره لرأيهم ثمَّ تأييده بقوله: "وهو صحيحٌ"، وقد قَـامَ بتعليلِ رأيِ البصريّين في هذه المسألة قبلَ أنْ يشيرَ إلى الخلافِ فيها من خلالِ توضيحه لأقسام الإضافةِ، وتعزيزِ ذلك بالأمثلةِ.

مسألةَ تقدُّمِ الحالِ على صاحبها المجرور:

يقـولُ ابـن أبـي الـرَّبيع في هذهِ المسألة موضّحاً الخلاف بين البصريّين والكوفيـيّن: "تُقدَّمُ الحالَ على صاحبها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً، فتقول: هذا زيدٌ ضـاحكاً، وهذا ضاحكاً زيدٌ، وقَامَ زيدٌ ضاحكاً، وضاحكاً قَامَ زيدٌ، وضربتُ ضاحكاً زيـداً، فـإنْ كان صاحبُ الحالِ مجروراً فاختلف النَّحويُّون في تقديمها عليه، فذهب سـيبويه إلـى مـنعها، ولا أعلمُ من البصريّين خلافاً في منعه[3]. وذُكرَ عن بعضِ الكوفيـيّن إجازته، فأجازوا: مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهِنْدٍ[4]. ومنع البصريُّون ذلك لأنَّهم لم يسـمعوه، ولأنَّ العاملَ في الحالِ هو العاملُ في صاحبِ الحالِ و لم يعمل الفعلُ في صاحبِ الحالِ إلاَّ بواسطة الباء فكأنَّ لحرف الجرِّحظّاً من العملِ في الحالِ، والحالُ لا تتقدَّمُ على المعنى فكيف تتقدَّمُ على الحرفِ. وأمرٌ آخرُ: أنَّك إذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بهند ضَـاحِكَةً فالـباءُ تعطـى معنى الإلصاق، فكأنَّكَ قلت: التصق مروري بهندٍ في هذهِ الحال، ولو قلتَ هذا لكانَ العامل التصق والالتصاقُ إنَّما هو مفهومٌ من الباءِ، فجرى لـذلك مجرى العامل المعنويّ، والحالُ لا تتقدَّمُ على المعنويّ: وتقول: بهندٍ ضاحكةً

---

(1) معاني القرآن: للفراء: 2/55-56، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/438.

(2) البسيط: 2/897.

(3) الكتاب: 2/124، المقتضب: 4/171، 302.

(4) وأجـازه ابن كيسان والفارسي وابن برهان وابن مالك، واستشهدوا بعدد من الشواهد، انظر: التصريح: 1/379، همع الهوامع: 4/26.

مــررتُ، ولا يجــوزُ: ضاحكةً مَرَرْتُ بهندٍ، فهكذا يجري هذا عند البصريّين، وهو الَّذي يُعوّلُ عليه"[1].

يشــيرُ ابــن أبــي الــرَّبيع في هذهِ المسألةِ إلى الخلافِ القائمِ بين البصريّين والكوفيــيّن في مسألةِ تقدُّمِ الحالِ على صاحبها المجرور، فقد خالفَ الكوفيّين الّذين ذهــبوا إلى جوازِ تقدُّمِ الحالِ على صاحبها المجرور، ووافقَ بذلك البصريّين الَّذين ذهــبوا إلــى عــدمِ جوازِ تقدُّمِ الحالِ على صاحبها المجرور، وعلى رأسِ المانعين سيبويه رأس المدرسة البصريَّةِ، وقد تبعه ابن أبي الرَّبيع على ذلك.

هذهِ هي بعضُ موافقات ابن أبي الرَّبيع للبصريّين، والَّذي آراه من خلالِ هذهِ الأمــثلة أنَّه بصريّ المذهبِ، فقد اتَّبعَ البصريّين في جميعِ المسائل النَّحويَّةِ الخلافيَّةِ الَّتــي عرضــها فــي كتابهِ، فما ذُكرَ رأي كلّ من الفريقين (الكوفيّ والبصريّ) في مســألةِ مــن المســائل الخلافيَّةِ المعروضةِ في كتابهِ إلاَّ أخذَ برأي البصريّين فيها، وخالفَ رأي الكوفيّين، معززاً هذهِ المخالفة بالحججِ والبراهينِ والأمثلةِ الَّتي جاء بها البصريُّون أدلَّةً على بطلانِ رأي الكوفيّين فيها.

واعــتقدُ أنَّ مــا ســقته من المسائلِ النَّحويَّة الخلافيَّةِ الَّتي وافق فيها ابن أبي الــرَّبيع البصريّين دليلٌ كافٍ في بيانِ مذهب الرَّجل وتوضيحهِ بصورةٍ لا لُبْسَ فيها ولا غمــوض. فكــان – كمــا رأينا – بصريَّاً في نظرتهِ العقليَّةِ في النَّحو، كما كان بصــريَّاً فــي منهجه النَّحويّ وأصولهِ العامَّة في السَّماعِ والقياسِ والإجماعِ. وكذلكَ الأمــرُ بالنِّســبةِ للمســائل النَّحويَّةِ والأحكامِ الجزئيَّةِ، فقد كانَ يميلُ فيها إلى جانبِ البصريّين.

وممَّــا لا شــكَّ فيه أنَّ كتاب "البسيط في شرحِ جمل الزَّجَّاجيّ" هو أصدقُ ما يمــثّلُ نــزعةَ ابــن أبــي الرَّبيع النَّحويَّة، ويوضِّحُ موقفه من المسائل الخلافيَّةِ بين البصــريّين والكوفيــيّن، فقــد عرض المسائل عرضاً علميَّاً دقيقاً، وكانَ يبدي رأيهُ واضــحاً فــي كــلّ مسألةٍ عرضها في كتابهِ، فوجدنا ميله – واضحاً– إلى مذهب البصــريّين، آخــذاً بأقوالهم، مؤيِّداً لآرائهم، واقفاً إلى جانبهم، ولمْ يؤيِّد الكوفيّين في مسائل الخلاف المعروضة في كتابهِ،بل نجده يدحضُ آرائهم، ويفسد أقوالهم.

---

(1) البسيط: 1/528-529.

2.6 المصطلح النَّحويّ:

لــم يكن للعرب قبل نشوء النَّحو معرفةٌ بالمصطلحاتِ، فما نشأت واتضحت معالمهــا إلاَّ مع نشأةِ النَّحو وتطوره مع الزَّمن، وأصبحَ المصطلح النَّحويّ من أهمِّ المرتكــزاتِ الَّتي تُبْنىَ عليها القاعدة النَّحويَّة، فوجوده ركن رئيس في عمليَّةِ التَّفسيرِ الــنَّحويّ، ولعلَّ السَّبب في ذلك هو حاجةُ النُّحاة لهذا المصطلح في الدَّلالةِ على كثير مــن الظَّواهــرِ الــنَّحويَّة، وهــو جــزءٌ من المنهج النَّحويّ لقدماءِ النُّحاةِ بصريّيّن وكوفيــيّن[1]. وإنَّ هــذا المصــطلح القديم الَّذي لم نضف إليهِ في عصرنا هذا شيئاً جديداً، وقد يكون لنا أنْ ندعوه "مصطلح النَّحويّيّن البصريّيّن" لالتزام أولئك القوم به من أقدمِ العصور، ذلك أنَّ الكوفيّيّن لهم مصطلحٌ خاصٌ يختلفُ في كثيرٍ منه عن هذا الَّذي ورثناهُ في عصرنا[2].

ولــم يكــن تكوّن هذه المصطلحات ونشوئها فجأةً، ولكنَّنا نجدها قد تطورت بالــتَّعديلِ والــتَّهذيبِ إلى أنْ استقرت بعد ذلك منذُ القرن الثَّالثِ الهجريّ، وأصبحت مألوفةً ومعروفةً لدى النُّحاة على اختلاف مذاهبهم، ولا يزال درس النَّحو يعتمدُ على هــذهِ المصطلحات حتَّى وقتنا الحاضر، فكلُّ مصطلحٍ نحويّ أخذَ اسمه أو وقع عليه الاختــيار لوجــودِ علاقــةٍ أو مناســبةٍ، ولــو مــن بعيد بين معناه اللُّغويّ ودلالته الاصطلاحيَّةِ.

ولا بــدَّ للنَّحو من مصطلحاتٍ خاصَّةٍ تكون أعلاماً على موضوعاتٍ ومعانٍ يطلقهــا أصــحاب الصِّــناعةِ، فــيفهما الدَّارسون من أهلها، وقد عرف النَّحو أولى المصــطلحات في زمنِ الخليل بن أحمد الَّذي تأثَّر به الكوفيُّون، واقتبسوا من بعض هذهِ المصطلحات، ووصفوا مصطلحات أخرى، وممَّا اقتبسوه منه: كلمةُ (الخفض). وعنهُ أيضاً أخذَ النُّحاة الَّذين تلمذوا له فكرة وضع المصطلحات ، وإذا افترق تلاميذهُ فــريقين، تأثَّــر كلُّ فريقٍ بمنهجٍ دراسيٍّ خاص، وكان لكلِّ فريقٍ منهما مصطلحاته الخاصَّة، والَّتي تخضع في الغالبِ لمزايا منهجه، وتبدو فيه خصائصه[3].

---

(1) انظر: ابن هطيل اليمني وجهوده النَّحويّة (رسالة ماجستير): 207.

(2) المدارس النَّحويّة أسطورة وواقع: 97.

(3) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنَّحو: 303-305.

وممّا تجدرُ الإشارة إليهِ أنّ الباحث لا يستطيع تحديد تاريخ كلّ مصطلح من المصطلحاتِ النَّحويَّةِ تحديداً دقيقاً، لأنّ هذا التّاريخ محاطٌ بالغموضِ والإبهامِ، ومن الواضح أنَّ المصطلحاتِ النَّحويَّةِ قد سايرت نشأة النّحو وتطوره، فبدأت قليلة مبهمة غامضة، ثمَّ أخذَت في التّدرجِ والوضوحِ والاستقرارِ بعد ذلك، كما هو الشّأن في أبواب النَّحو المختلفة[1].

وقد نشأت المصطلحات النَّحويَّة البصريَّة قبل المصطلحات النَّحويَّة الكوفيَّة، ولعلَّ السَّبب الكامن وراء ذلك هو أنَّ الدِّراسة النَّحويَّة كانت عند البصريّين أسبقُ منها عند الكوفيّين، فعندما نشأت مدرسة الكوفة، وتميَّزت عن المدرسةِ البصريَّةِ، أراد علماؤها أنْ يعملوا على تمييز نحوهم من نحو البصريّين، فعهدوا إلى مناهج، وأساليب خاصَّة، تكون علامات وأمارات محدَّدة، ومميزة لنحوهم، فكان من أهمِّ هذه العلامات أنْ اتَّخذوا لنَّحوهم مصطلحات تغايرُ مصطلحات البصريّين، الَّتي لم تكن في نظرهم كافية لتأديةِ المعنى المراد، فاستعاضوا عن مصطلحات البصريّين بمصطلحات تخالفها وتباينها تماماً[2].

ولذلك كان الخلاف كبيراً بين الفريقين في مجالِ المصطلح النَّحويّ حتَّى شاع بين الدَّارسين المتأخرين أنَّ هذا المصطلح بصريّ وذاك المصطلح كوفيّ، ولقد أفادَ المصطلحُ النَّحويّ من خصومة الفريقين فائدةً كبيرةً؛ إذ نظر كلُّ فريقٍ إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرة النَّاقد، ثُمَّ شرعَ في تهذيبها وتطويرها، حتَّى وصلوا بها جميعاً إلى الاستقرارِ والثَّباتِ الَّذي لمْ يكن من السّهولةِ على سيبويه أنْ يصلَ بالمصطلحاتِ النَّحويَّةِ إليهِ. فالاستقرارُ والثَّباتُ مرحلةٌ تاليةٌ لمرحلةِ شهدت مدارساتٍ وخصومات شديدة ومناظراتٍ في هذا العامل لم تهدأ حتَّى استقرَّ وثبتَ النَّحو، ورستْ حدوده ومصطلحاته بالشَّكل الَّذي وصل إلينا[3].

ولمْ يفرض الخليل وسيبويه المصطلحات الَّتي أتيا بها على النُّحاة فرضاً، بل تركا الباب مفتوحاً لمنْ جاءَ بعدهما أنْ يختاروا منها ما يشاؤون، وأنْ يجدوا بديلاً

(1) انظر: مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي: 157.

(2) انظر: في مصطلح النّحو الكوفيّ (رسالة ماجستير): 17.

(3) انظر: المصطلح النّحويّ: 156.

من بعضها الآخر، وأنْ يقوموا بتحديدها وتوضيح دلالاتها، وأنْ يضيفوا عليها أسماء الأبواب الّتي تركاها دون وضع تسمياتٍ لها. ولذلك تجرّأ النُّحاة الكوفيُّون، وحاولوا مخالفةَ المصطلحات البصريَّة، كما وردَ عند الخليل وسيبويه، ورأوا أنَّ اكتمال مذهبهم النَّحويّ لا يتمُّ إلاَّ بإيجاد مصطلحات مقابلة لما وصلهم من مصطلحات البصريّين[1]. والحقُّ أنَّها مصطلحات أراد بها الكوفيُّون أو على الأقل بأكثرها إلى مجردِ الخلاف على مدرسةِ البصرةِ[2].

وكانَ من أهمِّ ما يميِّز الكوفيّين عن البصريّين في المصطلح النَّحويّ هو أنَّ الكوفيّين كانوا يستعملون مصطلحات نحويَّة غير ما أشاعه البصريُّون من مصطلحات النَّحو، ولذلكَ فقد استقلَّ الكوفيُّون بعددٍ كبيرٍ من هذهِ المصطلحات نُسِيَ الكثير منها مع مرور الزَّمن، وتسرَّبَ بعضها الآخر إلى شروح المتأخرين. ولكنَّ نقاد النُّحاة كانوا ينحون على الكوفيّين باللَّوم لعدم تدقيقهم في المصطلح بصورةٍ عامَّةٍ[3]. يقولُ ابن السَّراج: "واعلمْ أنَّ الأشياءَ الَّتي يسميها البصريُّون ظروفاً يسميها الكسائي صفةً، والفرَّاء يسميها محال، ويخلطون الأسماء بالحروف"[4].

فممَّا سبق يتبيَّن أنَّ النَّحو الكوفيّ قد تميَّز عن النَّحو البصريّ، وأصبحَ لكلٍّ منهما مصطلحاته الخاصَّة. وقد أشار إلى ذلك الدكتور مهدي المخزومي من خلال تقسيمه للمصطلحات النَّحويَّةِ الَّتي اصطنعتها المدرستان إلى ثلاث طوائف:

1. طائفة كوفيَّة خالصة، لم يعرفها البصريُّون.
2. طائفة بصريَّة خالصة، لمْ يعرفها الكوفيُّون.
3. طائفة كوفيَّة بصريَّة، إلاّ أنّ لها عند الكوفيّين اسماً، وعند البصريّين اسماً آخر[5].

---

(1) انظر: مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي: 177.

(2) انظر: المدارس النّحويّة: شوقي ضيف: 168.

(3) انظر: الأصول: 39.

(4) الأصول في النّحو: 204/1.

(5) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو: 305.

ونستطيعُ القول أنَّ مصطلح الكوفيِّين مصطلح يتَّصف بعدم الشّمول والسّعة؛ لأنَّه يتَّصل بمسائل عدة لا تفي بحاجةِ النَّحويّ المتخصص، وهذا يعني أنَّ الكوفيّين الأوائل استعملوا الكثير ممَّا انتهى إليهم من النُّحاةِ الأوائل وممَّن يحسبون بصريّين بحق[1].

هذا بالنِّسبةِ لموقف البصريّين والكوفيّين من المصطلح النَّحويّ، أمَّا بالنِّسبةِ لموقف ابن أبي الرَّبيع فهو موقفه من جميع مسائل النَّحو المعروضة في كتابه، والَّتي تبع فيها البصريّين، وكذلك المصطلح النَّحويّ فقد كانَ ميل ابن أبي الرَّبيع فيه إلى البصريّين فأكثر من استخدامه إلاَّ أنَّه أوردَ بعض المصطلحاتِ الكوفيَّة؛ ولعلَّ السَّبب في ذلك هو شرحه لكلام الزَّجَّاجيّ الَّذي كان يورد المصطلحات الكوفيَّة بكثرةٍ، ويقومُ ابن أبي الرَّبيع بشرحها ووضع المقابل لها من المصطلحات البصريَّة في أغلب المواضع، وذلك لتعلّقه بالبصريّين إلى أبعدِ الحدودِ، فالرَّجلُ بصريٌّ المذهبِ والنَّزعةِ ومن الأمثلة على استخدام ابن أبي الرَّبيع للمصطلحات البصريَّة والكوفيَّة ما يلي:

أوَّلاً: المصطلحُ البصريُّ:

1- أسماءُ الأفعالِ:

وهو مصطلحٌ يطلقُ للدّلالةِ على: أسماءِ الألفاظِ النَّائبة عن الأفعال عند البصريّين، أمَّا مذهب الكوفيّين في هذا المصطلح فهو أنْ يسمَّى فعلاً[2]. وقد أوردَ ابن أبي الرَّبيع هذا المصطلح في بابِ الكلام وما يتألف منه، يقول: "وأمَّا أسماء الأفعال، نحو: نَزَالِ، ومَه، وإيهِ، وما أشبهها، فاختلف النَّحويُّون فيها فمنهم من ذهبَ إلى أنَّها أفعالٌ، جرت في ألفاظِها على طريق الأسماء فقالوا في (نَزَالِ): إنَّها انْزِلْ، ثُمَّ إنَّ العربَ أجرت لفظَها كلفظ الأسماء، وكذلك (شَتَّانَ) أصلُه شَتَتَ، ثمَّ عُدِلَ من شَتَتَ إلى شَتَّانَ، وأجروا اللَّفظ مُجْرى الأسماء، فتسميتهم لها على هذا أسماء، إنَّما هي مراعاة للَّفظ، وإنَّما هي في الحقيقة أفعالٌ، وهذا مذهبُ الكوفيّين[3] ... ومن

---

(1) انظر: المدارس النّحويّة أسطورة وواقع: 107.

(2) انظر: المصطلح النّحويّ: 183.

(3) انظر: توضيح المقاصد: 75/4، شرح اللمحة البدرية: 80/2، همع الهوامع: 105/2.

النَّحويين من ذهبَ إلى أنَّها أسماءٌ لا أفعال، فَنَزَالِ: اسم انْزِل، وَشَتَّانَ اسم شَتَتَ ... ومــن النَّحويــيّن مَنْ ذهبَ إلى أنَّها أسماءٌ للأفعال، ولها موضعٌ من الأعراب، وهي منصــوبةٌ، وذلــكَ أنَّها أسماءٌ، والأسماءُ إذا وقعت في الكلام المفيد فلا بُدَّ أنْ تكونَ مــرفوعةً، أو منصــوبةً، أو مخفوضةً، في اللَّفظ أو في التَّقدير، أو في الموضع ... وعلــى هذا المذهب الثَّالث أكثرُ النَّحويين، ويظهرُ من كلامِ سيبويه، وهو أقوى من جهةِ النَّظر"[1].

نلاحظُ من خلالِ هذهِ المسألةِ الخلافيَّةِ أنَّ ابن أبي الرَّبيع قد استخدمَ مصطلح (أســماء الأفعــال) وهــو مــن مصــطلحاتِ البصريين، ويقابلهُ (الفعل) وهو من مصطلحاتِ الكوفيين الَّذين ذهبوا، كما أشارَ ابن أبي الرَّبيع إلى أنَّها أفعال تجري في ألفاظِها على طريق الأسماء. هذا وقد ذَهبَ ابن أبي الرَّبيع مذهبَ البصريين في هذهِ المســألة، وأشارَ إلى أنَّ النَّحويين ساروا على هذا المذهب، وهذا كلُّه يشيرُ إلى قوَّةِ النَّزعةِ البصريَّةِ عند ابن أبي الرَّبيع.

2- الفعلُ المتعدِّي:

وهو اصطلاحٌ بصريٌّ يطلقُ على ما يسمِّيه أهل الكوفة بالفعل الواقع[2]. وقد أوردَ ابن أبي الرَّبيع هذا المصطلح عند الحديث عن مسألةِ (أمَّا زَيْدَاً فَسقْياً لَهُ)، يقول فــيها: "إنَّ (سَقْياً) من قولكَ: سَقْياً له، نائبٌ منابَ الفعلِ المتعديَّ للمفعول فــ (سَقْياً) نائبٌ مناب (سقَاهُ الله)، فلمَّا أُنيبت (سقي) مناب (سَقَاهُ الله) انبَهَمَ المفعول فَفُسِّر بقولك (له) فوجب أنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديره: له أدعو، والدَّليلُ على ذلكَ أنَّهُ لو كانَ (سَقْيٌ) نائــباً عن الفعل، مجرَّداً عن المفعول، لقلتُ: زَيْدَاً سقيه، ولمْ تحتج إلى لزومِ حرفِ الجــرِّ، كمــا تقولُ: ضرباً زَيْدَاً، وَسَقْياً عَمْراً أي: إسق عَمْراً، فالتزام العرب حرف الجرِّ هنا دليلٌ على صحَّةِ ما ذكرتُهُ. فإذا تبيَّنَ لكَ أنَّ (سَقْياً) من قولكَ: سقياً له نائب مناب (سَقَاهُ الله)، فقد صارَ (أمَّا زَيْدَاً فَسقياً له) بمنزلةِ: أمَّا زيداً فسقاهُ الله، ولو قلتَ هذا لم يجزأنْ يكون زيدٌ منصوباً بالفعل؛ لأنَّ الفعلَ قد وصل إلى الضَّمير فلا يصلُ

(1) البسيط: 163/1.

(2) انظر: المصطلح النَّحويّ: 180.

إلى غيرِه، وبهذا كان الأستاذُ أبو علي ينفصلُ عن هذا الموضع، وسمعتُ الأستاذَ أبا الحسن الدَّبَّاج ينفصل به أيضاً، وهو عندي صحيح"[1].

نلاحــظُ من خلالِ هذهِ المسألة أنَّ ابن أبي الرَّبيع قد استخدمَ مصطلح (الفعل المــتعدِّي)، وهــو مــن مصــطلحات البصريين، ويقابلهُ (الفعل الواقع) بالمصطلحِ الكوفيّ.

3- ضميرُ الأمر والشَّأن:

أطلــقَ علــيهِ البصــريُّون: ضميرُ الشَّان، والقصَّة، والحديث ، والأمر، أمَّا الكوفــيُّون فيســمونه بالضَّمير المجهول، ولا خلاف بين الفريقين في مأخذ التَّسمية، فكلاهمــا يريد به الضَّمير الَّذي لا يعودُ على شيء تقدَّمَ عليه في الذكر، وإنَّما يعود على الجملة التَّالية له[2].

وقد استخدم ابن أبي الرَّبيع هذا المصطلح في بابِ الحروفِ الَّتي ترفعُ الاسم وتنصــب الخبــر (كانَ وأخواتها)، يقول: "اعلمْ أنَّ كان إذا وقعَ بعدها جملة من فعل وفاعل، كانَ الفعل ماضياً أو مضارعاً، ففي كان ضمير الأمروالشَّأن. فتقول: كَانَ قَامَ زيــدٌ، وكــان يقومُ زيدٌ، وكذلك إذا وقعَ بعدها مبتدأ أو خبر، ولم يؤثر فيهما (كان)، نحــو: كان زيدٌ قائمٌ ففيها أيضاً ضمير الأمر والشَّأن، وكانَ الأصل في قولك: كانَ زَيْــدٌ قَائمٌ، هو زَيْدٌ قَائمٌ، فلمَّا دخلت كان على هذهِ الجملة، فصار: كانَ هو زَيدٌ قَائمٌ، وكــان إذا دخلت على المبتدأ والخبر رفعت المبتدأ تشبيهاً بالفاعلِ، فيجبُ أنْ يرتفع (هــو) هــنا بكــان، ارتفاع الفعل بالفعل، فيجبُ لذلك أنْ يستترَ، لأنَّهُ مفردٌ غائب، فيصــير بمنــزلةِ قولك: زَيْدٌ كانَ قائماً، الكلام قبل دخول كان: زَيْدٌ هو قائمٌ، فدخلت على (هو قائمٌ)، فارتفعَ (هو) بكان، وزالَ عنه رفع الابتداء فاستتر لأنَّه مفردٌ غائب كما يستتر الفاعل إذا كان حقيقةً، نحو: قولك: زَيدٌ قائمٌ"[3].

يتبــيَّن مــن خلالِ هذهِ المسألة أنَّ ابن أبي الرَّبيع قد ذكرَ المصطلحَ النَّحويّ (ضمير الأمر والشَّأن)، وهو من مصطلحات البصريين، ولم يتعرَّض إلى المصطلح

(1) البسيط: 627/2.

(2) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو: 311.

(3) السيط: 744/2-745.

الكوفيّ المقابل له وهو (المجهول) في كتابه على الإطلاق. وهذا ما يدلُّ دلالةً قاطعةً علـى مـيل ابـن أبي الرَّبيع إلى المذهب البصريّ من خلالِ الأخذِ بمصطلحاتهم، والاهتمام بها، وعدم التَّعرضِ إلى مصطلحاتِ الكوفييّن إلاّ بقلّة.

4- الفصل:

الفصـل مـن عـباراتِ البصريِيّن، كأنَّه فصل الاسم الأوّل عمّا بعده وآذن بـتمامه، وإنْ لـم يبقَ بقية من نعت ولا بدل إلاّ الخبر لا غير. والعمادُ من عبارات الكوفيـيّن، كأنَّـه عمـدَ الاسم الأوّل وقوّاه بتحقيق الخبر بعده[1]. وقد أوردَ ابن أبي الـرَّبيع هـذا المصـطلح عند الكلام في باب التَّوكيد، بقوله: "الضَّمير المرفوع هو الأصـلُ في الضَّمائر، فعلى هذا إذا قلت: كنتَ أنْتَ القائمَ، جازَ لكَ في (أنتَ) ثلاثة أوجه:

أحدُها: أنْ يكونَ توكيداً.

الثَّاني: أنْ يكونَ بَدَلاً.

الثَّالث: أنْ يكونَ فَصْلاً.

فـإنْ قلتَ: إنْ كنتَ لأنتَ القائم ، لمْ يكن (أنتَ) هنا إلاَّ فَصْلاً، وبطل التَّوكيدُ والبدلُ، ، إذ لو أردتَ التَّوكيدَ أو البدل لأدخلتَ الَّلام على الخبر"[2].

أشـارَ ابـن أبـي الـرَّبيع في هذهِ المسألة إلى مصطلح (الفصل) وهو مِن مصـطلحات أهـل البصرة، يقابله عند أهلِ الكوفةِ: مصطلحُ (العماد)، وقد ذكرَ أبو البـركات الأنـباريّ مسـألةً خلافيَّةً في (ضمير الفصل) [3]، أشارَ من خلالها إلى الخـلاف القـائم بـين الكوفييّن والبصرييّن في تسميَّة هذا المصطلح وعمله، فذهبَ الكوفـيُّون إلى أنَّه يسمَّى عماداً لفصله بينَ النَّعت والخبر، وله موضعٌ من الإعراب، بيـنما ذهبَ البصريُّون إلى أنَّه يسمَّى فَصْلاً؛ لأنَّه يفصلُ بين النَّعت والخبر إذا كانَ الخبر مضارعاً لنعت الاسم، ولا موضع له من الإعرابِ.

---

(1) شرح المفصل: 110/3.

(2) المرجع السابق: 374/1.

(3) انظر المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: 706/2.

5- الحال:

استـــخدمَ ابن أبي الرَّبيع هذا المصطلح غير مرَّةٍ في كتابِه؛ ولذلك نجده يقولُ فيه: "قولهم: هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا رَاتِعَانِ[1]، من رفعَ الرَّاتعين جعل فصيلها نكرة، لأنَّ المعرفة لا توصف بالنَّكرة، ومن جعل الفصيل هنا معرفة ــ وهو الأكثر ــ قال: هَذِهِ نَاقَــةٌ وَفَصِـيلُها رَاتِعَـيْنِ[2] بالنَّصــب على الحالِ، والتَّقدير في هذا كلُّهُ الانفصال: والتَّقديــر: كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَةٍ لها، رُبَّ رَجُلٍ وَأخٍ لَهُ، وأيُّ فتى هَيْجَاءَ أَنْتَ وجارٍ لها، وَلاَ رَجُلَ وَأَخَاً لَهُ"[3].

يشــيرُ ابــن أبي الرَّبيع في هذهِ المسألةِ إلى مصطلح (الحالِ) وهو مصطلحٌ بصـــريّ، ويقابلــه بالمصطلح الكوفيّ (القطع)، ولم يستخدم ابن أبي الرَّبيع مصطلح الكوفيــيّن (القطــع) فــي كتابِه، بل على العكس من ذلك نجده قد أكثر من استخدامِ مصطلح البصريين وهو (الحال) ممَّا يدلُّ على النَّزعةِ البصريَّةِ عندهُ.

6- البدل:

وهــو أحــدُ المصطلحات البصريَّة[4]، استخدمه ابن أبي الرَّبيع غير مرَّةٍ في كــتابهِ، يقولُ في بابِ (البدل): "البدلُ: هو التَّابعُ على تقدير تكرار العامل، والتَّوابع، كلُّهـــا ليس فيها تكرار العامل، فإذا قلت: جَاءَني أَخُوكَ زَيْدٌ، فهو على تقديرِ: جَاءَني أَخُـوكَ جَاءَنــي زَيْدٌ، وإنَّما احتيج لهذا؛ لأنَّ زيداً اسمٌ جامدٌ، وأصلُ الجامد أنْ يليَ العـــوامل، وجعلـــه تابعـــاً على غير قياس، وأصل المشتق أنْ يكونَ تابعاً، وألاَّ يليَ العواملَ، ومتى جاءَ والياً العوامل جاء على غيرِ قياس، ومتى جاءَ الجامدُ تابعاً على غير قياس، ويكونُ حينئذٍ عطفَ بيان"[5].

مـــا نلاحظـــهُ مـــن خلال هذهِ المسألةِ استخدام ابن أبي الرَّبيع هذا المصطلح (البدل) إضافة إلى كثير من المصطلحاتِ البصريَّةِ أمرٌ يؤكِّدُ ميل ابن أبي الرَّبيع في

---

(1) الكتاب: 82/2.

(2) المرجع السابق: 82/2.

(3) البسيط: 312/1.

(4) انظر: المدارس النَّحويّة أسطورة وواقع: 135.

(5) البسيط: 387/1.

مصـــطلحاته إلـــى المدرســـةِ البصـــريَّةِ، ويظهـــرُ هذا الميل من خلال ذكرهِ لهذهِ المصطلحات قبل أنْ يذكرَ كلام الزَّجَّاجي ويشرحه أو يعلِّق عليه.

7- حرفُ الجرِّ:

وهو أحد المصطلحات البصريَّة[1]، استخدمه ابن أبي الرَّبيع كثيراً في مقابلة المصـــطلح الكوفيّ (الخفض)، وكان أحياناً كثيرة يزواجُ بالذكر للمصطلحين الكوفيّ والبصريّ، ومن أمثلتهِ عنده، قوله: "العطف بحتَّى قليلٌ، وأنَّ أكثر ما تستعمل حرفَ جـــرّ، أوْ حـــرفَ ابتداء، وحكى سيبويه أنَّها تُستعملُ حرفَ عطف[2]، وتكون حرفَ عطف متى وقع بعدها اسمٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ، نحو: قَامَ القُومُ حتَّى زَيْدٌ. وَضَرَبْتُ القُـــومَ حتَّـــى عَمْرَاً. والأكثر فيهاأنْ تخفض بها، فتقول: قَامَ القُومُ حتَّى زَيْدٍ، فتكون حرف جر، فإذا قلتَ: مَرَرْتُ بالقُومِ حتَّى زيدٍ، أمكنَ أنْ تكونَ حرف جرٍّ، وأمكن أنْ تكـــونَ حـــرفَ عطفٍ، والأكثرُ في (حتَّى) أنْ تكون حرف جرّ، فينبغي فيها هنا أنْ تؤخذَ على الأكثر"[3].

وممَّـــا تجدرُ الإشارة إليهِ أنَّ (حتَّى) تأتي حرف ابتداء وحرف عطف، ولكن أكثر استعمالها كما يذكر ابن أبي الرَّبيع حرف جرّ، وقد زاوج أيضاً في هذهِ المسألة بـــين المصـــطلحِ البصـــريّ (الجرّ) والمصطلح الكوفيّ (الخفض)، ولكنَّه أكثر من اســـتعمالِ المصـــطلحِ البصريّ (الجرّ) لتعارف البصريّين عليه، ولميله الشَّديد إلى المذهبِ البصريّ.

8- النَّفي:

والنَّفـــيُ هـــو أحـــدُ المصـــطلحات البصريَّة، وقد اقتبس من ألفاظ المتكلِّمين وكلامهـــم في الثبوت والثَّابت، والنَّفي والمنفي[4]، وقد أورده ابن أبي الرَّبيع في باب (العطف)، بقوله: "الجحدُ: هو النَّفي، وإنَّما لم يجز: خَرَجَ مُحمَّدٌ لكنْ عَمرٌو، لأنَّكَ لو قلـــتَ هذا لكنتَ نافياً عن عمرٍو الخروجَ بغيرأداةِ نَفْي، ولا يكون النَّفي إلاَّ بأداةٍ ولا

---

(1) انظر: المدارس النّحويّة أسطورة وواقع: 132.

(2) الكتاب: 96/1.

(3) البسيط: 333/1.

(4) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو: 309.

يجــوز حــذفُها إلاّ في القسم ...، وإذا بدأت بالنَّفي أوّلاً، فقلت: ما خَرَجَ محمّدٌ لكنْ عَمروٌ، أوجبتَ الخروج لعمرو والإيجابُ لا يحتاجُ لأداة يكونُ بها ذلك"(1).

ونلاحظُ من خلالِ هذهِ المسألة أنَّ ابن أبي الرَّبيع قد زاوجَ بين المصطلحاتِ الكوفـيَّةِ والبصــريَّةِ، فذكر مصطلح (الجحد) وهو مصطلحِ كوفيّ وقابله بمصطلح (النَّفــي) وهــو مصـــطلح بصريّ، ومصطلح (الجحد) ذكره الزَّجَّاجيّ وَقَامَ ابن أبي الرَّبيع بتوضيحهِ وتفسيرهِ بالنَّفي وهو مصطلح بصريّ.

9- منصرف وغير منصرف:

وهــو اصطلاح بصريّ، يسمِّيهِ أهل الكوفة بــ: (ما يجري وما لا يجري). وقــد أورده ابن أبي الرَّبيع في باب (معرفة علامات الإعراب)، يقولُ فيه: "ولهم في تسميته غير منصرف ثلاثةُ أوجُه:

أحــدُها: أنّهم سَمَّوا ما لا يدخله التَّنوين غيرَ منصرف، وما يدخله التَّنوين منصرفاً، واشتقوا من الصَّريف: وهو الصَّوتُ ، قال:

لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفَ الْقَعْوِ بالمَسَدِ(2).

الثَّانــي: أنهــم ســمّوه غيــرَ منصرف، أي لمْ ينصرف من حالِ النَّصب، إلى حالِ الخفض، أي أنَّ خفضه كنصبهِ، والمنصرف قد انصرف عن حالةِ النَّصب، وصارَ خفضُهُ بغير ما كان نصبُهُ بهِ.

الثَّالث: أنَّهُ سُمِّيَ غيرَ منصرف، يريدون بذلك أنَّهُ لم ينصرف عن شَبَهِ الفعل، وهذهِ كلُّها وجوهُ مُمْكِنَةٌ"(3).

استخدمَ ابن أبي الرَّبيع المصطلح البصريّ (منصرف وغير منصرف) وذكر لــه ثلاثةُ أوجُه، ولم يتعرَّض للمصطلح الكوفيّ (ما يجري وما لا يجري)، وهذا ممَّا يدلُّــنا علــى قــوَّة نزعته البصريَّة، وميلهِ إلى الاتجاه البصريّ والأخذِ بمصطلحاتِ البصريين.

---

(1) البسيط: 348/1.

(2) صدره: (مقذوفة بدخيس النحض بازلُها)، البيت للنّابغة الذيباني، ديوانهِ: 16، الكتاب: 1 /355.

(3) البسيط: 214/1 – 215.

ثانياً: المصطلحُ الكوفيّ:

1- ما لم يسمَّ فاعله:

وهــو أحــدُ المصطلحات الكوفيَّة، وهو عند البصريين عبارة عن جملةِ مواد هــي: المفعولُ الَّذي لم يتعدَّه فعله، ولم يتعدَّ إليه فعل فاعل، والمفعول الَّذي لا يذكر فاعله، والفعل الَّذي يُبنَى للمفعول، ولم يذكر من فعل به[1]. وقد ذَكر ابن أبي الرَّبيع هــذا المصطلح في بابِ ما لم يسمَّ فاعله، يقولُ: "فتقولُ: شَكَرْتُ زَيْدَاً، فإذا قيل لك: رُدَّهُ إلــى مــا لــم يسمَّ فاعلهُ، قلت: شُكِرَ لِزَيْدٍ، فيكون (لِزَيْدٍ) في موضع رفع، فإنْ أسقطت حرف الجرّ كما يسقط مع بناء الفعل للفاعل حين تقول : شكرتُ زيداً، قلت: شــكرَ زيــدٌ، وكذلك الكلام في: نصحتُ لزيدٍ، إذا بنيته للمفعول، قلت: نُصحَ لزيدٍ، ونُصح زيدٌ إذا أسقطت حرف الجر"[2].

مــا نلاحظهُ في هذهِ المسألة استخدام ابن أبي الرَّبيع للمصطلح الكوفيّ (ما لم يســمَّ فاعلــه) حتَّى في عنوانِ البابِ، ولم يستخدم مصطلح (الفعل المبني للمجهول) وهو من مصطلحاتِ البصريين.

2- مفعول لمْ يسمَّ فاعله:

يقــولُ ابن أبي الرَّبيع في موضوع الضَّمير العائد من الصِّلةِ إلى الموصول: "فإنْ كانَ الضَّمير مرفوعاً، فهو ينقسمُ ثلاثة أقسام:

أحدُهما: أنْ يكونَ فاعلاً أو مفعولاً لم يسمَّ فاعلُه أو اسماً لكانَ.

الثَّاني: أنْ يكونَ مبتدأ.

الثَّالث: أنْ يكونَ غير ما ذكر.

فــإنْ كانَ الضَّمير فاعلاً أو مفعولاً لم يسمَّ فاعلُه، أو اسم كانَ وأخواتها، كانَ الضَّميرُ مستتراً في الإفرادِ، ظاهراً في التَّثنية والجمع، فتقول: الَّذي قَامَ زَيْدٌ، واللَّذان قَامَا الزَّيْدانِ، والَّذين قَامُوا الزَّيدونَ، والَّتي قَامَتْ هِندٌ، واللَّتان قَامَتَا الهِنْدانِ، واللَّائي

---

(1) انظر: المدارس النّحويّة أسطورة وواقع: 121-122.

(2) البَسيط: 981/2.

قُمْنَ الهِنْداتِ، وكذلك تقول: الّذي ضُرِبَ زَيْدٌ، واللّذانِ ضُرِبَا الزَّيدانِ، والّذين ضُرِبُوا الزَّيدون"[1].

يذكــرُ ابــن أبي الرَّبيع مصطلح (المفعول الّذي لم يسمَّ فاعله)، وقد أكثر من استخدامه في كتابه، وهو مصطلح كوفيّ، ولمْ يتعرَّض إلى المصطلح المقابل له عند البصـــريّين، وهــو مصطلح النَّائب عن الفاعل ولعلَّ السَّبب في ذلك يعود إلى عدم معــرفة ابــن أبي الرَّبيع بهذا المصطلح؛ لأنَّ أوّل من استخدمه ابن مالك كما يقول السّيوطي في همع الهوامع.

3- التَّشبيه بالمفعولِ به:

ويطلقُ هذا المصطلح على غيرِ المفعول به من المفاعيلِ الأخرى الّتي أطلق عليها البصريُّون: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له أو لأجله، والمفعول معـــه، ومصـــطلح (التَّشبيه بالمفعول به) مصطلح من مصطلحاتِ الكوفيّين الّذين لا يـرون إلاَّ مفعولاً بهِ واحداً، وما عدا ذلك فهي "شبيهات بالمفعول" وليست مفعولات حقيقــية، وقــد اســتخدمَ ابــن أبي الرَّبيع هذا المصطلح، فيذكر أنَّهم "قالوا: مَرَرْتُ بِــرجُلٍ قَــائمٍ الأبَ، وكــانَ الأصل : مَرَرْتُ برَجُلٍ قَائمٍ أبُوهُ، فلمَّا طال – على ما ذكــرتهُ- نقلــوا الضَّمير ليزول طول اللَّفظ، فلمَّا نقلوه صارَ متحملاً للضَّمير طالباً لــلأبِ، فأشــبه بذلك اسم الفاعل المتعدّي، فقالوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائم الأبَ. بنصب الأبَ علــى التَّشــبيه بالمفعول به، وكذلك قالوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائم أباً على التَّشبيه أيضــاً، ولا يجوز أنْ يكونَ الأب هنا منصوباً على التَّمييز كما كان ذلك في قولك: مَــرَرْتُ بِــرجلٍ حَسَنٍ وجهاً؛ لأنَّه لا يجوز أنْ تقول: قَامَ زَيدٌ أباً، فبهذا تعتبر صحَّة التَّمييز في هذا النَّوع. وأمَّا النَّصب على التَّشبيهِ بالمفعول به، فجائزٌ فيها كلِّها"[2].

نلاحــظُ اســتخدام ابــن أبي الرَّبيع للمصطلح الكوفيّ (التَّشبيه بالمفعول به)، والّذي يقابل: المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له أو لأجلهِ، والمفعول معه، في اصطلاحِ البصريّين.

---

(1) البسيط: 284/1.

(2) المرجع السابق: 1081/2-1082.

4- التَّفسير:

أوردَ ابـــن أبي الرَّبيع هذا المصطلح في كتابه في بابِ النَّعت، وقد توسَّعَ فيه الكوفــيُّون، وأطلقوه على ما هو (تمييز) عند البصريِّين، يقولُ فيه ابن أبي الرَّبيع : "اعلمْ أنَّ الاسم لا يضمر إلاَّ بعد أنْ يعرف، ويكون معكَ ما يفسِّرهُ، ويدل على الَّذي يــريدهُ بـــه ... وضـــمائرُ الغيـــبةِ توجد على خمسةِ أقسامٍ، (منها): أنْ يضمر على شريطةِ التَّفسير، وهذا يكون في أبواب أربعة:

أحدُها: ضميرُ الأمر والشَّأن.

الثَّاني: الضَّميرُ في باب نِعْمَ وبِئْسَ.

الثَّالث: الضَّميرُ في رُبَّه رَجُلاً.

الـــرَّابع: فـــي بـــابِ الإعمـــالِ إذا أعملتَ الثَّاني، والأوَّل يَطْلُبُ عُمْدَةً، نحو: ضربني وضَرَبْتُ زَيْدَاً ... وهذا خارجٌ عن القياسِ فلا يقاس على هذهِ الأبواب الأربعةِ غيرُها"[1].

مـــن خـــلالِ هذهِ المسألة يتَّضحُ استخدام ابن أبي الرَّبيع لمصطلح (التَّفسير)، وهـــو مصـــطلح كوفـــيّ يقابله مصطلح (التَّمييز) عند البصريِّين. وقد ذكر ابن أبي الـــرَّبيع هـــذا المصطلح عند حديثِه عن ضمائرِ الغيبةِ، وهي على عدَّةِ أقسامٍ منها: الإضمارُ على شريطةِ التَّفسير كما ذكرَ ابن أبي الرَّبيع سابقاً.

5- الجَحْدُ:

وهـــو مصـــطلح وضعه الفرَّاء في مقابلِ النَّفي عند البصريِّين، يقولُ الفرَّاء: "وضـــعت (بلـــى) فـــي كـــلِّ إقرار في أوَّلهِ جحد"[2]. وقد ذكرَ ابن أبي الرَّبيع هذا المصـــطلح فـــي بـــاب اشـــتغال الفعـــل عن المفعول بضمير، عند توضيحه لكلام الزَّجَّاجيّ، ففسَّر ابن أبي الرَّبيع الجحدُ بالنَّفي، بقولهِ" "الجحدُ هو: النَّفي، وله أدواتٌ: لمْ، ولمَّا، ولَنْ، فيكونُ الاسمُ قبلَها، ولا يكونُ بعدها، فتقولُ: زَيْدَاً لمْ أضْرِبْهُ، وَعَمْرٌو

(1) البسيط: 303/1.

(2) معاني القرآن: للفراء: 52/1.

لمّا أُكْرِمْهُ، وَخَالدٌ لَنْ أَشتمُهُ، فالرَّفع والنَّصب جائزانِ، والرَّفعُ أحسن، لما ذكرته من أنَّ هذهِ الثَّلاثةَ من حروفِ الصّدورِ"[1].

نلاحظُ أنَّ ابن أبي الرَّبيع قد أشارَ في هذهِ المسألة إلى المصطلحين البصريّ والكوفـــيّ في آنٍ واحد، وهما: (الجحدُ)، وهو مصطلحِ كوفيّ أوجدهُ الفرَّاء، والآخر: (النَّفـــي)، وهـــو مصطلح بصريّ، بقوله: (الجحدُ هو النَّفي)، فمصطلح الجحد ذكره الزَّجَّاجـــي، وَقَامَ ابن أبي الرَّبيع بتفسيره بالمصطلح البصريّ وهو النَّفي، وهذا يدلُّنا على قوَّةِ النَّزعةِ البصريَّةِ عند بن أبي الرَّبيع.

6- الخفض:

وهـــو مـــن عبارات الكوفييّن، ويقابل الجرّ لدى البصرييّن[2]، إلاّ أنَّ الدّكتور مهـــدي المخزومي يشيرُ إلى أنَّ الخفض ليس من وضعِ الكوفييّن، وكذلك الجرّ ليس مـــن وضـــعِ البصرييّن، وإنَّما هما مصطلحان مقتبسانِ من أوضاعِ الخليل بن أحمد ومصـــطلحاته، إلاَّ أنَّ الكوفييّن توسَّعوا في (الخفض) فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة بعد أنْ كانَ الخليل بن أحمد لا يستعمله إلاَّ في المنون، وأنَّ البصرييّن نقلـــوا (الجرّ) من كونهِ حركة يســـتعان بهاعلى التَّخلص من السَّاكنين[3]. وقد أوردَ ابـــن أبي الرَّبيع هذا المصطلح في باب معرفة علامات الإعراب بقوله: "الخفض لا يكون إلاَّ في الأسماء، فعلامته لا تكون إلاَّ في الأسماء، وهي ثلاثٌ: الكسرة، والياء، والفتحة. فالياء يخفض بها التَّثنية والجمع، ولا سؤال في هذا، لأنَّ الاسم قبل أنْ يثنَّى أو يجمـــع يخفض بالكسرة، فيجب إذا ثني وجمع، وتعذَّر الخفض بالكسرةِ أنْ يجعلَ مكانهـــا ما يناسبها، والَّذي يناسبها الياء ... وأمَّا الكسرة فيخفضُ بها ما ينصرف من الأسماءِ، والمنصرف من الأسماء: كلُّ ما لحقه الألف واللام أو التَّنوين أو الإضافة، نحـــو: زَيْـــدٌ، وأحمركم، والأحمر، وما أشبه ذلك، ولا سؤال في هذا، لأنَّه جاءَ على القـــياس ... وأمَّـــا الفـــتحة فينخفض بها مالا ينصرف من الأسماءِ المفردات، ومن

---

(1) البسيط: 2/634-635.

(2) انظر: شرح المفصل: 2/117.

(3) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو: 311.

الجمع المكسر، وغير المنصرف منها: مالا يلحقه واحد من تلك الثّلاثة نحو: إبراهيم واسماعيل وما أشبه ذلك"[1].

نلاحظُ من خلالِ هذهِ المسألة أنَّ ابن أبي الرَّبيع يوضِّح اختصاص بعض علامات الإعراب في الدّخول على الأسماءِ كالخفض مثلاً الّذي لا يكون إلاَّ في الأسماءِ، وفي أثناء توضيح ابن أبي الرَّبيع لهذهِ المسألةِ أشار إلى مصطلح (الخفض)، وهو من المصطلحات الكوفيَّة، والَّذي يقابلهُ المصطلح البصريّ (الجرّ).

7- النَّعت:

أوردَ ابن أبي الرَّبيع هذا المصطلح عند الكلام في باب النَّعت، وهو من المصطلحات النَّحويَّة الغامضة لاشتراكها بين الصَّرف والنَّحو، ولإيراد النُّحاة له باسم النَّعت أحياناً، وباسم الصِّفة والوصف أحياناً أخرى، يقول ابن أبي الرَّبيع: "النَّعتُ: هو الاسمُ الجاري على ما قبله، لإفادةِ وصفٍ فيه، أو فيما هو من سببِهِ ... والنَّعتُ: جيء بهِ لتخصيص النَّكرةِ، أو لزوالِ اشتراك عارضٍ في معرفةٍ، أو للمدحِ، أو الذَّمِ، أو التّرحمِ، ويجيء النَّعت توكيداً، ومثالهُ قوله سبحانه : "لاَ تَتَّخِذُواْ إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ"[2]، فاثنان نعتٌ لإلاهين، والمرادُ بذلكَ التَّوكيد"[3].

نلاحظُ في هذهِ المسألةِ أنَّ ابن أبي الرَّبيع قد ذكر مصطلح (النَّعت)، وهو من المصطلحات الكوفيَّة، ويقابله مصطلح (الصِّفة) وهو من المصطلحات البصريَّة، كما ونلاحظ أنَّ ابن أبي الرَّبيع قد ذكر مصطلح النَّعت، ولم يذكر معه أو بعده مصطلح الصِّفة مع العلم بأنَّ أغلب النُّحاة عندما يقومون بذكر مصطلح النَّعت أو تعريفه فإنَّهم يشيرون إلى مصطلح الصِّفة لترادفهما. يقول الدّكتور جميل علوش في مصطلح النَّعت بأنَّه: "من المصطلحاتِ النَّحويَّة الَّتي تقودُ إلى الغموضِ والالتباسِ، وهي مشتركة أيضاً بين الصَّرف والنَّحو مصطلح "النَّعت"، فالنُّحاة يوردون هذا المصطلح تارةً باسمِ النَّعت وطوراً باسم الصِّفةِ أو الوصفِ، وممَّا يزيدُ المسألة إشكالاً أنَّ

---

(1) البسيط: 1/210-211.

(2) النحل: 51.

(3) البسيط: 1/297.

الصِّفةُ أو الوصف مصطلح صرفيّ يتكرَّر ذكره وترداده في كتُب الصَّرف ومصادره"[1].

وهذهِ هي أهمّ المصطلحات النَّحويَّة الّتي اصطلحها ابن أبي الرَّبيع في كتابه، وكانت في أغلبها مصطلحات بصريَّة، مع إيرادهِ لبعضِ المصطلحاتِ الكوفيَّة، إلاَّ أنَّ ميلهُ كانَ للبصريِّين ومذهبهم، فالرَّجلُ بصريُّ المذهبِ والنَّزعةِ، كما سبقَ أنْ ذكرنا ذلك.

هذا وقد كان ابن أبي الرَّبيع يستخدمُ المصطلحات البصريَّة والكوفيَّة، ثُمَّ يستخدمُ مصطلحاتِ المذهبين في آنٍ واحد، ولكنَّهُ كان ميَّالاً إلى المصطلحِ البصريِّ، واستخدامهِ للمصطلحين البصريّ والكوفيّ يدلُّنا على ثقافتهِ الواسعة والَّتي مكَّنتهُ من الإطِّلاع على مصطلحاتِ المذهبين.

3.6 اختياراتُ ابن أبي الرَّبيع وترجيحاتهِ:

أوَّلاً: اختياراتهِ:

وسأُعْنَى هنا بإبراز اختياراتهِ، وتقييد بعض المسائل الَّتي أحسنَ فيها ابن أبي الرَّبيع الاختيار الَّذي يدلُّ على صدقِ نظرتهِ، وقوَّة حجتهِ، وسلامة دليلهِ، وطريقة تفكيره، حتَّى نستطيع بذلك أنْ نكوِّن صورةً جليَّةً واضحةً عن نحو هذا الرَّجل، وكيفيةِ معالجتهِ للمسائل، وتوفيقه في اختياراته الَّتي كانَ يُقدِّمُ لها بقولهِ: "إنْ شئتَ"[2]، أو (بالخيار)[3]، أو (الأحسن) [4]، ومن ذلكَ:

---

(1) المصطلح النّحويّ بين الصّفة والنّعت (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق)، المجلد (72)، الجزء (4)/682.

(2) انظر البسيط: 240/1، 272، 548، 574، 591، 661/2، 980.

(3) انظر : المرجع السابق: 240/1، 264، 267، 272، 284، 326، 340، 408، 574، 577، 591، 661/2، 714، 980.

(4) انظر: المرجع السابق: 273/1، 299، 591، 669/2، 710، 880.

أ- إثبات المفعول بهِ والاستغناء عنه:

يقــولُ ابن أبي الرَّبيع في بابِ الفاعل والمفعول به: "فأمَّا الوجهُ الَّذي أوجبَ تقــديمَ الفاعــل فهــو أنَّ الفاعــلَ عُمدةٌ، لا يَستغني عنه الفعلُ، لأنَّ الفعلَ بُنيَ له، وللإخــبارِ عــنه أُخذَ من المصدر ، فلا يُمكن حذفه، لأنَّ ذلكَ نقضُ الغرض، وأمَّا المفعــولُ فــإنْ شئتَ جئتَ بهِ، وإنْ شئتَ لم تأتِ بهِ، لأنَّ الفعلَ لمْ يُبنَ للإخبارِ عنه، وإنَّما يطلبهُ بالمعنى، لا يطلبهُ بالبنية، فإنْ بنيَ له الفعلُ فقيل: ضُرِبَ، صارَ المفعول به عُمدةً، لا بدَّ من ذكره بمنزلةِ الفاعل.

فقــد تحصَّــل من هذا أنَّ كلَّ ما يطلبُهُ الفعلُ ببنيتِه فهو عمدةٌ لا يجوز حذفهُ وكلُّ ما لا يطلبهُ الفعل ببنيته فهو فضلةٌ، ويُستغنىَ عنه، وأنتَ في إثباتهِ بالخيار"[1].

يشــيرُ ابــن أبــي الرَّبيع من خلالِ هذهِ المسألةِ إلى أنَّ العمدةَ لا يحذف وقد ضربَ مثالاً على ذلك الفاعل والمفعول به، فالفاعلُ عمدةٌ، والفعل يُبنَى له، فلا يصحُّ حذفــهُ، أمَّــا المفعول به فيجوز حذفهُ ويجوز إبقاؤه؛ وذلك لأنَّ الفعلَ يطلبهُ بالمعنى فهو فضلةٌ، وأمَّا إذا بُنيَ الفعل له فإنَّهُ يصبح عمدةً ولا يجوز حذفهُ حينئذٍ. فالاختيار في هذهِ المسألة يتمثلُ في المفعول به، وفي جوازِ المجيء به وعدمه.

ب- الوصفُ بالجامدِ إذا كانَ الجامدُ موصوفاً بالمشتقٍ:

يقــولُ ابــن أبي الرَّبيع في بابِ (النَّعت): "قد تصف العربُ بالجامدِ، إذا كان الجامــدُ موصــوفاً بالمشتقٍ، فتقولُ: مَرَرْتُ برجلٍ رَجلٍ صالحٍ، فلك أنْ تجعلَ رجلاً صــالحاً نعــتاً لرجلٍ، ويُسمَّى هذا النَّعت الموطَّأ، أي: قد وطَّأَ له أنْ يجريَ نعتاً ما وُصــفَ بــه، والأحســنُ فــي مثل هذا أنْ يُعربَ بدلاً بمنزلة قوله سبحانه: "لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِــيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ"[2]. فهذا لا يصحُّ فيه إلاَّ البدليَّةُ، لأنَّ الأوَّلَ معرفةٌ، والثَّاني نكرةٌ، ولا توصفُ المعرفةُ بالنَّكرة"[3].

وابــن أبي الرَّبيع يرى أنَّ الأحسنَ في إعراب (رجلٍ صالحٍ) أنْ يعربَ بدلاً، وقــد عزَّزَ رأيهُ هذا بشاهدٍ من القرآن الكريمِ لمْ يصحّ فيه إلاَّ البدليَّة، وعلَّل ذلك بأنَّ

(1) انظر: البسيط: 272/1.

(2) العلق: 15، 16.

(3) البسيط: 299/1.

الأوّل معرفةٌ والثّاني نكرة، ولا يجوز لنا وصف المعرفة بالنّكرة. فلا يصحُّ فيه إذن إلاّ البدليّة.

ج- (أمْ) الاستفهاميّة:

يشــيرُ ابــن أبي الرّبيع في باب (العطف) إلى (أمْ) الاستفهاميّة، ويقولُ فيها: "(أمْ) إنّمــا جـــيء بها للاستفهام؛ فإنّ الاستفهام بها يصيرُ استفهاماً عن التّعيين، فإذا قلــت أقَــامَ زيدٌ؟ فهذا سؤالٌ عن القيام أوَقَعَ؟، فإذا جئت بأمْ فقلت: أمْ عمرو، صارَ الســؤالُ عــن التّعيــين لا عــن الوقــوعِ، فهذا معنى قوله: "جئ بها للاستفهام"[1]، والاختــيارُ هــنا أنْ تقــولَ: أزيدٌ قَامَ أمْ عمرٌو؟، وتأتي بالمعلومِ وسطاً، وتأتي بأحدِ الأســمين أوّلاً، وبالثّاني آخراً، وتقول: أضحكَ زيدٌ أمْ بكى؟ فتأتي بزيدٍ وسطاً، لأنّه المعلــوم أنّ الفعــل وقــع منه، لكنّكَ لا تدري أي الفعلين وقع؟ فتأتي بأحدهما أوّلاً، وبالثّانــي آخراً، ويجوز أنْ تقولَ: أقَامَ زيدٌ أمْ عمرٌو؟ ويجوز أنْ تقدِّمها فتقول: أزيدٌ أمْ عمرٌو قَامَ؟ ولكنّ الاختيار ما ذكرته"[2].

وقد اختارَ ابن أبي الرّبيع في هذهِ المسألة أنْ يأتي المعلوم وقوعه في الوسط، ولعلّ السّبب في ذلك هو معرفة أنّ الفعلَ قد وقعَ منه، أمّا الأسماءُ فيذكر أحدها أوّلاً، والثّاني آخراً؛ ولذلك اختارَ ابن أبي الرّبيع أنْ نقولَ: أزيدٌ قَامَ أمْ عمرٌو؟ فالفعلُ (قَامَ) وقعَ وسطاً لأنّه معلومٌ وقوعه، بينما وَقَعَ زَيْدٌ أوّلاً وعمرٌو ثانياً.

د- تأخرُ الخبرِ عن المبتدأ:

يقــولُ ابــن أبي الرّبيع في بابِ (الابتداء) في أثناء حديثهِ عن المواضعِ الّتي يلزمُ فيها الخبرُ التّأخير: "فإذا عَريَ المبتدأُ والخبرُ ممّا يلزمُهما التّقديمَ والتّأخيرَ فأنتَ بالخــيار إنْ شــئتَ قــدّمتَ الخبرَ، وإنْ شئتَ أخّرته، والتّأخيرُ أحسنُ، لأنّهُ معمول للمبتدأ، وحقُّ العامل أنْ يكون مقدّماً على العملِ"[3].

يشيرُ ابن أبي الرّبيع في هذهِ المسألة إلى الحريّة في الاختيارِ في تقديمِ المبتدأ أو الخبــر أو تأخيــرهما إذا عــري كلٌّ منهما ممّا يلزمهما ذلك. وقد اختار ابن أبي

---

(1) كتاب الجمل في النّحو: 17.

(2) البسيط: 1/339-340.

(3) المرجع السابق: 1/591.

الـــرَّبيع التَّأخير للخبر عن المبتدأ لأنَّ ذلك هو الأصلُ في الجملة الاسميَّة – أنْ يتقدَّمَ المبتدأ ويتأخر الخبر– ولأنَّ الخبر كذلك معمول للمبتدأ، والعامل يتقدَّم على العملِ.

هـــ- العامل في الحالِ المجرور لنيابته مناب استقرَّ:

يقـــولُ ابن أبي الرَّبيع في بابِ الحروفِ الَّتي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ (كانَ وأخواتها): "فإذا قلتَ: كانَ في الدَّارِ زيدٌ جالساً، جاز لكَ في (جالسٌ) وجهان باتفاق: **أحـــدُهما:** أنْ يكـــونَ المجـــرور خبراً، و(جالسٌ) حال، والعاملُ فيه المجرور لنيابته مناب مستقر، وهو الأحسن.

الثَّاني: أنْ يكونَ المجرور متعلِّقاً بجالسٍ، و(جالسٌ) خبراً"[1].

اخـــتار ابـــن أبي الرَّبيع الوجه الأوَّل في إعراب (جالساً) من جملة: كانَ في الـــدَّار زيـــدٌ جالساً، وهو أنْ تكونَ (جالساً) حال، والعاملُ فيه المجرور الَّذي ينوبُ مـــناب (مســـتقر)، أمَّا الوجه الثَّاني وهو أنَّ (جالساً) خبر، والجارُ والمجرور متعلِّق بجالسٍ فهو جائزٌ ولكن الوجه الأوَّل هو الأحسن كما يقول ابن أبي الرَّبيع.

و- إضافةُ حيثُ إلى الجملةِ الفعليَّة:

يقول ابن أبي الرَّبيع في موضوع: "إضافة ظروف المكان" مبيِّناً إضافة حيثُ إلـــى الجملـــةِ الاســـميَّةِ والجملـــةِ الفعليَّة: "وأمَّا ظروفُ المكانِ فلا تضافُ إلاَّ إلى المفـــرداتِ، ولا أعلمُ مضافاً إلى الجملةِ من ظروفِ المكانِ إلاَّ (حيثُ)، فإنَّها تضاف إلـــى الجملـــةِ الاسميَّةِ وإلى الجملةِ الفعليَّةِ، وإضافتها إلى الجملةِ الفعليَّةِ أحسن؛ لأنَّ فيها رائحةً من السَّببيَّة"[2].

يشيرُ ابن أبي الرَّبيع في هذهِ المسألة إلى ظروفِ المكانِ، والَّتي لا تضاف إلا إلـــى المفرداتِ باستثناءِ (حيثُ) الَّتي تضافُ إلى الجملةِ الاسميَّةِ والجملةِ الفعليَّة، وقد اخـــتارَ ابـــن أبـــي الرَّبيع إضافتها إلى الجملةِ الفعليَّة، بقوله: (وإضافتها إلى الجملةِ الفعليَّةِ أحسن)، وعلَّل ذلك بأنَّ هذهِ الإضافة فيها رائحةٌ من السَّببيَّة.

---

(1) البسيط: 1/688-669.

(2) المرجع السابق: 2/880.

ثانياً: ترجيحاته:

اهتمَّ ابن أبي الرَّبيع بالتَّرجيحِ اهتماماً بالغاً، وكأنَّه سجية له، والتَّرجيحُ نتيجة الخلاف والمناقشة بين النُّحاة، فإنَّه غالباً ما كان لا يتركُ المسألةَ دونَ أنْ يرجِّحَ فيها، أو يقطــع بخطأ أحد الجانبــين أو ضعفه أو فســاده أو غلطه، وكما ذكرنا سابقاً في "مذهــبه النَّحويّ" فإنَّ ابن أبي الرَّبيع بصريّ النَّزعةِ والمذهبِ؛ ولذلك نجد ترجيحاته دائماً مؤيدة لرأي البصريّين، وخاصَّة سيبويه رأس المدرسةِ البصريَّةِ.

هــذا وقــد ظهــرَ التَّرجيحُ عنده في المسائل النَّحويَّة بعباراتٍ واضحةٍ تبين اتجاهــه ومــيله إلى المذهب البصريّ، ومن هذهِ العبارات قوله: "وهو الأظهرُ"[(1)]، "وهــذا هو الصَّحيحُ"[(2)]، "وهو الَّذي يقوى عندي"[(3)]، "وهو أعدلُ المذاهبِ[(4)]"، "وهو أقوى من جهةِ النَّظرِ"[(5)]، وغير ذلكَ من العبارات.

وأذكر الآنَ بعض الأمثلة لترجيحاته لكي تكونَ نموذجاً لفكره واطلاعه وقوَّة ترجحيه أو استدلاله، ومن ذلك:

أ- ترجيحُ عدمِ إظهارِ أنْ بعد لامِ كي:

أشـــارَ ابن أبي الرَّبيع إلى أنَّه لا يجوز إظهار أنْ بعد لامِ كي: "فإنَّه لا يصحُّ أنْ يقـــال فيها: إنَّها معاقبة، لأنَّ (أنْ) تظهر بعدها، فإدخالها في النَّواصب معترض، لأنَّها غير ناصبة بنفسها ولا معاقبة للنَّاصب بظهور النَّاصب بعدها، قلت: يظهر من كلامــهِ أنَّ مــنَ العــرب مَنْ ينصب بعد لام كي[(6)]، ويجعلها معاقبة، وإنْ كانَ من العــرب مَــنْ يظهر على حسب ما ذكرته، وتكون العرب على فريقين: إحداهما لا

---

(1) انظر: البسيط: 236/1، 397.

(2) انظر: المرجع السابق: 271/1، 335، 338، 625/2، 926.

(3) انظر: المرجع السابق: 643/2.

(4) انظر: المرجع السابق: 2/ 798، 954.

(5) انظر: المرجع السابق: 164/1، 335، 373، 455، 475.

(6) قال الزَّجَّاجيّ في الجمل: 7، "فالنَّاصب: أنْ، ولنْ، وإذنْ، وحتَّى، وكي، وكيلا، ولكي، ولكيلا، ولام كي". وقال في موضع آخر: 184، وتقول: "قصدتك لتُحسنَ إليَّ"، تنصب بـــ"لام" كي.

تظهـــر، والأخـــرى قـــد تظهر، فيكون كلامه على لغةِ مَنْ لا يظهر، وهو الأظهرُ، والإظهارُ قليلٌ عندهم"[1].

أشـــارَ ابن أبي الرَّبيع في هذهِ المسألة إلى أنَّ العرب افترقوا إلى قسمين في مـــوقفهم من إظهار أنْ بعد لام كي أو عدمِ إظهارها، وقد رجَّح ابن أبي الرَّبيع لغة من لا يظهر، بقوله (وهو الأظهرُ).

ب- الألفُ حرف وعلامة لتثنيةِ الفاعل أو اسم:

يذكر ابن أبي الرَّبيع في بابِ (الفاعل والمفعول به) الخلاف النَّحويّ القائم بين الـــنُّحاة حول الألفِ من (قَاما) ، والواو من (قَاموا)، ليرجِّح بعد ذلك أحد هذهِ الآراء ويأخذ به، في كون الألف حرف وعلامة لتثنية الفاعل أو اسم، فيقول: "إنّ النَّحويّين في الألف من (قاما)، والواو من (قاموا) على ثلاثة مذاهب:

أحـــدُها: أنَّهمـــا اسمان تقدَّم الاسم أو تأخَّر، فإذا قلت:قاما الزَّيدان ، فقاما خبر مقدَّم، والزَّيدان مبتدأ مؤخر.

الثَّانـــي: أنَّهمـــا حـــرفان وعلامتان فإذا قلت: الزَّيدان قاما، فالفاعلُ مضمر والألفُ علامة لتثنيته بمنزلتها إذا قلت: قاما الزَّيدان.

المذهب الثَّالث: التَّفرقة بين أنْ يكون الفعل مقدَّماً، وأنْ يكون متأخراً، فإذا كان الفعل متقدِّماً، فالألف حرفٌ وعلامةٌ لتثنية الفاعل، وإذا كان الفعل متأخراً فالألف اسمٌ، وهذا مذهبُ سيبويه[2]، وهو الصَّحيح"[3].

لقـــد رجَّحَ ابن أبي الرَّبيع في هذهِ المسألة مذهب سيبويه الَّذي يشير فيه إلى التَّفـــرقة بـــين تقدُّم الفعل وتأخره، فإذا تقدَّم الفعل فالألف حينئذٍ حرف وعلامة لتثنية الفاعل، أمَّا إذا تأخر الفعل فالألف حينئذ تكون اسماً.

ج- الظَّرف متعلّق بما في (أمَّا) من معنى الفعل:

يقـــول ابن أبي الرَّبيع في باب اشتعال الفعل عن المفعول بضمير: "أمَّا اليوم فإنِّـــي ضـــاربٌ، صحيحٌ من كلامِ العرب، واختلف النَّحويُّون في تعلُّق هذا الظَّرف:

---

(1) البسيط: 236/1.

(2) انظر: الكتاب: 29/1، 41/2.

(3) البسيط: 271/1.

فمنهم مَنْ ذَهبَ إلى أنَّه متعلِّق بضارب، وتقدَّم إصلاحاً للَّفظ وليس هذا بشيء، على حسب ما ذكرته. ومنهم من ذهبَ إلى أنَّه متعلِّق بما في (أمَّا): من معنى الفعل؛لأنَّ معنى (أمَّا) مهما يكن من شيء[1]، وهذا هو الصَّحيحُ لما ذكرته"[2].

وقد رجَّح ابن أبي الرَّبيع رأي سيبويه في هذهِ المسألة، وهو أنَّ الظَّرف يتعلَّق بـ: (أمَّا) لما فيها من معنى الفعل، ومعناها: مهما يكن من شيء.

د- بناءُ الفعلِ للفاعلِ أصلٌ لبناءِ الفعلِ للمفعولِ:

يقول ابن أبي الرَّبيع في باب (ما لم يسمَّ فاعله) في مسألةِ بناءِ الفعل للفاعل أصل لبناء الفعل للمفعول: "والدَّليلُ على أنَّ الأصلَ عند العرب بنية الفاعل، وأنَّ بنية المفعول ثانية، أمورٌ ثلاثةٌ:

أحدُهما: أنّ البابين أصلان، وأنَّ الرَّفع للفاعلِ والمفعولِ الَّذي يُبنَى له الفعل أصلان، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه.

الثَّاني: أنَّ بناء الفعل للفاعلِ أصل لبناء الفعل للمفعول، والرَّفع في الفاعل هو الأصل، وأنَّ الرَّفع في المفعول سرى له من مقامه مقام الفاعل.

المذهب الثَّالث: أنَّ بناء الفعل للفاعل أصل لبناء الفعل للمفعول، وأنَّ الرَّفع في الفاعل من جهة واحدة، وهذا هو مذهبُ سيبويه، وهو عندي أعدلُ المذاهبِ الثَّلاثة لما ذكرتهُ"[3].

يرجِّح ابن أبي الرَّبيع في هذهِ المسألة مذهب سيبوبه في كون بناء الفعل للفاعلِ أصل لبناء الفعل للمفعول، وهذا هو أعدلُ المذاهب الثَّلاثة الَّتي أشارَ إليها ابن أبي الرَّبيع، فالرَّفع في الفاعلِ يكون من جهة واحدة.

هـ- عدم جواز بدل الظَّاهر من المضمر المخاطب:

يقولُ ابن أبي الرَّبيع في بابِ (البدل) مرجِّحاً لرأي البصريّين في مسألةِ عدم جواز بدل الظَّاهر من المضمر المخاطب: "وأمَّا بدلُ الظَّاهر من المضمر المعاقب، في بدل الشَّيء من الشَّيء، فنحو قولك: زيدٌ أكرمته أبا عمرو، فأبو عمرو بدلٌ من

---

(1) الكتاب: 137/3.

(2) البسيط: 625/2.

(3) المرجع السابق: 952/2-954.

المضـــمر. واختلف النَّحويُّون في مجيئه في المضمر المخاطب: فمنهم من لمْ يُجز: أكــرمتك زيداً. ومنهم من أجازه[1]، واستدلَّ بقوله سبحانه: "قُلْ لِمَنْ مَّا في السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ قُلْ للهِ كَتَبَ عَلَىَ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلى يَوْمِ القِيامَةِ لاَ رَيْبَ فِيْهِ، الَّذِينَ خَسِــرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ"[2]، ومنهم من لمْ يجزه، قالَ في قوله سبحانهُ: "الَّذِينَ خَسِــرُوا أَنْفُسَهُمْ" ليس بدلاً من الكاف والميمْ في (لَيَجْمَعَنَّكُمْ)، وإنَّما هو مبتدأ، وخبرهُ (فَهُــمْ لاَ يُؤْمِــنُونَ)، ودخلت الفاء لما في الكلام من الشَّرط ، وهذا هو الظَّاهر في الآيــة، لأنَّ الجمع عامٌ بالخلق كلّهم، وهذا هو الصَّحيح: لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل، فإذا قلتَ: أكرمتك محمداً، فكأنَّك قلتَ: أكرمت محمداً"[3].

نلاحــظُ من خلالِ هذهِ المسألة الخلافيَّة بين الكوفييّن والبصرييّن أنَّ ابن أبي الــرَّبيع يـــرجِّحُ رأي البصرييّن على الكوفييّن، حيثُ ذَهبَ الكوفيُّون والأخفش إلى إجــازة بـــدل الظَّاهر من المضمر المخاطب، واستدلّوا على ذلك بشاهدٍ من القرآنِ الكـــريمِ، بينما نجد البصرييّن قد خالفوا الكوفييّن في هذهِ المسألة وردُّوا الشَّاهد الَّذي جـــاءوا به؛ لأنَّه لا يجوز فيه بدل الظَّاهر من المضمر المخاطب ، وأنَّ له وجه آخر مـــن الإعـــراب. فرجَّح ابن أبي الرَّبيع رأي البصرييّن، وذلك لأنَّ البدل يكون على تقديـــر تكرارالعامل، وكانَ ترجيحُ ابن أبي الرَّبيع لرأي البصرييّن بقوله: (وهذا هو الصَّحيحُ).

وممَّـــا ســـبق يتَّضح أنَّ أبي الرَّبيع كان يعرض الآراء والمذاهب النَّحويَّة في دقـــةٍ وأمانةٍ، ثمَّ يقوم بالتَّرجيح والاختيار من بين هذهِ الآراء والمذاهب، إلاَّ أنَّ ميلةُ كـــان بصـــريَّاً؛ ولـــذلك نجـــد جميع ترجيحاته واختياراته بصريَّة، مخالفة لمذهب الكوفييّن.

---

(1) هذا مذهب الأخفش والكوفييّن، انظر: إعراب القرآن: للنّحاس: 538/1، شرح الجمل: لابن عصفور: 290/1، همع الهوامع: 218/5.

(2) الأنعام: 12.

(3) البسيط: 395/1-396.

4.6 ما تبع فيه ابن أبي الرَّبيع النُّحاة:

حقاً إنَّ ابن أبي الرَّبيع كان منحازاً للبصريين، ولكنَّه مع هذا الانحياز لم يكن يتبع رأياً إلاَّ بدليله ولا قضيَّةً إلاَّ بشواهدها، ولا مسألةً إلاَّ بحججها. فلم يكن مجردَ ناقلٍ أو جامعٍ يجمع الآراء، ويقدُّمها للدَّارسين، بل كانت لـه مقدرة فائقة في الشَّرحِ والتَّحليلِ والتَّرجيحِ والاختيارِ، ولذلك نجده عند عرض مسألة خلافيَّة معينة فإنَّهُ يذكرُ اختلاف النُّحاة فيها، واستشهاداتهم ومناقشة تلك الاستشهادات من قبلِ العلماءِ، ثمَّ يأخذُ برأي أحدهم ويتابعه على ذلك في بعضِ المسائل الخلافيَّة، ومن هؤلاء العلماء: سيبويه، والمبرد، وابن جني، والشَّلوبين، والدَّبَّاج، وغيرهم. وقد ظهرت متابعته لهؤلاءِ النُّحاة من خلالِ قوله: "هو الصَّحيحُ"[1]، "وهو عندي حسن"[2]، ومن ذلكَ:

حذفُ حرفِ الجرِّ وبقاء عمله:

يقولُ ابن أبي الرَّبيع في بابِ (الفرق بين إنَّ وأنَّ) متابعاً سيبويه في مسألةِ حذف حرف الجرِّ وبقاء عملهِ: "من المواضعِ الَّتي تُكْسرُ فيها (إنَّ): أنْ تكون أوّل الكلام نحو: إنَّ زيداً قائمٌ ... وتقولُ لأنكَ فَاضلٌ قَصَدْتُكَ، لأنَّ (أنَّ) المفتوحة قد اعتمدت على حرف الجرِّ، ويجوز أنْ تقولَ: أنَّكَ فَاضِلٌ قَصَدْتُكَ، لأنَّ المعنى: لأنَّكَ فَاضِلٌ، واختلف النَّحويُّون في (أنَّ) هذهِ إذا حذفَ منها حرف الجرِّ: فمنهم من ذهبَ إلى أنَّها في موضعِ نصب، ومنهم من ذهبَ إلى أنها في موضعِ خفض، وأنَّ حرف الجرِّ حذف وَبقى عملُهُ"[3].

وعقَّب على هذا ابن أبي الرَّبيع ، بقولهِ: "وهذا مذهبُ سيبويه[4]، وهو عندي حسن، لما ذكرته من أنَّ (أنَّ) المفتوحة لا تقع أوَّلاً، وأنتَ إذا حذفتَ حرف الجرِّ ونصبت، فلمْ تردَّه فتصير أوَّلاً، وهي قد وضعت على غير هذهِ الطَّريقة، وإذا حذفتها وبقَّيتها خافضةً فكأنَّها موجودة"[5].

---

(1) انظر: البسيط: 228/1، 268، 513، 603، 627، 885/2، 891، 1003.

(2) انظر: المرجع السابق: 569/1، 579، 581، 813/2، 1026.

(3) المرجع السابق: 813/2.

(4) الكتاب: 128/3.

(5) البسيط: 813/2-814.

ولقد أشارَ ابن أبي الرَّبيع إلى الخلافِ القائم بين النَّحويّين في (أنَّ) المحذوف منها حرف الجرِّ، فذهبَ بعضهم إلى أنَّها في موضع نصب، ومن هؤلاءِ الخليل ابن أحمـد[1] – أسـتاذِ سيبويه –، ومنهم من ذهبَ إلى أنًّها في موضعِ خفض، وهذا هو مذهبُ سيبويه[2] كما أشار ابن أبي الرَّبيع.

وقـد تـبع ابـن أبـي الـرَّبيع في هذهِ المسألة مذهب سيبويه – شيخ النُّحاة البصـريين–، وأخذَ برأيه، وهو أنَّ حرف الجرِّ يبقى عمله وهو محذوفٌ، وقد علَّل سبب عمل حرف الجرِّ في (أنَّ) المفتوحة، وهو أنَّ (أنَّ) المفتوحة لا تأتي أوَّلاً.

المعطوفُ يتنزَّلُ منزلة المعطوف عليه:

ذكرَ ابن أبي الرَّبيع أنَّ النُّحاة قد اختلفوا في: "مَرَرْتُ بالرَّجلِ الضَّاربِ الغلامِ وزيـدٍ، فـذهبَ المبرد إلى أنَّ هذا لا يجوز، لأنَّ المعطوفَ يتنزَّل منزلةَ المعطوف علـيهِ، وأنـتَ لا تقول: مَرَرْتُ بالرَّجلِ الضَّاربِ زيدٍ، فلا يجوز أنْ تقول: مَرَرْتُ بالـرَّجلِ الضَّـاربِ الغُلامِ وزَيْدٍ[3]. ومن النَّحويّين من ذهبَ إلى جوازهِ، وجعله ممَّا يجـوز فـي المعطـوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، وأجراه مجرى: كُلُّ شَاةٍ وَسَـخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ، و: رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيْهِ، و: هَذهِ نَاقَةٌ وَفَصِيْلُها رَاتِعَانِ، على من رفع الرَّاتعين، واستدلَّ بقول الشَّاعر:

الْواهِبُ المَائَةَ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا[4].

ولـمْ يَـرَ أبـو العـباس هذا البيت دليلاً، لأنَّ الهاء عائدةٌ على المائةِ فقوله (وعبدها) بمنزلة: عبد المائةِ الهجان، فكما يجوز: الواهب المائةِ الهجان وعبد المائة

---

(1) انظر: الكتاب: 3/126-127.

(2) انظر: المرجع السابق: 3/128.

(3) انظر: شرح الجمل: لابن عصفور: 1/556.

(4) تمامـه: (عوذاً تُزَجِّي خلفَها أطفالَهَا)، وهو للأعشى، ديوانه: 140، الكتاب: 1/183، المقتضب: 4/163، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: 291.

الهجـــان، يجوز: الواهب المائةِ الهجان وعبدها[1]، ونزل هذا منزلة: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الأخِ ووجْهِهِ"[2].

وعقَّـــب علـــى هذا ابن أبي الرَّبيع، بقوله: "وهذا الَّذي ذهب إليهِ أبو العباس صحيح"[3]. فلم يجز مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الضَّاربِ الغُلامِ وزيدٍ، وعلَّل ذلك بأنَّ المعطوف يتنزَّل منزلة المعطوف عليه، ويحلُّ مكانه، وفي هذا المثال لا نقولُ: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الضَّاربِ الغُلامِ زيدٍ. ومن هنا فإنَّ المبرد لم يجز هذهِ المسألة، وتابعه ابن أبي الرَّبيع على ذلك، وأخذَ برأيه في عدمِ الجوازِ.

بقاءُ العملِ لحرفِ الجرِّ وهو زائدٌ:

ذكـــر ابـــن أبـــي الرَّبيع اختلاف النُّحاة في عملِ حرف الجرِّ الزَّائد، بقولهِ: "واخـــتلفوا فـــي الخافضِ، فمنهم من ذَهبَ إلى أنَّه إذا قلت: يا بؤسَ لِلْحَربِ، وَلاَ أَبَا لَـــكَ، فالاسم مخفوض بالاسم الأوَّل واللام مقحمة لا عمل لها، لأنَّها زائدة[4]. ومنهم مَـــنْ ذَهبَ إلى أنَّ الخافضَ حرف الجرِّ ولا ينظر إلى زيادته، لأنَّ حروف الجرِّ إذا زيدت يبقى عملها، ألا ترىَ أنَّهم قالوا: لَيْسَ زَيدٌ بقائمٍ، وتقول: مَا زَيْدٌ بجبانٍ، والباء هـــنا زائـــدة ومع هذا خفضت، وكذلك قولهم: بحسبِكَ زيدٌ، الأصل: حَسْبُكَ زيدٌ، ثمَّ أُدخِـــلَ حـــرف الجرِّ فخفضَ، وهو مع ذلكَ زائدٌ، فإذا صحَّ أنَّ حرف الجرِّ وإنْ كان زائداً في العمل بمنزلته إذا لم يكن زائداً، فالقياسُ أنْ يُدَّعى أنْ العمل للحرف والاسم معلَّق لأمرين:

أحـــدُهما: أنَّ حروف الجرِّ أقرب للاسم من الاسم المضاف إليهِ فظهور عملهِ أولى لقرب عملهِ.

الثَّانـــي: أنَّ الحروف لا تجدها معلَّقة عن العمل، والاسم قد يعلَّق على حسب ما تقدَّم في قولهِ:

---

(1) المقتضب: 164/4.

(2) البسيط: 1003/2-1004.

(3) المرجع السابق: 1004/2.

(4) هذا هو مذهب سيبويه، انظر: الكتاب: 207/2.

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةَ الأَسَدِ[1].

فادّعاء ما له نظيرٌ أولى من ادّعاء ما لا نظيرَ له"[2].

وعقَّب على هذا ابن أبي الرَّبيع ، بقولهِ: "وهذا الَّذي ذكرته هو مذهب ابن جنـي[3]، وهو الصَّحيح"[4]، فابن أبي الرَّبيع ذكر من خلال هذهِ المسألة الخلافيَّة أنَّ حرف الجرِّ يبقى عمله وإنْ كانَ زائداً، كما انَّه صرَّح بأنَّ هذا الرَّأي أو المذهب هو لابن جني وقد تبعه على ذلك من خلال تأييده لـه وتصحيحه لرأيهِ بقولهِ: "وهو الصَّحيح".

إقامةُ الصِّفة مقام الموصوفِ:

يقـولُ ابن أبي الرَّبيع: "جاءَ في الكتاب: "إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ"[5]، والمؤمناتُ جمـع سالم. قلتُ: هذا من إقامةِ الصِّفةُ مقامَ الموصوفِ، والأصلُ: إذَا جَاءَكَ النِّساءُ المؤمنـاتُ كمـا جاء: "وَقَالَ نِسْوَةٌ"[6]، ثُمَّ حُذِفَ النِّساء، وأقيم المؤمناتُ مقامَهُ، فَبَقي الفعلُ مع الصِّفةِ على حاله مع الموصوف، مراعاةً للأصل"[7].

ويعقِّب ابن أبي الرَّبيع على هذا بقوله: "وبهذا كان الأستاذُ أبو علي يتعلَّل لهذا الموضـع، وهـو عـندي صـحيح"[8]. فـابن أبي الرَّبيع يشيرُ إلى أنَّ الأصلَ في الموصـوفِ أنْ يكـونَ موجوداً، ولكنَّهُ قد يحذف أحياناً فتقومُ الصِّفة مقامَه، ويبقى الفعلُ مع الصِّفةِ على حاله، وكأنَّ الموصوفَ لم يحذف، وذلكَ مراعاةً للأصلِ.

---

(1) البـيت للفـرزدق كما في الكتاب: 108/1، معاني القرآن: للفراء: 322/2، المقتضب: 229/4، المذكـر والمؤنث: 597، سرّ صناعة الإعراب: 297/1، توضيح المقاصد: 282/2، مغني اللبيب: 498/2.

(2) البسيط: 890/2-891.

(3) الخصائص: 108/3-109.

(4) البسيط: 891/2.

(5) الممتحنة: 12.

(6) يوسف: 30.

(7) البسيط: 268/1.

(8) المرجع السابق: 268/1، وانظر: التّصريح: 81/1.

5.6 ما خالفَ فيهِ ابن أبي الرَّبيع النُّحاة:

اتَّسم ابن أبي الرَّبيع بطولِ النَّفسِ في الشَّرحِ والتَّحليلِ لكلامِ الزَّجَّاجيّ، فكانَ يقفُ عند كلِّ كلمةٍ من كلماتهِ، وكلِّ مسألةٍ من مسائلهِ وقفاتٍ طويلة يحلِّل فيها المسألة تحليلاً دقيقاً، فلا يتركُ فيها جانباً من جوانبها إلاَّ ويتعرض له، ويبين الرَّأي الحقّ، والجانب الصَّحيح فيها، وقد أتاحَ هذا المنهج لابن أبي الرَّبيع أنْ يذكر آراء كثيرة للنُّحاة ومذاهبهم فيها، ممَّا جعلهُ يخالف هؤلاء النُّحاة في بعض المسائل النَّحويَّة مخالفة تابع عليها النُّحاة المتقدِّمين، فأخذ من آرائهم وعارضَ بعضها، وقد ظهرت مخالفته لهؤلاء النُّحاة من خلالِ قوله: "وليسَ الأمرُ على ما ذكر"[1]، "وهذا القولُ غلطٌ"[2]، "وأكثرَ النَّحويِّين منعوا ذلكَ"[3]، ومن ذلك:

أ- دخولُ الفاءِ في خبرِ المبتدأ:

يشيرُ ابن أبي الرَّبيع من خلالِ هذهِ المسألة إلى أنَّ الأخفشَ أجاز دخول الفاءِ في خبرِ المبتدأ، وقالَ: "إنَّ الفاءَ تدخلُ في خبرِ (إنَّ) وإنْ كانَ في الصِّفة معنى الشَّرط[4]، احتجَّ عليهِ بقولهِ سبحانهُ: "إنَّ الَّذينَ فَتَنُوا المُؤْمنين والمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّم"[5]، قالَ: إنَّ الفاءَ زائدة، ومذهبه أنَّ الفاء تزادُ في الخبر"[6].

وقد خالفَ ابن أبي الرَّبيع الأخفشَ في رأيهِ فردَّ عليهِ ناقلاً أنَّ: "أكثرَ النَّحويِّين منعوا ذلك، وقالوا: إنَّ الزِّيادة في الحروفِ خروج عن القياسِ فلا تُدَّعى إلاَّ بدليلٍ لا يحتملُ التَّأويل"[7].

يتَّضحُ من خلالِ هذهِ المسألة أنَّ ابن أبي الرَّبيع قد خالفَ الأخفش الَّذي ذهبَ إلى إجازة دخولِ الفاءِ في خبر المبتدأ، وابن أبي الرَّبيع يردُّ عليه بأنَّ أغلبَ النُّحاة

---

(1) انظر: البسيط: 1/535-536.

(2) انظر: المرجع السابق: 1/544.

(3) انظر: المرجع السابق: 1/573-574.

(4) انظر: شرح المفصل: 1/101.

(5) البروج: 10.

(6) البسيط: 1/574، وانظر: شرح المفصل: 1/101.

(7) المرجع السابق: 1/574.

قـــد منعوا دخول الفاءِ في خبرِ المبتدأ؛ ولعلَّ السَّبب في ذلكَ هو أنَّ الزِّيادة في هذهِ الحـــروف فيها خروج عن القياسِ، فنحن لا نقول (عمرٌو فقائمٌ) إلاَّ إذا كانَ التَّقدير: هذا عمرو فهو قائمٌ.

ب- الإفرادُ مِنْ شروطِ الاسمِ المبتدأ:

ذكـــر ابـــن أبي الرَّبيع في بابِ الابتداء شروط الاسم المبتدأ، ومنها: الإفراد: فيقول: "يشترط في الاسم المبتدأ ... الإفرادُ، فلا يكون المبتدأ جملةً، ويريد النَّحويُّون بالمفـــرد هـــنا ما ليسَ بجملةٍ ... ومتى وَجَدْتَ الجملَةَ وُضِعَتْ موضعَ ما أصلهُ أنْ يكـــونَ مبـــتدأ فإنَّمـــا يكونُ ذلك على القلبِ وبعدما صُيِّر المخبرُ عنهُ خبراً، والخبرُ مخبـــراً عـــنه، ومن ذلكَ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ[1]، المعنى بلا شكٍّ: سَوَاءٌ عَلَيَّ قِيَامُكَ وَقُعُودُكَ، وأنتَ لو قلتَ هذا لكان سواءٌ خبراً مقدَّماً، والقيامُ والقعودُ مبتدأ، لأنَّ المقصـــودَ الإخبارُ عن القيامِ والقعودِ بالاستواءِ، ويجوزُ على قياسِ ما حكاهُ سيبويه: إنَّ خَيْـــراً مِنْكَ زَيْدٌ[2]، أنْ تجعلَ (سَوَاءٌ عَلَيَّ) مبتدأ ويكون (قِيامُكَ وَقُعودُكَ) خبراً، وتكونُ قد أخبرتَ عن النَّكرةِ بالمعرفةِ، لأنَّ النَّكرةَ فيها تخصيصٌ بِعَلَيَّ كما كانَ في (خيرِ مِنْكَ) تخصيص بمنك، إلاَّ أنَّ الأظهرَ ما ذكرتُه أوَّلاً، لأنَّه أصلُ الإخبار، وهو المقصـــودُ هـــنا في هذا الموضع، لكنَّ العربَ لمْ تجعل: أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، في موضع قـــيامِكَ وقعـــودِكَ وهمـــا مبتدأ، وإنَّما جعلتُهما مكانها على تقدير الخبر، على جهةِ الاتِّســـاعِ، لأنَّ الجمـــلَ تقع مواقع الأخبار على حَسَبِ ما أُبَيِّنَهُ ولا تقعُ الجملُ مواقعَ المبـــتدأ. وذهبَ الزَّمخشريُّ في التَّفسيرِ إلى أنَّ: (سَوَاءٌ عَلَيَّ) خبرٌ مقدَّمٌ، و(أقمتَ أمْ قعـــدتَ) في موضع المبتدأ[3]، ذكرَ ذلكَ في قولهِ تعالى: "سَوَاءٌ عليهم أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

---

(1) عقد السّهيلي فصلاً لهذهِ المسألة في: نتائج الفكر: 428، وما بعدها.

(2) فـــي الكـــتاب: 142/2: "وتقول إنَّ قَرِيْباً مِنْكَ زَيْدٌ، والوجه إذا أردتَ هذا أنْ تقولَ: إنَّ زَيْداً قريبٌ مِنْكَ أو بعيدٌ مِنْكَ".

(3) الكشاف: 47/1، شرح المفصل: 93/1، التّصريح: 155/1.

تُنْذِرهُم"[1]، وليسَ الأمرُ على ما ذكر؛ لما ذكرتهُ من أنَّ المبتدأ لا يكونُ جملةً، وإنَّما يكونُ مفرداً"[2].

خالــفَ ابــن أبي الرَّبيع الزَّمخشريَّ في هذهِ المسألةِ من خلال ذهابهِ إلى أنَّ الاســم المبــتدأ يشــترط فيهِ الإفراد، والمقصودُ بالإفرادِ هنا ما ليسَ بجملةٍ، والاسم المبتدأ لا يأتي جملة، وإنَّما يكونُ مفرداً، ولذلكَ أجازَ سيبويه جعل (سَوَاءٌ عَلَيَّ) مبتدأ مــع أنَّهــا نكرة إلاَّ أنَّ النَّكرةَ قد تخصصت بــ: (عَلَيَّ)، وفي (سَوَاءٌ عَلَيَّ أقمتَ أمْ قَعَدْتَ) أخبر عن النَّكرةِ بالمعرفةِ على حَسَبِ كلام سيبويه، أمَّا الزَّمخشريُّ فقد جعلَ (سواءٌ عَلَيَّ): خبرٌ مقدَّمٌ، و(أقمتَ أمْ قعدتَ) في موضع المبتدأ، ولذلك خالفهُ ابن أبي الــرَّبيع لأنَّ المبــتدأ لا يكــونُ جملةً، وإنَّما يكونُ مفرداً، وابن أبي الرَّبيع في هذهِ المســألة لــم يــأتِ بجديد، وإنَّما نجدهُ قد أخذَ بكلامِ سيبويه وإجازتهِ في تقدُّمِ المبتدأ النَّكرة على المعرفة.

ج- ضميرُ الشَّأن (هو) لفظٌ دالٌ على الابتداءِ:

يقــولُ ابــن أبي الرَّبيع في بابِ أقسامِ الأفعال في التَّعدِّي: "ورأيتُ بعض من يدَّعــي معرفة هذهِ الصَّنعة، يقول: إنَّ (هو) الَّتي هي ضمير الأمر والشَّأن هو اللَّفظ الــدَّالُ على الابتداءِ. وهذا القولُ غَلَط، إذ لوكان كذلكَ لما صحَّ أنْ يعملَ فيهِ عاملٌ، لأنَّه حرف على قولهِ، وليسَ باسم، وقد سمعناهم يقولونَ: إنَّهُ زيدٌ قائمٌ. قالَ سبحانه: "إنَّهُ مَنْ يَأتِ رَبَّهُ مُجرِماً"[3] [4].

يتَّضحُ من خلالِ هذهِ المسألةِ مخالفة ابن أبي الرَّبيع لمن ذهبَ إلى أنَّ ضميرَ الشَّأن: اسم يدلُّ على الابتداءِ، والصَّحيحُ عندهُ أنَّهُ حرف، ولو كان اسماً لما صحَّ أنْ يعملَ فيهِ عامل، وقد عزَّزَ رأيهُ هذا بكلام الله سبحانهُ وتعالى كما مرَّ آنفاً.

---

(1) البقرة: 6. (وأَنْذرتَهُمْ) بهمزة واحدة، وهي قراءة نسبها ابن عطية في المحرر الوجيز: 152/1-153، إلى الزهري وابن محيض.

(2) البسيط: 535/1 -536.

(3) طه: 74.

(4) البسيط: 544/1.

6.6 استدراكاتُ ابن أبي الرَّبيع على الزَّجَّاجيّ:

لقــد اســتدركَ ابن أبي الرَّبيع على الزَّجَّاجي في مواطن كثيرة، بقوله: "كانَ ينبغــي أنْ يقول[1] ...، أحسن من هذا أنْ يقول[2] ....، هذا يحتاج إلى تقييد[3] ...، أحسنَ من هذهِ العبارة أنْ يقول"[4]. ومن الأمثلة الَّتي توضِّح استدراك ابن أبي الرَّبيع على الزَّجَّاجيّ ما يلي:

أ- حدُّ الفعلِ المضارع:

يقــولُ الزَّجَّاجــيّ فــي أثناء تعريفهِ للفعلِ المضارعِ: "وكانت في أوَّلهِ إحدى الــزَّوائد الأربــع"[5]، وقد استدركَ ابن أبي الرَّبيع على كلام الزَّجَّاجيّ بوجوب تقييد هــذا الموضــع وتحديــده مــن خلالِ ذكر الزَّوائد الأربع الَّتي تأتي في أوَّلِ الفعلِ المضارعِ والمعنى الَّذي تفيدهُ كلُّ زيادةٍ على حدة؛ ولذلكَ يقولُ ابن أبي الرَّبيعِ: "هذا يحتاجُ إلى تقييد، وكأنَّهُ استغنى عن ذلك التَّقييد بالمثال، ألا ترى أنَّ (أكرمَ) في أوَّلهِ الهمزةُ وهي زائدةٌ، وليسَ بفعل مستقبل، وكذلك (تَكرَّمَ). فيجبُ أنْ يقيَّدَ هذا الموضع بــأنْ يقالَ: كلُّ فعل في أوَّله همزةٌ تدلُّ على المتكلِّم وحده، أو نونٌ تدلُّ على المتكلِّم ومعهُ غيره، أو ياء تدلُّ على الغيبة، أو تاء تدلُّ على الخطاب أو التَّأنيث[6]، وأعطى ذلكَ بقوله: "نحو: أقومُ ويقومُ وتقومُ ونقومُ"[7].

يتَّضــحُ من هذهِ المسألةِ أنَّ ابن أبي الرَّبيع أرادَ أنْ يحددَ التَّعريف العام الَّذي ذكــرهُ الزَّجَّاجيّ للفعل المضارع، وذلكَ بذكر الزَّوائد الأربع مع ذكر الفائدة من هذهِ الــزِّيادة، وتوضــيحِ ذلك بالأمثلةِ؛ لأنَّ هنالكَ بعض الأفعال المبتدئة بنفس الزَّوائد،

---

(1) انظر: البسيط: 237/1.

(2) انظر: المرجع السابق: 959/2.

(3) انظر: المرجع السابق: 225/1.

(4) انظر: المرجع السابق: 824/2.

(5) كتاب الجمل في النَّحو: 7.

(6) البسيط: 225/1.

(7) كتاب الجمل في النَّحو: 7.

وليست مضارعة، بل هي أفعال ماضية كما مرَّ في المثال الَّذي ذكرهُ ابن أبي الرَّبيع آنفاً.

ب- لامُ الابتداءِ الواقعة في خبرِ إنَّ:

يقــولُ الزَّجَّاجيّ في الَّلام الواقعة في خبر (إنَّ): "إذا كانَ في خبرها اللام"[1]، وقد استدركَ ابن أبي الرَّبيع على الزَّجَّاجيّ، بقولِهِ: "أحسنُ من هذهِ العبارة أنْ يقولَ: إذا كـــانَ معهـــا الـــلام ، وإلاَّ فقد تقدَّمَ أنَّ هذهِ اللام تدخل على الخبر، وتدخل على الاســـم، وتـــدخل على معمول الخبر ... وإنَّ تُكْسَر مع هذهِ اللام في هذهِ المواضع كلِّها، كما تقول: ظننت إنَّ في الدَّار لزيداً، وحسبت إنَّ عمراً لطعامَك آكلٌ، فإنَّ هذهِ الـــلام أصـــلها أنْ تكـــونَ أوَّلَ الكلامِ، وداخلةٌ قبلَ (إنَّ) ولكنْ أُخِّرتْ لما ذكرتُه من اســـتقباحِ الجمع بين حرفين مؤكدين، فهذهِ اللام أينما كانت فهي في الحكم قبل (إنَّ) ومانعـــةٌ من عمل العوامل فيما بعدها، ومعلِّقةٌ لما قبلها عمَّا بعدها، وإذا كانت كذلك فالموضع موضع (إنَّ) المكسورة، وإنَّما خصَّ الخبر في الذِّكر، لأنَّها إذا دخلت على معمـــول الخبـــر فكأنَّها داخلةٌ في الخبر ... ودخولها على الاسم إنَّما يكونُ إذا فصل بـــين (إنَّ) واســـمها بظرف أو مجرور، والأصل ألاَّ يفصلَ، لأنَّها غير متصرِّفة في نفســـها فـــلا تتصرَّفُ في معمولها لكنَّ العرب اتَّسعت في الظَّرفِ والمجرور على حَسَبِ ما ذكرتُه"[2].

يتبـــيَّنُ من خلالِ هذهِ المسألةِ أنَّ ابن أبي الرَّبيع يستدركُ على الزَّجَّاجيّ الَّذي حـــدَّد دخول لامِ الابتداء على الخبرِ فقط، وهذهِ اللام تدخلُ على الخبر، وتدخلُ على الاســـم، وتـــدخلُ علـــى معمول الخبر، ولذلك يقولُ ابن أبي الرَّبيع: أحسنُ من هذهِ العبارة أنْ يقولَ: إذا كان معها اللامِ، وليسَ في خبرها كما مرَّ آنفاً.

ج- زَمنُ الفعلِ المضارعِ:

يقـــولُ الزَّجَّاجـــيّ فـــي أثـــناء حديـــثه عن الفعل المضارع: "فإنْ كانَ الفعلُ مستقبلاً"[3]. ثمَّ يعلِّق ابن أبي الرَّبيع على كلامِ الزَّجَّاجيّ مستدركاً عليهِ، بقولِهِ: "هذا

---

(1) كتاب الجمل في النحو: 57.

(2) البسيط: 2/824-825.

(3) كتاب الجمل في النّحو: 77.

اللَّفظ مطلقٌ يُرادُ به التَّقييد، وقد قيَّده بالمثال، وتقييده أنْ تقولَ: فإنْ كانَ الفعلُ مستقبلاً، لمْ يكن صيغةَ الأمر، وإلاَّ فقد تقدَّمَ أنَّ صيغةَ الأمر تدلُّ على الحدث المستقبل والزَّمان، وكانَ أحسنُ من هذا أنْ يقولَ: فإنْ كانَ الفعل مضارعاً، لأنَّ صيغةَ الأمر لا تكون إلاَّ للفاعلِ المخاطب"[1].

وممّا سبق يتبيَّن أنَّ ابن أبي الرَّبيع يستدركُ على الزَّجَّاجيّ الَّذي عمَّم التَّعريف بالفعلِ المضارعِ فشملَ هذا التَّعريف الفعل المضارع وفعلَ الأمر؛ لانَّ صيغةَ فعل الأمر أيضاً دالَّة على الحدثِ المستقبل والزَّمان. ويضيف ابن أبي الرَّبيع أنَّه كان من الأفضلِ أنْ يحدِّد صيغة الفعل، وهي صيغة المضارعة.

د- الفعل المضارعِ المبني للمجهول:

يقولُ ابن أبي الرَّبيع في موضع آخر حول الفعلِ المضارعِ المبني للمجهول مستدركاً على الزَّجَّاجيّ الَّذي يقولُ: "ضُمَّ أوَّله، وفُتحَ ثالثه"[2]. "أحسنُ من هذا أنْ يقولَ: وفتح ما قبل آخره، ألا ترى أنَّكَ إذا قلت: استخرجَ زيدٌ المالَ، ثمَّ قيلَ لكَ: رُدَّه إلى ما لم يسمَّ فاعلهُ، لم تجد الثَّالث مفتوحاً، لأنَّكَ تقولُ: استُخْرِجَتِ الدِّرهمُ"[3].

يشيرُ ابن أبي الرَّبيع إلى أنَّهُ كانَ من الواجبِ على الزَّجَّاجيّ أنْ يقولَ: (وفتحَ ما قبل آخره)، بدلاً من فتح ثالثه، لأنَّهُ عند ردِّ بعض الأفعال إلى صيغةِ المبني للمجهول فإنَّهُ لا يفتحُ الحرفُ الثَّالث، وإنَّما الحرف الَّذي قبل أخره. والأمثلة على ذلكَ كثيرة، ومنها ما ذكره ابن أبي الرَّبيع آنفاً.

هـ- الفاءُ النَّاصبة للفعلِ المضارعِ:

ومن أمثلتها عند ابن أبي الرَّبيع قول الزَّجَّاجيّ: "والجوابُ بالفاء"[4]، ويعلِّقُ ابن أبي الرَّبيع على هذهِ المسألةِ مستدركاً على كلام الزَّجَّاجيّ بقولهِ: "كانَ ينبغي أنْ يقولَ: والفاء، لكن لمَّا كانت الفاء لا تنصب الفعل بعدها إلاَّ بشرط أنْ يكونَ جواباً لما قبلها أقامَ السَّبب مقامَ المسبب، ونظير هذا قول العرب: "أعْدَدْتُ الخَشَبَةَ لِيَمِيلَ

---

(1) البسيط: 959/2.

(2) كتاب الجمل في النّحو: 77.

(3) البسيط: 959/2.

(4) كتاب الجمل في النّحو: 7.

الْحَائِطُ فَأَدْعَمَهُ"[1]، لم يعد الخشبة ليميلَ الحائط، إنَّما أعدَّ الخشبة ليدعَمَ الحائط إنْ مالَ، فأقامَ السَّبب مقامَ المسبب.

وينبغي أنْ يقال: والواو بالرَّفع، ولا يخفض بالعطف على الفاء، لأنَّ الواو لا تكــون جــواباً، وإنَّمــا ينتصب الفعل بعد الواو إذا أردت بها معنى الجمع، ولم ترد معنى العطف"[2].

7.6 عنايةُ ابن أبي الرَّبيع بالاعتراضاتِ والردودِ عليها:

اهــتمَّ ابــن أبي الرَّبيع اهتماماً كبيراً بإيرادِ الاعتراضاتِ الموردة على كلامِ الزَّجَّاجــيِّ، وقَامَ بمناقشتها وردِّها، وسأُعْنَى هنا بإبراز هذه الاعتراضات، وردِّ ابن أبــي الرَّبيع عليها، ودفاعهِ عن الزَّجَّاجيّ من خلالها. وقد شملت هذهِ الاعتراضات: اعتراضــات علــى العــنوانِ، واعتراضات على الحدودِ، واعتراضات على اللَّفظِ، واعتراضات على الآراءِ، واعتراضات على الاستشهاد.

ومــن الاعتراضــات علــى العنوانِ، الاعتراضُ على العنوان الَّذي وضعه الزَّجَّاجــيّ بقوله: "فعل لا يتعدَّى"[3]. يقول ابن أبي الرَّبيع: "إنَّما وَضَعَ الباب لبيان أقسام الأفعال بالنِّسبةِ إلى التَّعدِّي، لكنَّه قَسَّمَ الأفعال على قسمين:

1- **أحدُهما:** مالا يتعدَّى، وليسَ هذا الباب موضوعاً لهُ.

2- **الثَّانــي:** مــا يتعدَّى، ولبيان أقسام هذا النَّوع وُضِعَ البابُ ... فأبو القاسم إنَّما وضعَ البابَ لذكر أقسام التَّعدِّي، ثُمَّ أخذَ في تقسيم الأفعال ليستخرج ما وَضَعَ لــه الــبابَ، وهذا مَنْزَعٌ صحيح، وهو في استعمالهم كثيرٌ، وإنَّما احتجت إلى هــذا لأنَّ من النَّحويّين مَنْ ردَّ على أبي القاسم، وقال: بَوَّب على بيانِ أقسام الأفعــال في التَّعدِّي، وذكر من أقسامه مالا يتعدَّى، حتَّى احتاج بعضُ النَّاس إلــى أنْ ينفصــل عن هذا فقدَّر باب أقسام الأفعال في التَّعدِّي وغير التَّعدِّي، وحذف (غير التَّعدِّي)، وجعلَ هذا مثل قوله تعالى: "وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ

---

(1) الكتاب: 53/3.

(2) البسيط: 236/1-237.

(3) كتاب الجمل في النَّحو: 27.

الحَـرَّ"[1]، المعنـى: والبـردَ، وحُذِفَ للعلم به، ومنهم مَنْ انفصل بأنْ قال: الأفعـالُ كُلُّهـا متعدِية إلى المصدر والزَّمان والمكان والحال، فهذهِ التَّرجمة تحـتوي على بابين: أحدُهما: هذا الباب، والآخر: البابُ الَّذي بعد هذا، وأراد بقـولهِ: فعْلٌ لا يتعدَّى أي: لا يتعدَّى إلى مفعول به، وأرادَ بقوله: "بابُ أقسام الأفعـال في التَّعدِّي": التَّعدِّي إلى مفعول به، أو غير مفعول به، وإذا تَبيَّنَ لكَ مـا ذكرته أوَّلاً زال عنكَ الاعتراضُ، ولمْ تحتج إلى هذين التَّقديرين البعيدين علـى أنَّهمـا ممَّا يجوز أنْ يُنفصلَ بهما عن هذا الموضع، لو لمْ يتوجَّه، ما ذكرتُه أوَّلاً، فإنَّه توجيَّه قريبٌ، فلا يُعْدَلُ عنه"[2].

نلاحـظُ مـن خـلالِ هـذه المسألة أنَّ ابن أبي الرَّبيع يعتذرُ عن الزَّجَّاجيّ، ويحـاولُ الدِّفاعَ عنه من خلالِ توضيحِ ما أراده الزَّجَّاجيّ من قولهِ (فعل لا يتعدَّى) وهـو أنْ يبـيِّن أقسام الأفعال في التَّعدِّي، وذكرَ من أقسامهِ مالا يتعدَّى حتَّى يتَّضحُ الموضـوع من خلالِ ذكره للأقسامِ كلّها كتمهيدٍ للموضوعِ ثُمَّ تخصيص الحديث بعد ذلكَ عن ما يتعدَّى من الأفعالِ وبيان أقسامهِ.

ومـن الاعتراضـاتِ علـى الحـدود: الاعتراضـات على حدِّ الحرف عند الزَّجَّاجيّ، فقد حدَّه الزَّجَّاجيّ، بقولهِ: "والحرفُ ما دلَّ على معنىً في غيره"[3].

قـال بعض المتأخرين: هذا رسمٌ مردودٌ لأنَّ الأسماء الموصولة تدخلُ تحت هذا الرَّسم، فليسَ بمانعٍ وإنْ كان جامعاً، لأنَّ جميع هذهِ الحروف تدلُّ على معنى في غيـرها، إلاَّ أنَّ من الأسماء ما هو كذلكَ، وإنَّما كانَ ينبغي أنْ يقولَ: الحرفُ ما دلَّ على معنىً في غيره، ولمْ يكن أحَدَ جُزْأي الجملة، وبهذا يقعُ الفصلُ[4].

وقـد ردَّ ابنُ أبي الرَّبيع على هذا الاعتراض بأنَّ: "الجواب: أنَّ هذهِ الأسماءَ الموصـولةِ لا تدلُّ على معنىً في غيرها، إنَّما هي على معنىً مع غيرها، فإذا قلتَ: جاءنـي الَّـذي قَـامَ، لا يدلُّ على معنى في (قَامَ)، وإنَّما يدلُّ على معنى مع (قَامَ)،

(1) النحل: 81.

(2) البسيط: 1/411-413.

(3) كتاب الجمل في النَّحو: 1.

(4) البسيط: 1/169، وانظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزَّجَّاجيّ: 27.

بخلاف الحرف، وكذلكَ جميع الأسماء الموصولة تدلُّ على معانٍ، إلا أنَّ تلكَ المعانيَ لا تفهمُ إلاَّ بالصِّلة، وكذلكَ (ما) إذا كانت نكرةً موصوفةً، و(مَنْ) إذا كانت كذلك، نحو قولكَ: مَرَرْتُ بِمَنْ معجبٍ لكَ، فَمَنْ هي الموصوفةُ في المعنى، إلاَّ أنَّ ذلكَ المعنى لا يُفهمُ إلاَّ بالصِّلةِ وليسَ الحرفُ كذلكَ، إنَّما جيء بالحرف ليدلَّ على معنىً في الجملةِ وهو الاستفهامُ عنها، في نحو: هل زيدٌ قائمٌ، ولولا الحرفُ ما فُهِمَ ذلك المعنى الَّذي قُصِدَ في الجملة، وكذلكَ: ما زيدٌ قائمٌ، وبعد المجيءِ بهل يَثْبُتُ الاستفهامُ، وكذلكَ بعد المجيء بما ثَبَتَ النَّفي، وكذلكَ الألفُ واللامُ الدَّاخلتانِ على الاسم الشَّائع، إنَّما دلَّت على معنىً، وهو العهدُ فيما دخلت عليهِ، فجميعُ الحروفِ تدلُّ على معانٍ في غيرها، والحرفُ يأتي لمعنى في الاسم، ويأتي لمعنى في الفعلِ"(1).

ممَّا سبقَ يتَّضحُ أنَّ ابن أبي الرَّبيع يحاولُ الرَّدَ على الاعتراضِ الواردِ على كلامِ الزَّجَّاجيِّ من خلالِ الدِّفاع عنه بأنَّ الأسماءَ الموصولة تدلُّ على معنىً مع غيرها، وذلكَ بعكس الحروف الَّتي تدلُّ على المعنى في غيرها. وقد وضَّحَ ذلكَ ابن أبي الرَّبيع بالأمثلةِ كما مرَّ آنفاً.

ومن الاعتراضاتِ على اللَّفظِ، ما جاءَ عند ذكر قول الزَّجَّاجيِّ: "وفعلٌ يتعدَّى إلى ثلاثةِ مفعُولين"(2).

قال ابن أبي الرَّبيع: "رأيتُ بعضَ المتأخرينَ أبطلَ هذا اللَّفظَ، وقالَ: إنَّ العددَ لا يُضافُ إلى الصِّفةِ، وإنَّما يُضافُ العدد إلى الأسماء، وإضافةُ العددِ إلى الصِّفات، شيءٌ لا يُقاسُ عليهِ، لأنهُ جاء على غيرِ قياس، والمفعولُ صفةٌ، فقولهُ: ثلاثة مفعولين خَطَأٌ وإنَّما كانَ ينبغي أنْ يقالَ: ثلاثُة أسماء مفعولين"(3).

وقد ردَّ ابن أبي الرَّبيع على هذا الاعتراض، بقولهِ: "هذا الَّذي أنكره قد وَرَدَ من كلامِ سيبويه – رحمهُ الله-: هذا بابُ الفاعل الَّذي يتعدَّاه فعله إلى ثلاثة

---

(1) البسيط: 170/1.

(2) كتاب الجمل في النَّحو: 30.

(3) البسيط: 449/1.

مفعولــين[1]، والّـــذي ينبغي أنْ يُقالَ: إنَّ المفعول قد جرى مَجرَى الأسماءِ، ألا ترى أنَّكَ تقول: ثلاثةُ أصحابٍ، وإنْ كانَ صاحب صفةً في الأصلِ، لكنَّهُ استُعملَ استعمالَ الأسماءِ فجرى مَجَراها في كلِّ شيء"[2].

وقــد ردَّ ابن أبي الرَّبيع الاعتراض على كلامِ الزَّجَّاجيّ من خلالِ مشابهة ما ذكــره الزَّجَّاجـــيّ لكلامِ سيبويه في هذه المسألة، فقد وَرَدَ هذا اللَّفظ (ثلاثة مفعولين) عــند ســيبويه فـــي كتابهِ، وهذا ممَّا يدلّل عَلى صحَّة هذا اللَّفظ لأنَّ المفعول يجري مجرى الأسماء؛ ولذلك تصحُّ إضافة أسماء الأعداد إليهِ كما يضاف إلى الأسماءِ.

ومـــن الاعتراضاتِ على الآراء ما ذكره ابن أبي الرَّبيع عند قول الزَّجَّاجيّ: "فأمَّا الضَّمَّةُ فتشتركُ فيها الأسماءُ والأفعالُ"[3].

اعتـــرضَ بعـــضُ المتأخرين هذا بأنْ قال: بَيَّنَ أنَّ الضَّمَّةَ تكونُ في الأسماءِ والأفعالِ، ولمْ يبيِّن ما يرفعُ من الأسماءِ بالضَّمَّةِ، فهذا الفصلُ ناقصٌ"[4].

وقد أجابَ ابن أبي الرَّبيع على هذا الاعتراض بقوله: "إنَّهُ إذا بيَّنَ ما يُرفعُ من الأسماءِ بالواو، وما يُرفعُ بالألفِ، وغير ذلكَ، وما يُرفعُ بالنّونِ، وغير ذلكَ . فمعلومٌ أنَّ مـــا بقي من معرباتِ الأسماءِ والأفعالِ بعدما عَيَّنَ يُرفعُ بالضَّمَّةِ، إذ لو كانَ يرفع بغيـــر الضَّـــمة، أو منه ما يرفع بالضَّمَّة ومنه ما يرفع بغير الضَّمَّة لكانت علاماتُ الـــرَّفع خمســـةً، وهـــو قد ذكر أنَّها أربعة، فتفطَّن لهذا، فإنَّه صحيحٌ، واختصارٌ في التَّعليم وتقريب. ألا ترى أنَّ المبتدئ يسهل عليه هذا المأخذ ولا يسهُل عليهِ أنْ يقالَ لهُ: يُرفعُ بالضَّمَّة الاسمُ المفردُ والجمعُ المكسَّرُ، والجمعُ المؤنث السَّالم، فإنَّهُ لا يدري ما معنى الجمع المكسَّر؟ وإنَّما يدري بعد هذا في باب جمع التَّكسير، وهذا بيِّنٌ"[5].

يدافــعُ ابــن أبـــي الـــرَّبيع في هذهِ المسألة عن الزَّجَّاجيّ، ويردُّ ما جاء من اعتـــراض على كلامه من خلال توضيح طريقة الزَّجَّاجيّ في العرض والَّتي تهدفُ

---

(1) الكتاب: 41/1.

(2) البسيط: 449/1.

(3) كتاب الجمل في النّحو: 3.

(4) البسيط: 189/1.

(5) المرجع السابق: 189/1.

إلى الاختصارِ والتَّقريب والتَّوضيحِ، حيثُ أشارَ إلى أنَّ علامات الرَّفع أربعة، وذكر مـــا يرفع من الأسماءِ بالواو والألفِ، والنُّونِ، وبقي ما يرفع بالضَّمةِ، فعرضه بهذهِ الطَّريقة حتَّى يسهُل على المبتدئ الأخذ بهِ والإطلاع عليهِ.

ومن الاعتراضاتِ على الاستشهادِ، الاعتراضُ على استشهادِ الزَّجَّاجيّ بقولهِ تعالى: "وَإِذْ ابْتَلَىَ إبَراهِيمَ رَبُّهُ"[1]، على جواز تقديم المفعولِ على الفاعلِ من قول ابن أبـــي الرَّبيع: "ردَّ بعضُ النَّاس هذا بأنْ قال: أتى بما لا يجوز فيه إلاَّ التَّقديمُ، وهو قد قـــال قبلُ: (وقد يجوز تقديم المفعول) [2]. فكانَ يجبُ عليهِ أنْ يأتي بما يجوز تقديمه، ولا يأتي بما يلزمُ تقديمه"[3].

وقد ردَّ ابن أبي الرَّبيع على هذا الاعتراض، بقولهِ: "الجواب: أنَّ هذا لو كانَ فـــي غيـــر القـــرآن لجاز تقديمُه، ويقال: ابتلى سيِّد زيد زيداً، ثمَّ إنَّ العربَ قدَّمتِ المفعـــولَ لجواز تقديمه عندهم، فقالوا: ابتَلى زيداً سيِّدُ زيدٍ، ثُمَّ أُضمرَ لما تقدَّمَ ذكره طلـــباً للاختصار، وكذلك: "لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمَانُها"[4]، لو كانَ في غير القرآن لجاز أن تقــولَ: نَفَــعَ إيمـــانُ زيدٍ زيداً، لكنَّ العربَ قدَّمتْ المفعولَ لجوازِ تقديمه عندهم. ثمَّ أضـــمروا طلباً للاختصارِ، على حسبِ ما تقدَّمَ. فلزومِ التَّقديمِ ثانٍ على جوازه، إذ لو كـــانَ التَّقديم غيرَ جائزٍ لقيل: نَفَعَ إيمانُ زيدٍ زيداً، لكنْ لما كانَ التَّقديم جائزاً، وكانَ في التَّقديم اختصارٌ فُعِلَ ذلكَ"[5].

يـــردُّ ابـــن أبي الرَّبيع الاعتراض عن الزَّجَّاجيّ من خلال الدِّفاعِ عنه بأنَّ ما جـــاءَ بهِ لو كانَ من غير القرآن لجازَ تقديمه، وضرب ابن أبي الرَّبيع أمثلة توضِّحُ ذلك، إلاَّ أنَّ القرآنَ الكريم كلامُ الله فلا يقدَّم فيه، ولا يؤخر، ولو كان في غير القرآن لجاز فيهِ التَّقديم، وفي التَّقديم اختصار كما يقولُ ابن أبي الرَّبيع.

---

(1) البقرة: 124.

(2) كتاب الجمل في النَّحو: 10.

(3) البسيط: 278/1، وانظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزَّجَّاجيّ: 59.

(4) الأنعام: 158.

(5) البسيط: 278/1.

ومـــن هذا العرض الموجز لهذهِ الاعتراضاتِ على الزَّجَّاجيّ وردود ابن أبي الـــرّبيع علـــيها، يتَّضــــحُ أنَّه يقفُ موقفَ المدافعِ عن الزَّجَّاجيّ، والمنحاز له في كلٍّ المســـائلِ المعروضـــــة في كتابه، فلا تكاد تذكرُ مسألة ورد فيها اعتراض على كلام الزَّجَّاجيّ إلاَّ وردَّهُ ابن أبي الرَّبيع بالأدلَّةِ والبراهين والأمثلةِ وذكر أقوال العلماء في ذلكَ إنْ توفرت.

الخاتمـــة

ولعلَّ أهم ما انتهيتُ إليه في هذه الدِّراسة، ما يأتي:

1-يعــدُّ ابـــن أبـــي الرَّبيع شخصيَّةً نحويَّةً بارزةً، ولذا فإنَّه يتمتعُ بمكانةٍ علميَّةٍ متميـــزةٍ ظهــــرتْ من خلال تحليلاتهِ ونظراتهِ الفاحصة النَّاقدة، وقد برزَ في مجـــالاتٍ ثقافيَّةٍ متعدِّدةٍ منها: النَّحو واللُّغة والأدب والقراءات والفقهِ وأصولهِ والحديث والسِّيرة والفرائض والحساب.

2-اتَّضــــحَ لنا من منهجه في الشَّرحِ أنَّهُ كانَ يؤثرُ جانبَ السّهولةِ والوضوحِ في عرضــــه لـــلآراءِ والموضوعاتِ، وقد اتَّخذَ في ذلك طرائقَ مختلفة لتوصيلِ الفكرة الَّتي يريدُ عرضها.

3-اعـــتدَّ ابـــن أبي الرَّبيع بالقرآنِ الكريمِ وقراءاته كثيراً فيما تناوله من مسائل لغـــويَّة ونحـــويَّة فـــي كتابهِ؛ ولذلك نجد بأنَّ القرآن الكريم قد احتلَّ المرتبة الأولـــى في نسبةِ الاستشهادِ به، فبلغتْ عدد شواهده ثلاثمائة وخمسة شواهد فـــي مخـــتلف أبواب الكتاب وموضوعاته. أمَّا بالنِّسبةِ للقراءاتِ القرآنيَّةِ فلم يقتصــــرعلى الاستشهادِ بالقراءاتِ السَّبع بل استشهدَ أيضاً بالقراءاتِ الشَّاذَّةِ، ولم يكن يفرقُ بين قراءةٍ وقراءةٍ، ولا بين قراءةٍ متواترةٍ وقراءةٍ شاذَّةٍ، و لعلَّ السَّبب في ذلك يعودُ إلى أنَّ القراءةَ سُنَّة متبعة؛ ولذلك فهويرى قوةَ الاستشهادِ بالقـــراءاتِ القـــرآنيَّةِ كلِّهـــا المتواترةِ منها و الشَّاذَّة . ومع ذلك فإنَّ ابن أبي الرَّبيع قد لحنَ قراءة أبي زيد في قوله تعالى: "إِنَّكُمْ لَذَائقُواْ العَذَابِ الأَلِيْمِ"[1].

---

[1](1) الصَّافات: 38.

4-كـــانَ ابن أبي الرَّبيع من المتشدِّدين في الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ الشَّريف، فلــم يــورد فـــي كـــتابهِ ســوى أحد عشر حديثاً في مختلفِ أبوابِ الكتابِ وموضـــوعاته. ولعلَّ السَّبب في ذلكَ هو ميلُهُ الشَّديد للمذهبِ البصريِّ الَّذي يُعــرضُ أصـــحابهُ عــن الاحتجاجِ بالحديثِ إلاَّ في مسائل قليلة، أمَّا بالنِّسبةِ لأقـــوالِ الصَّـــحابة فلم يستشهد ابن أبي الرَّبيع إلاّ بقولٍ واحدٍ وهو لعمر بن الخطاب – رضيَ الله عنه– "وَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ".

5-أكثرَ ابن أبي الرَّبيع من الشَّواهد الشِّعريَّة، فاحتلت المرتبةَ الثَّانية بعد القرآن الكـــريم في درجةِ الاستشهادِ بها، وقد وصلَ عدد شواهدها إلى مائتين وستة وستينَ بيتاً في مختلفِ أبواب الكتابِ وموضوعاتهِ، ولم يراعِ في هذه الشَّواهد ما وضعه البصريُّون من قواعد للاستشهادِ بالشِّعر من حيثُ الزَّمان والمكان، فقـــد توسَّـــع فـــيها باعـــتماده على شعر المولَّدين المحدثين كأمثال أبي تمام والحريريّ.

6-أوردَ ابـــن أبــــي الرَّبيع مجموعةً لا بأسَ بها من أقوالِ العرب وأمثالها، وقد وصـــلَ عـــددها معاً إلى ثمانية وسبعينَ قولاً ومثلاً في مختلفِ أبوابِ الكتابِ وموضـــوعاته، وقـــد جاءَ بها لتوضيحِ بعض الظَّواهر النَّحويَّة المنتشرة في كـــتابه، وللتَّعزيـــز بها والاستئناس على بعض الآراء النَّحويَّة المطروحة في كتابه.

7-اهـــتمَّ ابـــن أبـــي الرَّبيع بالقياسِ اهتماماً كبيراً، ويظهرُ ذلك في جميع أبوابِ الكـــتابِ. وقـــد تجلَّى موقفه منه في عدمِ القياسِ على الشَّاذِّ، واعتماده القياس فيما ليس شاذّاً. أمَّا بالنِّسبةِ للعلل النَّحويَّة: فقد أولاها بعض الاهتمام لتوضيحِ بعض الأحكام والظَّواهر النَّحويَّة المنتشرة في كتابه، خاصَّة أنَّه كانَ يسير في تعليله للأحكامِ النَّحويَّة على نهجِ البصريِّين، وقد بلغت العلل النَّحويَّة في كتابه حوالي خمس وخمسينَ علَّة مختصَّة جميعها بالجانب النَّحويِّ.

8-اعـــتدَّ ابن أبي الرَّبيع بالإجماعِ واعتمدَ عليه قليلاً في شرحهِ لجمل الزَّجَّاجيِّ كأصـــلٍ مـــن أصولِ النَّحـــو ، وذلك في معالجته لبعض الظَّواهر النَّحـــويَّة المطـــروحة فـــي كتابه. أمَّا استصحابُ الحالِ فقد استدلَّ به أيضاً كأصلٍ من

أصـــولِ الــنَّحو ولكنَّه لم يصرِّح به ولم يسمِّه استصحاب حال أو استصحاب أصـــل، وإنَّما عبَّر عنه بلفظةِ الأصل، وقد بلغت عدد المواضع الَّتي استشهدَ فيها بهذا الأصل تسعة مواضع مختصَّة جميعها بالجانب النَّحويِّ.

9-ابــن أبـــي الرَّبيع بصريُّ المذهب لا بغداديّ ولا كوفيّ، وارتضى لنفسهِ أنْ يكونَ بصريًّا، ويُعدُّ نفسه من البصريين، ويقولُ برأيهم في الأعمِّ الأغلبِ، ولم يـــؤيِّد الكوفيين في المسائل الخلافيَّة المعروضة في كتابه، فما ذُكرتْ مسألة مـــن المســـائل الــنَّحويَّة الخلافــيَّة بين الكوفيين والبصريين إلاّ وأخذَ برأي البصـــريين، وأيَّـــدَ آرائهـــم ووقف إلى جانبهم، وقَامَ بدحضِ رأي الكوفيين، وإفســـاد قـــولهم فيها، وكان بذلك يختارُ ويرجِّحُ ما يراهُ مناسباً لفكره ومذهبه النَّحويّ البصريّ من خلال إبداء الرَّأي في كلِّ مسألةٍ يعرضها في كتابه.

10-كـــانَ ابـــن أبي الرَّبيع يأخذُ بمصطلحاتِ البصريين كثيراً، كأسماءِ الأفعالِ، والفعـــل المتعدِّي، وضمير الأمر والشَّأن، والفصل، والحال، والبدل، وحروف الجّـــر ، والنَّفي، والمنصرف وغير المنصرف، ولكنَّه في الوقتِ ذاتهِ يستعملُ مصـــطلحات الكوفيـــين كالتَّفســـير، وما لم يسمَّ فاعله، والتَّشبيه بالمفعول به، والجحد ، والخفض، والنَّعت.

11-كـــان ابن أبي الرَّبيع يبدي موقفه في بعضِ الأقوال والآراء من غير أنْ يتقيَّد بعـــالمٍ مـــن العلماءِ، فيوافقُ ما يراهُ مناسباً، ويخالفُ ما يراهُ غير ذلك. إلا أنَّ أكثر موافقاتهِ كانت لسيبويه شيخ النُّحاة البصريين ثُمَّ يليهِ أبو علي الفارسيّ.

12-اهـــتمَّ ابن أبي الرَّبيع اهتماماً كبيراً بذكر الاعتراضات الَّتي جاءت على كلامِ الزَّجَّاجـــيّ، ووقـــفَ موقـــف المتعصـــبِ والمتحيـــز له؛ ولذلك قام بردِّ هذهِ الاعتراضـــات ومناقشتها، وقد شملت اعتراضات على العنوانِ والحدودِ واللَّفظِ والآراءِ والاستشهادِ.

المراجع

ابن أبي الرَّبيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (1407هـ–1986م): **البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي**، تحقيق ودراسة د. عيَّاد بن عيد الثُّبيتي، بيروت – لبنان، دار الغرب الإسلاميّ، الطَّبعة الأولى.

أبو تمَّام، حبيب بن أوس الطَّائي (د.ت): **ديوان الحماسة**، برواية أبي منصور الجواليقيّ، تحقيق عبد المنعم أحمد صالح .

أبو زهرة، الإمام محمَّد (د.ت): **أصول الفقه**، القاهرة، دار الفكر العربيّ .

أبو صوفة، محمد عبداللَّطيف (1414هـ–1993م): **الأمثال العربيَّة ومصادرها في التُّراث**، مكتبة المحتسب، الطَّبعة الثَّانية.

أبو المكارم، علي (1392هـ–1393هـ–1973م): **أصول التَّفكير النَّحويّ**، منشورات الجامعة اللِّيبيَّة.

الأخطل (1390هـ–1970م): **ديوان الأخطل**، تحقيق فخر الدِّين قباوة، حلب – دار الأصمعيّ.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (1411هـ–1990م): **كتاب معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة – القاهرة، الخانجي، الطَّبعة الأولى.

الأزهريّ، خالد عبدالله (د.ت): **شرح التَّصريح على التَّوضيح على ألفيَّة ابن مالك في النَّحو**، لابن هشام الأنصاريّ، وبهامشه حاشيَّة للعلاَّمة المتقن الألمعيّ المتفنن، دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الأزهريّ، أبو منصور محمد بن أحمد (1412هـ–1991م): **القراءات وعلل النَّحويّن فيها المسمَّى (علل القراءات)**، دارسة وتحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، الطَّبعة الأولى.

اسماعيل، خميس (1993م): **أمثال وأمثال لكلِّ الأجيال**، دبي – مركز جمعية المساجد للثَّقافة والتُّراث، الطَّبعة الأولى.

الأشمونيّ (1419هـ-1998م): **شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى.

الأصفهانيّ، أبو الفرج (1392هـ-1972م): **كتاب الأغاني**، تحقيق علي النّجديّ ناصف، إشراف محمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت – لبنان، مؤسسة جمال للطباعة والنّشر.

الأصفهانيّ، الرّاغب (1412هـ-1992م): **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دمشق – دار القلم، بيروت الدّار الشّاميّة، الطّبعة الأولى.

الأعلم الشّنتمري، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى (1389هـ-1969م): **ديوان علقمة الفحل**، تحقيق لطفي الصّقّال ودريد الخطيب، مراجعة فخر الدّين قباوة، حلب – دار الكتاب العربيّ، الطّبعة الأولى.

الأفغانيّ، سعيد (د.ت): **في أصول النّحو**.

الأفغانيّ، سعيد (1398هـ-1978م): **من تاريخ النّحو**، دار الفكر، الطّبعة الثّانية، بيروت.

الأنباريّ، كمال الدّين عبدالرحمن بن محمّد أبو البركات (1391هـ-1971م): **الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة**، تحقيق سعيد الأفغانيّ، بيروت، دار الفكر، الطّبعة الثّانية.

الأنباريّ، كمال الدّين عبد الرحمن بن محمّد أبو البركات (د.ت): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين**، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف، تأليف محمّد محيي الدّين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت.

الأنباريّ، كمال الدّين عبد الرحمن بن محمّد أبو البركات(د.ت): **كتاب أسرار العربيّة**، تحقيق محمّد بهجة البيطار، دمشق – دار الآفاق العربيّة، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ.

الأنـــباريّ، كمـــال الدِّين عبد الرحمن بن محمَّد أبو البركات (1978م): **كتاب المذكر والمـــؤنث**، تحقـــيق طـــارق عبد عون الجنابيّ، بغداد – مطبعة العاني، الطَّبعة الأولى.

الأنباريّ، كمال الدِّين عبد الرحمن بن محمَّد أبو البركات (1405هـ–1985م): **نزهة الألـــباء فـــي طـــبقات الأدبـــاء**، تحقـــيق إبـــراهيم السَّـــامرائيّ، الأردن – مكتبة المنار، الطَّبعة الثَّالثة.

الأنـــباريّ، أبـــو بكـــر محمَّـــد بـــن القاسم (1963م): **شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات**، تحقيق عبد السَّلام محمَّد هارون، دار المعارف.

الأندلســـيّ، أبـــو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (1390هـ–1970م): **أمالي السهيليّ**، تحقيق محمَّد إبراهيم البنَّا، مطبعة السَّعادة ، الطَّبعة الأولى.

الأندلســـيّ، أبـــو حـــيان محمَّد بن يوسف (1404هـ–1984م): **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النَّحاس، الطَّبعة الأولى.

الأندلسيّ، أبو حيان محمَّد بن يوسف (د.ت): **البحر المحيط**، وبهامشه النَّهر المادّ من البحـــر وكتاب الدّر اللَّقيط من البحر المحيط، دار إحياء التُّراث العربيّ، الطَّبعة الثَّانية.

الأندلســـيّ، أبـــو حـــيان محمَّد بن يوسف (1406هـ–1986م): **تذكرة النُّحاة**، تحقيق عفيف عبدالرحمن مؤسسة الرِّسالة، الطَّبعة الأولى.

الأندلســـيّ، أبو حيان محمَّد بن يوسف (1404هـ–1984م): **شرح اللمحة البدريَّة في علم العربيَّة**، تأليف ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق وشرح وتعليق وتبويب صلاح راوي، الطَّبعة الأولى.

الأنصـــاريّ، جمال الدِّين ابن هشام (د.ت): **مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق وتعلـــيق مـــازن المبارك ومحمَّد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغانيّ، مكتبة سيد الشُّهداء.

الأنصـــاريّ، أبـــو عـــبدالله محمَّـــد (د.ت): **فهرست الرَّصاع**، تحقيق وتعليق محمَّد العنَّابيّ، تونس – المكتبة العتيقة.

أنيس، إبراهيم (1963م): **دلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلو المصريَّة، الطَّبعة الثَّانية.

أنيس، إبراهيم وآخرون (د.ت): **المعجم الوسيط**، أشرف على الطَّبع حسن علي عطيَّة ومحمَّد شوقي أمين.

بابتي، عزيزة فوال (1413هـ–1992م): **المعجم المفصل في النَّحو العربيّ**، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميَّة، الطَّبعة الأولى.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (1977م): **شرح المقدّمة المحسبة**، تحقيق خالد عبد الكريم، الطَّبعة الأولى.

البخاريّ، أبو عبدالله (1401هـ–1981م): **صحيح البخاريّ**، بيروت – لبنان، دار إحياء التّراث العربيّ، الطّبعة الثّانية.

بروكلمان، كارل (د.ت): **تاريخ الأدب العربيّ**، نقلة إلى العربيّة رمضان عبدالتّواب، راجع التّرجمة السّيد يعقوب بكر، دار المعارف، الطّبعة الثّالثة.

البستانيّ، بطرس (1983م): **محيط المحيط (قاموس مطول للّغة العربيّة)**، بيروت – مكتبة لبنان.

البستانيّ، يوسف وصلاح الدّين (1987م): **أمثال الشّرق والغرب**، ومعه نوابغ الكلم: للزّمخشريّ، دار العربيّ، الطّبعة الخامسة.

البطليوسيّ، عبدالله السّيد (1399هـ–1979م): **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزّجّاجي**، تحقيق وتعليق حمزة عبدالله النّشرتيّ، الرّياض – دار المريخ، الطّبعة الأولى.

البطليوسيّ، عبدالله السَّيد (1979م): **كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل**، دارسة وتحقيق وتعليق مصطفى إمام، القاهرة – مطبعة الدّار المصريّة، الطّبعة الأولى.

البغداديّ، ابو بكر أحمد بن علي الخطيب (د.ت): **تاريخ بغداد أو مدينة السّلام**، بيروت – لبنان، دار الكتاب العربيّ.

البغداديّ، عبدالقادر بن عمر (1979م): **خزانةُ الأدب ولُبّ لباب لسان العرب**، تحقيق وشـــرح عبدالسّلام محمّد هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، الطّبعة الثّانية.

الـــبغداديّ، عبدالقادر بن عمر (د.ت): **شرح أبيات مغني اللّبيب**، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد الدّقاق، دمشق – دار المأمون، (بلا تاريخ طبع).

التّبريزيّ، الخطيب (د.ت): **ديوان أبي تمام**، تحقيق محمّد عبده عزّام، مصر – دار المعارف، الطّبعة الثّانية.

ترزي، فؤاد حنّا (د.ت): **في أصول اللّغة والنّحو**، بيروت، مطبعة دار الكتب.

الـــتّهانويّ، محمّـــد علـــي (1996م): **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق علي دحروج، بيروت – لبنان، مكتبة لبنان، الطّبعة الأولى.

التّنوخـــي، أبو العلاء أحمد عبد الله بن سليمان (1412هـ–1992م): **رسائل الملائكة**، تحقيق: محمّد سليم الجندي، بيروت – لبنان، دار صادر.

التيمـــيّ، أبـــو عبيدة معمر بن المثنى (د.ت): **مجاز القرآن**، عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمّد فؤاد سزكين، القاهرة – مكتبة الخانجي.

ثعلب، أبو العباس (1412هـ–1992م): **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، تقديم: حنّا نصر الحتي، بيروت – دار الكتاب العربيّ، الطّبعة الأولى.

الجـــاحظ، أبـــو علي عثمان عمرو (1968م): **البيان والتّبيين**، بيروت – لبنان، دار إحياء التّراث العربيّ.

جبالي، حمدي محمود حمد (1982م): **في مصطلح النّحو الكوفيّ تصنيفاً، واختلافاً، واستعمالاً**، رسالة ماجستير – جامعة اليرموك.

الجرجانـــيّ، عبدالقاهر (1982م): **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحـــر المـــرجان، دار الرّشـــيد، منشـــورات وزارة الثّقافة والإعلام – الجمهوريّة العراقيّة.

الجرجانيّ، علي بن محمّد السّيد الشّريف (د.ت): **كتاب التّعريفات**، تحقيق عبدالمنعم الحفني، القاهرة – دار الرّشيد.

ابـن الجـزري، شـمس الدّين أبو الخير محمّد بن محمّد (1400هـ-1980م): **غاية النّهاية في طبقات القرّاء**، عُني بنشره ج. برجستراسر، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الثّانية.

ابـن الجـزري، شمس الدّين أبو الخير محمّد بن محمّد (1420هـ-1999م): **منجد المقـرئين ومرشـد الطّالبـين**، وضـع حواشية الشّيخ زكريا عميرات، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى.

ابـن الجـزري، شمس الدّين أبو الخير محمّد بن محمّد (د.ت): **النّشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمّد الضباع، دار الفكر.

الجمحيّ، محمّد بن سلاّم (د.ت): **طبقات فحول الشّعراء**.

ابـن جنـي، أبـو الفتح عثمان (1406هـ-1986م): **الخصائص**، تحقيق محمّد علي النّجار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، الطّبعة الثّالثة.

ابـن جنـي، أبـو الفتح عثمان (1413هـ-1993م): **سرّ صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق حسن هنداويّ، دمشق – بيروت، دار القلم، الطّبعة الثّانية.

ابـن جنـي، أبو الفتح عثمان (1389هـ-1969م): **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القـراءات والإيضـاح عـنها**، تحقـيق علي ناصف والدّكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ.

ابن حني، أبو الفتح عثمان (د.ت): **المنصف شرح لكتاب التّصريف للمازنيّ**، تحقيق إبـراهيم مصـطفى وعبدالله أمين، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة – وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ – إقليم الجنوبيّ.

الجـوزيّ، أبـو الفـرج جمـال الـدّين عبدالرحمن بن علي بن محمّد (1422هـ-2002م): **زاد المسـير فـي علـم التّفسير**، خرّج آياته وأحاديثه ووضع حواشـيه أحمد شمس الدّين، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الثّانية.

الجوهــري، اســماعيل بــن حمّاد (1399هــ-1979م): **الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العــربيّة**، تحقــيق أحمد عبدالغفور عطار، بيروت – دار العلم للملايين، الطّبعة الثّانية.

حاجــي خلــيفة، مصــطفى بــن عبدالله (د.ت): **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة.

الحتي، حنّا نصر (1412هــ-1992م): **شرح ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس**، بيروت – لبنان، دار الكتاب العربيّ، الطّبعة الأولى.

الحجّــاج، أحياء عادل (2003م): **رضي الدّين الاستراباذي نحويّاً**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

الحجــوج، محمّــد عبدالرحمن (2002م): **الأصول اللغويّة في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحاً واستعمالاً**، (رسالة ماجستير)، جامعة مؤتة.

الحديثــي، خديجــة (1394هــــ-1974م): **الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبوية**، جامعة الكويت، مطبوعات جامعة الكويت رقم (37).

الحديثي، خديجة (د.ت): **موقــف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف**، الجمهوريّة العــراقيّة – دار الرّشيد للنشر، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام، سلسلة دراسات (265).

حسّان، د. تمام (1982م): **الأصول دراسة ابيستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب**، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

حسانين، عفاف (1996م): **في أدلة النّحو**، المكتبة الأكاديميّة.

حســن، نهــاد فليح (1406هــ-1986م): العلّة النّحويّة بين النّظريّة والتّطبيق، **مجلة آداب المستنصريّة**، العدد الرّابع عشر.

حســين، محمّــد الخضر (1355هــ-1936م-1937م): الاستشهاد بالحديث في اللّغة، **مجلّــة مجمع اللّغة العربيّة الملكيّ**، القاهرة – طبعت بالمطبعة الأميريّة ببولاق، الجزء الثالث.

حسين، محمد الخضر (1960م): **دراسات في العربيّة وتاريخها**، دمشق – مكتبة دار الفلاح، الطّبعة الثّانية.

الحلوانـــيّ، محمّــد خير (1399هـ–1979م): **المفصل في تاريخ النّحو العربيّ قبل سيبوية**، بيروت – مؤسسة الرّسالة، الطّبعة الأولى.

الحمويّ، ياقوت (1397هـ–1977م): **معجم الأدباء**، بيروت – دار صادر.

حليم، رشيد (1423هــــ–2002م): أصول التّعليل عند الخليل (مقاربة منهجيّة)، **مجلّة الدّراسات اللّغويّة**، الرّياض – السّعوديّة، المجلّد الرّابع، العدد الثّاني.

حمّـــادي، محمّــد ضـــاري (1402هـ–1982م): **الحديث النّبويّ الشّريف وأثره في الدّراســات اللّغــويّة والنّحويّة**، بغداد – اللجنة الوطنيّة للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجريّ، الطّبعة الأولى.

الحموز، عبدالفتاح (1404هـ–1984م): **التّأويل النّحويّ في القرآن الكريم**، الرّياض – مكتبة الرّشيد، الطّبعة الأولى.

الحمــوز، عبدالفتاح (1993م): **ظاهرة التّغليب في العربيّة ظاهرة لغويّة اجتماعيّة**، جامعة مؤتة، الطّبعة الأولى.

الحمــوز، عبدالفــتّاح (1418هـ–1997م): **الكوفيّون في النّحو و الصّرف والمنهج الوصفيّ المعاصر**، عمّان – الأردن، دار عمّار، الطّبعة الأولى.

الحموز، عبدالفتاح (حزيران، 1987م): مواضع اللّبس في العربيّة وأمن لبسها، **مجلّة مــؤتة للــبحوث والدّراسات**، جامعة مؤتة – الأردن، المطبّعة الوطنّية، المجلّد الثّاني، العدد الأوّل.

ابــن حنبل، أحمد (د.ت): **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، دار الفكر العربيّ.

حبــيب، محمّد (1969م): **ديوان جرير**، تحقيق: نعمان محمّد أمين طه، مصر – دار المعارف.

الحــيدرة اليمنــيّ، علي بن سليمان (1423هــــ–2002م): **كشف المشكل في النّحو**، دراســة وتحقيق هادي عطيّة مطر الهلاليّ، عمان – الأردن، دار عمّار، الطّبعة الأولى.

ابــن خالــوية، أبــو عبدالله الحسين بن أحمد (1413هــ-1992م): **إعراب القراءات السّبع وعللها**، تحقيق وتقديم عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة – مكتبة الخانجي، الطّبعة الأولى.

ابــن خالوية، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (1410هــ-1990م): **الحجّة في القراءات السّــبع**، تحقــيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة، الطّبعة الخامسة.

ابــن خالــوية، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (د.ت): **كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، بيروت – لبنان، مؤسسة الإيمان.

الخطــيب، د. عبداللّطــيف محمــد (1999م): **ابن يعيش وشرح المفصل**، الكويت، مجلس النَّشر العلميّ، الطّبعة الأولى.

الخطــيب، لســان الدّين (د.ت): **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق: محمد عبدالله عنان، القاهرة – مكتبة الخانجي.

ابــن خلكان، أبو العباس شمس الدّين أحمد بن محمّد (د.ت): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان**، تحقيق إحسان عباس، بيروت – دار صادر.

خلــيفة، ســهير محمّــد (1402هــ-1982م): **قضايا الاستشهاد بالحديث في النّحو وشواهده في المعنى**، مطبعة السّعادة، الطّبعة الأولى.

الدّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (1416هــ-1996م): **التّيسير في القراءات السّبع**، عُنــي بتصحيحه أوتويرتزل، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى.

الدّجني، فتحي عبد الفتاح (د.ت): **ظاهرة الشّذوذ في النّحو العربيّ**، الكويت، وكالة، المطبوعات.

ابن دريد (د.ت): **كتاب جمهرة اللّغة**، بيروت – دار صادر.

الــدّرويش، محمود جاسم (1423هــ-2002م): **العلّة النّحويّة – تأريخ وتطور حتّى نهاية القرن السّادس الهجريّ**، بغداد – المكتبة الوطنيّة، الطّبعة الأولى.

دمشــقيّة، عفيف (1978م): **أثر القراءات في تطور الدّرس النّحوي**، بيروت – معهد الإنماء العربيّ، الطّبعة الأولى.

الدّنـــيوري، أبــو عبدالله الحسين بن موسى (1411هـ ــ 1990م): **ثمار الصّناعة في علم العربيّة**، دراسة وتحقيق محمّد بن خالد الفاضل، الرّياض ــ المملكة العــربيّة السّــعوديّة، وزارة التّعلــيم العالــي، جامعــة الإمام بن سعود الإسلاميّة.

دوزي، رينهارت (1997م): **تكملة المعاجم العربيّة**، مراجعة: جمال الخيّاط، العراق – بغداد، دار الشؤون الثّقافيّة العامّة (آفاق عربيّة)، الطّبعة الأولى.

الذبياني، النّابغة (د.ت): **ديوان النّابغة**، بيروت – لبنان، المكتبة الثّقافيَّة.

الراجحــي، عــبده (1406هـــ–1986م): **النّحو العربيّ والدّرس الحديث بحث في المنهج**، بيروت – لبنان، دار النّهضة العربيّة.

الــرّازي ، محمّــد بن أبي بكر بن عبدالقادر (1967م): **مختار الصّحاح**، بيروت – لبنان، دار الكتاب العربيّ، الطّبعة الأولى.

الــرّاوي، طــه (1355هــ–1936م): نظرة في النّحو، **مجلّة المجمع العلميّ العربيّ**، دمشق – مطبعة ابن زيدون، المجلّد الرّابع عشر، الجزء التّاسع والعاشر.

الرُّمانــيّ، أبــو الحسن علي بن عيسى (1984م): **رسالتان في اللّغة**، تحقيق إبراهيم السّامرائيّ، عمّان – الأردن.

الــزّبيدي، د. سـعيد جاســم (1997م): **القياس في النّحو العربيّ نشأته وتطوره**، عمّان – الأردن، دار الشّروق، الطّبعة الأولى.

الــزّبيدي، السّــيد محمّــد مرتضـــى (1403هــ–1983م): **تاج العروس من جواهر القامــوس**، تحقــيق عبدالكــريم العزباوي، راجعه عبدالحليم الصّحاوي وعبدالسّتار فرّاج، دار الجيل.

الزّجّاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (د.ت): **الإيضاح في علل النّحو**، تحقيق شوقي ضيف، بيروت – لبنان، شركة الفجر العربيّ.

الزّجّاجــي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (د.ت): **كتاب الجمل في النّحو**، حقّقه وقدّم له علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، دار الأمل.

الزركشـــيّ، الإمــام بدر الدّين محمّد بن عبدالله (د.ت): **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، صيدا – بيروت، المكتبة العصريّة.

الزّمخشــريّ، أبــو القاســم جــار الله (1402هــ-1982م): **أساس البلاغة**، بتحقيق عبدالــرحيم محمــود، عــرّف بــه أمين الخولي، بيروت - لبنان، دار المعرفة.

الزّمخشــريّ، أبــو القاســم جــار الله (د.ت): **الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، بيروت - لبنان، دار المعرفة.

الزّمخشــريّ، أبو القاسم جار الله (1407هــ-1987م): **المستقصي في أمثال العرب**، بيروت - لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الثّالثة.

ابــن زنجلــة، أبــو زرعة عبدالرحمن بن محمّد (1402هــ-1982م):، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مؤسسة الرّسالة، الطّبعة الثّالثة.

السّــامرائيّ، إبــراهيم (1987م): **المــدارس النّحويّة أسطورة وواقع**، عمّان - دار الفكر، الطّبعة الأولى.

سحلول، محمّد أحمد علي (1413هــ-1992م): **بين الاستئناس والاحتجاج في النّحو العربيّ**، القاهرة، دار الطّباعة المحمّديّة، الطّبعة الأولى.

سحلول، محمّد أحمد علي (1414هــ-1993م): **شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل دراسة نّحويّة تحليليّة**، الطّبعة الأولى.

ابن السَّراج، أبو بكر محمد سهل (1405هــ-1985م): **الأصول في النّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت - مؤسسة الرِّسالة، الطّبعة الأولى.

السّــكريّ، أبو سعيد الحسن (1402هـــ-1982م): **ديوان أبو الأسود الدؤلي**، تحقيق محمَّد حسن آل ياسين، بيروت - لبنان، مؤسسة ايف للطّباعة والتّصوير، الطّبعة الأولى.

ابــن السّكيت (د.ت): **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق أحمد محمّد شاكر وعبدالسّلام محمّد هارون، مصر، دار المعارف، ذخائر العرب (3).

السّــهيليّ، أبــو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (د.ت): **نتائج الفكر في النّحو**، تحقيق محمَّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام.

السّـــويح، محمّد عاشور (1395هـ–1986م): **القياس النّحويّ بين مدرستي البصرة والكــوفة**، مصـــراته – الجماهيـــريّة العربيّة اللّيبيّة الشّعبيّة الاشتراكيّة العظمى، دار الكتب الوطنيّة – بنغاري، الطّبعة الأولى.

السّـــيرافيّ، أبـــو ســـعيد الحســـن بـــن عبدالله (1405هـ–1985م): **أخبار النّحويّين البصريّين ومراقبتهم وأخذ بعضهم عن بعض**، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، الطّبعة الأولى.

السّيرافي، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد (1396هـ–1976م): **شرح أبيات سيبوية**، حقّقه وقدّم له: محمّد علي سلطاني، دمشق – مطبعة الحجاز.

ســـيبوية، عمـــرو بـــن عثمان بن قنبر (1416هـ–1996م): **الكتاب**، تحقيق وشرح عبدالسّلام محمّد هارون، القاهرة – مكتبة الخانجي، الطّبعة الثّالثة.

السّـــيوطيّ، جـــلال الدّين (د.ت): **الأشباه والنظائر في النّحو**، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، بيروت – لبنان، مؤسسة الرّسالة، الطّبعة الأولى.

السّـــيوطيّ، جلال الدّين (1420هـ–1999م): **الاقتراح في علم أصول النّحو وجدله**، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، القاهرة – مكتبة الصّفا.

السّـــيوطيّ، جـــلال الـــدّين (1399هـــــ–1979م): **بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطّبعة الثّانية.

السّيوطيّ، جلال الدّين (د.ت): **تنوير الحوالك "شرح على موطأ مالك**، مصر – دار إحياء الكتب العربيّة.

السّـــيوطيّ، جـــلال الدّين (د.ت): **شرح شواهد المغني**، ذيل بتصحيحات وتعليقات محمّد محمود الشّنقيطي، لجنة التّراث العربيّ.

السّـــيوطيّ، جلال الدّين (1986م): **المزهر في علوم اللّغة وأنواعها**، شرح وتعليق محمّـــد جاد المولى بك ومحمّد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، صيدا – بيروت، المكتبة العصريّة.

السّـــيوطيّ، جلال الدّين (1400هـ–1980م): **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقـــيق وشـــرح عـــبدالعال سالم مكرم، الكويت – دار البحوث العلميّة، الطّبعة الأولى.

الشّاعر، حسن موسى (1400هـ-1980م): **النّحاة والحديث النّبوي**، الطّبعة الأولى.
الشّاوي، يحيى بن محمّد (1990م): **ارتقاء السّيادة لحضرة شاه زاده في أصول النّحو**، تحقيق عبدالرزّاق عبد الرّحمن السّعديّ، بغداد – دار الأنبار، الطّبعة الأولى.
ابن الشّجريّ، هبة الله علي بن حمزة (1930م): **أمالي ابن الشّجريّ في آداب اللّغة العربيّة**، مكتبة الأمانة، الطّبعة الأولى.
شلبي، محمّد مصطفى (1403هـ-1983م): **أصول الفقه الإسلاميّ**، بيروت – لبنان، الدّار الجامعيّة، الطّبعة الرّابعة.
الشّماخ، ضرار (د.ت): **ديوان الشّماخ بن ضرار الذّبيانيّ**، تحقيق وشرح صلاح الدّين الهاويّ، دار المعارف، ذخائر العرب (42).
شوقي ضيف (1968م): **المدارس النّحويّة**، القاهرة – دار المعارف، الطّبعة الخامسة.
الصّبان (1336هـ-1918م): **حاشية الصّبان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني**، القاهرة – دار إحياء الكتب العربيّة.
الصّغير، محمود أحمد (1419هـ-1999م): **القراءات الشّاذة وتوجيهها النّحويّ**، دمشق – سورية، دار الفكر، الطّبعة الأولى.
صيني، محمود إسماعيل وآخرون (د.ت): **معجم الأمثال العربيّة**، مكتبة لبنان.
الضّبي، المفضل (1361هـ-1942م): **المفضليات**، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر وعبدالسّلام محمّد هارون، القاهرة – دار المعارف.
الطّنطاويّ، محمّد (د.ت): **نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة**، تعليق عبد العظيم الشّناويّ ومحمّد عبدالرحمن الكرديّ، الطّبعة الثّانية.
عبابنة، جعفر (1404هـ-1984م): **مكانة الخليل في النّحو العربيّ**، عمّان – دار الفكر، الطّبعة الأولى.
العباديّ، عدّي بن زيد (د.ت): **ديوان عدّي بن زيد**، تحقيق محمّد جبار المعبيد، وزارة الثّقافة والإرشاد، مديريّة الثّقافة العامّة.

عبدالتّواب، رمضان (1408هـ-1987م): **فصول في فقه العربيّة**، القاهرة – مكتبة الخانجي، الطّبعة الثّالثة.

عبد الشّافي، مصطفى (1403هـ-1983م): **ديوان امرئ القيس**، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة ، الطّبعة الأولى.

ابن عصفور (د.ت): **شرح جمل الزّجّاجي (الشّرح الكبير)**، تحقيق صاحب أبو جناح.

ابن عصفور (د.ت): **المقرّب**، تحقيق أحمد عبد السّتار الجواريّ وعبدالله الجبوريّ، بغداد – مطبعة العاني، وزارة الأوقاف والشّؤون الدّينيّة، لجنة إحياء التّراث (3).

ابن عطية، عبد الحق (1398هـ-1977م): **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق وتعليق عبدالله بن إبراهيم الأنصاريّ والسّيد عبدالعال السّيد إبراهيم ومحمّد الشّافعيّ الصّادق العنانيّ، الدّوحة، الطّبعة الأولى.

ابن عقيل، بهاء الدّين عبدالله (د.ت): **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق وشرح ابن عقيل، تأليف محمّد محييّ الدّين عبدالحميد، لبنان – بيروت، دار الفكر، الطّبعة الثّانية.

علوش، جميل (1418هـ-1997م): المصطلح النّحويّ بين الصّفة والنّعت، **مجلّة مجمع اللّغة العربيّة** بدمشق "مجلّة المجمع العلميّ العربيّ سابقاً" المجلّد الثّاني والسّبعون، الجزء الثّالث.

عيد، محمّد (1978م): **أصول النّحو العربيّ في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث**، القاهرة – عالم الكتب.

عيد، محمّد (1976م): الرّواية **والاستشهاد باللّغة دراسة لقضايا الرّواية والاستشهاد في ضوء علم اللّغة الحديث**، القاهرة – عالم الكتب.

ابن غازي (1399هـ-1979م): **فهرس ابن غازي: التّعليل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والنا**، تحقيق محمّد الزّاهي، الدّار البيّضاء.

الغلاييني، مصطفى (1406هـ-1986م): **جامع الدّروس العربيّة، موسوعة في ثلاثة أجـــزاء**، راجعه ونقّحه د. عبدالمنعم خفاجة، صيدا – بيروت، منشورات المكتبة العصريّة، الطّبعة الثّامنة عشرة.

ابن فارس، أبو الحسين بن أحمد (1414هـ-1993م): **الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومســـائلها وســـنن العـــرب في كلامها**، تحقيق د. عمر فاروق الطّباع، بيروت – لبنان، مكتبة المعارف، الطّبعة الأولى.

ابـــن فارس، أبو الحسين بن أحمد (1404هـ-1984م): **مجمل اللّغة**، دراسة وتحقيق زهيـــر عـــبد المحسن سلطان، بيروت – لبنان، مؤسسة الرّسالة، الطّبعة الأولى.

ابـــن فارس، أبو الحسين بن أحمد (1411هـ-1991م): **معجم مقاييس اللّغة**، تحقيق وضبط عبدالسّلام محمّد هارون، بيروت – دار الجيل، الطّبعة الأولى.

الفارسيّ ، أبو علي (1421هـ-2001م): **الحجة للقرّاء السّبعة**، وضع حواشية وعلّق علـــيه كامـــل مصـــطفى الهنداويّ، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى.

الفارقـــيّ، أبـــو نصر الحسن بن أسد (1394هـ-1974م): **الإفصاح في شرح أبيات مشـــكلة الإعـــراب**، حقّقه وقدّم له سعيد الأفغانيّ، جامعة بنغازي، الطّبعة الثّانية.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت): **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة محمّد علي النّجار، دار السّرور.

الفـــراهيديّ، الخلـــيل بـــن أحمـــد (1986م): **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزرميّ والدكتور إبراهيم السّامرائي، العراق – بغداد، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة "آفاق عربيّة".

الفيروزآبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب (د.ت): **القاموس المحيط**، بيروت – دار الجيل.

القاسم، يحيى (1995م): التّعليل النّحويّ عند البصريّين، **مجلّة جامعة تشرين**، المجلد السّابع عشر، العدد الثّامن.

ابـن القاضـي، (1390هـ-1970م): **درّة الحجال**، تحقيق محمّد الأحمدي أبو النُّور، تونس - المكتبة العتيقة، الطّبعة الأولى.

القالـي، أبـو علـي (1407هـ-1987م): **كتاب الأمالي**، مراجعة لجنة إحياء التُّراث العربيّ، بيروت - دار الآفاق الجديدة، الطّبعة الثّانية.

ابـن قتيبة، أبو عبدالله محمّد بن مسلم (1382هـ-1963م): **أدب الكاتب**، تحقيق محمّد محيي الدّين عبدالحميد، مصر - مطبعة السّعادة، الطّبعة الرّابعة.

ابـن قتيـبة، أبـو عبدالله محمَّد بن مسلم (1393هـ-1973م): **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق السّيد أحمد صقر، القاهرة - دار التّراث.

قدارة، فخر صالح سليمان (1410هـ-1990م): **مسائل خلافيّة بين الخليل وسيبوية**، الأردن - دار الأمل، الطّبعة الأولى.

القرطبيّ، ابن مضاء (1982م): **كتاب الرّد على النّحاة**، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة - دار المعارف.

القطامـيّ (1379هـ-1960م): **ديـوان القطاميّ**، تحقيق إبراهيم السّامرائيّ وأحمد مطلوب، بيروت - دار الثّقافة .

القفطـيّ، جمـال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف (1406هـ-1986م): **إنباه الرّواة علـى أنـباه الـنّحاة**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت - لبنان، مؤسسة الكتب الثّقافيّة، الطّبعة الأولى.

القـوزيّ، عـوض (1981م): **المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الـثّالث الهجـريّ**، الـرّياض - المملكة العربيّة السّعوديّة، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرّياض، الطّبعة الأولى.

القيروانيّ، أبو علي الحسن بن رشيق (1408هـ-1988م): **العمدة في محاسن الشّعر وآدابـه ونقـده**، تحقـيق محمَّد قرقزان، بيروت - لبنان، دار المعرفة، الطّبعة الأولى.

القيروانـيّ، القـزّاز (1401هـ-1981م): **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة**، تحقيق د. رمضـان عبدالـتّواب والدّكـتور صلاح الدّين الهاديَّ، مصر - مطبعة المدني، إشراف دار الفصحى بالقاهرة.

القيســـيّ، أبـــو العـــباس أحمد بن عبدالمؤمن بن موسى (1413هـ-1992م): **شرح مقامـــات الحريـــريّ**، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، صيدا – بيروت، المكتبة العصريّة.

القيسيّ، نورى حمودي (د.ت): **شعر النّمر بن تولب**، بغداد، مطبعة المعارف.

القيســـيّ، مكـــي بـــن أبـــي طالـــب (1404هـــ-1984م): **كـــتاب الكشـــف عـــن وجـــوه القراءات السّبع وعللها وحججها**، تحقيق محيي الدّين رمضان، بيروت – مؤسسة الرّسالة ، الطّبعة الثّالثة.

القيسيّ، مكي بن أبي طالب (1405هـــ-1984م): **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق حاتم صالح الضّامن، بيروت – لبنان، مؤسسة الرّسالة، الطّبعة الثّانية.

الكتانـــيّ، عبدالحي بن عبدالكبير (د.ت): **فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، دار الغرب الإسلاميّ.

ابـــن كثيـــر (1411هـ-1990م): **البداية والنّهاية**، بيروت – لبنان، مكتبة المعارف، الطّبعة الثّانية.

الكفـــويّ، ابـــو الـــبقاء أيوب بن موسى (1982م): "**معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة**، دمشق – منشورات وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ.

كعب بن زهير (1407هـ ــ 1987م): **ديوان كعب بن زهير** ، حقّقه و شرحه و قدّم له الأستاذ علي فاعور ، بيروت ــ لبنان ، دار الكتب العلميّة .

اللّـــبديّ، محمـــد ســـمير نجـــيب (1405هـــ-1985م): **معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة**، عمّان – الأردن، دار الفرقان، الطّبعة الأولى.

ابـــن ماجـــه، ابو عبدالله محمّد بن يزيد (د.ت): **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمَّد فؤاد عبدالباقي.

المالقـــيّ، أحمـــد بن عبدالنّور (1405هـ-1985م): **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمَّد الخرّاط، دمشق – بيروت، دار القلم، الطّبعة الثّانية.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدّين محمَّد بن عبدالله بن محمَّد (د.ت): **شرح التّسهيل**، تحقيق عبدالرحمن السّيد، مكتبة الأنجلو المصريّة، الطّبعة الأولى.

ابــن مالــك، أبو عبدالله جمال الدّين محمّد بن عبدالله بن محمّد (1420هــ-2000م): **شــرح الكافيّة الشّافيّة**، تحقيق علي محمّد معوّض وعادل عبدالموجود، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى.

المــبارك، د. مــازن (1393هــ-1974م): **الــنّحو العربيّ، العلّة النّحويّة: نشأتها وتطورها**، بيروت، – دار الفكر، الطّبعة الثّالثة.

المبــرد، أبو العباس محمّد بن يزيد (1406هــ-1986م): **الكامل**، تحقيق محمد أحمد الدّالي، بيروت – مؤسسة الرّسالة.

المبــرد، أبــو العــباس محمّــد بن يزيد (1399هــ): **كتاب المقتضب**، تحقيق محمّد عــبدالخالق عضمية، القاهرة – جمهورية مصر العربيّة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنّة إحياء التراث الإسلاميّ.

ابن مجاهد (د.ت): **كتاب السّبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة – دار المعارف، الطّبعة الثّانية.

المخزوميّ، مهدي (1377هــ-1958م): **مدرسة الكوفة ومنهجها في دااللّغة والنّحو**، مصر – مطبعة البابي الحلبي، الطّبعة الثّانية. رسة

المــراديّ، الحسن بن قاسم (1396هــ-1976م): **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفــيّة ابــن مالــك**، شرح وتحقيق عبدالرحمن علي سليمان، الأزهر – القاهرة، مكتبة الكليّات الأزهريّة، الطّبعة الأولى.

المــراديّ، الحســن بن قاسم (1413هــ-1992م): **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدّين قباوة والأستاذ محمّد نديم فاضل، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى.

المرزبانيّ (1965م): **الموشح مأخذ العلماء على الشّعراء في عدّة أنواع من صناعة الشّعر**، تحقيق علي محمّد البجاويّ، مصر – دار نهضة مصر.

مصــطفى، إبراهيم (1953م): **في أصول النّحو**، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، مطبعة وزارة المعارف العموميّة، الجزء الثّامن.

مطــر، عبدالعزيــز (1386هــ-1966م): **لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة**، القاهرة – الدّار الفوميّة، وزارة الثّقافة، المكتبة العربيّة.

مغالسة، محمود حسني (1399هـ-1979م): احتجاج النّحويّين بالحديث، **مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ**، العددان الثّالث والرّابع ، السّنة الثّانية.

المقّري، أحمد بن محمّد (دت): **نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب**، تحقيق إحسان عباس، بيروت – دار صادر.

مكرم، عبدالعال سالم (د.ت): **المدرسة النّحويّة في مصر والشّام القرنين السّابع في والثّامن من الهجرة**، بيروت – لبنان، دار الشّروق، (بلا تاريخ طبع).

الملخ، حسن خميس (2001م): **نظريَّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ**، عمّان – دار الشّروق، الطّبعة الأولى.

الملخ، حسن خميس (2000م): **نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين**، عمّان – الأردن، دار الشّروق، الطّبعة الأولى.

المناويّ، محمّد عبدالرؤوف (د.ت): **فيض القدير شرح الجامع الصّغير من أحاديث البشير النّذير**، دار الفكر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم (د.ت): **لسان العرب**، بيروت – دار صادر.

الميدانيّ، أبو الفضل أحمد بن محمّد (د.ت): **مجمع الأمثال**، بيروت – لبنان، دار مكتبة الحياة.

ابن النّاظم، أبو عبدالله بدر الدّين محمّد (1420هـ-2000م): **شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمد باسل عين السود، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة، الطَّبعة الأولى.

النّجار، شريف عبدالكريم محمّد (1997م): **ابن هطيل اليمنيّ وجهوده النّحويّة**، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء.

نحلة، محمود أحمد (1407هـ-1987م): **أصول النّحو العربيّ**، بيروت – لبنان، دار العلوم العربيّة، الطّبعة الأولى.

ابن النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن اسماعيل (1409هـ-1988م): **إعراب القرآن**، بيروت – عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربيّة، الطّبعة الثّالثة.

ابن النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن اسماعيل (1406هـ-1986م): **كتاب شرح أبيات سيبويه**، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت – عالم الكتب، مكتبة النّهضة العربيّة، الطّبعة الأولى.

النّووي (د.ت): **صحيح مسلم**، بيروت – مؤسسة مناهل العرفان، توزيع مكتبة الغزاليّ – دمشق.

الهرويّ، علي بن محمّد (1401هـ-1981م): **كتاب الأزهيّة في علم الحروف**، تحقيق عبد المعين الملوحيّ، دمشق – مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة.

الهيتيّ، عبدالقادر رحيم (د.ت): **خصائص مذهب الأندلس النّحويّ خلال القرن السّابع الهجريّ**.

ابن الورّاق، أبو الحسين محمّد بن عبدالله (د.ت): **علل النّحو**، تحقيق ودراسة محمود جاسم الدّرويش، العراق – بغداد.

يعقوب، إميل بديع (د.ت): **الأمثال الشّعبيّة اللّبنانيّة دراسة وتصنيف**، منشورات جرّوس.

ابن يعيش: **شرح المفصل**، بيروت – عالم الكتب.

الآيات القرآنيَّة

السُّورة	الآيــــــــة	رقم الآية	رقم الصَّفحة
البقرة	لاَ رَيْبَ فِيْهِ.	2	38
البقرة	سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ.	6	203،13
البقرة	يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَّشَوْاْ فِيْهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيهِمْ قَامُوْا.	20	63
البقرة	وَ إِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيْمَ رَبَّهُ	124	211
البقرة	وَلَكِنَّ البِرَّمَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ.	177	71،33
البقرة	وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ.	214	43
آل عمران	وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ.	118	116
النِّساء	وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ.	1	46
النِّساء	وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى.	95	46
النِّساء	فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقَهُمْ.	155	76،72،37
المائدة	وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ.	9	55
المائدة	هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ.	119	170،114
الأنعام	الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ.	12	196
الأنعام	ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُواْ.	23	47
الأنعام	وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ.	109	83،35،22
الأنعام	تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ.	154	44
الأنعام	هَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ.	155	135
الأنعام	لاَ يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا.	158	211
الأعراف	فَرِيقَاً هَدَى وَفَرِيقَاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ.	30	23
التوبة	عُزَيْرٌ ابنُ الله	30	40

السّورة	الآيـــــــــــــة	رقم الآية	رقم الصَّفحة
يونس	فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ.	58	168،43
هود	هَؤلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ	78	40
يوسف	رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ.	4	96
يوسف	قَالَ نِسْوَةٌ.	30	200
النّحل	لاَ تَتَّخِذُواْ إِلهَيْنِ اثْنَينِ.	51	188
النّحل	وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُم الحَرَّ.	81	208
الإسراء	أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأسمَاءُ الحُسْنَى.	110	32
الكهف	ثَلاثَمَائَةَ سِنِينَ	25	40
الكهف	كِلْتَا الجَنَّتَينِ آتَتْ أُكُلَهَا.	33	34
طه	إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً.	74	203
الأنبياء	وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ.	3	95
الحجّ	ثُمَّ لِيَقْطَعْ	15	40
المؤمنون	هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ.	36	34
النّور	وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ المُبِينُ.	25	33
الفرقان	يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً.	69	46
النّمل	مِنْ لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ.	6	34
النّمل	فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ.	12	83،35
القصص	فَذَا نِكَ بُرْهَانَانِ.	32	45
الصّافات	إِنَّكُمْ لَذَا ئِقُواْ العَذَابِ الأَلِيمِ.	38	212،45،44،18
ص~	مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ.	50	24
الذّاريات	إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ.	23	46
الرَّحمن	حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ.	72	141
الحديد	لِّكَيْلاَ تَأْسَوْا.	23	38
الممتحنة	إِذَا جَاءَكَ المُؤْمِنَاتُ.	12	200

السّورة	الآيـــــــــــــــة	رقم الآية	رقم الصّفحة
التّحريم	وَكَانَتْ مِنَ القَانِتِينَ.	12	139
الملك	فَارْجِعِ البَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ.	3	36
الحاقّة	الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ.	1، 2	36
القيامة	وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ.	9	146
النّبأ	وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابَاً.	19	25
التّكوير	وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِينٍ.	24	112
البروج	إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ .	10	201
العلق	أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى.	14	33
العلق	لَنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ.	15، 16	190
القارعة	القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ.	1، 2	36
النّاس	أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ.	1	32،38

الملحق (ب)

الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة وأقوال الصَّحابة

الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة وأقوال الصَّحابة

الحديـــث	رقم الصَّفحة
- "أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقَاً".	56
- "امَّتِي لاَ تَجْتَمِعُ عَلَى ظَلاَلَة".	148
- "البِكْـرُ تُسْـتَأْمَرُ فِـي نَفْسِـهَا وَأُذُنُهَا صِمَاتُهَا، والثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا".	56
- "حَمِيَ الوَطِيْسُ".	51
- "رَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءُ".	55
- "لَوْلاَ قَوْمُكَ حَدَيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لأَقَمْتُ البَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيْمَ".	54
- "مَاتَ حَتْفَ أَنْفِه".	51
- "وَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَة".	80،119

أقوال العرب

أقوال العرب	رقم الصَّفحة
- إِئْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي سُوَيْقاً.	83،35،22
- استَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ.	161
- أَعْدَدْتُ الخَشَبَةَ لِيَمِيلَ الحَائطُ فَأَدْعَمَهُ.	207-206
- أَكلُونِي البَرَاغِيثُ.	155،96
- إِنَّ خَيْراً مِنْكَ زَيْدٌ.	202
- بِآيَةِ أَكَلْتُ مَعَكُمْ حَيْساً.	116
- بِالرِّفَاءِ وَالبَنِينَ.	83،35
- تَمِيمِيٌّ أَنَا.	83
- جَاءَ البَرْدُ وَالطَّيالِسَةَ.	161
- حَضَرَ القَاضِيَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ.	82،20
- خَرَقَ الثَّوبُ المِسْمَارَ.	113
- خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا.	82
- شَيءٌ مَا جَاءَ بِكَ.	88
- قَالَ فُلاَنَةُ.	82،20
- كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ.	154
- لاَ أَفْعَلُ بِذِي تَسْلَمُ.	116
- لَحَقٌّ أَنَّكَ تَقُولُ.	84
- مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً.	153
- مَرَرْتُ بِمَنْ سِوَاكَ.	82
- مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ.	83-82
- هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.	151-150
- هَذَا مَارٌّ بِزَيْدٍ أَمْسِ	153
- هَذِهِ نَاقَةٌ وَفَصِيلُهَا رَاتِعَانِ.	181

الأمثال العربيَّة

المثـــــل	رقم الصَّفحة
- أَمْتٌ فِي الحَجَرِ لاَ فِيْكَ.	88
- أَنْ تَسْمَعَ بِالمُعَيدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ.	117
- شَرٌّ أهرَّ ذَا نَاب.	88
- مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً، وَلاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةً.	88
- مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَل.	89
- مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ.	127

الملحق (هـ)
الشَّواهد الشِّعريَّة

الشَّواهد الشِّعريَّة

رقم الصَّفحة		البيـــت

قافيةُ الميم

- سَقَتْهُ الرَّوَاعِدَ مِنْ صَيِّفٍ   وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا.   75
7
- كَانَ مَاذَا لَيْتَهَا عَدَمُ   جَنَّبُوهَا قُرْبَهَا نَدَمُ   7
- لَيْتَنِي يَا مَالِ لَمْ أَرَهَا   إِنَّهَا كَالنَّارِ تَضْطَرِمُ

قافيةُ النُّون

- كِلاَ يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى   ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحِ الظَّنُونِ.   71
75،19
- جَادَ بِالعَيْنِ حِينَ أَعمَى هَوَاهُ   عَيْنَهُ فَانْثَنَى بِلاَ عَيْنَيْنِ.

قافيةُ الهاء

- فَقُلْتُ لَهُ: هَذِهِ هَاتِهَا   فَجَاءَ بِأَدْمَاءَ مُقْتَادِهَا   78

قافيةُ الياء

- بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً   68

قافيةُ الألف المقصورة

- يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى   صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلاَنَا مُبْتَلَى   73

الملحق (و)
الأرجاز وأنصاف الأبيات

الأرجاز وأنصاف الأبيات

البيت	رقم الصَّفحة
- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ.	34
- مِنْ لَدُ شَوْلاً فإِلَى إِتْلائِهَا.	34
- كِلاَ يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمَ صَدٍّ.	35
- فَلأْياً بِلأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا.	76،72،37
- مُحمَّدٌ تَفدْ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ.	43
- يَا رُبَّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبكُم.	69
- أَلاَ مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرَ مَضَيَّقِ.	72
- لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَباً مُذْ أَمْسَا.	73
- فَمِثْلُك حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعاً. ٦٢٢٤٠٦	76
- فَإِنَّ أَهَلَكَ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ.	76
- أَلِكْنِي إِلى النَّعمان حَيْثُ لَقِيتَهُ.	77
- كَأَنَّهمُ صَابَتْ عَلَيْهِمُ سَحَابَةٌ.	78
- فَقُلْتُ يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً.	78
- عَزمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ.	95
- نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهم مَالِكاً.	112
- بِآيةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً.	116
- مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ.	160
- لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ.	183
- الوَاهِبُ المَائَةَ الهِجَانُ وَعَبْدَهَا.	198
- بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ.	200
- وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ و ذُو طَوَيْتُ.	94